ثقافة العنف بالمناطق العشوائية

دراسة حالة



د. غادة شحاته



دار الفكر العربي
شركة مساهمة مصرية
للطباعة والنشر والتوزيع

ثقافة العنف بالمناطق العشوائية

دراسة حالة

الدكتورة/ غادة حامد شحاته

الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥
٦ أ شارع جواد حسني - ت: ٢٣٩٣٠١٦٧
www.darelfikrelarabi.com
info@darelfikrelarabi.com

٣٠١,٣٦ غادة حامد شحاته.

غ ا ث ق ثقافة العنف بالمناطق العشوائية: دراسة حالة/ غادة حامد شحاته. - القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

٣٠٧ ص: جد؛ ٢٤ سم.

ببليوجرافية: ص٢٨٧-٣٠٨

تدمك: ٣ -٢٧٥٧-١٠- ٩٧٧.

١ - العنف في المناطق العشوائية. ٢- سكان المناطق العشوائية في العالم الثالث - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية. ٣- المحددات الاجتماعية والثقافية للعنف. ٤- تصور سكان العشوائيات للعنف. ٥- استراتيجيات عالمية وعربية في علاج العشوائيات. أ-العنوان.

جمع إلكترونى وطباعة



التنفيذ الفنى

حسن الشريف

إهداء

إلى شهداء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م المجيدة الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل الحرية والأمل في مستقبل أفضل لبناء مصرنا الحبيبة.

إلى سكان المناطق العشوائية ضحايا النظام السابق الذي أبقى على الفقر والجهل والمرض والظلم وحصده سكان هذه المناطق.

إلى كل المصريين الشرفاء الذين واجهوا الفساد وسعوا في تحرير مصر من الاستعمار الداخلي وردوها إلى المصريين.

مقدمة

أتوجه بالشكر لثورة ٢٥ يناير المجيدة التي سمحت لهذا العمل المتواضع بالخروج إلى النور بعد أن لاقى العديد من الصعوبات والإحباطات فى ظل النظام الفاسد قبل الثورة، فلولا هذه الثورة المجيدة لما أتيحت لى الفرصة بالمشاركة فى بناء ما أفسده النظام السابق. فقد عكفت على دراسة المناطق العشوائية طيلة عشر سنوات عايشت من خلالها مشكلات الوطن التى تجسدت فى تلك المناطق المهمَلة من قبل الدولة، وقد نبهت الدراسة الحالية، ودقت ناقوس الخطر إلى خطورة هذه المناطق وأوضحت أنها قنابل موقوتة، فى سبيلها إلى الانفجار.

فالموضوع الذي بين أيدينا له أهمية علمية وعملية تمس الحياة العامة والخاصة فى المجتمع فى ظل التقدم العلمي والتكدس السكاني السريع بالإضافة إلى الثورات فى المنطقة العربية.

١- **بالنسبة للأهمية العلمية**: فمن خلال الاطلاع على الأدبيات الخاصة بظاهرة العنف والمناطق العشوائية، تبين عدم وجود دراسات تناولت هذه الظاهرة خاصة فى ظل النظام السابق، فقد أجريت هذه الدراسة فى فترة النظام السابق، وقد واجهت العديد من الصعوبات والمخاطر في ظل الفترة السابقة، ولكن مع الإصرار ومواجهة هذه المصاعب وفقني الله في إتمام هذه الدراسة.

٢- **بالنسبة للأهمية العملية**: تتضح أهمية الدراسة الراهنة في أن أكثر الأفراد عنفًا هم سكان المناطق العشوائية التي تعد بيئة خصبة لترويج المخدرات والسرقات والدعارة.

بالإضافة إلى أن هذه المناطق تعتبر وكرًا للمجرمين ومسجلين الخطر، ويرجع ذلك إلى أنهم أهم ضحايا النظام السابق من خلال هضم حقوقهم وإفقارهم، وأكثر من تعرضوا

للظلم والحرمان من أبسط حقوقهم وحاجاتهم الإنسانية، فهم يعيشون فى ظروف مهينة وغير آدمية تجعل الإنسان أكثر عنفًا وغلاً ضد المجتمع والآخرين. من هنا فقد أصبحت المناطق العشوائية مصنعًا لتصدير العنف والظواهر الاجتماعية السيئة والمحبطة وأفضل دليل على ذلك ما حدث فى ثورة ٢٥ يناير فى موقعة الجمل فنجد أن فلول النظام السابق استخدموا سكان العشوائيات فى القيام بضرب الثوار من خلال تأجير أشخاص من المناطق العشوائية واستغلالهم بأقل ثمن في إجراء هذا الفعل المشين. وبالتالي فهم فى حاجة ملحة إلى عمل العديد من الدراسات خاصة دراسات العنف والجريمة التي يجد الباحثون صعوبة إجرائها داخل هذه المناطق.

كما تتضح الأهمية العملية للموضوع الحالي في ظل الثورات العربية التى تجتاح المنطقة العربية بداية من ثورة تونس- مصر - ليبيا - اليمن - سوريا وغيرها، فقد أصبح العنف بمثابة ثقافة تنتقل بين سكان دول العالم العربي حيث تنتشر بين سكان الشعوب العربية ثقافة عنف بين الحكام والشعوب وداخل المجتمعات نفسها، من جهة أخرى فقد أصبح العنف بمثابة ثقافة وعدوى تنتقل بين الدول فى ظل التطورات الراهنة مما يدعم أهمية الكتاب الحالي.

الآن فقد تبدل الشعور الذى بات قبل ثورة ٢٥ يناير بأن مصر ليست وطننا، وقد ردت إلينا بلدنا العظيمة أم الدنيا وأصبحت أشعر كباقي المصريين بأن هذا الوطن رد إلينا ومن حق أى مواطن المشاركة فى بنائه بعد أن تعرض للنهب والفساد الذي استشرى في البلاد جراء تلك النظام الذي أصر على إبقاء الوجه القبيح لمصر وتشويه صورتها أمام العالم من خلال الإبقاء على العشوائيات وإهدار حقوق سكانها بالرغم من أن مصر أول دولة لها حدود وقوانين تحكمها وجرت على البسيطة وهى أجمل بلاد الدنيا تطلع الجميع لزيارة حضارتها العريقة وشعبها الذي بدل نظرة العالم إليه وأثبت للجميع بسلوكه الحضاري الراقي خلال ثورته السلمية - بأن العرب والشعوب العربية ليست إرهابية والمجتمعات الإسلامية ليست أقل رقي وتحضر من دول العالم المتقدمة، وهذه الشعوب العربية قادرة على فعل الكثير من أجل نهضة وتطور بلادها ولكنها في حاجة إلى التحرر من قيود الفساد

والظلم فنجد أن للثورات مقدمات يمكن أن نميزها بمرحلة التهيؤ للثورة وانتشار الوعي الثوري من جراء إدراك الفرد لدواعي التغيير وسط شعور عام بالقلق والاضطرابات، وهذا الشعور يتسم بالاستمرارية وليس كحالة طارئة، ومع اتساع دائرة ذلك الشعور تتحول الثقافة إلى نمط عام يتطور لحالة من الكراهية للسائد في المجتمع ويمكن أن نطلق على هذه الحالة (ثقافة العنف)، وهنا تتبلور فكرة التغيير وتتضخم الرغبة تجاه رأى عام، وتتحول النظرة إلى نوع من الارتياب فى أداء المؤسسة الحاكمة.

وتأتي مرحلة بلورة منظومة الثورة أي مرحلة اختمار الفكرة الثورية من خلال تجمع والتقاء المحاور المسببة للثورة وعلى الأخص العامل السياسي الذي يعني انحدار المرتبة السياسية للدولة، وهنا يتوحد الرأي العام تجاه قضية واحدة تتجمع حولها الفكرة الأكبر وهى الحاجة الملحة للتغيير، أما الطريقة المكونة لفكر الثورة وانتقاء المحاور الأكثر تأثيرًا فى الشارع التي تقدم السبب الكافي للثورة، والثانية التي يمكن أن تستفيد من تطبيقات البؤرة، على سبيل المثال كان الهدف من ثورة ٢٥ يناير هو القضاء على التعطل والفقر ورفع الحد الأدنى للدخول، ولكن استشعر الشعب أن يرفع سقف المطالب، وهذا هو الذي استفاد من البؤرية حيث فرض الموقف الثوري وردود الفعل من السلطة المطالبة بإسقاط الرئيس ثم حل مجلس الشعب والشورى وحل الحزب الحاكم ثم محاكمة أهل الفساد وتجميد أرصدة التوابع، ولابد فى هذه المرحلة من تحديد الأهداف بوضوح حتى لا تتعرض الثورة للفشل، ويتم استدعاء فكرة وترتيب العناصر الرئيسة في مجموعات فكرية معينة.

وهنا تدخل الأفكار من الجانب الأوضح ما تلبث أن تنصهر بتركيز شديد يمكن أن يوقد نار الثورة ويساعد فى ذلك توجهات كل من الشعب - ردود فعل السلطة - خريطة الفكر العالمي - التدخلات الخارجية، فهذه هى المحدد الرئيس لوقود الثورة مع مراعاة ارتفاع حرارة التثوير وأخيرًا مرحلة الثورة حيث تم استخدام طريقة التظاهر السلمي حتى لا يحسب على الثورة - أنها دموية - فالتظاهر حق مشروع لكل من له مطالب بشرط أن تكون المطالب واضحة ومبرمجة ومنهجية، وعلى سبيل المثال عندما قامت ثورة ١٩٥٢م كانت المبادئ الستة واضحة ومخططة.

- القضاء على الاستعمار وأعوانه.

- القضاء على الفساد وأعوانه.

- القضاء على النظام الإقطاعي وبناء جيش وطني قوي.

- إقامة عدالة اجتماعية - إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

وتدل جميع الشواهد على أن هذه المبادئ مازالت لم تتحقق ولم تكتمل مع بعض لتوجهات، فالاستعمار اختذل فى إسرائيل، والفساد استشرى على مستويات عالية جدا ل تحددت محاور جيدة له من الرشوة والتربح وبيع الدعائم الرئيسة للاقتصاد المصري.... لخ.

والنظام الإقطاعي رغم تحول ثقافته فقد نحا منحى آخر حيث اجتمع الإقطاع لجديد مع رجال الأعمال ووظفت الأرض الزراعية في استخدامات غير زراعية، حتى لأرض الصحراوية وزعت بين الكبار من المصريين وغيرهم، ولابد أن ننوه أن الجيش لمصري قد تحجم باتفاقية كامب ديفيد بعد قليل من التجهيزات البشرية والآلية وانعدام لهدفين الآخرين تماما من خريطة المجتمع المصري فلا عدالة اجتماعية مع التفاوتات لصارخة بين الدخول والتمايزات الفارقة بين طبقات المجتمع، والأخطر الانعدام التام لحياة الديمقراطية في ظل السيطرة الكاملة للحزب الحاكم.

ولا أقول الحزب الوطني حتى نعفي الوطن من سوءات الحزب الحاكم، ومن هنا ،الرأي أن تبدأ بهذه المبادئ ووضعها فى الإطار الصحيح، بما يتفق مع مقتضيات المرحلة لقادمة مع وضع أولويات الحفاظ على الأمن القومي والأمن الغذائي، ويمكن أن نؤكد أن ىذه الأهداف فى حاجة ماسة للتحقيق على أوتار الثورة الحالية.

فالاحتلال الذي أصاب الحياة فى مصر سبب لما شهدته مصر من ثورة شعبية اختلال لخريطة الزراعية، والصناعية وخريطة القوى العاملة والتعطل وتوزيع الدخول وانتشار لفساد، والمخدرات والجريمة، والفقر، والظاهرة الأخطر هي انتشار المناطق العشوائية

بشكل ملحوظ فى الآونة الأخيرة، فقد أبقى النظام السابق على تشويه واجهة مصر أمام العالم من خلال تفعيل دور الدولة فى نشأة المزيد من المناطق العشوائية على أطراف المدن والتحايل القانوني للتعدي على الأرض مما دعم هذه الظاهرة وساعد على انتشارها، فهي تشكل بيئة خصبة لترويج المخدرات والفقر ومثالاً واضحًا لنمط الحياة غير الآدمية داخل هذه المناطق بما تحويه من ظواهر سيئة.

وإذا كانت الثورة قد اشتعلت فى مصر من خلال المستهدفات الاقتصادية الملحة من المعاناة الشديدة من الفقر والانخفاض الحاد فى الحد الأدنى من الدخول التي وصفت ما يقرب من خمس الشعب المصري بوصف بالفقر بدرجة ملحوظة، وللقارئ أن يعرف أن رب الأسرة المكونة من خمسة أفراد لكي يخرج من دائرة الفقر في ظل الأوضاع الحالية لابد أن لا يقل دخله عن ١٢٠٠ جنيه شهريا، وعلى العكس فإن الثورات التي اشتعلت في دول الخليج التي تعاني من ارتفاع مستويات الدخول تثير الشك من جراء التزامن مع الثورة المصرية، وكذلك فليس من المعقول ذلك الانتشار السريع جدًّا لهذه الثورات من تونس إلى مصر إلى ليبيا إلى اليمن إلى سوريا إلى غيرها من الدول العربية بل ظهر فى الأجواء بوادر المد الثوري إلى جميع الدول العربية مع اختزال الهدف فى المطالبة بالإصلاحات الدستورية....!؟

وأود أن أحذر من مخاوف وجود ثقافات خارجية ناجمة عن التطور التقني في مجالات الاتصالات قد تترصد لجعل الثورات تسير والشرق الأوسط الجديد الذي ورد في قراءات عربية منذ السنوات الخمس السابقة غرار مجموعة من المصطلحات الأخرى، مثل النظام العالمي الجديد، الشرق الأوسط الكبير، التي عادت في أعقاب الحر الإسرائيلية - اللبنانية الأخيرة، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية أن شرقًا أوسط جديدًا سيقدم على مائدة هذه الحرب، وسوف يجعلها هذا المشروع الدولة الأولى في المنطقة العربية، بل والصاحب الأول للكلمة في هذا الشرق الأوسط الجديد.

وفى النهاية أدعو الله أن يحفظ ثورة مصر ويكللها بالنجاح.

وقد جاء هذا الكتاب فى ستة فصول:

الفصل الأول: المداخل النظرية فى دراسة العنف والمناطق العشوائية.

الفصل الثاني: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية فى العالم الثالث.

الفصل الثالث: نماذج من دراسات العنف والمناطق العشوائية فى دول العالم.

الفصل الرابع: دراسة حالة عن المحددات الاجتماعية والثقافية للعنف بالعشوائيات.

الفصل الخامس: تصور سكان العشوائيات عن العنف.

الفصل السادس: نحو إستراتيجيات عالمية وعربية فى علاج العشوائيات.

المؤلفة / د. غادة حامد حسين

٢٠١١/٧/٧

Dr_ghada_Hamed@yahoo.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول	
المداخل النظرية فى دراسة العنف والمناطق العشوائية	١٥
أولا: مفاهيم ومصطلحات	١٧
١- مفهوم الثقافة	١٧
٢- مفهوم العنف	٢٠
٣- المناطق العشوائية بين التأصيل اللغوي والتعريف	٢٣
ثانيا: الاتجاهات النظرية لدراسة العنف والمناطق العشوائية	٢٥
١- العنف فى ضوء التوجهات النظرية	٢٥
أ- النظريات النفسية	٢٦
ب - النظرية الاقتصادية	٣١
ج- النظريات البيئية	٣٣
د- النظريات الاجتماعية	٣٥
هـ - العنف من وجهة نظر الأنثروبولوجيا	٤٦
٢- المناطق العشوائية فى ضوء التوجهات النظرية	٤٩
أ- عوامل الطرد والجذب	٥٠
ب- التفضيل السكني	٥١
جـ- الازدواجية الاقتصادية	٥١
د- الهامشية الاقتصادية	٥٢

هـ- النظرية الأيكولوجية ٥٣
و- النظرية البنائية الوظيفية ٥٤
ز - نظرية الضغوط الاجتماعية والبيئية ٥٥
الفصل الثاني
الخصائص الاجتماعية والاقتصادية
لسكان المناطق العشوائية فى دول العالم الثالث ٥٩
أولاً: مشكلة المناطق العشوائية ٦١
١- نشأة المناطق العشوائية ٦١
٢- أسباب المناطق العشوائية ٦٢
٣- حجم المناطق العشوائية ٧٢
٤- أنماط المناطق العشوائية ٧٦
٥- نمط السكن فى المناطق العشوائية ٧٨
٦- حول دور الدولة فى نشوء العشوائيات ٨٠
٧- العوامل التى تحدد ماهية المناطق العشوائية ٨٣
٨- خصائص وسمات المناطق العشوائية ٨٤
ثانيًا: ثقافة الفقر فى المناطق العشوائية ٩٨
ثالثًا: المشكلات التى يعاني منها سكان المناطق العشوائية وأثرها ٩٩
١- مشاكل بيئية وآثارها ١٠٠
٢- مشكلات أسرية ١٠٢
٣- مشكلات اقتصادية ١٠٢
٤- مشكلات تعليمية ١٠٣
٥- الأطفال ومشاكل الحياة فى المناطق العشوائية ١٠٤
٦- مشكلات صحية ١٠٥
رابعًا: الجريمة والسلوك الانحرافى في المناطق العشوائية ١٠٨

الفصل الثالث

نماذج من دراسات العنف والمناطق العشوائية فى دول العالم ١١١
أولاً: الدراسات السابقة لظاهرة العنف ١١٤
١ - الدراسات التى تناولت الجوانب البيئية وعلاقتها بالعنف ١١٤
٢- الدراسات التى تناولت الجوانب الاجتماعية - الثقافية للعنف ١١٧
٣- الدراسات التى تناولت الجوانب الاقتصادية ١٢٥
٤ - الدراسات التى تناولت الجوانب النفسية للعنف ١٢٧
ثانيًا: الدراسات السابقة للمناطق العشوائية ١٣٣
١ - الدراسات التى تناولت الجوانب البيئية ١٣٣
٢- دراسات تناولت الجوانب الاجتماعية ١٣٧
٣- الدراسات التى تناولت الجوانب الاقتصادية ١٤٥
٤ - دراسات عن كيفية الارتقاء بالمناطق العشوائية ١٤٨

الفصل الرابع

دراسة حالة عن المحددات الاجتماعية والثقافية

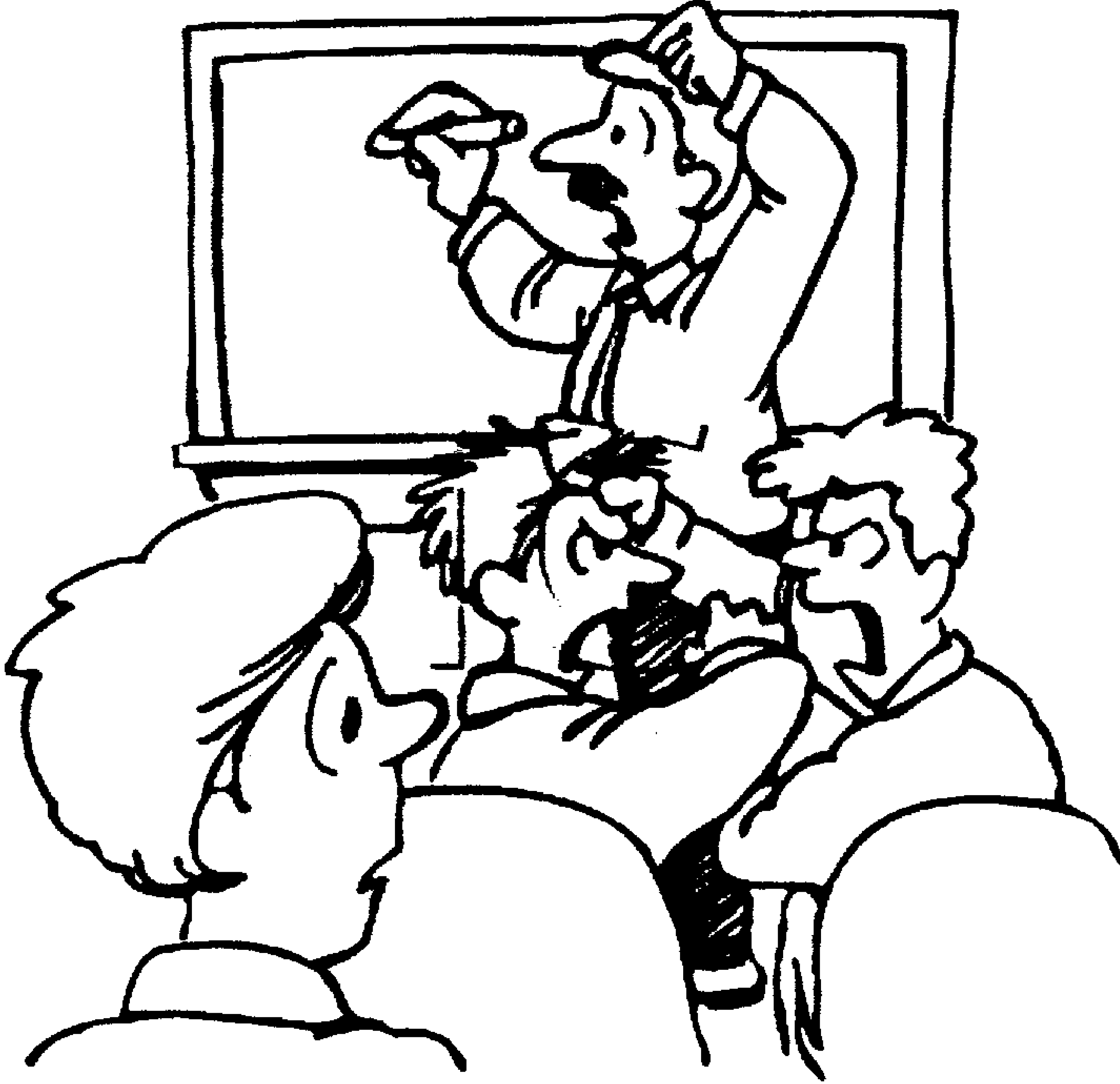
للعنف فى العشوائيات ١٥١
١ - منهجية الدراسة ١٥٣
أولاً: منطقة الدراسة ١٥٣
ثانيًا: مبررات اختيار منطقة الدراسة ١٥٨
ثالثًا: أهداف الدراسة ١٥٩
رابعًا: منهج الدراسة وأدواتها ١٦٠
خامسًا: خصائص حالات الدراسة ١٦٠
٢- المحددات الاجتماعية لظاهرة العنف ١٦٧
أولا: البيئة الفيزيقية ١٦٧

ثانيا: الخصائص الاقتصادية لسكان المنطقة ١٨٣
ثالثا: العلاقات الاجتماعية ودورها فى العنف ١٩٠
الفصل الخامس
تصور سكان العشوائيات عن العنف ٢٠٩
أولاً: التصورات العامة حول العنف المنطقة ٢١١
ثانيًا: مواقف العنف اليومية فى المنطقة ٢١٩
ثالثًا: المعايير التى تحكم العنف فى المنطقة ٢٢٨
رابعًا: أنماط العنف الشائعة في المنطقة ٢٣٦
خامسًا: أكثر الفئات عنفًا فى المنطقة ٢٤٠
سادسًا: أكثر الأماكن حدوثا للعنف داخل المنطقة ٢٤٦
سابعًا: أكثر الأوقات حدوثا للعنف داخل المنطقة ٢٤٧
ثامنًا: طبيعة الجرائم فى المنطقة ٢٤٨
تاسعًا: أسباب العنف فى المنطقة ٢٥٠
عاشرًا: ضبط العنف ٢٥٩
الفصل السادس
نحو إستراتيجيات عربية وعالمية فى علاج العشوائيات ٢٦٥
أولاً: حلول على المدى القصير ٢٦٧
ثانيًا: حلول على المدى البعيد ٢٧٣
مراجع الدراسة ٢٨٧

الفصل الأول

المداخل النظرية في

دراسة العنف والمناطق العشوائية



يتضمن هذا الفصل عنصرين مهمين وهما:

العنصر الأول: التعرف على المفاهيم التي تناولها الكتاب.

العنصر الثاني: تناول الاتجاهات النظرية في دراسة كل من ظاهرة العنف والمناطق العشوائية.

أولا: مفاهيم واصطلاحات:

تتحدد المفاهيم الأساسية للدراسة الراهنة في مفهوم كل من الثقافة- العنف - المناطق العشوائية.

١- مفهوم الثقافة:

لتوضيح معنى ثقافة العنف تستلزم الدراسة التفرقة بين مفهوم الثقافة العامة - الثقافة الفرعية للعنف.

- الثقافة العامة:

تعد الثقافة Culture من المفاهيم التي يصعب شرحها وتبسيطها في العلوم الاجتماعية لسعتها وتعدد جوانبها، ويحار الكثيرون في تحديد هذا المعنى في أذهانهم، فقد يتبادر إلى الذهن أن الثقافة هى المعلومات، أو فهم وتذوق الفنون بأشكالها المتعددة أو هى فرع من فروع العلوم الأدبية أو الاجتماعية، فقد تعددت معاني الثقافة حتى ابتعدت عن المعنى اللغوي لهذه الكلمة فأصبحت تعني معنى آخر هو المجتمع بكل ما فيه وما يعنيه.

*** المعنى اللغوي للثقافة:**

وردت كلمة الثقافة في اللغة العربية منذ فترة مبكرة، حيث أشار ابن منظور في لسان العرب إلى أن الرجل المثقف هو الحاذق الفهم، وكذلك أورد الكلمة بمعنى سرعة التعلم. (ابن منظور،ص ٤٥٢).

وقد تتبعت الدراسات الغربية دلالات مفهومCulture منذ العصور الوسطى، حيث ظهرت الكلمة في فرنسا قرب نهاية القرن الثالث عشر وكانت في الأصل مشتقة من كلمة Culture في اللغة اللاتينية، واستخدمت مع مصطلحات أخرى عديدة للدلالة على قطعة أرض مزروعة أو للإشارة إلى العبادة والتعبد الديني، وشهد القرن السادس عشر تطوراً في دلالة المصطلح واستخدامه، فتوارى المعنى الثاني، في حين أخذ المصطلح الأول أبعاداً أخرى فتحول من الدلالة على حالة الأرض المزروعة إلى التعبير عن عملية زراعة الأرض، كما شهد المصطلح الثقافة الإنجليزى تطوراً مماثلاً في دلالات المصطلح عبرالفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر ويقصد بالثقافة في الموسوعة الفرنسية لاروس LaRouss فعل التربية وتكريس الفاعلية، وهى تهدف إلى تطوير واعتماد مختلف الكفاءات الروحية من خلال التدريبات العقلية.

(THE OXFORD ENGLISH DICTIONARY,P.451)

*** المعنى الاصطلاحي للثقافة:**

وقد تطور مفهوم الثقافة مع نشوء وتقدم علوم الإنسان (الأنثروبولوجيا)- والنفس(السيكولوجيا) والاجتماع (السوسيولوجيا) فأصبح أكثر تحديداً.

حيث ظهرت العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح الثقافة، تتفق معظمها مع التعريف الكلاسيكي الذي وضعه تايلور مع مطلع كتابه الثقافة البدائية Primitive Culture حيث يرى أن الثقافة أو الحضارة بمعناها الأثنوجرافي الواسع هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف والعادات وأي قدرات أخرى يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع (علي المكاوي،، ١٩٩٠، ص ٢٤).

ويعرفها لايت وكيلر Light & Keller بأنها مجموعة من التقاليد والعقائد التي تصقل أحاسيس الجماعة وأفكارها وسلوكها.

(DONALD LIGHT &SUZANNE KELLER , 1985 , P. 83).

كما أن التعاريف الأنثروبولوجية لكلمة الثقافة كثيرة جداً، وقد وصف عالما الأنثروبولوجيا كروبير وكلوكهون في ثلاثينيات القرن العشرين تعريفًا للثقافة، وقدم هذان العالمان صيغة تأليفية في محاولة لتحديد مفهوم الثقافة، حيث عرفاها: (جميع مخططات الحياة، التي تكونت على مدى التاريخ بما في ذلك المخططات الضمنية والصريحة والعقلية وغير العقلية وهى توجد في أي وقت كموجهات لسلوك الناس عند الحاجة.

(THE NEW ENCYCLOPEDIA BRITANNICA 1975 , P 925).

٢- الثقافة الفرعية للعنف:

يعتبر مفهوم الثقافة الفرعية Sub – Culture مفهوماً أنثروبولوجيًّا، إلا أن الأنثربولوجيين كثيراً ما يستخدمون مصطلح ثقافة فرعية حينما تتوافر لديهم بيانات عن خصائص لثقافة مجتمع ما من المجتمعات البدائية – مع خصائص ثقافة أو مجموعة ثقافات لمجتمعات أخرى نتيجة الاحتكاك الثقافي والتشابه الأيكولوجي بينهما، عندئذ يشير الأنثروبولوجيون إلى أن مصطلح ثقافة فرعية دلالة على انتماء هذه الثقافة لمجتمع ما، إلى ثقافة لمجموعة مجتمعات أخرى. (محمد الجوهري، ١٩٩٦، ص ٢٤٠).

وقد ارتبطت الثقافات الفرعية التي تناولها المهتمون بتفسير السلوك الانحرافي والجريمة بنوعية خاصة من الثقافة التي تشكلت في مناطق وأحياء معينة من المدن بالذات. وهى بذلك ثقافات حضرية النشأة.ولا يمكن فهم الثقافات الفرعية إلا في ضوء علاقتها بالثقافة العامة للمجتمع، إذ تشير دراسات كل من كوهين وشو وماكاى وكليفورد واوهلين وميلز،وغيرهم إلى علاقة الثقافات الفرعية بالثقافة العامة (محمود بدران – أحمد عسكر، ٢٠٠٣، ص ٥٨).

فهذه الثقافات الفرعية تشكلت كرد فعل للبناء الثقافي العام في المجتمع، وخاصة في ظل وجود تناقض في هذا البناء، أو عجز لدى فئة خاصة في المجتمع على الوفاء بمتطلبات تحقيق الأهداف العامة للثقافة من خلال الوسائل المقبولة اجتماعيًّا داخل هذا البناء، ويعتبر المدخل الثقافى هو أحد أهم المداخل المناسبة لفهم أسباب الظاهرة الإجرامية في مناطق

دون غيرها، كما تتصف الثقافة الفرعية للعنف بأن لها اتجاهات إيجابية نحو العنف، وأن هذه الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف في كثير من الأحيان، كما يتصف الأعضاء الذين ينتمون لهذه الثقافة الفرعية بأسلوب الخشونة.

ويرى وولفانج أن الثقافة الفرعية للعنف تنتقل من جيل إلى جيل، وهذه الثقافة تسمح باستخدام العنف، كما أن طبيعة القيم لدى أصحاب الثقافة الفرعية تبيح العنف وربما تنتقل هذه الثقافة من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية.

"OTTO, KLIMEBERG, ET. AL , 1986 , P. 115.

٢- *مفهوم العنف:*

أ- مفهوم العنف في اللغة:

جاءت كلمة العنف في القاموس الفرنسي تحت مصطلح Force وهى تعني الطاقة، العنف، الصرامة، القوة، وهى مرادفة للمصطلح Violence (عبد القادر مرزوق، ١٩٨٩، ص ١٩٤).

ويحدد قاموس وبستر Bester We سبعة معان على الأقل لاصطلاح العنف تتراوح بين المعنى الدقيق نسبيًا والذي يشير إلى استخدام القوة الجسدية بقصد الإيذاء أو الإضرار والمعنى العام مرتبط بالحرمان من الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة أو القوة، مردوداً بمعان أخرى تشير جميعها إلى الهجوم والعدوان واستخدام الطاقة الجسدية ورفض الآخرين بصور مختلفة **(WEBSTER, , 1979 , P. 2040)**.

مما سبق يتضح أن العنف من الناحية اللغوية يعني ممارسة القوة على شيء ما أو شخص ما، وثمة طرق لا نهاية لها لممارسة القوة؛ لذا فلن نحقق فائدة من هذا المفهوم اللغوي إلا إذا عرفناه على نحو أكثر تحديدًا، فالاستخدام القاموسي لكلمة العنف قد لا يقدم تعريفات تلم بالنطاق الواسع للاستخدامات الحديثة للعنف الذي أصبح يشير إلى صور متعددة وأساليب لا حصر لها.

ب- مفهوم العنف في العلوم الإنسانية:

قدم الباحثون في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة عدداً كبيراً من التعريفات لتحديد ماهيه العنف، ونستعرض فيما يلي أهم اتجاهات تعريف العنف التي أوردتها الدراسات العربية والأجنبية، فنجد ثمة ميلاً إلى تعريف العنف على نحو عام، مثل التعريف الذي ورد في موسوعة الجريمة والعدالة والتى عرفت العنف بأنه مفهوم يشير إلى كل أشكال السلوك سواء كانت واقعية أو مرتبطة بالتهديد.

(ENCYCLOPEDIA OF CRIME AND JUSTICE, VOL.4, P.1613)

ويتجه البعض في تعريف العنف إلى التركيز على آثاره فيركز البعض على الآثار المادية الجسدية مثل تعريف كلابر klapperللعنف بأنه أي جرح أو إيذاء جسدي، أو أي جرح أو قتل للأحياء بشكل عام (KLAPPER,J 1986 , P. 138) وتعريف بتجى Betj للعنف بأنه الإيذاء بطرق استخدام القوة المادية الشديدة. **(BETZ , J., 1987, p. 120)**

ويركز البعض الآخر على الجانب النفسي مثل تعريف بدوي للعنف بأنه استخدام الضغط والقوة استخداماً غير مشروع وغير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (أحمد زكي بدوي، ١٩٩٨، ص١٣). ويتوافق التعريف الموسع للعنف مع تعريف منظمة اليونسكو، حيث عرفت العنف بأنه استخدام الوسائل التي تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية واعتبرت العنف النفسي والأخلاقي نوعاً أعمق من العنف الجسدي، وأكثر استحقاقاً للإدانة والرفض لأنه أكثر مهارة من العنف الجسدى وأكثر منه خطراً (أحمد المجدوب وآخرون،٢٠٠٣، ص ١٤).

ويرى عكاشة أن العنف هو نهاية المطاف لسلوك عدواني مستمر، فيعرف العدوان على أنه عقد العزم والإصرار على مطاردة وملاحقة اهتمامات الفرد، أما العنف فهو ملاحقة هذه الاهتمامات بالقوة أو التهديد باستعمال القوة ويفسر العنف بأنه: إحدى وسائل التعبير عن النزعات العدوانية (أحمد عكاشة، ١٩٩٣، ص ١٨٩).

كما يميل البعض إلى التفرقة بين شكلين أساسيين من العنف: العنف الرسمي: وهو عنف غير مجرم ولا يعاقب عليه القانون المحلي أو الدولي، مثل عنف الدولة، ومؤسساتها

السياسية والاقتصادية والثقافية، في عدم تحقيقها لإشباعات إنسانية للحاجات الأساسية لأبنائها. والعنف المجرم غير الرسمي: وهو نموذج يعبر عن رد فعل الآخر على أشكال العنف المقنن أو الرسمي الموجه إليه من قبل الطرف الأقوى. (نجوى الفوال وآخرون،٢٠٠٢، ص ١٧٩).

ومن جهة أخرى يصنف كولمن Coleman العنف إلى عنف فردي وعنف جماعي ويقصد بالعنف الفردي Individual Violence ذلك العنف الذي يحدث بين الأشخاص في الحياة اليومية، مثل قيام شخص معين بقتل شخص آخر أثناء ثورة من الغضب، أما العنف الجماعي Collective Violence فيتمثل في حالة الإرهاب أو الحرب (أحمد زايد وآخرون، ٢٠٠٢، ص ١٤) كما يهتم البعض في تعريف العنف على الأسباب النفسية أو الاجتماعية المهيئة لهذا السلوك. فيعرفه البعض بأنه سلوك يؤدي إلى إيذاء الغير أو الذات أو تدمير شيء، وهو غالباً ما يكون نتيجة الشعور بالإحباط أو ضغوط مختلفة يتعرض لها الشخص، فيدفعه هذا الشعور أو تلك الضغوط إلى استخدام العنف في سلوكه، فالإنسان يغضب أو يعتدي في المواقف التي تهدد أمنه أو تشعره بالتحكم أو الحرمان أو التهديدات القوية الخطرة. حيث يرى عبد القادر أن العنف وسيلة للتنفيس عن الغضب الكامن في نفس مرتكبه سواء كان تجاه شيء أم تجاه شخص أم تجاه الذات. (عبد القادر مرزوق وآخرون، ١٩٨٧، ص ٢٧٦).

بينما يرى غيث أن العنف هو تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد أو جماعة أخرى، ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حين تتخذ أسلوباً فيزيقيًا (الضرب، الحبس، القتل) أو بأخذ صورة الضغط الاجتماعي. وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به (عاطف غيث، ١٩٧٩، ص ١٩٢).

ج- مفهوم العنف من الجانب القانوني:

لم يضع المشرع الجنائي المصري تعريفاً محدداً للعنف، وإنما نظم فقط الآثار القانونية المترتبة عليه في الفروض المتعددة التي يأخذها المشرع في الاعتبار سواء للتجريم أو التشديد أو لامتناع المسئولية، فالقانون الجنائي لايعتد بالعنف إلا إذا خرج في شكل سلوك يندرج تحت

طائلة العقاب، ويسمى في هذه الحالة جريمة Crime، ويقصد بجرائم العنف Crimes Of Violence كل الجرائم التي تستخدم القوة أو التهديد باستخدامها أو سياسة غير مشروعة وغير قانونية، ويدخل فيها جرائم السرقة بالإكراه، والسطو المسلح والاغتصاب والبلطجة والإرهاب، كما تستوعب ممارسات العنف التربوي والعنف الأسري والعنف ضد المرأة، وضد الأطفال والعنف ضد النفس بكل أشكاله اعتبارا من التحقير إلى غسل المخ وإصابة الآخرين بالهلوسة وفقد العقل. (أحمد المجدوب، ٢٠٠٣، ص ١٧).

٣- *المناطق العشوائية بين التأصيل اللغوي والتعريف:*

يمكن تناول مفهوم المناطق العشوائية من منطلقات مختلفة من حيث السياق اللغوي والصورة العامة لهذه المناطق، فمن حيث التعريف اللغوي نجد كلمة العشوائية في المعجم الوجيز تعنى الظلمة وهُم في عشواء من أمرهم في حيرة وقلة هداية، ويقال هو يخبط خبط عشواء؛ أى يعمل على غير هدى وتخطيط.(المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، ص٤٢٠) وقد تناولت العديد من التخصصات المعنية بتلك الظاهرة تعريف العشوائيات مثل التعريف الرسمي، والقانوني، والعمراني، والاجتماعي، والاقتصادي.

أ- التعريف الرسمي:

يقصد بالتعريف الرسمي التعريف الذي تستند عليه أجهزة الدولة في وضع سياسات للتعامل مع ظاهرة العشوائيات والتخطيط لبرامج التطوير الحضري. ومن هذه التعريفات الرسمية:

مجلس الشورى ١٩٩٦ : يعرف مجلس الشورى العشوائيات بأنها تجمعات سكانية نشأت في غياب التخطيط العام، وخروجاً عن القانون، وتعدياً على أملاك الدولة، وبالتالي تكون مناطق محرومة من كافة أنواع المرافق، والخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء ونقط الشرطة، والوحدات الصحية والمدارس، والمواصلات بحيث لا تستطيع أن تمر بها سيارة إسعاف، أو مطافئ أو أمن، ونتيجة لحرمان السكان من الحد الأدنى اللازم للمعيشة تنتشر بينهم الأمراض المتوطنة، ويتفشى الجهل، وتسود الأمية، وتنتشر جميع أنواع الجريمة

وتتوطن بها الفئات الخارجة على القانون وبذلك تصبح مصدراً للعنف والإرهاب. (هناء الجوهري، ٢٠٠٤، ص ١١٣، ١٤٤).

ب- التعريف القانوني:

تعد المناطق العشوائية من الجهة القانونية، هى المناطق التي لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية،وطبيعة البناء هو الاحتكام إلى القوانين المنظمة للنمو العمراني وبناء المساكن، ومن أمثلة ذلك ما تضمنه أحد تشريعات البناء المهمة ذات الصلة المباشرة بعالم العشوائيات.

القانون ٣ لسنة ١٩٨٢: أكد هذا القانون على تجريم البناء على الأراضي الزراعية وأراضي الدولة غير المخططة، وغير الخاضعة للتنظيم، ونجد أن التعريف القانوني للعشوائيات يشتمل على أربع صور أساسية هى:

١- كل المباني، أو المنشآت السكانية التي تتم بغير ترخيص.

٢- الإسكان الذي يتم على أرض غير مخصصة للبناء.

٣- الإسكان الذي يتم على أرض مغتصبة، أو غير مملوكة لحائزيها، سواء كانت ملكية أصلية للدولة، أو لأفراد أو لجهة أخرى.

٤- المباني الواقعة خارج كردون المدينة. (هناء الجوهري،٢٠٠٤،ص ص ١٢١، ١٢٢).

ج- التعريف العمراني:

يربط التعريف العمراني بين مفهوم التدهور العمراني، والمناطق السكنية المتردية والعشوائية بشكل مباشر، وبالتالي يمكن القول: إن توصيف التدهور العمراني من هذا المنطلق، إنما ينطبق أيضاً على العشوائيات. ومن أمثلة هذا النوع من التعريفات تعريف العشوائيات بأنها حالة من التدهور العمراني التي يمكن أن توجد في أي مكون من مكونات النسيج العمراني، كالبناء العفوي للبنية الأساسية، أو تغير الاستعمالات أو فقدان السيطرة على العلاقات بين الكثافات والخدمات والمرافق، بالإضافة إلى أن العشوائية هي فقدان واحد أو أكثر من المقومات العمرانية للمدينة.

ثانيًا: الاتجاهات النظرية في دراسة العنف والمناطق العشوائية:

يرى البعض أن النظرية عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط. كما أن بناء النظرية العلمية تعتمد على جهد عقلي تركيبي من جانب الباحث يتطلب النظرة الكلية إلى الحقائق الجزئية بعد تنظيمها في نطاق كلي موحد، أي إنه عندما تكون مجموعة من العلاقات الظاهرة التي تم التحقق من صحتها جزئياً على الأقل بين مجموعة معينة من الظواهر تصاغ النظرية. (أحمد زكي بدوي، ١٩٨٧، ص ٤٢٤).

ولما كانت دراسات العنف دراسات حديثة نسبيًّا، فلم تستطع أن تطور – حتى الآن – ميداناً مستقلاً له نظريات مستقلة. (أحمد زايد وآخرون، ٢٠٠٢، ص ٣٧).

والدراسة الراهنة قامت بالاعتماد على إطار نظري يمكن من خلاله تحليل العلاقات والتداخلات بين الأنساق، والأنظمة الاجتماعية والتوترات والتصدعات المؤدية إلى العنف في المناطق العشوائية، وذلك عن طريق استنادها إلى بعض من مقولات نظريات كل من ظاهرة العنف والمناطق العشوائية.

١- *العنف في ضوء التوجهات النظرية:*

سوف يتم تناول- النظريات النفسية – النظرية الاقتصادية – النظريات البيئية – النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة العنف، والعنف من وجهة نظر علماء الأنثروبولوجيا كمحاولة لمعرفة دور العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل العنف في المناطق العشوائية.

حيث تناولت كل نظرية بعداً مهمًّا مفسراً لظاهرة العنف رغم قصورها في بعض الجوانب وتتكامل النظريات فيما بينها لتلقي الضوء على جانب معين من الظاهرة بحيث يمكن رؤيتها من زوايا مختلفة لتعطى تفسيراً أشمل للظاهرة موضوع الدراسة، وبالرغم من تعدد الاتجاهات وكثرة الاجتهادات في تفسير العنف، إلا أنه لا يمكن أن تعزى السلوك العنيف إلى أحدها ونبذ الآخر؛ لأن سلوك الإنسان بالغ التعقيد؛ ولذلك لا نريد أن ننحاز إلى اتجاه واحد بعينه؛ لأن كلاً منها قائم على فرضية الاحتمالات.

١- النظريات النفسية:

إن النظريات النفسية لها إسهام كبير في إلقاء الضوء على العوامل الفاعلة في العنف ومن ثم فإنها أكثر النظريات أهمية في دراسة السلوك العنيف، وقد تعددت هذه النظريات. وسوف يتم تناول أهمها بالنسبة للدراسة الراهنة ومنها نظرية الاستهداف للعنف والنظرية النفسية.

(الإحباط - العنف)، نظرية التعلم الاجتماعي أو تعلم العنف.

*** نظرية الاستهداف للعنف:**

إن هذه النظرية ترتبط بتكوين شخصية الإنسان، فبعض الأشخاص ينظرون لغيرهم على أنهم أدوات Tools أو آلات Machines أو دمى Toys لا تحس ولا تشعر، وأن الناس خلقت لتسعدهم وتقوم على خدمتهم، وتحقيق أغراضهم، فهو يستطيع أن يطأ غيره بأقدامه دون أي إحساس بالذنب، وهذه المخلوقات ليس لها الحق في أن تفرح أو تحس فهو إنسان مركزي على نفسه، ولديه أنانية ولا يحب غيره، والبعض الآخر يشعر أنه قابل للجرح والإهانةvalnerable أي أنه يشعر بأنه عرضة للهجوم لأنه غير محصن ولا حصين، وأنه على وشك السقوط في يد الأعداء، وأن الكل يتآمر عليه ويرغب في إهانته وإذلاله، ومثل هذا الشخص شديد الحساسية للنقد، وسريع التأثير بالنقد أو الإغراء ولديه قدر من البارانويا أى جنون الاضطهاد، حيث يتوهم أن المجتمع يضطهده ويبخس حقوقه ويتآمر عليه. (عبد الرحمن العيسوي، ب. ت، ص٧٣).

وبالرغم من الاعتقاد بأن الشخصيتين مختلفتان إلا أنهما من نوع واحد فهما وجهان لعملة واحدة، فالاعتقاد المسيطر عليهما مؤداه أن العلاقات الإنسانية Relation Human Ships تعتمد على القوة أو التمركز حول القوة، ولذلك فهما ينتهجان منهج القوة في تحقيق مآربها. ومثل هؤلاء الناس ينظرون للآخرين من جانب واحد وهو الجانب الخاص بهم One Affair Way ومن هنا يعجزون عن رؤية وجهات نظر الآخرين، وهؤلاء الناس يبذلون مالديهم لتحقيق ذواتهم Assestion Self أو توكيداً لذواتهم، والغريب أنهم يقومون بذلك بصورة مرضية شاذة تختلف عن الإنسان الطبيعي، فهم يريدون أن يثبتوا ذلك على حساب

الآخرين، وهم ممتلئون باليأس والقنوط والسخط والضجر والتبرم على المجتمع ومن فيه، كما أن سلوكهم يتسم بالحمية والاندفاع والتسرع، فهم لايثقون بالآخرين نتيجة عدم الثقة في النفس، ويؤدي هذا إلى أن يقوموا بسلوكهم العدواني متوهمين أنهم إنما يدافعون عن أنفسهم، فهم يتوهمون أنهم يعيشون في وسط غابة من البشر أو في وسط مجتمع تحكمه قوانين الغابة وينتهجون في سلوكهم قانون القوة أو مبادئ معينة تدل على هذه الفكرة مثل (الغاية تبرر الوسيلة) أو (عليّ وعلى أعدائي) (والناس لا تحترم إلا الشخص القوي) فهم يعتقدون أنهم ألقوا في غابة متوحشة عنوة وقهراً بلاعدل؛ ولذلك فهم ناقمون على أنفسهم وغيرهم دائماً. إن هذه النظرية تعتبر قاصرة إلى حد ما، فهي تعطى وجهة نظر لشخصية عنيفة معينة، وهى إلى حد ما تعتبر ذات منظور نظرى كما أنها تعتمد على الرؤية الذاتية للشخص القائم بالعنف وتدخل فيها عدة عوامل مثل الموقف والظروف المحيطة به، والحالة الانفعالية للشخص المعتقد أنه قائم بالعنف، كما يجب أن نلاحظ أن هناك فروقاً فردية بين الأشخاص ولكن هذه النظرية أعطت الطابع الغالب لدى مجرمي العنف مثل الاستجابة الشديدة وإغفال مبدأ المساواة ومبدأ التبادل والمبادلة.

* نظرية (الإحباط والعنف):

تعد نظرية الإحباط والعدوان إحدى النظريات السائدة والهامة في تفسير سلوك العنف، ويعتبر دولارد وميللر من رواد هذه النظرية، وقد افترضا أن العدوان دائماً ما يأتي بعد الإحباط، ويفترض أن حدوث السلوك العدواني يسبق وجود إحباط والعكس (جانيت عزيز فهيم، ٢٠٠٠، ص ٥٦).

ويشير أحمد عكاشة ١٩٩٣، إلى أنه طبقاً لهذه النظرية فإن الإحباط إن لم يؤد إلى عنف فعلى الأقل كل عنف يسبقه موقف إحباطي. والمصدر الأساسي لهذه الفرضية الدراسات التي أجريت على الأطفال، والتى أثبتت أن المواقف الإحباطية التي تشتمل على تأخير أو تعطيل إشباعات الطفل تقابل بتحطيمه للأشياء التي أمامه. وسواء كانت الظروف البيئية محبطة أم غير محبطة فإن ذلك قد يعتمد على كيفية إدراك الفرد لها، بل إن إحباطها أو عدم إحباطها مشروط بهذا الإدراك (أحمد عكاشة، ١٩٩٣، ص ١٩٠)، وقد فسر ميللر نتائج الدراسة

بأنه ينتج عن الإحباط استجابات عديدة منها العدوان، فالإحباط يسبب العدوان وقد لا يسببه وفقاً للظروف التي يتم فيها الإحباط. (كمال إبراهيم مرسي. ١٩٨٥ م ص ٥٢).

وقد أبدت دراسات (بص Buss) فرض أن الإحباط يؤدي إلى العدوان، فمن خلال دراساته الثلاثة تناول أنواع من الإحباطات وجد أن الفشل في العمل، وضياع فرص الحصول على المال، وضياع فرص التعليم أدت إلى الرغبة في العدوان على مصدر إحباطهم.

وقد وجد عدد من الباحثين أن الإنسان يعتدي إذا كان الإحباط متعمداً وحدث بطريقة تعسفية ولكنه لا يعتدي إذا كان إحباطه غير متعمد وحدث بطريقة عفوية. وقد فسر دولاردDollard هذا الموقف بأن الإحباط لا يؤدي دائماً إلى العدوان في جميع الأحوال؛ لأن ظهور العدوان بسبب الإحباط يتوقف على استعداد الشخص للعدوان وإدراكه للموقف الإحباطي وتفسيره (مصطفى أحمد تركي، ١٩٩٦، ص ٦٥). وقد توصلت دراسة داخل المجتمع المصري بعنوان: "العلاقة بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لعاملات النظافة والاستعداد للعنف "إلى وجود علاقة دالة بين الضغوط الحياتية - أهمها الحرمان والإحباط - التي تواجه الفرد وبين دفع الإنسان إلى السلوك العنيف، وقد أكدت هذه الدراسة على أهمية هذه النظرية في دراسة العنف (سميرة محمد جلال، ٢٠٠١، ص ١٣٠).

* نظرية التعلم الاجتماعي:

تركز هذه النظرية بصورة مباشرة على السلوك وتطرح منظوراً علاجيًّا للانحراف كما تعد نظرية علمية تهتم بتفسير العملية التي يقع من خلالها السلوك المنحرف، وتحاول تعليل أسباب حدوث ذلك السلوك كما تعد من أهم النظريات التي اهتمت بتفسير عملية تعلم سلوك العنف من خلال التقليد والمحاكاة. (فرانك ويليامز الثالث - مارلين ماك شان، ١٩٩٩ م، ص ٢٧٥).

وترجع هذه النظرية إلى العالم جبرائيل تارد Tard.G الذي رأى أن سلوك الجريمة والعنف يمكن تعلمه مثل أى سلوك آخر عن طريق التقليد والارتباط بالآخرين من خلال

عملية التوحد والتقمص لمبدأ معين أو فلسفة أو عقيدة معينة تجعل شخصية الفرد تذوب فيها ويتوحد وإياها في قالب واحد. (جورج ام غازادا وآخرون،، ١٩٨٦، ص ١٥٢).

وتعتبر نظرية (سذرلاند) حول المخالطة الفارقة أو الترابط الفارق من أشهر هذه الأعمال، وهو يرى أن السلوك العنيف سوف ينتقل من خلال عملية التفاعل مع الآخرين في الجماعات المتلاصقة وذات العلاقة الوطيدة (أحمد العتيق، حاتم عبد المنعم، ١٩٩٩، ص ٨).

وجاء بعد سذرلاند عدد من العلماء أكثرهم شهرة عالم بجامعة ستانفورد Stanford وهو ألبرت باندورا B. Albert وقد قام بعدد من التجارب الشهيرة، ودراسة تأثير الأفلام على العنف، وتوصل إلى أن التعرض لأى عنف متلفز يؤثر على سلوك الفرد ويجعله يقوم بمثل هذا السلوك في حياته، وأكد أن السلوك الإنساني سلوك منضبط يعتمد على التقليد بالدرجة الأولى ويؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية بل ويغير من مكونات شخصيته السلوكية (أحمد العتيق، حاتم عبد المنعم، ١٩٩٩، ص ٨).

ويعتبر التعلم بالملاحظة أحد أساليب التعليم، فالإنسان يتعلم سلوكه مما يجري من أحداث مستخدماً أسلوب المشاهدة والتسجيل العقلي في شكل أحداث حسية أو استجابات رمزية وهو إما أن يستخدمها في تقليد السلوك كما لاحظه أى نموذج، أو في الحصول على معلومات تمكنه من إتيانه في مواقف أخرى، وقد ثبت هذا من دراسات سيزار وإيرون Sizar & Iron حيث وجدا أن أسلوب الضرب والعقاب قد يكف العدوان من ناحية، ولكنه يعطيه نموذجاً للسلوك العدواني الذي يحتمل أن يقلده في مواقف أخرى (مصطفى أحمد تركي، ١٩٨٦، ص ٦٧).

ويؤكد باندورا Bandura أن التعرض لنموذج عنيف يقدم نوعين من المعلومات:

- معلومات فنية تزيد من ثقة الفرد بقدرته على القيام بعمل من أعمال العنف.
- معلومات عن عواقب العنف سواء كانت ثواباً أو عقاباً بطريقة معينة وفى موقف معين.

وقد حدد باندورا Bandura ثلاثة مصادر للعنف وهى النمذجة والقوة التي تقدمها الأسرة والثقافة الفرعية Sub Culture التي ينمو فيها الطفل، ثم تأثير وسائل الإعلام Media وقد سار على دربه كثير من العلماء مثل دومنيك Dominike ١٩٧١ الذي أكد أن الأسر ذات الاتجاه غير المحدد من العدوان كانوا أشد استحساناً للعنف وأكثر رغبة في اقتراحه كاستجابة لموقف الشجار والعراك مع الآخرين، وأن اتجاهاتهم للعنف هو الطريق الأفضل للحصول على أهدافهم في الحياة. وكانت هذه الاستجابة متماثلة مع الذين تعرضوا لمواقف عنيفة وعدوانية متلفزة. (Margert Di canio , 1993 , p.142).

وقد أجريت دراسة حول العلاقة بين التعرض للتليفزيون والعدوان، كشفت عن أن هناك ثلاثة أنماط من السلوك العدواني للأطفال وهي: الصراع مع الوالدين - الشجار - والانحراف، وهى ترتبط إيجابيًا مع مشاهدة العنف في التليفزيون، كما تبين أن الأطفال الذين يسجلون درجة عالية من الانحراف يشاهدون برامج العنف بدرجة أكبر من الذين يسجلون درجات منخفضة من الانحراف كما ذكر شيرمان Cheerman أن الأولاد المعتادين على ممارسة العدوان - على أنه شكل من أشكال السلوك - سوف يصبحون فيما بعد أزواجاً ضاربين لزوجاتهم، ورؤية المشاهد للهدف في الحياة الواقعية الذي تعرضه وسائل الإعلام يقوده ذلك للاعتداء عندما يغضب، والمشاهد الذي يتعايش مع المعتدى في وسائل الإعلام سيتوجه مباشرة إلى العدوان في الحياة الواقعية عندما يتعرض لموقف مباشر ومشابه له في وسائل الإعلام، وعندما يصور الإعلام نجاح العنف وحصوله على المكافأة سيجعل هؤلاء المشاهدين يتخذون من العدوان إستراتيجية لهم في الحياة الواقعية والمؤثرات الفورية تحدث عند التعرض للمثير وفى خلال ساعة، وقد تستمر فقط لعدة دقائق أو قد تستمر لأسابيع، أما تأثيرات المدى الطويل فإنها لا تحدث عند التعرض للمثير مرة أو عدة مرات، وتبدأ في الظهور بعد تراكم مرات التعرض بعد أسابيع أو سنين وعند حدوث تأثير المدى الطويل قد يستمر لمدة طويلة من الزمن، وملخص هذه النظرية أن الفرد يتعلم السلوك العدوانى من البيئة التي يوجد فيها نتيجة لملاحظته أن استخدام العنف والعدوان يحقق له أهدافا. (عبد الله سليمان - محمد نبيل عبد الحميد، ١٩٩٤، ص ٤٠).

وقد كشفت دراسة بربارة فورمسترم كوهين، آلان روزينام Forsstorm - Choen & Rosen Baum - Alan حول تأثير العنف الأبوي أن معظم الطلاب الذين يمارسون العنف في سلوكهم قد تعرضوا إلى الضرب والقسوة، كما شاهدوا العنف بين الأبوين. (Forsstorm P 120. , 1985,).

* نظرية الحاجات:

مضمون نظرية ماسلو Maslow أن الحاجات أو الدوافع هى السبب وراء كل سلوك، وأن كل إنسان له عدد من الحاجات التي تنافس بعضها البعض، فالحاجة هى التي تحدد السلوك، فالحاجات القوية في وقت معين تدفع صاحبها إلى سلوك معين، بغرض إشباعها، وإذا لم تشبع يشعر الإنسان بالضيق والتوتر. (محمد إبراهيم محمود فرج، ١٩٩٧، ص ١٢١).

مما سبق يمكن الاستفادة من هذه النظرية في الدراسة الراهنة، فالنسبة للمسكن أو الإقامة في المناطق العشوائية، نجد أنه نجح السكن في إشباع الحاجات الأساسية، مثل الحاجة إلى توفير المياه النقية، ووسائل التخلص من المخلفات، والحاجة إلى الأمن والحماية... زاد الرضا عن السكن انعكس ذلك إيجابيًا على سلوك الإنسان وعلاقاته الاجتماعية، كما يجب أن يشبع السكن الحاجة للانتماء، بمعنى أن يكون السكن ملائماً للعادات والتقاليد، والقيم الاجتماعية لسكانه ومعبراً عنها، وألا يشعر الإنسان بالغربة داخل السكن.

٢- النظرية الاقتصادية:

يقوم التفسير الاقتصادي للعنف على أساس ربطه بالحالة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، فهذه النظرية تدرس علاقة الاقتصاد بالعنف وتأثيره على الحالة النفسية للإنسان، وربما لا يظهر هنا الارتباط واضحاً بين العنف والاقتصاد مباشراً نظراً لأن الاقتصاد يقوم على التحليل والتبويب والتصنيف، ويعتمد على الأرقام كمؤشرات له وهذا صعب بالنسبة لدراسة العنف وأن أهم قضية يناقشها الاقتصادي هي (قضية الندرة)، وهي تتلخص في أن الموارد لا تكفي الطلب عليها، مما يؤدي إما إلى حدوث صراع القوي على نصيب الضعيف

والفوز به وهذا هو جانب العنف منها، وإما أن يحدث عدل ومساواة من خلال توزيع الدخول، ولكن هذا لا يحدث دائماً وهو الذي يجعل العنف قائماً.

ولقد جاء مالتوس Malthus ووضع نظرية شهيرة هي أن الموارد تنمو بمتوالية حسابية على حين ينمو السكان بمتوالية هندسية، وأن هناك تهديداً دائماً من قبل السكان نظراً لنموهم بما يفوق وسائل العيش، وأن هذا السعي الدائم في فعله ينزع بصورة دائمة أيضاً في إغراق طبقات المجتمع الدنيا في البؤس ويتعارض مع كل ما يعمل على تحسين حالتهم، ويرى فيلبس Philips أن التضخم يمكن أن يؤدي إلى حالة من البطالة تؤدي إلى زيادة الفقر، ومن ثم وجود حالة من السخط تؤدي لدمار الموارد نتيجة انفجار هذا التوتر، وأن الاقتصادي يعمل على خفض أو رفع مستوى الأجور مما يجعل العامل غير قادر على مواجهة أعباء الحياة من ناحية، ومن ناحية أخرى تبقيه تحت تهديد دائم وهذا يجعله تحت قلق نفسي عنيف، فهو في حالة عدم اتزان دائم، وربما تزايدت الأمور مما يجعله في حالة اختناق وغضب. (علي عيد محمد، ١٩٩٧،ص ص ١١٠، ١١١).

ويعزو البعض دوافع العنف إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى إصابة البعض بالإحباط واليأس والرغبة في الانتقام والإحساس بالعداء تجاه الناس والمجتمع. وإذا كان الفقر وحده ليس دافعاً لارتكاب جرائم العنف بالذات إلا أنه يولد في الأفراد عجزًا اجتماعيًا وسيكولوجيًا؛ لأن الفقراء يعانون من نقص في القوى، وفي المال، وفي التعليم، وفي المكان. مما يؤدي إلى تحديد فرصة الحراك أمامهم وتحديد البدائل المتاحة لهم، كل هذه الأشياء تصيبهم بنوع من العجز الاجتماعي والسيكولوجي، وقد يتولد لديهم الإحساس بالظلم والضياع الاجتماعي ومن ثم التورط في ارتكاب جرائم العنف (سامية الخشاب،١٩٩٣، صـ١٦٠).

وقد أدى التطور الصناعي والتقني إلى عدد من النتائج الاجتماعية المهمة التي قد تكون آثارها في محيط جرائم العنف، ومنها المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة والبطالة والحرمان والتفرقة العنصرية ومشكلات الإسكان والمواصلات ونقص الخدمات الاجتماعية الأساسية، وهذه كلها تتطلب مستوى معيناً من أسباب الحياة

الاجتماعية والاقتصادية التي قد تدفع البعض لارتكاب جرائم العنف أملاً في تحقيقها (Ascher – William, 2001 P. 403).

ربما عدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية يجعل الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها، مما قد يترتب عليه ظهور خلافات بين أفرادها، ويبدو هذا بوضوح خلال المعيشة المشتركة في كنف الأسرة الممتدة، حيث تحمل الزوجات مشاعر الكراهية تجاه النسق العائلي حينما يرون أزواجهم يشاركون بجهد كبير ولا يحصلون إلا على نصيب ضئيل من الناتج وعدم حصول أطفالهم على نصيب عادل من احتياجاتهم وهذا نتيجة حتمية لطبيعة الأسرة الممتدة حيث تقوم بوظيفة الرعاية والحماية لكل أفرادها (مها متولي سيف الدين، ٢٠٠٣، صـ ٩٤).

فقد أبانت الدراسات الرائدة في علم الاجتماع الطبي عن أن مشكلة الصحة وتعريفات السوي والشاذ تخضع إلى حد كبير لما تفرضه عليها العوامل الاجتماعية والظروف الاقتصادية. كما أن الفقر وتدهور المستويات المعيشية في المجتمع النامى يؤديان إلى انحدار المستوى الصحي لأبنائه (علي المكاوي، ١٩٨٨، ص ص ٢٩٣ - ٤٠٧).

٣- النظريات البيئية:

لا يصدر العنف متأثراً - فقط - بخصال الجاني والضحية، أو أساليب التنشئة الأسرية وخصائص السياق الثقافي - الاجتماعي، بل يتأثر - أيضاً تأثيراً بالظروف الطبيعية السائدة في البيئة وتعتبر نظرية الضغوط من أهم النظريات التي توضح العلاقة بين الضغوط البيئية والعنف.

*** نظرية الضغوط:**

لقد عرف "كولمان١٩٧٣ Coleman " الضغط بأنه تلك المطالب التي ترغم الفرد على الإسراع بجهوده أو تقويتها، بينما وضع "موراي ١٩٨٣ Murray " مفهوماً للضغط يتمثل في كونه قوة بيئيه تعمل في الاتجاه المضاد للأفعال المتعلقة بحاجات نفسية"، وهو مفهوم يرتبط على نحو واضح بالضغوط الخارجية في البيئة التي من شأنها أن تدفع الفرد إلى السلوك العنيف (Murray, H.A p359 ,1983).

وينظر إلى عناصر البيئة على أنها ضواغط Stressors من ضوضاء أو حرارة أو ضغوط العمل أو الخلافات الزوجية أو الكوارث الطبيعية،وضغوط الانتقال في المدن وضوضائها تعتبر مثيرات. ورد الفعل هذا يحتوي على مكونات انفعالية - سلوكية وفسيولوجية Pual .(A. Bell & others , 1990 , p.114).

تتميز هذه الضغوط بأنها قد تكون مهددة للناس مثل زلزال ١٩٩٢، وبعضها قد يكون مهدداً لعدد قليل مثل سقوط منزل وتشرد الأسر القاطنة به، إن كثيراً من المشكلات المترتبة على هذا الضغط، ويعتبر ذلك نسبياً بشكل كبير فهى قد تحدث في موقف ما ولا تحدث في موقف آخر، قد تحدث لشخص ما ولا تحدث لشخص آخر، فهذا الضاغط ليس آليًا، أى أن مجرد وجوده يؤدي إلى المشكلة فهو ليس مهدداً دائماً وهذا يتوقف على تقدير الذات للضاغط ومدى الإحساس به كضاغط (أحمد مصطفى العتيق،حاتم عبد المنعم أحمد، ١٩٩٩، ص٩).

أما التصنيف لهذه الضواغط فهى إما فجائية وتكون ذات تأثير قوي وتحدث استجابات عامة تتطلب جهداً كبيراً في مواجهتها بفاعلية، وإما شخصية مثل أحداث المرض وهى تتوقف على شدتها ودرجة تحملها وهناك ما يسمى بالضواغط الخلفية وهى ملحة متكررة روتينية وآثارها تدريجية مزمنة فهى تسبب مضايقات يومية للفرد وهى إما على المستوى الأصغر Micro Level فهى تحدث في حياة الفرد اليومية أو تكون على المستوى الأكبر Macro Level مثل التلوث والازدحام(pual , 1990 , p. 166).

* التلوث البيئي:

إن ارتفاع معدلات التلوث البيئي ومصادرها المتعددة من المياه والمجاري المائية والهواء والتربة والأغذية يؤثر سلباً علي كل من الجهاز العصبي والحالة النفسية للفرد، ويجعله أكثر استثارة على نحو يجعل من الاستجابة العنيفة نحو من يتفاعل معهم بصورة مكثفة أمراً محتملاً، والسلوك الإنساني عبارة عن نتاج لعملية تفاعل مستمر بين الكائن الحي وبيئته. فمنذ اللحظة الأولى للميلاد تكون العلاقة بينهما استثارة في حالة نشاط دائم حيث إن البيئة يصدر عنها نشاط يؤثر في السلوك البشري، والإنسان يصدر عنه نشاط يؤثر في البيئة.

وقد قاما كيلفورد Show، وفردريك تراس Trass بعمل دراسات اجتماعية على المناطق التي يكثر بها الجريمة والجناح وخلصا إلى أنه من خلال عمليات التحضر ونمو المدن تظهر مراكز تجمع في مناطق معينة من المدينة تسودها التقاليد والقيم الإجرامية وأطلق عليها شو Show اسم شقة الجريمة، وهذه المناطق تتميز بالسلوكيات الإجرامية، وبالرغم من أن السكان يجيئون ويذهبون تظل الجريمة مرتفعة فيها، وأرجع ذلك إلى أن في هذه المناطق بعض السمات تجذب إليها الجانحين وتسهل عليهم الالتجاء إليها وتساعد البيئات الهامشية على العنف؛ لأن الأحياء الهامشية التي تنشأ على أطراف المدن أو القرى وتعاني من إهمال الدولة يتولد لدى قاطنيها الشعور بالحرمان؛ لذلك يتجهون للعنف إما للتعبير عن الشعور بالضعف، أو يشعرون بأنهم محبطون ووسيلتهم في تفريغ هذا الكبت هي الجريمة (مها متولي سيف الدين، ٢٠٠٣، ص ٩٠).

*** الازدحام:**

من الملاحظ أن معدل حدوث العنف يميل إلى الارتفاع في الأماكن المزدحمة. ويرجع هذا إلى أن التكدس الشديد للأفراد في مكان ضيق المساحة، كالمنزل من الصعب على كل فرد من أفراد الأسرة إشباع الكثير من حاجاته الأساسية، كما أن التكدس يعطي فرصاً أكبر لتعلم العنف بالاعتداء من خلال مشاهدة النماذج المحيطة والموجودة بوفرة والتي تسلك عادة على نحو عنيف كاستجابة متوقعة في ظل الضغوط المتنوعة والشديدة التي يتعرضون لها. ومن المتوقع أن يتضاعف تأثير هذا المتغير حيث تصف الأماكن خارج المنزل بالضيق أيضاً، كما في الأحياء العشوائية، فالشوارع ضيقة ولا يوجد سوى النزر اليسير من المساحات الخضراء والحدائق. (محمد شفيق، ١٩٩٣، ص ٢١٢).

كما نجد أنه قد يكون هناك أكثر من نوع من الضواغط بعضها مع بعض تؤدي بالفرد إلى سلوك معين قد تجبره على القيام به، حيث يتضح أن العنف دائماً ما يرتبط بضغوط شخصية وخلفية متكررة، تؤدي بالفرد إلى الإحساس بالملل والضيق نتيجة عدم قدرته على الفكاك منها، فيكون رد فعله مساوياً لدرجة إحساسه بالضغط وحاجاته النفسية، فيسلك السلوك العنيف أو قد ينسحب من الحياة ويعيش في عالمه وهذا يتوقف بشكل كبير على نوعية شخصية الفرد والبيئة التي يعيش فيها والتنشئة الأسرية التي نشأ عليها.

وهذه النظرية من النظريات الحديثة جدًّا والتي لا زالت قيد البحث والدراسة، فهي تلقي الضوء على العنف من وجهة نظر بيئية بحتة، حتى إن العوامل التي تسببها عوامل بيئية.

وقد أظهرت نتائج دراسة بعنوان (العوامل البيئية المرتبطة بظاهرة العنف) أن أكثر من ٦٥ ٪ من عينة الدراسة - الأحداث المودعين بالمؤسسات - ترجع سلوكيات العنف لديهم إلى عوامل بيئية (علي عيد محمد، ١٩٩٧، ص ٢١٢).

٤- النظريات الاجتماعية:

وتتضمن العديد من النظريات التي فسرت ظاهرة العنف وسيتم تناول النظريات التي تتفق مع طبيعة الموضوع، منها نظرية ثقافة العنف - نظرية الضبط الاجتماعي - النظرية البنائية الوظيفية - نظرية الأنومي - النظرية التفاعلية الرمزية.

*** نظرية الثقافة الفرعية للعنف:**

قدم مارفن وولفانج Marvin Wolf gang نظرية الثقافة الفرعية للعنف والتي تعد إحدى النظريات الهامة التي تسهم في تفسير سلوك العنف، وتركز هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الخاصة للعنف تسودها مجموعة من القيم والاتجاهات، وطبقاً لهذه النظرية فإن أعضاء الثقافة الفرعية للعنف يتصرفون بشكل أكثر عنفاً من الآخرين؛ لأنهم يخضعون للمعايير والاتجاهات والقيم الأساسية للثقافة الفرعية للعنف (**Otto Klineberg & et. Al.1986, p.115**).

وتتميز الثقافة الفرعية للعنف بأن لها اتجاهات إيجابية نحو العنف وأن هذه الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف في كثير من الأحيان، كما يشجعون السلوك العدواني العنيف بين الذكور، وقد ناقش وولفانج وفيراكوتي Wolfgangand ferracuti العلاقة بين ممارسة العنف والثقافة الفرعية، وأثبت أن العنف هو نتيجة للثقافة الفرعية في بعض المجتمعات، كما يرى أن الثقافة الفرعية للعنف تتنقل من جيل إلى جيل، وفي هذه الثقافة الفرعية يسمح باستخدام العنف حيث يعم بشكل خاص التشجيع على ممارسة العنف في مرحلة الطفولة

حتى مرحلة البلوغ، ويرى أيضاً أن العنف يعتبر سلوكاً متعلماً ومقبولاً في إطار الثقافة الفرعية للعنف كما يستخدمه أعضاء تلك الثقافة للتغلب على المشكلات الاجتماعية.

فالثقافة العامة للعنف تسودها مجموعة من القيم والاتجاهات وطبقاً لهذه النظرية فإن أعضاء الثقافة الفرعية للعنف تختلف قيمهم عن قيم المجتمع الأساسية وهم في تناقص دائم وكلي مع المجتمع الأكبر، والذين يعدون جزءاً منه، فهولاء الذين ينتمون إلى الثقافة الخاصة بالعنف يلجأون طواعية إلى العنف ويشاركون في الاتجاهات المحبذة لاستخدام العنف، وتشير نظرية الثقافة الفرعية للعنف إلى أن العنف يعد جزءاً من أسلوب الحياة بالنسبة لبعض أعضاء المجتمع الذين يفضلون أسلوب الحياة العنيف ولا يشعرون بالذنب نتيجة عدوانهم على الآخرين.

ويرتبط العنف في الثقافة الخاصة بمفهوم الرجولة، حيث يقدر أعضاء الثقافة الفرعية بعضهم البعض، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق المكانة واحترام الفرد داخل جماعة الثقافة الفرعية (أحمد محمد عبد الكريم، ٢٠٠١، ص ٥٠).

وتعد ثقافة العنف بهذه الخصائص ثقافة منحرفة من وجهة نظر المجتمع، ولكنها قد لا تعتبر كذلك من وجهة نظر المنخرطين داخلها، الذين ينظرون إلى أفعالهم في الغالب على أنها أفعال عادية فنحن هنا بصدد ثقافتين متعارضتين تنظر كل منهما إلى الأخرى على أنها ثقافة منحرفة، فالفاعلون داخل ثقافة العنف الفرعية لا ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم أفراداً لا أخلاقيين أو يقومون بأفعال خاطئة ولكنهم يعتبرون أن ما يقومون به يتفق والقواعد المعمول بها داخل ثقافتهم الفرعية (الزين عباس عمارة، ١٩٨٦ ص ص ١٩٥ – ١٩٦).

ولقد وعي منظرو الثقافة الفرعية للعنف بأهمية النظر إلى هذه الثقافة من الخارج ومن الداخل. فهي من الخارج تضيف مظلة الطبقة الوسطى التي لا تقبل أن تظهر هذه السلوكيات أو تلك القيم بين أعضائها، ولا تعبر عن نفسها بشكل صريح وظاهر، وغالباً ما تنخرط في حياتها مع إضفاء قيمة عالية على الحياة الإنسانية،ولا تعاقب أطفالها على نحو عنيف، وذلك على عكس الطبقة الدنيا التي يفترض أن تسود فيها الثقافة الفرعية للعنف، ففي هذه الطبقة – كما يذهب وولفانج وفيراكوتي – يعتبر استخدام العنف شيئاً مفضلاً

ومثوبا. كما أن الابتعاد عن العنف يعتبر سلوكاً مستهجناً (سوسن محمد الدسوقي، ١٩٩٩، ص ١٨٨).

وهكذا، فإن الثقافة الفرعية للجريمة أو العنف لها منطق داخلي خاص، كما أنها تقوم على ضرب من التعارض بين المعايير العامة والمعايير الخاصة. وتكمن فائدة هذه النظرية في تفسير العنف في أنها تلقي الضوء على الدور الذي يلعبه تكرار السلوك العنيف (أو المجرَّم) في تدعيم القيم الخاصة والميول التبريرية التي يترتب عليها مزيد من السلوك الإجرامي أو العنيف.

* نظرية الضبط الاجتماعي:

يمثل الضبط الاجتماعي إحدى النظم الاجتماعية في المجتمع، والمتتبع تاريخيًّا للضبط الاجتماعي يجد أن الضبط الاجتماعي ومفهومه ليست من الأمور الجديدة على النظام الاجتماعي، إذ إن الضبط الاجتماعي كان موجوداً باستمرار في كل أشكال الحياة الإنسانية منذ العصور الأولى.

ويعرف الضبط الاجتماعي بأنه قوة اجتماعية ذات تأثير فعال في الأفراد والجماعات فإنه وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي تؤثر في أفراد المجتمع بدرجات متفاوتة تتوقف على نوع الجماعة التي تمارس الضبط الاجتماعي، وعلى نوع الوسيلة المستعملة.

وقد أورد "روس" Ross أربع عشرة وسيلة للضبط الاجتماعي هي: الرأي العام والقانون، والاعتقاد، والإيحاء الاجتماعي، والتربية، والعرف، والدين، والمثل العليا، والشعائر والفن، والشخصية، والتثقيف، والتوهم، والقيم الاجتماعية. وقد اتفق العلماء الذين عنوا بدراسة الضبط الاجتماعي على ست وسائل، وهي: التربية، والرأي العام، والعرف، والدين، والقانون، والقيم الاجتماعية.

وتعد نظرية الضبط الاجتماعي من النظريات السوسيولوجية التي تنظر إلى العنف على أساس أنه استجابة للبناء الاجتماعي، ويرى أصحاب هذه النظرية أن العنف غريزة إنسانية فطرية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه

ويذهب أصحاب نظرية الضبط الاجتماعي إلى أن الدفاع الأول بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع العنف، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية، يتم ضبط سلوكهم عن طريق رجال الشرطة والخوف من القانون أي عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية. وعندما تفشل هذه الضوابط الرسمية يظهر سلوك العنف بين أعضاء المجتمع. (محمد عبده الزغير، ٢٠٠٠، ص ص٣٩-٤٠).

كما أن السؤال الأساسي الذي تهتم به نظرية الضبط الاجتماعي هو: لماذا لا يرتكب بعض الأفراد أفعالاً منحرفة ؟ ذلك لأن الافتراض الأساسي لهذه النظرية هو: أن الدافع للانحراف شيء طبيعي يوجد لدى جميع الأفراد، وليس عند المنحرفين فقط. فقد ذكر "توبي Toby" أحد أنصار هذه النظرية:

إن هناك دراسة إكلينيكية أوضحت أن دوافع السرقة والقتل والخطف هي دوافع عالمية لذلك، فالفرق بين البالغين الذين يتمسكون بالقانون، والبالغين الذين ينتهكون القانون لا يكمن في أن حافزاً لدى أحدهم لانتهاك القانون، والآخر ليس كذلك وإنما الحقيقة أن كليهما طبع على خرق القانون من حين لآخر، لأن القانون يمنع الأفراد من الإتيان بأفعال قد تكون ممتعة لهم (مثل قيادة السيارة بسرعة عالية، وأخذ أشياء بدون دفع ثمنها).

لذلك تذهب نظرية الضبط الاجتماعي إلى أن الطاعة والأمتثال هي الشيء الذي يجب أن يتعلمه الفرد. فقد ذكر " ناي " Nye:

أن الطفل ليس لديه أي مفهوم عن الحقوق أو المعايير في المجتمع سواء ما يتعلق بالعادات أو القانون، لذلك فالامتثال (وليس الانحراف) هو الشيء الذي يجب أن يتعلمه الطفل.

ولكي نحدد موقف الأسرة في نظرية الضبط الاجتماعي فلا بد أن نشير إلى الدراسات التي طبقت هذه النظرية في الواقع، فقد أشار " توبي " Toby إلى أن الأسرة تعتبر من أهم المصادر في الضبط المباشر وغير المباشر. كما أوضح أنه كلما زاد التكامل الأسري زادت قدرة الأسرة في ممارسة الضبط، وأن تعزل أطفالها عن التيارات المنحرفة.

وذهب "توبي" إلى أن الإناث والأطفال الصغار، بصفة عامة يتلقون رعاية ويرتبطون بوالديهم أكثر من الذكور البالغين. فنقص الضبط الأسري يؤثر على الإناث أكثر من الذكور وعلى الأطفال أكثر من البالغين. وبذلك فإن اختلاف الضبط الأسري المتعلق بالسن والجنس يجعلنا نقف على العلاقة بين الأسرة المنهارة وبين انحراف الفتيات الصغار (سامية الخشاب،١٩٩٣، ص٥٠).

ويذهب "دوركايم "إلى أن الجريمة تلاحظ في كل المجتمعات على اختلاف نماذجها فكل مجتمع من المجتمعات لا يخلو من الإجرام، والمجتمع سوف يكون فيه دائماً عدد معين من المنحرفين وهذا الانحراف في الواقع ظاهرة سوية، بل أكثر من ذلك يساعد الانحراف على الحفاظ واستمرارية النظام الاجتماعي، لأن هناك حدوداً أخلاقية غامضة تحدد الأفعال المسموح بها، وغير المسموح بها.

هذه الحدود تحدد الدرجات المختلفة غير المسموح بها لمختلف الأفعال والتي تتراوح ما بين عدم السرور أو الاستياء إلى العقوبات القانونية والسجن وعندما تكون خطوط الحدود الواقعية غير واضحة، فإن رد الفعل الاجتماعي إزاء شخص ارتكب سلوكاً منحرفاً يساعد الناس على التعرف على ما لا يجب أن يمارسوه من سلوك. وهكذا فإن "دوركايم "يذهب إلى أن السلوك يتم التحكم فيه وضبطه من خلال رد الفعل الاجتماعي.

ولقد وضع "ريس"Reiss نظرية في الضبط الاجتماعي فاقت معظم الأعمال التالية عليها وذهب في نظريته إلى وجود ثلاثة عناصر تتعلق بالضبط وتفسر الجناح، وهي:

١- نقص الضوابط الداخلية السوية التي تنمو في أثناء فترة الطفولة.

٢- انهيار هذه الضوابط الداخلية.

٣- غياب أو تصارع القواعد الاجتماعية التي تزودنا بها الجماعات الاجتماعية المهمة مثل الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق.

أما المدخل الثاني في نظرية الضبط فقد قدمه "والتر ريكلس " Reskless وعادة ما يطلق على عمل " ريلكس " نظرية الكبح " Theory Containment " ويذهب " ريلكس "

إلى أن الجناح يعد نتاجاً للتفاعل بين شكلين من الضبط، ضبط داخلي، ضبط خارجي ويركز " ريلكس " على أن الأفراد يتعرضون لعوامل طرد وجذب تجاه السلوك المنحرف ويتوقف تأثير العوامل الدافعة إلى ارتكاب السلوك المنحرف على قوة الضوابط الداخلية والخارجية عند الفرد. وبالتالي إذا كان تصوره عن ذاته سيئاً، فإن الضوابط الاجتماعية الخارجية سوف تمارس تأثيراً ضعيفاً على الفرد، ويصبح احتمال ارتكابه السلوك المنحرف أقوى، وفي المقابل لو كان تصور الفرد عن ذاته جيداً، فإنه سوف يقاوم الضبط الاجتماعي الخارجي الضعيف، ويرفض ارتكاب الأفعال الجانحة (مها متولي سيف الدين، ٢٠٠٣، ص ٧٢).

* النظرية البنائية الوظيفية في تفسير العنف:

يعد الاتجاه البنائي الوظيفي من الاتجاهات النظرية الهامة الرئيسة للتفسير النظرى في التراث السوسيولوجى والفكر الاجتماعي على مختلف العصور. (محمد على محمد، ١٩٩٥، ص٢٤٣). والنظرية البنائية الوظيفية للمجتمع نظرة متكاملة في البناء تساندية في الوظائف، فالمجتمع بناء اجتماعى يضم أنساقاً فرعية، ولكل نسق فرعي بناء داخلي خاص به يضم أنساقًا فرعية وكل نسق فرعي عام له دور ووظيفة في تكامل البناء الاجتماعي وهذا الدور تدعمه الأنساق الفرعية الصغرى المكونة لهذا النسق، ولابد أن تكون أدوار هذا النسق مكملة لنسق فرعي آخر فهى سلسلة من العلاقات المتبادلة بين الأنساق الفرعية وهذه السلسلة تحفظ للبناء توازنه العام.(محمد عارف، ١٩٨٢، ص ص ٩٦، ١٠٢).

ومن هنا يمكن النظر إلى ظاهرة العنف باعتبارها مؤشرا على إصابة البناء الاجتماعي بحالة من التوتر ناجمة عن خلل وظيفي أصاب نسقا أو بعض الأنساق الفرعية من أنساق البناء الاجتماعي، ذلك إذا ما نظرنا إلى المؤسسات الاجتماعية بوصفها مؤسسات هامة داخل أنساق البناء الاجتماعي، وذات دور فعال ومؤثر، وهى متمثلة في النسق الأسري التربوي ونسق التعلم ونسق الثقافة والإعلام، ولا نرى أنها في ظل ظاهرة العنف قد تحولت إلى أنساق غير وظيفية، ولكن قد تصاب تلك الأنساق الفرعية بخلل وظيفي وتكون للرؤية السوسيولوجية تفسير يساهم في تشخيص الظاهرة ومعرفة أسبابها ووضع رؤية لكيفية إعادة التوازن للبناء الاجتماعى (ناجي محمد سليم،، ٢٠٠٣ ص ١٨٣).

وفى هذا السياق يكشف ذلك عن دور الأسرة في الضبط الاجتماعي والتنشئة السليمة أو إلى حاجة الشباب للمشاركة في عمليات صنع القرار وإلى الوعي الديني. فالقصور في هذا المجال قد يكون من أسباب العنف، وربما تكون سلبيات في السياسات التعليمية والإعلامية متمثلة في عدم الدراسة الواعية لخططها الموجهه أو قد تكون هناك أسباب اقتصادية مثل ارتفاع الأسعار وضعف الدخول، فضلاً عن النمو المتزايد لمعدلات البطالة التي تشكل تهديداً مباشرا بمصالح وأهداف الشباب المستقبلية فعندما يعالج البناء الاجتماعي هذا الخلل المتصل بوظائف تسلكها المؤسسات الاجتماعية فستقوم بأدوارها البنائية (سوسن محمد الدسوقى، ١٩٩٩، ص ١٩١).

ومن أبرز علماء الاجتماع الوظيفين الذين أسهموا بدور فعال في وضع نظريات تفسر الظواهر الاجتماعية في ضوء المفاهيم البنائية الوظيفية دوركايم وتالكوت بارسونز.

* نظرية الأنومي:

فقد شكلت مقولتا العقل الجمعي، والأنومي، حجر الزاوية في فكر إميل دوركايم وقد استند عليهما في تفسيره للظواهر الاجتماعية، والعقل الجمعي نسق من المعتقدات والعواطف المشتركة بين الأعضاء ينشأ من احتكاك الأفراد في داخل المجتمع الواحد مع بعضهم البعض، ومن تفاعل أفكارهم وآرائهم مع كل ما يحيط بهم من ظروف طبيعية رئيسة وتاريخية، وهو مع ذلك كيان مستقل استقلالاً تاماً عن الأفراد المكونين له. وهو يوجه أفراد المجتمع ويرشدهم كما يحدد المباح من الفعل والتفكير على وجه التخصيص ويحدد الثواب والعقاب عليهما (أحمد السيد عسكر، ١٩٩١، ص١٤٨).

ويؤدي بهذا العقل الجمعي دوراً مهماً في صياغة قيم الأفراد ومعتقداتهم وسلوكهم وبالقدر الذي يعزز فيه العقل الجمعي في مجتمع ما قيم السلام أو العنف، وتتمثل هذه الاتجاهات في ممارسات أفراده، فعندما تلجأ الدولة أو الحزب أو الأسرة في حل المشاكل إلى العنف بمختلف مظاهره كالثأر والاختطاف والحروب وغيرها فإن الأطفال يمتثلون هذا السلوك عقليًّا ويواصلونه ويمارسونه جيلاً بعد جيل (محمد عبده الزغير، ٢٠٠٠، ص٣٧).

وقد أوضح دور كايم أن الظواهر الانحرافية هي أفعال تتضمن معنى انعدام الشعور بالتضامن الاجتماعي لدى الأفراد، وهي بدورها تصدم الضمير الجمعي وتنتهكه، وتهدد التماسك الذي يعد الوجود الحقيقي للمجتمع، ومصدر هذا السلوك المنحرف يكمن في سياقه حيث تكتسب مشروعية السلوك أو عدم مشروعيته من السياق الاجتماعي الذي يحاول أن يصوغ أفرادًا وفقًا لتصوراته ويكسبهم هويته، ومن الممكن أن يندفع الأفراد المسالمون كلٌ إلى القيام بأفعال همجية قد لا ترضيها فرديتهم متى وجدوا في جماعة، أي أنه يتحدد السلوك البشري بواسطة الضمير الجمعي، ولقد لاحظ دوركايم أن المعايير الاجتماعية تفقد مالها من فاعلية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعات تغيراً سريعاً، مما يخلق حالة من اللامعيارية التي يصاحبها ازدياد حجم السلوك المنحرف على افتراض أنه كلما ازداد التماثل بين أعضاء الجماعة ازداد التماسك بينهم، وكلما ازداد هذا التماسك الاجتماعي بين أعضاء الجماعة اشتدت مقاومتهم للسلوك الانحرافي.

وتعتبر الظواهر الاجتماعية عند دوركايم الصحية منها والمرضية ليست ظواهر مطلقة لكنها تتسم بالنسبية ويرجع ذلك إلى تباين المجتمعات الإنسانية في تكوينها من جهة وتباين الأفراد داخل كل مجتمع من جهة أخرى، وعليه فالنسبية ترتبط باختلاف الأزمنة والمجتمعات (جورج ريتزر، ١٩٩٩ م، ص ١٦٢).

ويعتبر مفهوما العقل الجمعي والأنومية مركزاً أساسيًا في فكرة دوركايم التي استند عليها في تفسيره للظواهر الاجتماعية.

وعلى ذلك فقد ميز دوركايم بين ثلاثة مستويات للتكامل يرتبط كل منها بنمط معين من أنماط السلوك الانحرافي، ويرى أن المستوى الأول: هو المستوى الذي تتوفر له درجة عالية من التكامل حيث يشترك أعضاء المجتمع في مجموعة من العواطف والقيم تشكل جوهر الضمير الجمعي، أما المستوى الثاني: فهو أقل تكاملاً من الأول حيث لا تتطابق قيم ومعايير الشخصية عند الفرد مع معايير النسق الاجتماعي، أما المستوى الثالث: فهو الذي يفتقد فيه البناء تكامله كلية ويتحول النسق إلى حالة من الفوضى يجد الفرد فيه نفسه غريباً عن كل معايير النسق عندئذ تزداد الجريمة والانتحار في ظل شيوع حالة اللامعيارية أو الأنومي (ليلى عبد الوهاب، ١٩٩٤، ص ٦٧).

* نظرية التفاعلية الرمزية:

تتأسس نظرية التفاعل على مفهوم الفعل الاجتماعي، وقد كانت دراسات تالكوت بارسونز parsons Talecot من أكثر الدراسات بلورة لهذا المفهوم. فيرى بارسونز أن الفعل الاجتماعي هو كل ضروب السلوك البشري التي يدفعها وتوجهها المعاني التي يكونها الفاعل عن العالم الخارجي وهي معاني يأخذها في اعتباره، ويستجيب لها وتتضح الخاصية الجوهرية للفعل الاجتماعي في حساسية الفاعل لمعاني الأشياء وإدراكه لهذه المعاني وردود فعله تجاه المؤثرات التي تنقلها،والفاعل في نظر بارسونز هو كائن يعيش موقفاً معيناً لابد من فعله وما هوالإنتاج لإدراكه لمركب من الإشارات التي يتلقاها من بيئته ويستجيب لها. (محمد عاطف غيث، ١٩٧٩، ص ٢٥٠).

وقد حدد بارسونز مكونات نظرياته العامة عن الفعل الاجتماعي على النحو التالي:

١- أن هناك فرداً أو فاعلاً للفعل الإنساني وأن لهذا الفرد أهدافه واهتماماته ودوافعه الخاصة به، وتختلف هذه الدوافع والاهتمامات من فرد لآخر.

٢- أن هناك موقفاً يجد فيه الفرد نفسه، ويتضمن هذا الموقف عوامل ومتغيرات عديدة ومختلفة تؤثر على أفعال الفرد وسلوكه. وربما تكون هذه العوامل والمتغيرات مادية أو غير مادية، وربما يتضمن الموقف متغيرات ثقافية واجتماعية وبيئية تؤثر على ما يقوم به الفرد من أفعال لتحقيق أهدافه.

٣- ينظر إلى الفرد على أنه موجه نحو هدف معين في أي عمل يؤديه. أو في سلوك يصدر عنه. وأن ما لدى الفرد من اهتمامات ودوافع توجه سلوكه وأفعاله، وأن وراء كل فعل وسلوك إنساني أسباباً ودوافع واهتمامات لإنجاز هدف أو عدة أهداف معينة للفرد نفسه.

٤- أن هناك عملية اختيار للعوامل والمتغيرات المتضمنة في الموقف بما يساعد على تحقيق الأهداف، فقد يجد الفرد نفسه في وضع يحتم عليه أن يختار المتغيرات والوسائل المناسبة لسلوكه بما يحقق الأهداف الكامنة وراء هذا السلوك فبجانب عملية الاختيار من بين بدائل عديدة ومتاحة في الموقف لابد من توافر صورة كاملة عن الموقف لدى الفرد ومعرفة إسهامات كل متغير من المتغيرات المنتقاة في سلوكه لبلوغ أهدافه.

٥- ينظر إلى الفرد على أنه ليس حرًّا في أفعاله وسلوكه وفقاً لأهوائه ورغباته ويكون الشخص مقيداً في أفعاله وسلوكه بواسطة ثقافته التي يتعلمها خلال تفاعله مع الأعضاء الآخرين في جماعته أو مجتمعه (محمد عوض عبد السلام،، ١٩٨٦م،ص ص ٤٩ - ٥١).

والفعل البشري سواء أكان سلوكاً فرديًّا أو جماعيًّا ليس سلوكاً عشوائيًّا فهو لا يتصف بالفوضى، فالحياة الاجتماعية ليست حرباً يدخل فيها الكل ضد الكل، فهناك قدر من النظام العام واضح في سلوك الفرد أو الجماعة، ومن ثم فإن الفاعل قادر على أن يتنبأ بسلوكه وسلوك الآخرين من حوله على نحو دقيق، كما يرى بارسونز أن أساس النظام العام يكمن في بناء أنساق الفعل وفي الأنماط الثقافية والمعايير والقيم التي تكتسب معنى من جانب الفرد أو الجماعة (جي روشيه، ١٩٨١ م، ص ٧٣).

ويؤكد بارسونز في نظريته عن الفعل الاجتماعي أن جميع الأنساق العاملة سوف تصطدم بأربع مشكلات أساسية هي:

١- أنه ينبغي لتحقيق التكيف أن يحصل النسق على احتياجاته من البيئة.

٢- لعملية بلوغ الهدف ينبغي لهذه الأنساق أن تكون قادرة على تعبئة الموارد من أجل بلوغ أهداف معينة وإقرار الأولوية بين هذه الأهداف.

٣- ينبغي لهذه الأنساق أن تنسق وتضبط العلاقات داخل النسق.

٤- ينبغي توافر سبل خلق قوة حافزة لدى الأفراد المكونين للنسق من شأنها أن تؤمن التطابق بين النشاط وبين أهداف النسق وبالقدر نفسه سبل إزالة حالة التوتر الانفعالية لدى الأعضاء في المجتمع (أوسيبوف، ١٩٩٠، ص ١٩٩).

ولقد أسس بارسونز هذه النظرية في التفاعل على أساس نسقي، فالتفاعل نسق تنظمه معايير وقيم محددة. وكلما تكامل التفاعل مع هذه المعايير والقيم حقق المجتمع نظامه واستقراره. وكل خروج عن التوقعات المتبادلة، أو كل توتر في جدران النسق يعتبر حالة وظرفاً طارئاً، على المجتمع أن يتصدى له. وعلى ضوء ذلك فإن سلوكاً مثل العنف هو بالضرورة خروج عن التيار العام فكل ما يسبب ارتباكاً في نسق التفاعل أو في النسق الاجتماعي عامة يعد انحرافاً.

وفي واقع الأمر فإن هذه الصياغة البارسونزية قد قدمت تصوراً نظاميًّا للعنف أو الانحراف، فبالرغم من أن التحليل يبدأ بالفعل الاجتماعي، إلا ان الصياغة النهائية تهتم بالتحليل النظامي الذي يضع الفاعل في مقابل المجتمع، فالفعل إما أن يكون متسقاً مع النظام الاجتماعي والمعياري للمجتمع وإما أن يكون مختلفاً معه. والواقع أن التفاعلات ذات الطابع العنيف أكثر اتساعاً من هذا الفهم الأحادي.

ولقد أفادت النظرية التفاعلية الرمزية في التمييز بين مستويين من التحليل. الأول: يرتبط بالتفاعلات اليومية التي تشغلها تفاصيل تظهر فيها الدوافع، والمعاني التي يضيفها الفاعلون على أفعالهم، والإستراتيجيات السلوكية المختلفة التي يستخدمونها في تفاعلاتهم هنا عند هذا المستوى نصادف الفاعل الفرد منغمساً في تفاعلاته الحياتية وهمومه الفردية. والثاني: هو مستوى البناء الاجتماعي الأوسع الذي يتكون من أطر نظامية حاكمة (الأبنية الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والقرابية، والدينية) والواقع أن هذا المستوى لا ينفصل عن مستوى التفاعلات، فهو يشكل الإطار البنائي الذي تتم فيه تفاعلات الأفراد والجماعات وهو المحدد لنمط وعيهم أو لنمط إدراكهم لعوالمهم الخاصة، وتتداخل هذه الأبنية النظامية في حياة الأفراد تداخلاً كبيراً، بحيث يخضع الفرد أثناء أدائه لعمله وممارسته لنشاطات حياتية لأكثر من واحد من هذه الأبنية النظامية (أحمد زايد وآخرون، ٢٠٠٢، ص ٦٥).

هـ- العنف من وجهة نظر علماء الأنثروبولوجيا:

إن العلوم الإنسانية ولا سيما علم النفس الاجتماعي وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) الثقافية، ركزت اهتمامها على إبراز تبعية الكائن البشري لبيئته. وهي تصف تكوين الشخصية على أنه حصيلة استيطان للمواقف الاجتماعية التي تنقلها البيئة الثقافية المحيطة بها، وقد يعبر النزاع بين الإنسان والجماعة في وضع مرضي ينجم بدوره عن تكامل شيء للفرد مع بيئته (حنان عبد الفتاح، ١٩٩٧، ص ١٥٣).

ويتناول علماء الأنثروبولوجيا ظاهرة العنف من خلال التركيز على مفهوم الجريمة حيث تعتبر انحرافاً عن المعايير الجمعية التي تتصف بقدر هائل من الجبر والنوعية والكلية. ويعنى ذلك أنه لا يمكن أن تكون ثمة جريمة إلا إذا توافرت الأركان الثلاثة الآتية:

١ - قيمة تقدرها الجماعة وتحترمها طائفة هامة من الناحية السياسية من طوائف تلك الجماعة.

٢ - انعزال حضاري أو صراع ثقافي يعمل عمله في داخل طائفة أخرى من طوائف تلك الجماعة. فلا يعود أفرادها يقدرون تلك القيمة أو يصبح لها من الأهمية في نظرهم مثل ما لها.

٣ - اتجاه عدائي نحو القسر أو الضبط من جانب أولئك الذين يقدرون تلك القيمة الجمعية ضد الذين لا يكنون الاحترام والتقدير. (يسرى عاد، ١٩٩٤، ص ٥١).

وجدير بالذكر أنه عند حدوث أى جريمة من الجرائم فإن هذه الشبكة من العلاقات لابد من أن تتمثل في صميم تلك العملية المعقدة التي يطلق عليها اسم الجريمة (حسن عكوش، ١٩٧٤، ص ٢٩).

إذن الجريمة هى كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرهم، أو هى كل فعل يقدم الشخص على ارتكابه بدوافع تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها في لحظة معينة من الزمن (السيد رمضان، ١٩٨٥، ص ٩٠).

وقد بنى علماء الأنثروبولوجيا هذه التعاريف المتعلقة بالجريمة من الزاوية الاجتماعية، ومرد ذلك إمكانية تطبيق مثل هذه التعاريف على المجتمعات البدائية التي لا تملك قانوناً مكتوباً، ولقد عرف رادكليف براون Brown الجريمة بأنها انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه. ويعرفها توماس Thomas بأنها ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعتبرها الفرد جماعته الخاصة (حسن عكوش، ١٩٧٤، ص ٢٩).

ويرى سيزر لاند Sutherland أن الوظيفة الحقيقية للجريمة تكمن في أنها بمثابة الفعل التنبيهي للجهاز العضوي أن شيئاً ما قد أصابه، وبناء عليه تكون الجريمة بمثابة التنبيه على سوء التوافق الاجتماعى خصوصاً عندما تصبح الجريمة عامة وسائدة في المجتمع (دون. س. جيبونز، ١٩٧٠، ص ٥٧).

أما جورج لندبرج فيقول: إن السلوك الانحرافي أو الإجرامي هو أى سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محدودة. ونظراً لأهمية عدم الامتثال وخطورته فإنه يفسر في ضوء اصطلاحات الدرجة (أى درجة انتشاره ودرجة خطورته) كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر في ضوء كمية الانحراف التي يتسامح فيها والتى تختلف اختلافاً كبيراً في الثقافات المختلفة - وبناء عليه فإن تعريف السلوك الإجرامي يجب أن يدخل في اعتباره الحدود التسامحية في المجتمع والموقف الذي يحدث في الفعل الإجرامي ويذهب كلينارد إلى أن الأفعال الإجرامية تختلف من حيث درجة انتباه الناس لها في المجتمع أو رؤيتهم لها. فبعض الجرائم مثل الخطف والسطو المسلح والقتل والاغتصاب تعتبر من الجرائم (السافرة) التي تخلق شعوراً قوياً بعدم الرضا في المجتمع، وهناك مخالفات أخرى مثل الإجهاض والسرقات البسيطة التي تعتبر أقل وضوحاً من الناحية الاجتماعية. (يسرى عاد، ١٩٩٨، ص ١٥٥).

وبناء على ذلك يمكن اعتبار الانحراف أو الفعل الإجرامي أو العنف يثير رد فعل في المجتمع عندما يكون له درجة من الوضوح ويراه ويصفه أبناء المجتمع بأنه رد فعل عنيف أو إجرامي أو انحرافى. وهناك من يعرف العنف أو الجريمة اجتماعيًّا بأنها الفعل الذي يعتقد فيه سواء عن حقيقة أو وهم بأنه ضار بمصلحتها الاجتماعية ومهدد لكيانها أو بعبارة أخرى "هى كل انحراف عن المعايير والضوابط الجمعية للسلوك سواء نص القانون على اعتباره جريمة كالسرقة أو القتل أو لم ينص صراحة عليه، أى أن الجريمة عبارة عن مخالفات للمعايير الجمعية التي تعود بالضرر على المجتمع. (سعد المغربى، ١٩٦٣، ص ٩١).

وبناء عليه، يمكن القول بأن هناك صعوبات كثيرة تتضمن الأخذ بهذا التعريف للعنف أو الجريمة من كونها أنماطاً من السلوك المضاد للمجتمع والذى يضر بمصالحه الاجتماعية، فلا يمكن تحديد عنصر الضرر الاجتماعى في ضوء معيار ثابت ومحدود أو قواعد موضوعية كما هو الحال في النظام القانوني وبصفة خاصة في المجتمعات الحديثة المعقدة، والتى تختلف اختلافاً واضحاً في أبنيتها ونظمها وطبيعة الحياة المجتمعية فيها من الأنماط التقليدية إلى حد

كبير، ومن ثم يصبح من العسير تحديد الأفعال التي تضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع. ومن ثم فإن إصلاح السلوك الضار اجتماعيًا يتطلب استعمال الأحكام الذاتية.

فضلاً عن ذلك نجد أنه ليس كل سلوك تجرمه الجماعة يعتبر سلوكاً إجراميًا بالفعل بل قد يحدث كثيراً أن يكون السلوك - وإن تعارض مع الجماعة - سلوكاً سويًا أو بالعكس. ونلمس من هذا مدى تجريم أو عدم تجريم أبناء المجتمعات المحلية ذات الثقافات المتباينة لأي سلوك وهذا مرده رؤية المجتمع لهذا السلوك من حيث التجريم والإباحة (يسري عاد، ١٩٩٨، ص ص ٧٠- ٨٣).

٢- المناطق العشوائية في ضوء التوجهات النظرية:

ثار جدل طويل حول العوامل المؤدية إلى نمو المناطق العشوائية خلال العقود الأخيرة وقد أكدت الكتابات المعنية بهذه القضية في كافة التخصصات أن النمو الحضري يتخذ طابعا عشوائيا يصاحبه زيادة في أعداد الفقراء الحضريين الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الخدمات الحضرية.

وتتفق الكتابات بشكل أساسي على أن هذا التضخم الحضري كان نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية واستمرار ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، بالإضافة إلى وجود عوامل طرد قوية في الريف وعوامل جذب أقوى في الحضر وقد أشارت الكتابات من ناحية أخرى أن التضخم الحضري أصبح يتجاوز إمكانات المدن القائمة حيث عجز قطاع الصناعة في استيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين وصاحب ذلك نمو عشوائي مصطنع في القطاع الخدمي، الذي صار بدوره يضم أعدادًا كبيرة من الذين لم يتمكنوا من دخول القطاع الصناعي. وهكذا تولدت الأنشطة الثقيلة، أو الهامشية، أو غير الرسمية التي لا تسهم في زيادة الإنتاج القومي بشكل ملموس، وقد ظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في مصر إلى أن هذه الأنشطة التي يقوم بها فقراء الحضر تعد رأسمالا سكانا أو عاطلا لأنه غير مستغل اقتصاديا بسبب صعوبة تحديده أو تقنية أو تبادله بشكل رسمي أو قانوني وقد قدرت هذه الدراسة نسبة الملكية غير الرسمية للعقارات والأراضي في الحضر بحوالي ٩٢٪ من إجمالي الملكية، وأن أكثر من ٧٠٪ منها مملوك للفقراء، وهى النسبة التي تعادل ما قيمته ٢٤٠ مليار دولار من رأس المال الميت (Desoto, 1990,pp1-3).

وتميز الازدواجية الحضرية أغلب مدن العالم الثالث، ومن بينها مصر والمقصود بهذه الازدواجية وجود أحياء حديثة راقية في مقابل أحياء قديمة شعبية وقد ظهرت بالإضافة إلى ذلك أنماط جديدة من الأحياء الحضرية التي اختلفت مسمياتها وسماتها من دولة لأخرى.

إلا أنها في الغالب تتميز بنموها العشوائي السريع على أطراف المدن، وحرمانها من المرافق والخدمات الأساسية واستقبالها لأعداد ضخمة من المعدمين الريفيين والفقراء الحضريين. ويحدث أحيانا أن تتحول بعض الأحياء الحضرية من مجرد مبان مؤقتة مصنوعة من الصفيح إلى أحياء ضخمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية. ويحدث أن تنمو هذه الأحياء بجوار مشروعات البناء، أو في مناطق الفضاء البعيدة في مختلف أنحاء المدينة وتتميز هذه الأحياء بأنها من أكثر المناطق تخلفًا في المدينة، ويعيش سكانها في ظل ظروف سكنية واقتصادية متدنية. (السيد الحسيني،١٩٩٤، ص٥٥).

١. عوامل الطرد والجذب

ترتبط عوامل الطرد والجذب بالهجرة بشكل عام، والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر بشكل خاص، وتعتبر هذه العوامل من أفضل الأدوات التحليلية التي تنظر إلى قضية الهجرة الريفية الحضرية كأحد أسباب حدوث التحضر العشوائي في المدن ونموه.

وتشير عوامل الطرد إلى كل العوامل التي تدفع سكان الريف إلى الهجرة إلى المدينة هربًا من واقع الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والفيزيقية في الريف، بينما تشير عوامل الجذب إلى كل العوامل التي تجذب هؤلاء المهاجرين إلى المدينة أملاً في فرص عمل أفضل وظروف معيشة أرقى، وبالرغم من هذه الحقائق، فإن النتيجة المباشرة التي تترتب على عوامل الطرد والجذب أيا كان طبيعتها أو شدتها هي التضخم الحضري، وبالتالي التحضر العشوائي في كافة أنحاء المدينة الوافدين، وخاصة على أطرافها.

* فائض قوة العمل:

بالإضافة إلى ما سبق فإن للهجرة الريفية الحضرية بُعدًا اقتصاديًا يمكن فهمه من خلال بعض المفاهيم الاقتصادية التحليلية فهناك اتجاه يرى أن الهجرة الريفية هي نتائج

لتحويل فائض قوة العمل من القطاع الزراعي التقليدي ذي التوجه نحو الكفاف، إلى القطاع الحضري الصناعي الحديث. وأنها تعتمد على معدل الاستثمار، أو تراكم رأس المال في هذا القطاع الحديث. وهكذا تحدث عملية الانتقال من الريف إلى الحضر كنتاج للفروق في الدخل بين القطاعين.

٢- التفضيل السكنى:

تفترض فكرة التفضيل السكني أن اختيار السكن يتحدد كنتيجة للتفاعل بين ثلاث متغيرات رئيسة هي:

١-نمط الحيازة أي الاختيار ما بين الملك أو الإيجار.

٢- قرب الموقع من فرص العمل المتاحة، وخاصة في قلب المدينة.

٣- التسهيلات، والمزايا، نوعية السكن.

ومعنى ذلك أن المهاجرين الجدد يفضلون الإيجار الرخيص - في المناطق القريبة نسبيا من فرص العمل -على ملكية مسكن متميز نوعيا ويتغير هذا التفضيل بمرور الزمن، إذ يصبح المهاجرون تدريجيا أكثر فقهًا بالبيئة الحضرية وأكثر تكاملا مع المجتمع من خلال العمل ومع ازدياد حجم أسرهم واستقرارهم يتحول تفضيلهم بعد ذلك من الإيجار إلى التملك.

ومعنى ذلك أن المهاجرين محدودي الدخل يعيشون بصفة أساسية كمستأجرين في المناطق القريبة من قلب المدينة، ثم لا يلبثون وينتقلون إلى الأطراف ليتحولوا إلى ملاك إحدى مدن العشش أو السكن الفقير.

٣- الازدواجية الاقتصادية:

بعض المناطق العشوائية يقيم سكانها فيها بوضع اليد، وقد أوضحت بعض الدراسات أن ظهور هذه الأحياء لا يكون نتيجة للاختيارات الفردية العشوائية، حيث

يتحرك إليها السكان في شكل جماعات ثم يضعون يدهم على قطعة من الأرض الفضاء التي تكون مملوكة عادة للدولة يظهر فورا واضعو اليد على تلك الأرض ويقسمونها إلى قطع صغيرة فيها مأوى يبنونها عادة من مواد مؤقتة سريعة، وهكذا تتمتع هذه الأحياء بحد أدنى من التنظيم، مما يؤدي إلى اختيار ممثلين عن سكانها للتعامل مع السلطات الحكومية أو أصحاب الأرض، ويتطلب هذا الوضع وجود وسائل معينة لحفظ الأمن الداخلي، مما يفرض على القادمين من الجدد مسبقا الحصول على إذن قبل الانضمام لهذا المجتمع وعادة ما تفتقر مثل هذه الأحياء إلى كثير من المرافق الحضرية كالماء والكهرباء والصرف الصحي. ولذلك يحاول السكان إدخال تلك المرافق بموافقة السلطات البلدية التي غالبا ما ترفض ذلك. ويبذل سكان أحياء واضعي اليد جهودا كبيرة للحصول على الاعتراف بالأمر الواقع، وخاصة فيما يتعلق بملكية الأرض. وما إن تقوم سلطات المدينة بإنشاء الطرق ورصفها أو إدخال المرافق حتى يؤخذ ذلك على أنه اعتراف بحقوق الملكية وبالتالي يبدأ سكان هذه الأحياء في تشييد مبان اكر باتا وبمرور الوقت يفقد قادة الحي نفوذهم السياسي ويزداد انصهار الحي في مجتمع المدينة.

٤- الهامشية الاقتصادية:

تلعب التحولات العالمية والمحلية دورا كبيرا في فهم أسباب نشوء العشوائيات في أي مجتمع، فالقادات للسياسات الليبرالية، مثل سياسات التكيف الهيكلي وتحرير التجارة والخصخصة، إلى تعميق الازدواجية الاقتصادية في أغلب الدول النامية. وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور قطاعين اقتصاديين متعارضين، أحدهما مستقر ودائم والآخر قلق ومؤقت ومن الطبيعي أن يكون القطاع الثاني من نصيب الهامشيين من فقراء الحضر.

وتعبر الهامشية في هذا السياق عن واقع الأحياء العشوائية، فسكانها يمارسون نشاطات اقتصادية غير رسمية أو هامشية يضاف إلى ذلك العزلة المكانية عن أحياء الطبقتين العليا والوسطى، والحرمان من كثير من الخدمات الحضرية ويرى المتخصصون أن عدم قدرة القطاع في كثير من الدول النامية محدود التأثيرات في المدن؛ ولأن القطاع الصناعي يعجز عن استيعاب العمالة الحضرية الموجودة والعمالة الزراعية الوافدة إلى المدينة فإن

القطاع الخدمي يصبح هو المجال الوحيد لاستيعاب هذه العمالة ونظرا لافتقار هذه العمالة إلى المؤهلات والكفاءات الفنية اللازمة لمواجهة منافسة السوق، فإنها تلتحق بالأعمال اليدوية أو الفنية البسيطة في المشروعات الصغيرة أو أعمال الخدمات أو البيع المتجول. (السيد الحسيني. ١٩٩٤، ص٧٥-٨٥).

وعموما، فإن فهم آليات نشوء العشوائيات في مصر وغيرها من دول العالم الثالث، يتطلب الوقوف على مجموعة من العوامل مثل نمط الملكية، وظروف العمل، ونظام الأجور، وأنماط المساكن، ودور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تنظيم حياة السكان وطبيعة علاقة التفاعل الاجتماعي بين السكان بعضهم البعض، وبينهم وبين المجتمع الخارجي.

كما يوجد العديد من النظريات التي حاولت دراسة المناطق العشوائية، ضمن هذه النظريات:

١- النظرية الأيكولوجية.

٢- النظرية البنائية الوظيفية.

٣- نظرية الضغوط الاجتماعية والبيئية.

٥- النظرية الأيكولوجية:

مفهوم الأيكولوجيا: ظهر اصطلاح الأيكولوجيا لأول مرة في سنة ١٨٦٩ عندما استخدمه عالم الأحياء الألماني haeckel، حيث عرف الأيكولوجيا البيولوجية بأنها ذلك العلم الذي يدرس التشابه المتبادل بين النباتات والحيوانات التي تعيش معاً في مناطق طبيعية.

أما اصطلاح الأيكولوجيا البشرية، فقد استخدمه كل من بارك وبيرجس في كتابهما الأساسي مقدمة في علم الاجتماع. (السيد الحسينى، ١٩٩٤، ص١٠٧).

وكلمة أيكولوجيا مشتقة من أصل يوناني، ومكونة من مقطعين هما: qikgs أي ما يحيط بالشيء أو الكائن الحي أو السكن وكلمة logus وتعني علم أو دراسة العوامل المحيطة بالكائن الحي وما يتم بينهما من تفاعلات متداولة.

وتلقي هذه النظرية الضوء على التأثيرات المتبادلة بين البيئة الطبيعية ومنها المسكن كعوامل محيطة بالإنسان، وبين السلوك الإنساني بوجه عام، كما أن علماء الأيكولوجيا يميلون إلى ربط الظواهر الاجتماعية والثقافية بالمناطق الطبيعية في المدينة، واهتموا على وجه الخصوص بدراسة مناطق التحول، والأحياء المتخلفة والعشوائية باعتبارها تسهم في ظهور وانتشار الجريمة والأمراض والانتحار والتفكك الأسري، وأنماط أخرى من السلوك المنحرف.

وحينما يؤكد بعض الباحثين أن سكان منطقة متخلفة معينة لديهم اتجاهات انحرافية كالجريمة، مثل هذا التأكد قد يوحى أن هؤلاء الباحثين يقصدون بذلك أن المباني المتهدمة والشوارع الضيقة القذرة هى التي تلعب الدور الأساسي في تشكيل أنماط السلوك، والواقع أن هذا التفسير البيئي قد شاع في كثير من أعمال علماء الاجتماع سواء من أفادوا بالاتجاه الأيكولوجى في بحوثهم، أو أية اتجاهات أخرى.

لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات كثيرة منها تجاهلا للدور الذي تلعبه العوامل الثقافية أو التقليل من شأن هذه العوامل في تشكيل السلوك الإنسانى. (فرنك ب ويليامز - مارلين ماك شان، ٢٠٠٠، ص ١٠٠).

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية، إلا أنها قدمت لنا إسهامات مهمة، فهى تفيد في الدراسة من خلال نظراتها الشاملة للتفاعل بين العوامل البيئية المحيطة بالأسرة، والأسرة بكافة أفرادها، حيث يمكن اعتبار أن بيئة المسكن أو الحى أو العمل جزء من النسق الأيكولوجى الذي يمثل الجانب المادي للنسق الأيكولوجى، ويؤثر على أفراد الأسرة، بما يضمه من مشكلات تنعكس على العلاقات الأسرية داخل النسق، وتفسر هذه النظرية العديد من المشكلات الأسرية التي تنشأ بسبب عدم وجود مسكن مناسب، أو بيئة فيزيقية محيطة غير مناسبة لعملية التنشئة الاجتماعية الصحيحة.

٦- النظرية البنائية الوظيفية:

يذهب الكثيرون من أنصار المدخل الوظيفي إلى أنه لابد من النظر إلى المسكن في ضوء الوظيفة التي يؤديها وفقا لخصائصه الفيزيقية كما يجب تقييم ملائمة المسكن، أو

صلاحيته أيضا في ضوء قيم الاستعمال البشري. ويفسر أصحاب هذه الاتجاه ذلك بأن الأفراد تتكون لديهم حاجات متنوعة وأولويات وإمكانات متباينة، وبالتالي يصعب على الحكومات تلبيتها أو حتى أخذها في الاعتبار ويؤدي ذلك في بعض الأحوال أن يتولى عملية الإسكان من سيستعملون المسكن في ضوء احتياجاتهم وإمكاناتهم على المستوى المحلي، وتشير الكثير من الدراسات إلى أن سكان العشوائيات يتمكنون بطريقة غير رسمية أو غير قانونية من التحكم في عدد كبير من العمليات المتصلة بالسكن؛ ولذلك فإن البعض ينادي الحكومات بضرورة إعادة النظر فيما يتعلق بإقرار واحترام النظام السكني القائم، حتى لو كان عشوائيات. (السيد الحسيني،١٩٩٤، ص٧١).

وقد لاقت مثل هذه الأفكار انتقادات كثيرة باعتبارها دعوة لتثبيت الأوضاع الراهنة وباعتبارها تفريقا لمشكلة العشوائيات من مضمونها السياسي غير أن أصحاب الاتجاهات الماركسية قد اعتبروا أن المسكن العشوائي وإن كان لا يدخل خلال عملية إنشائه في إطار الدائرة الرأسمالية إلا أنه يدخل في إطار الإنتاج السلعي الصغير الذي يتكامل مع النظام الرأسمالي القائم ويدعمه.

٧- نظرية الضغوط الاجتماعية والبيئية:

استخدم مصطلح الضغوط في البداية في العلوم البيولوجية ثم استخدمه علماء الاجتماع وعلم النفس.

وتعرف الضغوط الاجتماعية: بأنها تنشأ عندما يواجه الفرد سلسلة من الأحداث والمواقف الصعبة، ولا يستطيع التكيف معها، وتؤثر عدم قدرته على التكيف أو تحمل الضغوط على سلوكه.

أما عن أنواع الضغوط:

أ- ضغوط شخصية: ناتجة عن الفشل، أو الإحباط، أو الخوف والقلق، بسبب مرض، أو فقد شخص عزيز.

ب- ضغوط اجتماعية: وترتبط بأداء الفرد لدوره، وعدم قدرته على أداء هذه الأدوار.

جـ- ضغوط مهنية: وتنتج عن وجود مشاكل في العمل، مثل التعرض لمخاطر العمل، أو الصراعات في العمل... إلخ.

د- ضغوط فيزيقية: مثل الازدحام، والحرارة، والضوضاء ومختلف أنواع التلوث.

هـ- ضغوط مادية: وهي خاصة بقلة الدخل، وانخفاض المستوى الاقتصادي.

(David L. Dodge and Walter T. Martin, 1980 , pp. 58-61).

مما سبق توضح هذه النظرية نقطتين هامتين تفيد الدراسة الراهنة وهما:

١- أن الضغوط الفيزيقية مثل حالة المسكن أو الحي أو المنطقة المحيطة تؤثر سلبيًا على الأفراد مما ينعكس سلباً على أداء الأفراد لأدوارهم الاجتماعية، بالإضافة إلى التأثير على الحالة النفسية مما ينعكس على سلوكيات العنف في تلك المناطق.

٢- أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها الأفراد، قد تكون عاملاً مؤثراً في حدوث الكثير من المشكلات الأسرية، وهذا يؤثر بالسلب على العنف وطبيعة الجرائم في المناطق العشوائية.

الاستخلاصات النظرية:

إذا استعرضنا النظريات السابقة لوجدنا أنها تتمحور حول مجموعة من العوامل التي تبدأ في حياة الفرد، وفي أسرته، وبيئته السكنية، وطبيعة الأوضاع الاقتصادية. وتمتد عبر تفاعلاته في مؤسسات التنشئة الاجتماعية عبر عمليات التعلم - ثقافة العنف والإحباط وتنتهي وغيرها من النظريات التي تفسر سلوك العنف ولا تركز الدراسة الراهنة على عامل واحد من هذه العوامل بل تنظر فيها جميعاً، وتنطلق من رؤية نظرية تقوم على عدد من الافتراضات:

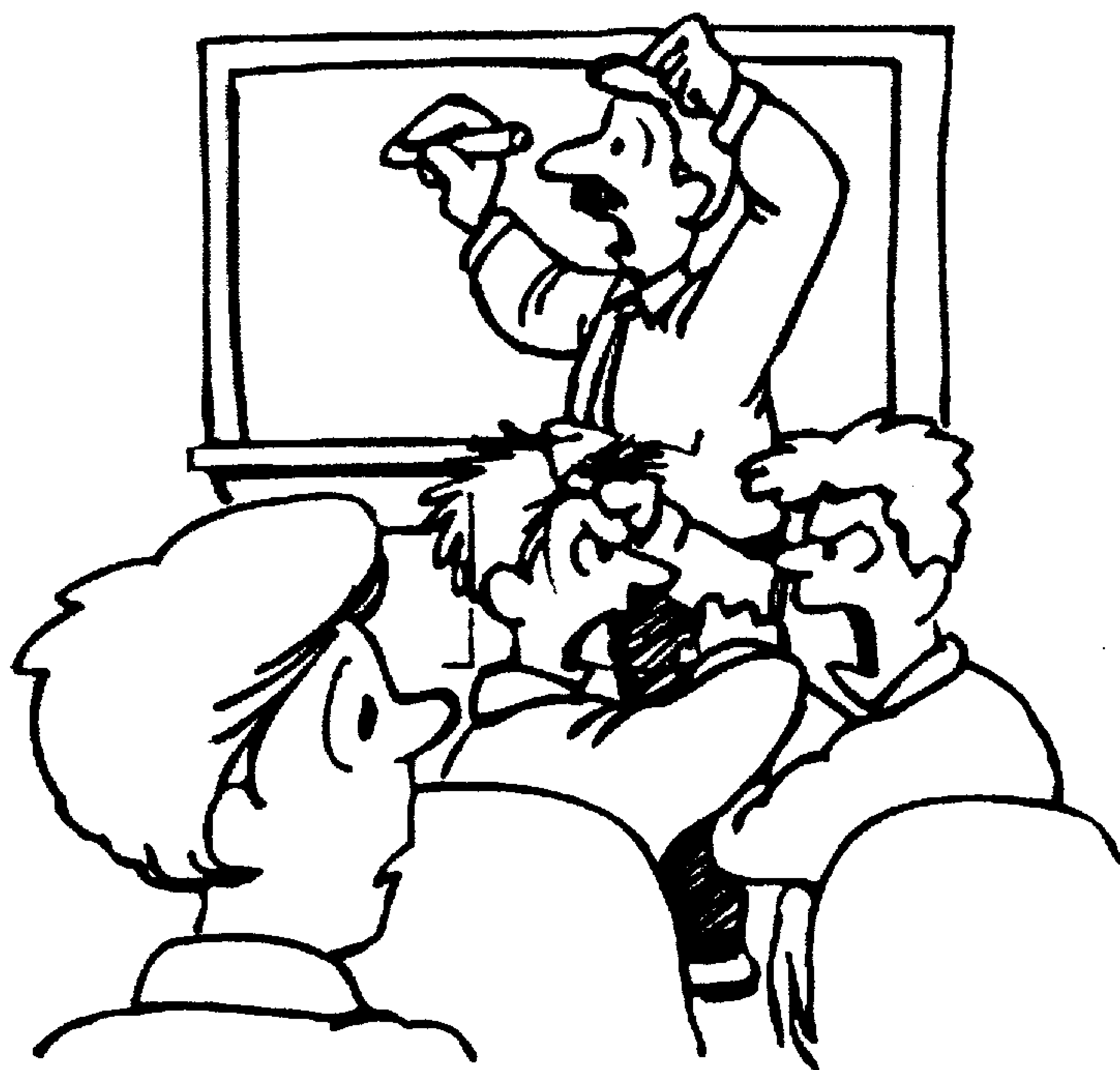
١ - تلعب الظروف الاقتصادية التي يعيش فيها الفرد دوراً في تشكيل سلوكه في المناطق العشوائية ويظهر هذا التشكيل في طبيعة الدخل - ظروف العمل(من حيث طبيعة العمل وثبات الأجر) المستوى التعليمي.

٢ - تلعب الظروف الاجتماعية والأسرية التي يعيش فيها الفرد دوراً في تشكيل سلوكه في المناطق العشوائية وذلك من خلال شكلين الدور الإيجابى الذي تسهم به الأسرة في التنشئة الاجتماعية وتدعيم القيم الاجتماعية والتعليم والتربية ومدى التماسك والاستقرار. الدور السلبي في حالة عدم قيام الأسرة بأدوارها في حالة معاناتها من مشكلات تفكك - وكثافة عددية - وحرمان - وأمية - كذلك في الأسر التي ينشغل أهلها بهموم الحياة والبحث عن احتياجاتها.

٣ - تلعب البيئة السكنية والثقافية في المناطق العشوائية دوراً في تشكيل طاقة العنف، فالبيئة قد ترمز بصور من العنف المتمثل في التكدس السكاني، وانخفاض مستوى السكن وازدحام المكان بالبشر ومستوى الخدمات، وقد تظهر فيها مؤشرات على ثقافة العنف التي تنعكس في تكرار مشاهد العنف على مرأى ومسمع مختلف الفئات العمرية، أو وجود صور العنف داخل الأسرة فهى في نطاق الجيرة، وفى نطاق التفاعلات اليومية للأسرة في الشارع وفى السوق، مما تنعكس هذه المؤثرات على الأطفال والشباب ويحتمل أن تشكل سلوكه في الاتجاه السلبي خاصة في ظل توافر ظروف أخرى مثل العنف الأسري أو سوء استغلال الأطفال، أو مخالطة رفقاء السوء.

الفصل الثاني

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية في العالم الثالث



تمهيد:

تعد مشكلة المناطق العشوائية من الإشكاليات التي تعاني منها معظم الدول النامية فقد أصبحت مشكلة العشوائيات من أخطر المشكلات التي تواجه دول العالم الثالث في الآونة الأخيرة وذلك بسبب ما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية وسياسية مهمة بالإضافة إلى أن وجودها يشوه الشكل الحضاري لهذه المجتمعات، وخاصة المجتمعات العربية، ويستغلها البعض في الخارج إعلاميا للإساءة إليها والحكم عليها بالارتجالية، وتدني نوعية الحياة بها وعدم الالتزام بالقانون وانعدام القيم الجمالية في حياتنا، وهذا ما يدعونا إلى محاولة إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة للمشكلة وتحليلها والتعرف على أسبابها.

ولذلك يضم هذا الفصل العناصر التالية:

أولاً: مشكلة المناطق العشوائية.

ثانياً: ثقافة الفقر في الأحياء العشوائية: رؤية لمشكلة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: المشكلات التي يعاني منها سكان المناطق العشوائية.

رابعاً: الجريمة والسلوك الانحرافي في العشوائيات.

أولاً: مشكلة المناطق العشوائية:

من خلال الاطلاع على الأدبيات الخاصة بظاهرة المناطق العشوائية تبين أنها تشكل أنماط العمران غير الرسمي (المناطق العشوائية) نسقا متكاملا أوجدته مجموعة من الظروف الاجتماعية، تعتبر الحاجة لتوفير المأوى أولها.

ثم يأتي القطاع الاقتصادي غير الرسمي كنتاج لنشأة هذه التجمعات البشرية، وتعتبر العشوائيات أحد البدائل التي فرضت نفسها لحل مشكلة الإسكان بالنسبة لفئة محدودي الدخل من سكان الحضر في كثير من الدول النامية.

وتلعب خبرات هؤلاء الأفراد عبر الزمن دوراً في تشكيل العشوائيات ونموها في المدن حيث يتم نقل هذه الخبرات من جماعة إلى أخرى، كما تلعب الخصائص الفيزيقية والاجتماعية والسياسية والقانونية وكذلك الأولويات. والتفضيلات والثقافة، والموارد المتاحة دورها في تشكيل نمو هذه العشوائيات، كذلك فإن أنماط العشوائيات تختلف من منطقة لأخرى، تبعاً لتنوع هذه العوامل المختلفة، سواء المرتبطة منها بالمكان أو الأفراد، بل إنها قد تختلف في منطقة واحدة تبعاً لاختلاف سكانها من حيث تلك الخصائص؛ولذلك لا يمكن النظر إلى قضية العشوائيات بمعزل عن هذه العوامل، سواء عند محاولة تعريف العشوائيات أو تصنيفها،أو فهم نشأتها أو محاولة دراستها.

١- *نشأة المناطق العشوائية*

تعتبر الأحياء العشوائية ومناطق واضعي اليد من الظواهر العمرانية التي تشهدها الكثير من المجتمعات المعاصرة فهذه الظاهرة إلى جانب طابعها العمراني، لها أيضا عوامل ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي.

ولابد من الإشارة بداية إلى أن أسباب وطرق نشأة الأحياء أو المناطق العشوائية تختلف باختلاف السياق الاجتماعي والثقافي الذي توجد في ظله هذه المناطق. فكما أشارت"جانيت أبو لغد "فإن نشأة الأحياء العشوائية في المجتمعات الإسلامية تختلف عن نشأتها في مجتمعات أخرى وذلك بسبب اختلاف نظام ملكية الأرض، في حين أدى الاستيطان الاستعماري المباشر في دول المغرب إلى ظهور سياسة العزل العنصري مما أدى إلى ظهور مثل هذه المناطق، وقد ترجع نشأة المناطق العشوائية إلى ظروف وأوضاع سياسة خاصة في المجتمع كما في بيروت ودمشق وعمان بسبب المهاجرين الفلسطينيين من ناحية وتهميش فقراء المدن الأصليين من ناحية أخرى. (السيد الحسيني وآخرون، ١٩٩١ ص٢٠).

ولأن ظاهرة المناطق العشوائية هي إفراز ونتيجة لعدة عوامل (اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، وقانونية) مجتمعة ومتشابكة فإنه من الصعوبة بمكان تفسير نشأة هذه المناطق في ضوء كل عامل على حدة، وإن إبراز دور كل عامل من هذه العوامل والفصل فيما بينهم – ليس فصلا تعسفيا – إنما هو بهدف الشرح والدراسة.

ويأتي النمو الحضري على راس قائمة العوامل التي ساعدت على نشأة المناطق العشوائية، فمن الحقائق السكانية أن سكان الدول النامية تكاد تشكل ثلاثة أرباع الكتلة السكانية في العالم الثالث لا ترجع فقط إلى ارتفاع معدلات المواليد، وإنما ترجع كذلك إلى تيارات الهجرة المستمرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. حيث تميل الدراسات الأيكولوجية الحضرية إلى تأكيد الدور الذي تلعبه الهجرة وخاصة الهجرة الريفية – الحضرية في وضع اليد على أرض المدينة، ومن ثم نشأة ونمو المناطق العشوائية المختلفة في كثير من مدن العالم خاصة مدن العالم الثالث، فلقد ارتبطت نشأة ونمو المناطق العشوائية ارتباطا واضحا بالهجرة الريفية – الحضرية والتى ترتبط بدورها بقوة طرد دافعة من الريف إلى الحضر وترجع عوامل الطرد إلى تدهور نوعية المناطق الريفية وانخفاض مستوى مواردها مما يؤدي إلى التعجيل بهجرة السكان حيث إنهم في حاجة ماسة إلى فرص عمل، وسكن وخدمات صحية وتعليمية وغيرها. وحينما تتضخم المدن بالوافدين الجدد فإن امتداداتها العشوائية تمتد وتزحف ويفرض هذا النمو الحضرى الجديد طلبا متزايدا على الطاقة والغذاء وامتدادات المياه النقية، فتتدهور نوعية الحياة في هذه الامتدادات العشوائية وتتدنى نوعية الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها عن مستوى نظيرتها لسكان المناطق الريفية الوافدين منها (السيد حنفي عوض، ١٩٩٠ ص١٩٨).

ونظرا لأن المهاجرين أساسا من الريفيين يعانون من الفقر والبطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعة مما زاد الدافعية لديهم إلى الانتقال إلى المجتمع الحضري للبحث عن فرصة عمل ونتيجة للصعوبات التي يواجهونها في بداية هجرتهم يجدون من احتلال أرض الدولة بوضع اليد وإقامة المسكن عليها، الطريق الأمثل لإيجاد مأوى لهم يسكنون فيه في ضوء إمكاناتهم المادية التي تكاد تكون منعدمة.

ويكون استيلاء المهاجرين عادة على الأراضي الفضاء تلك التي تقع على أطراف المدن ليقيموا لهم عليها مساكن بطريقة عشوائية وبصورة بدائية غير منظمة ومن مجموع تلك المساكن تتكون أحياء سكنية كاملة تفتقر إلى أهم الخدمات الضرورية والأساسية للحياة الآدمية كالمياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والحدائق وغيرها "، فقد وجد

بترسون Peterson عام ١٩٧١ أن المهاجرين الجدد يميلون إلى الإقامة على الهامش الحضري / الريفي. في مدينة "أصفهان" يميل المهاجرون إلى العيش على هامش المدينة القريب من موطنهم الأصلي وفي مدينة "بغداد" أقيمت مستوطنات المهاجرين على الأراضي الفضاء التي تم الاستيلاء عليها بوضع اليد من قبل المهاجرين بالقرب من وسط المدينة وضواحيها وبعد تزايد أعداد المهاجرين من الريف إلى المدينة بدرجة أدت إلى ظهور حزام خلف خندق يبعد نحو كيلو/ متر واحد إلى المشرق من دجلة ورغم أن المنطقة كانت حتى عام ١٩٥٦ عرضة للفيضان وتعبرها مياه ملوثة كريهة الرائحة فقد بقيت هذه المدينة فترة من الزمن إلى أن تمت إزالتها نهائيا ضمن برنامج حكومي لإعادة الإسكان.

وبالرغم من أن الهجرة الريفية- الحضرية تعتبر الرافد الأساسي والأول لنشأة ونمو المناطق العشوائية فإنه لابد من الإشارة إلى أن بعض الدراسات الواقعية قد أوضحت أن سكان هذه الأحياء ليسوا جميعهم بالضرورة من المهاجرين الريفيين، بل إن بعضهم قد ينتمي إلى المدن أو المراكز الحضرية الصغيرة. (السيد الحسيني، ١٩٩١،ص١١).

ومن الصعب فهم أسباب نمو الأحياء العشوائية بمعزل عن التحولات العالمية والمحلية التي تشهدها دول العالم الثالث في المجال الاقتصادي والذي يتسم بالازدواجية التي تتجسد في وجود قطاعين متعارضين أحدهما مستقر دائم والآخر قلق ومؤقت. فلقد أوضح أندر فرانك Frank.A أن عدم قدرة القطاع الاقتصادي المستقر الدائم على النمو والاتساع يعد المصدر الأساسي لنمو العشوائية الحضرية. ففي معظم بلدان العالم الثالث لا يزال القطاع الاقتصادي ذا تأثير محدود في المدن الكبرى ويكاد ينعدم تأثيره في المدن الصغرى، وبما أن قطاعي الزراعة والصناعة لا ينموان بالقدر الذي يسمح باستيعاب العمالة الريفية والحضرية الزائدة والتي تفتقر إلى المؤهلات الفنية التي تتطلبها الأعمال الصناعية، هذا فضلا عن أنها تضطر إلى الالتحاق بالأعمال اليدوية في المشروعات الصغيرة أو أعمال الخدمات أو البيع المتجول. (السيد الحسيني، ١٩٩٤، ص٥٧، ٥٨).

ولقد أوضحت بعض دراسات الهجرة الداخلية في أمريكا اللاتينية أن أحد الأسباب القوية لزيادة معدل هذه الهجرة، هو عدم قدرة القطاع الاقتصادي المستقر والدائم.

كما أن تركيز النشاط الاقتصادي في العواصم والمدن الكبرى يجعل منها مراكز المال والأعمال والخدمات مما يساعد على تحول أطرافها إلى توابع ضعيفة لا تقوى على توفير المتطلبات الضرورية لأفرادها ومن الجدير بالذكر أن الهجرة الريفية - الحضرية في دول العالم الثالث في ذاتها ليست هي المشكلة وإنما تكمن المشكلة في السياق والمناخ الاقتصادي الذي تحدث في ظله هذه الهجرة، فالمدن الأوروبية قد شهدت موجات هجرة مماثلة خلال القرن التاسع عشر إلا أنها كانت مصاحبة لحركة تصنيع واسعة النطاق أدت في نهاية الأمر إلى نمو حضري متوازن، أما بالنسبة لمدن العالم الثالث فالوضع يختلف أشد الاختلاف فهناك تضخم حضري يتجاوز إمكانات المدن القائمة، مما يجعلها عاجزة عن استيعاب أعداد متزايدة من المهاجرين.

ومن العوامل الاقتصادية التي تلعب دورا بارزا في نشأة وانتشار المناطق العشوائية ارتفاع أسعار الأراضي والوحدات السكنية - نتيجة لزيادة الطلب عليها بسبب التضخم السكاني - بمعدلات تفوق بكثير إمكانات ذوى الدخل المحدود والمقبلين على الزواج من الشباب مع عدم مقدرة الحكومات على تقديم الإسكان المناسب والخدمات العامة لهذه الأعداد المتزايدة من السكان في ظل الظروف الاقتصادية للدول النامية؛ كل هذا أدى إلى اتساع المناطق العشوائية واستمرارها كظاهرة؛ لهذا يلجأ الفقراء تلقائيا لحل مشكلاتهم الخاصة بالإسكان بإقامة المستوطنات الهامشية غير الشرعية التي تفتقد للبنية الأساسية والتي يصفها تيرنر Turner بأنها أحياء تعتمد على الذات في نموها أكثر من كونها متخلفة تقليدية ويتمرس المهاجرون الريفيون فيها على حياة الحضر بينما يحرص النظام على عدم إثارتهم لضمان استقرار الأوضاع بدلا من المواجهة المستمرة والسافرة مع الدولة والنظام السياسي في المجتمع (ثروت إسحاق، حالة مصر، ص١١٧) .

كما تلعب المتغيرات السياسية - أحيانا - دورا في وجود الأحياء العشوائية، منها سعي الأحزاب السياسية المتنافسة للحصول على أصوات سكان هذه المناطق وتأييدهم أثناء الحملات الانتخابية وتبرز هذه المتغيرات السياسية بوضوح في الهند عندما تنافس قادة الأحزاب على دعم الأحياء العشوائية بتقديم وعود الدفاع عنهم في مواجهة البلديات،

وحصولهم على المزيد من الخدمات كالكهرباء والماء كما تبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا في أمريكا اللاتينية، ففي أثناء المنافسة السياسية بين الأحزاب تكثر الوعود بتقديم الخدمات الحضرية لأحياء عشوائية معينة حيث يتم ذلك في إطار صفقة بين السياسيين والقادة المحليين. وهذا يبين كيف أن المصالح السياسية تلعب دورا حاسما في تشكيل وصياغة الأحياء العشوائية، ففي فترات الركود السياسي تظهر العشش أو ما شابهها وذلك عندما تتعرض أحياء ومناطق الطبقات العاملة للإشراف القاسي وتطبيق اللوائح التي بموجبها يتم استرداد الملكيات التي تعرضت للتعدي والاستيلاء عليها. ففي خلال الحكم الديكتاتوري في الأرجنتين في الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٢ كان هناك اقتراح باسترداد الملكيات التي تعدى عليها أكثر من ١٢٠ ألف مسكن غير شرعي وطردهم من العاصمة.

غير أن انتشار الأحياء العشوائية له أيضا أبعاده القانونية، فمنها تعقد وطول الإجراءات القانونية الخاصة بمنح تراخيص البناء وعدم فهم الأفراد لها، وعدم مراعاة هذه الإجراءات في ذات الوقت للبعد الاجتماعي للفرد وحاجته للبناء وكذلك عدم الرقابة والإشراف من قبل البلديات والإدارات المحلية كما حدث في "باريادس" في بيرو، "بوبلاشنير " في شيلي " ميزريا " في الأرجنتين، "ورانشوز" في فنزويلا فكل هذه المناطق وغيرها قد بنيت من إسكان هابط ذي معدلات ومعايير أقل من المسموح بها، وعادة ما كانت خارج كردونات المدن ولا تنطبق عليها التشريعات المنظمة للعمران.

وقد بنيت هذه المساكن مخالفة لكل القوانين على أرض غير مقسمة طبقا للوائح التقسيم ولقد أخذت هذه الظاهرة القانونية أشكالا مختلفة حسب الظروف المحلية منها انتهاك قواعد عمليات النصب في مجال تنمية الإسكان أو انتشار الشركات العقارية التي تمارس نشاطها عن طريق عمليات البيع والشراء غير القانونية كما حدثت عمليات استيلاء على بعض الأراضي في "ليما " بحجة إنشاء مجاورات سكنية وهمية وتم استعمال الأرض بعد ذلك بإشغالات مخالفة لقواعد واشتراطات العمران.وتختلف المناطق العشوائية في الطريقة التي نشأت بها غير أنها غالبا ما تأخذ شكل الغزو المفاجئ في الأحياء قد تحركوا إليها بصورة مفاجئة في شكل جماعات نحو أرض تركت خالية ومملوكة للدولة وفى لمح

البصر يقسمونها إلى قطع صغيرة ويقيمون فيها مأوى لهم من مواد مؤقتة وسريعة وبالتالي فإنها تفتقر إلى الكثير من المرافق الحضرية.

وبالرغم من ذلك، فإن هذه الأحياء تتمتع بقدر من التنظيم فهناك ممثلون عنها للتعامل مع السلطات الحكومية، كما أن القادمين الجدد لابد لهم من الحصول على إذن مسبق قبل الانضمام إلى هذا المجتمع غير أن سكان أحياء واضعي اليد هذه يبذلون جهودا كبيرة للحصول على اعتراف بحق ملكية الأرض وما أن توافق سلطات المدينة على إنشاء الطرق ورصفها حتى يؤخذ ذلك على أنه اعتراف بحقوق الملكية وعندئذ يبدأ سكان تلك الأحياء في تشييد مبان أكثر ثباتا وبمرور الوقت يفقد قادة الحي نفوذهم السياسي كلما ازداد الحي انصهار في مجتمع المدينة. (السيد الحسيني،١٩٩٤، ص٥٦).

وتعتبر مناطق واضعي اليد في " دلهي " مثالا آخر على تنوع الطريقة التي تنمو بها الأحياء العشوائية، فهذه المناطق التي كان يسكنها ٠٠٠ , ٢٠ نسمة عام ١٩٧٢ وصلت فيما بعد إلى ٠٠٠ , ٧٠٠ نسمة ولم تكن هذه المستعمرات السكنية في البداية سوى مأوى مؤقت لعمال البناء الذين يأتون من المناطق المأجورة في " راجاستان " عن طريق وسطاء فكان الوسيط يعيش أيضا في هذه المناطق التي كانت مدن صفيح وكان يتلقى مبالغ مالية من العمال في مقابل سكنهم وإيجاد العمل لهم، وبعد الدفع يصبح للعمال الحق في بناء مأوى يضمهم وبمجرد أن ينتهي هؤلاء العمال -الذين جاءوا من القرية- من أعمالهم التي كلفوا بها، سرعان ما تزال هذه المساكن التي بنوها لأنفسهم- والتي كانت بمثابة مأوى لهم – غير أنها أحيانا ما كانت تبقى – دون إزالة – وهو الأمر الذي يؤدي إلى تطور مدن الصفيح في دلهي ويؤدى – أيضا – إلى زيادة عدد الأسر الفقيرة بها. غير أن هذه المباني المؤقتة المصنوعة من الصفيح تتحول فيما بين عشيه وضحاها إلى أحياء ضخمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية وخاصة على طول الطرق الرئيسة المؤدية إلى المدن. وتنمو هذه الأحياء بجوار مشروعات البناء وفى المناطق المتخلفة أو مناطق الفضاء البعيدة في مختلف أنحاء المدينة وتكاد تقتصر هذه الأحياء على الوافدين الجدد إلى المدينة وفى بعض الأحيان يقوم المؤظفون الحكوميون بحملات تفتيشية بفرض القضاء على هذه الأحياء أو إخضاعها لنوع من الإشراف والرقابة غير أن هذه الحملات لم تحدث تأثيرا على نموها.

ونوع آخر من أنواع الغزو- على النقيض من الغزو العنيف - يتم بطريقة هادئة أشبه بانتقال النحل من خلية لبناء خلية أخرى - وهذا النوع يعد سمة من سمات نمو المدن المغربية، فقد أدى تشبع المدن القديمة بالسكان إلى ظهور مناطق ومستعمرات وضع اليد في المناطق الهامشية الحضرية، ففي عام ١٩٧٠ كانت المدينة القديمة في " فاس " تمتص العدد الزائد من السكان والوافدين الجدد، حتى انتهى الأمر اللاتكدس شديد وبدأت مدن الصفيح الأولى تظهر على أطراف المدينة القديمة، ثم زادت أعداد واضعي اليد بمعدلات سريعة جدا فقد كانوا لا يزيدون على ١٥ ألف ساكن في عام ١٩٧٢، ثم أصبح عددهم ٣٠ ألفا في عام ١٩٧٧ وفى ١٩٧٩ بلغ عدد السكان في المدينة القديمة ٢٥٠ ألف نسمة. (برنار جرانوتييه،مرجع سابق،ص١٢٣).

وفى أطراف مدينة عربية أخرى هى مدينة " العين " في أبى ظبي هناك نمط آخر لنشأة أحياء الصفيح في مناطق واضعي اليد يتمثل في مناطق واضعي اليد يتمثل في منطقة " سكن الذكور" حيث سكن العمال غير المتزوجين الأسيويون من الأفغانيين والباكستان والهنود في الحي الذي يقع شرق المنطقة الصناعية. وقد أقامت الدولة لهم عشرين عنبرا كل عنبر يتكون من عشرين غرفة ويسكن الغرفة الواحدة خمسة أشخاص ولكل مجموعة من الغرف وحدة حمامات. وتقدم هذه الغرف للعمال بالمجان. ولكن مع ازدياد معدل الهجرة العمالية الوافدة من الدول الآسيوية إلى مدينة العين، بدأ يكتظ هذا الحي بأعداد تزيد عن عشرين ألف عامل. فلجأ إلى جهودهم الذاتية وأقاموا مساكن لهم حول هذه العنابر من الصناديق والكرتون والصفيح.

وهكذا يمكن النظر إلى عملية وضع اليد كما جسدها كيفين كيارنس Kearns.CKevin على أنها إستراتيجية إسكانية يمكن تتبعها من خلال سلسلة من المراحل. تبدأ بالدافع واتخاذ القرار، ثم البحث عن المنطقة واختيارها، ثم عملية الاستحواذ على الأرض، وبعدها تبدأ الإقامة مع محاولة التجديد والإصلاح، وفى النهاية انتقال الملكية بالتنازل. إن عملية وضع اليد تبدأ بإدراك واضع اليد بأنه محروم ومغترب عن نظام إسكان ظالم، وبالتدريج تتطور لديه المعرفة بأن عملية وضع اليد عملية ممكنة وتمثل بالنسبة له حلاً بديلاً للسكن.

وعلى ذلك فنجد أن هناك كثيرا من أسباب وعوامل نشأة العشوائيات في العالم الثالث تنطبق كذلك على المدن المصرية، إذ لها أبعادها القانونية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية.

حيث تعود نشأة العشوائيات في بدايتها إلى فترة التوسع العمراني في المدن المصرية منذ بدايات القرن العشرين ولكنها ازدادت واستفحلت في العقود الثلاثة الأخيرة منه، ولقد تكونت المناطق العشوائية من العاملين في المناطق الصناعية الجديدة في النصف الأول من القرن العشرين حتى الستينيات من القرن نفسه، وذلك نتيجة لعدم اتخاذ الجهات المسئولة إجراءات لتدبير أماكن مسكن للعمالة في هذه المناطق وترافق مع التوسع العمراني أيضا، التحام القرى بالمدن، فعندما تميزت بعض القرى بموقعها القريب من المدن، فإنه نتيجة للأزمة السكانية وأزمة الإسكان بالمدن، أخذت تتسع لتلتهم الأراضى الزراعية المجاورة كما بدأت القرية تتمدد على حساب مساحتها الزراعية وبلا أي تخطيط حتى التحمت المدن بتلك القرى وتحت الضغوط الشعبية والسياسية تم ضم القرية إلى كردون المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة، لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدينة. (ممدوح الولي،١٩٩٣،ص٢٦٢).

وبمرور الوقت تحولت المناطق العشوائية إلى مراكز جذب سكاني للنازحين من خارج القاهرة بحثًا عن فرص العمل، نتيجة لأزمة الإسكان الطاحنة وارتفاع أسعار المساكن داخل المدن والتعدي على أراضى الدولة. وتم بناء مساكن صغيرة المساحة تسكنها أعداد كبيرة، منشآت مناطق عشوائية أهم خصائصها العمرانية أنها مناطق مخططة، شوارعها ضيقة مزدحمة السكان، منعدمة أو قليلة المرافق، تفتقر إلى الخدمات.

ويعد الدافع الرئيس والسبب الأول في الاستيطان في المناطق العشوائية، هو عدم توفر المسكن بسعر مناسب في المناطق غير العشوائية وبمجرد نشوء منطقة عشوائية فإنها سرعان ما تتكامل تحقيقا لاحتياجات الساكنين ومعنى ذلك أن النتيجة تتم ذاتيا بدءًا بالإسكان ثم الخدمات، ثم ظهور فرص العمل وانتشار الأسواق وتدبير الطرق وأساليب المواصلات التي تتبع الدولة بالضرورة أى أن المنطقة تقوم بتحقيق وتوفير احتياجات ذاتية، وهو ما

احتياجات ذاتية، وهو ما يعد امتداد للرغبة في تحقيق الاحتياجات الأساسية للمأوى ذاتيا. (السيد الحسينى،١٩٩٦، ص٢٣٥).

ومن هنا يمكننا القول بأن مسئولية تكوُّن المناطق العشوائية تقع على أجهزة الدولة نتيجة تقصيرها، ففي الماضي لم تفطن الدولة إلى عملية مواجهة أزمة الهجرة الداخلية ولم تتخذ إجراءات لتدبير المساكن لحل أزمة الهجرة الداخلية، ولم تتخذ إجراءات لتدبير المساكن اللازمة لعمال المناطق الصناعية الجديدة، ومناطق الجذب السكاني بحيث يكون هناك تناسب بين معدلات فرص العمل المتاحة في المدن، وبين عدد المساكن اللازمة لتوطين العاملين بها وبأسعار تتناسب مع مستويات دخولهم. (ممدوح الولى،١٩٩٣،ص٢٦٢).

وبذلك يمكننا تعريف المناطق العشوائية بأنها تلك التجمعات السكانية التي نشأت في غياب التخطيط العام، وخروجًا على القانون، وأحيانا بالتعدي على أملاك الدولة وداخل هذه التجمعات ينشأ القطاع غير الرسمي بكل جوانبه في غياب كلي أو جزئي عن رقابة أجهزة الدولة.

وتصبح هذه التجمعات مجتمعات صغيرة، لها نسق قيمي مختلف عن باقي المجتمع فيما يطلق عليه هرناندو دى سوتو "نظام المعايير المجاوزة للقانون" وتتألف أساسًا من قانون عرفي غير رسمى وقواعد مقتبسة من النظام التشريعي الرسمي إذا ما كانت ذات فائدة للمستوطنات غير الرسمية ويستدعي نظام المعايير المجاورة للقانون ليحكم الحياة في حالة غياب القانون أو قصوره إنه القانون الذي ابتدعه المقيمون والنشطاء غير الرسميين لتغيير حياتهم ومعاملتهم، وبذا أصبح يحظى بأهمية اجتماعية فعلية.

وفى داخل هذه المناطق ينمو وينتشر القطاع غير الرسمي والذي يمكننا تعريفه بأنه: مجموعة نشاطات تشكيلة اجتماعية اقتصادية، تهدف إلى تلبية حاجات هذه التشكيلة أو الأفراد فيها، وتنجز نشاطاتها من خلال منشآت تعمل على تخفيض تكلفة ومدخلات النشاط والتحرر من القيود والقواعد الرسمية ويقوم بها أفراد يعملون لحسابهم أو من خلال أسرهم أو من خلال تلك المنشآت أو من خلالها مجتمعه.

وقد فرضت الظروف الموضوعية والذاتية والطبقية والمهارية والتعليمية على هؤلاء الأفراد الدخول في هذا القطاع أو اختياره للاتساق النسبي مع ظروفهم.

-الإسكان غير الرسمي:

الإسكان غير الرسمي هو الوجه الآخر لعدم توافر فرص إسكان بأسعار تتناسب مع معدلات دخل سكان هذه المناطق العشوائية. ولما كانت الحاجة لتوفير مأوى تمثل الخطوة الأولى لتكوّن المناطق العشوائية؛ ويمكن تعريف الإسكان العشوائي غير الرسمي - بأنه "ذلك النمط من الإسكان الذي ينمو وينتشر في غيبة القوانين، وتتم فيه عمليات البناء بأسلوب الجهود الذاتية أو بواسطة وسطاء على أرض غير قانونية،أو بدون استخراج تراخيص بناء، أو غير مسلحة عقاريا، بما في ذلك الأحياء المتدهورة عمرانيا، أو غير المخصصة للسكن، وتكون غير مطابقة لأسس واشتراطات البناء والتنفيذ وقواعد الصحة العامة.

وأهم القطاعات غير الرسمية المرتبطة ارتباطا عضويا بقطاع الإسكان غير الرسمي قطاع البناء غير الرسمي الذي يمكننا تعريفه بأنه ذلك القطاع الذي يعمل على توفير المسكن أو المأوى لفئات ذوى الدخل المحدود أو المعدوم. ففيها يضطر الأهالي إلى محاولة حل مشكلات تدبير المأوى بطريقة ذاتية بعيدة عن هيكل الدولة، وبالتالي بطريقة غير رسمية.

- الاقتصاد غير الرسمي:

الاقتصاد غير الرسمي هو الجانب الذي يقوم عليه مجتمع العشوائيات بشكل أساسي فمثلا ذكرنا أعلاه أنه بمجرد نشأة المجتمع السكنى العشوائي، فإنه سرعان ما يتكامل بما يحتاجه من خدمات وغير ذلك فيما يعتبر القاعدة الرئيسة للاقتصاد غير الرسمي.

والاقتصاد غير الرسمي كذلك هو الوجه الآخر لانسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية، عن توفير فرص عمل، وبيع المنشآت الاقتصادية المملوكة لها دون توفير بدائل مضمونه في القطاع الخاص الرسمي. وهذا استكمال لانسحاب الدولة من توفير المساكن لهؤلاء الأفراد بأسعار تتناسب مع دخولهم إن وجدت !!

٢-أسباب العشوائيات

ترصد دراسة لمعهد التخطيط القومي في مصر ثمانية أسباب لوجود العشوائيات تتمثل في زيادة معدلات نمو السكان، وتدفق الهجرة من الريف للحضر، وارتفاع أسعار الأراضي المعدة للبناء. بما فيها المملوكة للدولة، وزيادة القيمة الإيجارية للمعروض من الإسكان، ورغبة الأهالي في سكن أبنائهم وأقاربهم بجوارهم وتزايد عمليات الهجرة من الريف والصعيد، وتقلص ومحدودية المساكن الشعبية التي كانت قائمة في الستينيات.

وترجع الدراسات نمو العشوائيات أساسا إلى عدم تنفيذ القوانين الخاصة بالمباني وكذلك حماية الأراضي المملوكة للدولة في مقابل تقاعس الأجهزة الحكومية المعنية عن التنفيذ، وكذلك ضعف الاهتمام بالتنمية الإقليمية والتي تهدف إلى إعادة توزيع سكان البلاد والخروج من الوادي الضيق إلى مجتمعات جديدة تستقطب تيارات الهجرة. والأهم من ذلك خلل سوق الإسكان وانخفاض المعروض من الوحدات السكنية وعدم ملاءمة العرض مع نوعية الطلب حيث انخفضت نسبة الإسكان الاقتصادي من إجمالي الوحدات السكنية.

ويرجع ازدياد عدد العشوائيات في البلاد العربية لعوامل عديدة كذلك، أهمها الهجرات المتزايدة نحو المدن والمراكز الحضرية الناتجة عن التنمية غير المتوازنة وعدم الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث تحسين الأجور وتحسين الخدمات. كما أدى ارتفاع قيمة الأراضي في المدن والعواصم لنزوح بعض الأسر الفقيرة لأطراف المدن والإقامة في الأحياء العشوائية. هذا بالإضافة لعدم تطبيق قوانين ملكية الأراضي والقوانين الخاصة بترخيص المباني.

٣- حجم العشوائيات

بدأ ظهور العشوائيات في الدول العربية على أطراف المدن ذات الكثافة السكانية العالية كالقاهرة ودمشق والدار البيضاء، لتمتد بعد ذلك إلى دول بترولية غنية مثل المملكة العربية السعودية وفي دراسة أجراها المعهد العربي لإنماء المدن كشف عن أن نحو ٦٠ ٪

من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و ٣٠ ٪ توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد ٨ في المائة وسط العاصمة، كما ذكرت الدراسة أن ٧٠ ٪ من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و ٢٢ ٪ شيدت بطريقة جماعية.

وفيما يلي توضيح ذلك:

مصر:

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عن أن عدد العشوائيات في مصر منذ نشأتها وحتى بداية التطوير عام ١٩٩٣ بلغ عدد ١٢٢١ منطقة عشوائية،منها ٢٠ منطقة تقرر إزالتها لأنها لا تقبل التطوير،١١٣٠ منطقة قابلة للتطوير،٧١ منطقة في ٥ محافظات لم تشملها خطط التطوير حتى ١ / ١ / ٢٠٠٧ وهى (مطروح، شمال سيناء، بور سعيد، الإسماعيلية، السويس).

وتشير بيانات وزارة الإسكان في مصر إلى أن سكان "العشوائيات" يبلغ عددهم نحو ٨ ملايين مواطن، موزعين على ٤٩٧ منطقة سكنية بكافة أنحاء البلاد، إلا أن النسبة الكبيرة منها منتشرة حول "القاهرة الكبرى"، والتي تضم المحافظات الواقعة على رأس مثلث دلتا نهر النيل، وهي القاهرة، والجيزة والقليوبية.

وأوضح تقرير حديث للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أنَّ ١٢ مِليون مصريا يعيشون في المقابر والعشش والجراجاتِ والمساجد وتحت السلالم.فـ ١,٥ مليون مصري يعيشون بالقاهرة في مقابر البساتين والتونسي والإمام الشافعي وباب الوزير والغفير والمجاورين والإمام الليثي وجبانات عين شمس ومدينة نصر ومصر الجديدة.

سوريا:

في سوريا نمت العشوائيات السكنية وامتدت كي تحيط مدينة دمشق وتداخلت مع المدينة في أكثر من مكان. وامتدت للأحياء النظامية وظهر للوجود أحياء جديدة شملها التنظيم العشوائي، وأقر هذا التنظيم من قبل مجلس المحافظة، ومن هذه الأحياء

العشوائية حي ركن الدين المنطقة التنظيمية الجديدة والتي تشمل المنطقة من ابن النفيس إلى الساحة.

وفي المغرب شهدت منطقة الهراويين التي تقع على مساحة ١٦ كيلومتر مربع في الجهة الوسطى لمدينة الدار البيضاء مؤخرا موجة تشييد أكواخ إسمنتية عشوائية تشوه الوجه الحضاري للمدينة العريقة.

وكشفت الدراسة التي أجريت في مدينة حلب بسوريا أن معظم سكان العشوائيات نازحون من الريف ويمثلون ٤٧٪ من سكان العشوائيات. وهذا بالإضافة إلى أن ٣٤٪ قد نزحوا من المدن المجاورة أو من وسط المدينة إلى أطرافها، وتشكل هذه العشوائيات حزام فقر حول مدينة حلب، تنتشر وسطها الجرائم. كما تتصف الأحياء العشوائية بمدينة حلب بارتفاع حجم الأسرة.

دول المغرب العربي:

انتشرت ظاهرة العشوائيات في دول المغرب العربي، حيث اتضح أن نحو ٥٠٪ من سكان المناطق الحضرية في المملكة المغربية يقيمون في أحياء عشوائية. كما اتضح أن نحو ٦٪ من سكان العاصمة الجزائرية يقيمون في أحياء عشوائية تفتقر إلى الخدمات الضرورية لحياة الإنسان، وتنتشر فيها الجريمة.

السعودية:

بدأت ظاهرة الإسكان غير الرسمي في مدينة الرياض كرد فعل للعوامل المتعددة كارتفاع الأراضي وارتفاع إيجارات المساكن وازدياد تيارات الهجرة لمدينة الرياض بنوعيها الداخلية والخارجية ونشأت معظم الأحياء العشوائية في الأطراف الشرقية لمدينة الرياض. ويعيش في تلك المناطق العشوائية بعض الوافدين الذي يستخدمون من قبل أرباب العمل السعوديين كعمالة رخيصة. هذا بالإضافة إلى أن بعض سكان البادية من السعوديين يفضلون الإقامة في أطراف المدينة ويقيم هؤلاء السكان في خيام أو مساكن مسورة بمواد الكرتون أو الصفيح أو الأخشاب.

وأوضحت دراسة للمعهد العربي لإنماء المدن التي أجريت على حي الفيصلية بمدينة الرياض أن هذا الحي يعدُ من الأحياء الفقيرة وغير المخططة والتي ترتفع فيه نسب الأمية وسط سكانه الذين يمتهنون المهن الهامشية ويتحصلون على دخول متدنية لا تفي باحتياجاتهم الأساسية. ويعد عامل القرابة عاملاً أساسيا في استمرار العلاقات والتضامن الأسري بين أفراد حي الفيصلية.

وتعتبر العاصمة الرياض، أقل المناطق العشوائية في السعودية من مساحة الأراضي العمرانية، وذلك حسب دراسة للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والتي توصلت إلى أن ظاهرة المناطق العشوائية في مدينة الرياض تعتبر ضئيلة جداً، حيث تصل نسبة هذه المناطق إلى أقل من ١ ٪ من مساحة المدينة العمرانية.

قطر:

وفي قطر نشرت جريدة"الراية" بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٨ تحقيقا عن أزمة السكن، أظهر أن مشكلة العشوائيات قد تفاقمت في السنوات الماضية حتى أصبحت تشكل ظاهرة مقلقة بعد أن تزايد عدد الأكشاك على حواف مدينة"الدوحة" العاصمة، وزحف المد العشوائي ليصل إلى وسطها حيث ظهرت الملاحق الهشة التي يتم بناؤها من الخشب والصفيح، وملأت الأكشاك أسطح العقارات والبنايات مشوهة منظر المدينة، ومخلفة وراءها العديد من الأمراض الاجتماعية.

الإمارات:

وهناك أيضا إرهاصات ومؤشرات لهذه الظاهرة في دولة الإمارات، على الرغم من اقتصادها القوي والكثافة السكانية المنخفضة لكن الواقع يقول: إن هذه العشوائيات قد أخذت تتكون داخل المدن الإماراتية وتمتد إلى الأطراف على عكس ما يحدث في الدول الأخرى، كما أن المناطق الصناعية - حيث تتكدس ورش إصلاح السيارات ومحلات بيع قطع الغيار وغيرها - تمثل عشوائيات مكتملة المواصفات وتشكل"كانتونات" من الصعب اختراقها.

الكويت:

تشير دراسة أجريت في الكويت إلى أنه على الرغم من أن مشكلة انتشار العشوائيات في الكويت لم تصل بعد إلى المستويات الخطيرة التي وصلتها في بلاد أخرى، إلا أن هذا لا ينفي وجودها. فقد نشأت بعض الأحياء العشوائية بمنطقتي السالمية وصباح السالم. كما ظهرت مناطق عشوائية على أطراف المناطق السكنية القائمة كمنطقة شرق القرين ومنطقة رأس عشيرج. كما أوضحت تلك الدراسة أن المناطق العشوائية في الكويت تمثل مناخاً ملائماً لانتشار الجريمة وإيواء الخارجين على القانون، حيث يصعب على قوات الأمن السيطرة عليها نتيجة لضيق الأزقة وعدم انتظام الطرق وصعوبة معرفة دروبها مسبقاً.

٤- أنماط المناطق العشوائية:

- نجد أن هناك نمطاً عبارة عن أرض صحراوية (وضع يد) غير مخططة، جاء إليها المهاجرون من الريف، ومن قلب المدينة، وقد تعددت الدراسات التي تناولت هذا النوع من المناطق العشوائية مثل منطقة منشأة ناصر بالقاهرة (محمد إبراهيم عبد،٢٠٠٣، ص٥).

- كما يوجد نمط عبارة عن أرض زراعية ملك الأوقاف، استقر بها المزارعون الذين كانوا يعملون في أحد القصور الملكية القريبة منها وينتشر هذا النمط في شكل عزب عشوائية حول المدن.(صلاح عبد الجابر، ١٩٩١، ص ٢٦١).

- بالإضافة إلى نمط أرض الإصلاح الزراعي المقسمة لأغراض الزراعة وكان يتم تأجيرها لهذا الغرض، إلا أن مؤجريها قاموا بالبناء عليها بغرض السكن. وبالتالي فهي أرض زراعية أغلبها ملكية خاصة للأفراد، ولكن يتم البناء عليها بشكل غير رسمي وغير مخطط عمرانيا.

- وهناك نمط آخر من العشوائيات وهو نمط الإسكان العشوائي الراقي، وهو عشوائي لأنه ينطوي على أحد محددات العشوائية أو بعضها كأن تكون الأرض غير مخططة عمرانيا أو تكون أرضا زراعية غير مسموح بالبناء عليها أي أنها تعتبر عشوائية من المنظور

العمراني التخطيطي وهو إسكان راقٍ لأن الفئات الاجتماعية التي تقطن هذه الأماكن وتعمرها تندرج تحت الفئات الاجتماعية العليا في المجتمع.

من هذا يتضح أن العشوائية ترتبط في تعريفها بالمكان وبالأفراد الذين يعمرون المكان. ولأن هذا الإسكان العشوائي الراقي يقتصر على عشوائية المكان وليس على عشوائية البناء الاجتماعي فقد خرج عن نطاق هذه الدراسة والتي تركز بالأساس على العشوائيات من هذين البعدين بُعْد المكان وبُعْد الإنسان. ولابد أن نؤكد على الفرق بين المناطق المتدهورة عمرانيًّا، أو المتخلفة بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي Slums، وبين العشوائية Squatters، فالأولى قد تكون مخططة، ولكنها متدهورة بالمعنى العمراني مثل الأحياء الشعبية القديمة، أما الثانية فهي عادة ما تكون غير مخططة، أو تم البناء عليها بشكل غير قانوني، سواء من حيث الحصول على الأرض، أو من حيث عملية البناء نفسها إلى جانب أنها متدهورة عمرانيًّا.

فالمناطق العشوائية، ما هي إلا مناطق متخلفة، يطلق عليها بعض علماء الأنثروبولوجيا مصيدة(الفقر والحرمان)، أو (أحزمة البؤس) حيث يسودها عدم التنظيم الاجتماعي في حضانات لجميع أنواع الأمراض الاجتماعية من فقر واغتراب وجريمة وعدم تكيف ويسكنها المهاجرون من المناطق الريفية والأميون والمتعطلون والعاجزون عن الاندماج في حياة المدينة ويوصف سكان هذه المناطق بالهامشيين الحضريين، لأنهم جغرافيا يسكنون أطراف المدينة وهم طبيعياً محرومون من الخدمات العامة، واقتصاديًّا واجتماعيًّا بعيدون تماما عن الحياة الحضرية.

ويستخدم الدارسون مسميات عديدة عند دراستهم للمناطق العشوائية، ولعل أكثرهم استخداماً الآن هو مصطلح أحياء أو مناطق (واضعي اليد) وهي المناطق السكنية التي يسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أرض فضاء مملوكة للدولة، توجد على أطراف المدن في العالم الثالث، والصورة العامة لهذه المناطق أنها متخلفة، ومنخفضة المستوى بالنسبة للمعايير. (هناء الجوهري، مرجع ٢٠٠٤ سابق، ص ص ١١٣ ١١٤).

٥- نمط السكن في المناطق العشوائية:

مشكلة الإسكان قديمة تأتي في المرتبة الثانية بعد مشكلة حصول الإنسان على الطعام ولقد كان سوء الأحوال السكنية من المشكلات التي ميزت المدن والمراكز الحضرية على مر العصور. فالحفريات المرتبطة بالمدن القديمة تشير إلى أن الأكواخ المصنوعة من الطين قد وجدت جنبًا إلى جنب مع القلاع الضخمة والمعابد، وأن مدينة قديمة مثل مدينة روما وإن كانت مبانيها صنعت من الرخام، فإن الغالبية العظمى من سكانها عاشت في أكواخ ومساكن رديئة. (جلال عبد الله معوض، ١٩٩٨،ص٢٩).

ويعد حق الإنسان في الحصول على مسكن ملائم، يندرج ضمن حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة، وفى الحصول على الطعام الكافي لاحتياجاته والحق في العلاج والحق في التعليم... إلخ، غير أن شرط الملاءمة له مواصفات منها ما هي كمية تكون المسكن عدد أفراد الأسرة، وأن تكون تكلفة (كالإيجار إذا كان مؤجرا).

في متناول الإمكانات المادية للأسرة وهناك بعض المواصفات الكيفية الإنسانية كالتكدس والتزاحم، ومدى الخصوصية به (هدى الشناوي، ١٩٩٣،ص٣٨٤).

غير أن نمط السكن في المناطق العشوائية لا يتفق مع أي من هذه المواصفات سواء الكمية منها أو الكيفية وسوف يتضح من خلال عرض أنماط السكن وخصائصه في تلك المناطق.

فهناك سكن الأكواخ والتي تبنى بمواد غير ثابتة كالأخشاب والصفيح أو الطين مع البوص ومخلفات البناء، والتي عادة ما يتم بناؤها على أرض للدولة ذات نفع للعاملين في أطراف المدن والإسكان الجوازى هو الإسكان في أماكن غير معدة أصلا للسكن، كسكن الأماكن الأثرية، والدكاكين والجراجات والفراغات تحت السلالم، وإسكان الغرف، حيث تسكن عائلة بأكملها في غرفة وحدة. وتشترك مع غيرها من الأسر في دورة مياه واحدة - وهناك نوع من المسكن تتسم فيه الحياة بالخطورة مثل احتلال أراض وتسكن بجوار هضبة منحدرة وقد تجلى ذلك بوضوح خلال أحداث منطقة الجونة التابعة لعزبة بخيت الدويقة

في سبتمبر ٢٠٠٨ في الساعة الثامنة والنصف صباحا فوجئ سكان المنطقة بانهيار أجزاء ضخمة ٨٠ كتلة صخرية وزن الواحدة منها يتراوح ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ طن من جبل المقطم على رءوس سكان المنطقة دفن على أثره ما يزيد عن ٥٠٠ شخص تحت الأنقاض ودمر أكثر من ٧٠ منزلا وقدرت المصادر الرسمية الضحايا بحوالي ٤٥ مصابا مشيرة إلى انتشال ٣٥ جثة وهذا الحادث لم يكن الأول من نوعه ولن يكون الأخير، فقد سبقه العديد من الحوادث التي راح على أثرها العديد من الضحايا وشردت العشرات من الأسر الفقيرة (جريدة البديل ٨/ ٩/ ٢٠٠٨).- أو على ضفاف نهر والإقامة في سكك حديدية مهجورة، أو الأماكن المحيطة بالمنشآت الصناعية وكل هذه الأماكن يمكن أن تمثل خطورة على الحياة ذاتها. فعندما هب إعصار في المكسيك في أكتوبر عام ١٩٩٧ فإن هناك مئات من الأكواخ قد انجرفت بعيد بسكانها.

بالإضافة إلى أنماط أخرى من الإسكان بمصر منها ما يسمى بإسكان القوارب النيلية. حيث تقيم أسرة كاملة في قوارب صغيرة بالنيل، تأكل وتشرب وتطهو طعامها وتستقبل ضيوفها وتمارس كل أنشطة الحياة اليومية في هذه القوارب ويعتمدون في دخلهم على الصيد، وحياة القاطنين بهذه القوارب غاية في القسوة بسبب الظروف الجوية، وملاحقة شرطة المسطحات لهم.

وهناك نمط آخر من السكن الرديء هو سكن المقابر أو سكن المقبرة. وهذه الظاهرة تنفرد بها مدينة القاهرة، وترجع إمكانية السكن في المقابر إلى طبيعة هذه المقابر وتصميمها المعماري الذي يضم أحيانا كثيرة حوشا مفتوحا وغرفة وغرفتين على الجانبين، وهناك العديد من الأسر التي ترى أن السكن في هذه الأحواش أفضل حالاً من سكن العشش والأكواخ. نظر لوقوعها على شوارع رئيسة ممهدة، وجغرافيا قريبة من وسط المدينة.

وينقسم ساكنو المقابر إلى أربع فئات رئيسة فمنهم أصحاب المهن المرتبطة بالمقابر مثل التربية والخفراء، ثم الذين اضطروا السكن فيها بسب الإخلاء الإدارى لمنازلهم، أما الفئة الثالثة فهم مستأجرو الأحواش الكبيرة مقابل أجر، وتأتى الفئة الرابعة من المنحرفين من صغار تجار المخدرات وذوى السوابق وغيرهم.

وهناك نمط أخير من أنماط الإسكان العشوائي الرث هو سكنى جمع القمامة، حيث يرتبط السكن هناك بعملية جمع القمامة ونقلها والتخلص منها والقيام بتربية الخنازير على هذه القمامة داخل نفس المنطقة كنشاط تجاري واقتصادي، ومن أبرز هذه المناطق القاهرة منشأة ناصر وعين الصيرة.

٦- حول دور الدولة في نشوء العشوائيات:

لعل غياب دور الدولة والتهاون مع منتهكي ومخالفي القوانين ومغتصبي الأرض من أسباب نشأة المناطق العشوائية وانتشارها، فقد رصدت عدة قوانين لتقنين أوضاع العشوائيات وانتشارها مثل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ الذي اعتمد تقسيم المباني المخالفة واعتبرت الدولة التجمعات العشوائية التي أقيمت قبل ١٩٦٦ تجمعات قانونية والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذي قام بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذي أجاز لكل من قام بالبناء بدون ترخيص مخالفة لقانون سنة ١٩٧٦ أن يقدم طلبا للوحدة المحلية المختصة لوقف الإجراءات التي تتخذ ضده، ويتم الحكم في النهاية على المخالفين بالغرامة فقط ويتم التجاوز عن الإزالة.

ولم يقتصر دور الدولة على التراضي والتهاون فقط، بل شاركت في زيادة حدة مشكلة العشوائيات، ففي موسم الانتخابات تقوم الأجهزة الحكومية بتزويد المناطق بالمرافق والخدمات وتتدخل الأجهزة الشعبية لإلغاء محاضر المخالفين.

ولعل هذا التراضي يرجع إلى عجز السلطات المسئولة عن تقديم البدائل وتوفير المسكن الملائم لذوى الدخول المنخفضة أو المنعدمة في بعض الأحيان.

ومما زاد المشكلة تعقيدا، تخلف حركة التخطيط العمراني في مصر بسبب عدم وجود تعاون أفقي بين الجهات المعنية به، ومن الأمثلة على ذلك قيام كل من وزارة التخطيط والتعمير بإعداد خريطة اقتصادية لمصر من خلال دراسة ميدانية للإمكانات والاحتياطات بكل إقليم، دون مراعاة مسألة التخطيط العمراني بالقدر الكافي ومن المؤشرات الواضحة على تخلف حركة التخطيط العمراني ما لوحظ من التركيز على بناء

مدن جديدة أتيحت لها كافة الإمكانات اللازمة لتوفير عناصر البنية الأساسية دون ما يكون لهذه المدن قدرة على جذب السكان إليها، فهناك مثلا مدينة العاشر من رمضان، إذا كان مخططا لها أن تستوعب ١٥٠ ألف نسمة في المرحلة الأولى، وتزداد إلى ٢٠٠ ألف نسمه في المرحلة الثانية في حين لا يسكنها حاليا أكثر من ٣٠ ألف نسمة، وغير خفي أن لانتشار الفقر وتدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لدى الكثير من سكان المجتمع المصري، أثره في انتشار ظاهرة اللجوء إلى السكن بالمناطق العشوائية، كما تعتبر أزمة إسكان محدودي الدخل في مصر من المشكلات المجتمعية التي لعبت دورا بارزا في نشأة الأحياء العشوائية.

فأعلى معدلات للنمو العشوائي في مدينة القاهرة قد تحقق خلال فترة السبعينيات فأحياء بأكملها كمنشأة ناصر، والتبين والشرابية قد شهدت نموا سكانيا لم تشهده من قبل أحياء أخرى في مدينة القاهرة والسبب وراء ذلك هي أزمة الإسكان التي شهدتها القاهرة في تلك الفترة، حيث صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي ازدياد المضاربات على أراضي البناء وارتفاع أسعارها كما ارتفعت أسعار مواد البناء حتى المنتج منها محليا كالطوب والحديد والأسمنت والبلاط والزجاج بالإضافة إلى ندرة العمالة الماهرة، بسبب الهجرة للدول النفطية، فضلا عن تراجع نشاط الدولة في مجال الإسكان الشعبي مما يساعد على التوسع واللجوء للمناطق العشوائية.

ومما سبق يتضح أننا أمام أنماط مختلفة للمناطق العشوائية وليس نمطاً واحداً:

فالنمط الأول يندرج ضمن المناطق العشوائية الحضرية - الريفية وبالرغم من ندرة الدراسات الجغرافية والاجتماعية في ذلك المجال، إلا أنه صدرت في السبعينيات والثمانينات مجموعة من الكتابات النظرية والدراسات التطبيقية عن المناطق العشوائية الريفية في المجتمعات الغربية أساساً،حيث صدرت في سنة ١٩٨٥دراسة مستقلة عن ذلك النطاق أعدها بريانت (Bryant) وروسورم (Russwurm) وماكيلان (Mclellan)، وهي تعد من أشمل الكتابات حول هذا الموضوع (Bryant C.R., 1985, P15).

فقد قدم برايور (Pryor) تعريفاً أكثر اتساعا ودقة للمناطق العشوائية الريفية أنها منطقة انتقال في استخدام الأرض والخصائص الاجتماعية الديموجرافية تقع فيما بين الكتل الحضرية المبنية المتصلة وكذلك مناطق الضواحى التابعة للمدينة ذاتها من جانب وبين الظهير الريفي الذي يتميز بسيادة المباني والمساكن الزراعية والاستخدامات الزراعية للأرض والوظائف الزراعية لسكانها من جانب آخر.(**Ibid . p. 11.**).

ويتفق هذا التعريف مع دراسة هارولد كارتر(H. Cartar) حيث ذكر أن المناطق العشوائية الحضرية- الريفية عبارة عن مساحة ذات خصائص متميزة فهى تتشابه جزئيا مع الكتلة الحضرية التي تشهد توسعاً كما لا تزال جزئيا ذات طبيعة ريفية وفضلاً عن ذلك فإن الكثيرين من سكان هذا الهامش لا يعيشون في الريف، إلا أنهم يرتبطون به اجتماعياً واقتصاديا، أي أن التميز هنا له بعدان بعد طبيعى خاص باستحدام الأرض وبعد اجتماعي خاص بالسكان (**Cartar. Harold, 1995, P, 316**).

كما أوضحت إحدى الدراسات أن المساحة الواقعة فيما بين الحيز العمراني (الكردون) للمدن وبين حدود الزمام المشترك مع زمامات القرى المجاورة تلك المساحة تشمل المناطق العشوائية حول تلك المدن. (صلاح عبد الجابر ١٩٩١ ص ٢٣٣).

فهي تدخل من الناحية الإدارية والمالية في تبعية المدينة ويصنف سكانها ومساكنها تعداديا ضمن المدينة وينسحب نفس الشيء على الاعتبارات والمعاملات الزمنية والتموينية والخدمات:..إلخ.

ولكن من الناحية الوظيفية للأرض أو بمعنى آخر الأساس الاقتصادي لاستخدامها فإن تلك المساحات ريفية زراعية بالدرجة الأولى تخدمها جمعيات زراعية تعاونية مقرها المدينة أو إحدى التوابع القائمة بها وتمارس فيها حرفة الزراعة كقطعة من الريف، وتتوزع فيها تجمعات عمرانية ترتبط أصلاً بممارسة هذه الحرفة باختصار فإن صفة الانتقال المميزة لتلك المناطق - الهوامش الحضرية- الريفية تتمثل في تلك المساحات كأحسن ما يكون التمثل إذ إنها في موقعها وواقعها تنتظم فيما بين الريف الخالص الذي مركزه العمراني الأساسي القرية وبين الحضر الذي نواته العمرانية الأساسية المدنية. (فايز حسن غراب، ١٩٨٤ ص ٣٣٢).

٧- العوامل التي تحدد ماهية المناطق العشوائية:

أظهرت عديد من الدراسات وجود عوامل مشتركة في تحديد ملامح وماهية المناطق العشوائية في معظم الدول النامية، فقد اتفقت دراسة أجرتها الوكالة الأمريكية العالمية للتنمية في مصر بالاشتراك مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز بحوث البناء. حيث تناولت الدراسة ظاهرة الإسكان العشوائي في مصر بالتطبيق على مدينتي القاهرة وبني سويف كعينة عشوائية ممثلة للجمهورية (Dames and Moore, 1983.p90). مع نتائج دراسة أجريت ببعض المناطق العشوائية بمدن الصين والهند، حيث أوضحت وجود عوامل متفق عليها في تحديد ماهية تلك المناطق ضمن هذه العوامل:-

أ- قدم المباني وعشوائيتها.

ب- التكدس السكاني.

جـ- ارتفاع معدلات التزاحم أي معدل الأشخاص في غرفة واحدة.

د- نقص الخدمات العامة مثل الخدمات التعليمية والصحية.

هـ- نقص المرافق العامة،مع تلوث الماء والهواء.

و- عدم كفاءة شبكات الحركة والاتصال، ويتضح ذلك في الشوارع الضيقة والحارات، مما يصعب معه وصول الخدمات إلى المنطقة، مثل سيارات الإسعاف والمطافئ،علاوة على قدم الشوارع وضيقها(chandramauli, 2003, pp: 82-88).

وبالرغم من ذلك يرى برانت (Bryant) وزملاؤه أن فكرة الانتقال أو الاختلاط بين أنماط استخدام الأرض هي أوضح ما يلاحظ في المناطق العشوائية الريفية، ومع ذلك فليس من السهل تحديد تلك المنطقة بدقة. فحدودها الداخلية والخارجية متحركة، والمشكلة الحقيقية في تعريف وتحديد ماهية الهامش الحضري - الريفي تكمن في عدم وجود تفسير ومفهوم محدد لفكرة الانتقال، كما أن المعايير و المؤشرات المستخدمة لقياس وتمييز الحدود الخارجية للمنطقة ليست واحدة (Bryant , 1985.110).

وقد حاولت بعض الدراسات رصد أهم مظاهر خاصية الانتقال في المناطق العشوائية حول بعض المدن، منها دراسة (G. A. Wissnk) عن عشوائيات المدن الأمريكية الكبرى وانتهى منها إلى تقرير أن تلك المناطق ما هى إلا مساحات من التنوع الشديد (Carter , H. 1995. p. 316). وقد أكدت دراسة جوليج (Golledge) عن المناطق العشوائية الريفية حول مدينة سيدني وجود تباينات واضحة فيها بين القرى القديمة والأحياء السكنية الحضرية الحديثة فضلاً عن التباينات في الاستخدامات التجارية والصناعية .(Golledg ,R.G., 1993, PP. 243). كما لاحظ جوليج (Golledge) سبعة مظاهر للتغير في المناطق العشوائية هى:

- تغير نمط السكن.
- تغير حجم المزارع.
- تغير كثافة الإنتاج المحصولي.
- التوسع السكني السريع.
- السكان متحركون، وكثافتهم معتدلة أو منخفضة.
- الخدمات والمرافق العامة غير كافية أو معدومة.

٨- خصائص وسمات المناطق العشوائية:

أ- خصائص البيئة العمرانية: أوضحت العديد من الدراسات أنه عادة ما تنمو المدينة عمرانيًا في بعض الاتجاهات بطريقة مخالفة، إذ إن المخطط العام للمدينة لم يحدد ذلك النمو العشوائي، ومن الطبيعي في ظل غياب التخطيط ورقابة الأجهزة المعينة أن تهدر التشريعات، أو الاشتراطات البنائية أو البيئة، ولذلك تتسم هذه المناطق بالخصائص العمرانية التالية:

١ - ضيق الشوارع وتعرجها، واختلاف مناسيبها، نتيجة التقسيم العشوائي، مما يصعب من مرور وسائل المواصلات الداخلية أو مرور سيارات المطافىء، أو الإسعاف.

٢- الافتقار إلى المساحات الخضراء، أو أماكن الخدمات أو الترفيه.

٣- الافتقار إلى المرافق الأساسية، مثل المياه والكهرباء، والصرف الصحي.

٤ - سوء التهوية وضيق الحجرات (محمد ماهر الصوان ٢٠٠٠، صـ٧).

وإذا انتقلنا إلى مدى إدراك سكان المناطق العشوائية لأهمية النظافة والبيئة وخصائص السكان فيما يتعلق بالنظافة والصحة والبيئة، فلابد من توضيح أولاً أن الأفراد المختلفين قد يدركون نفس البيئة إدراكا مختلفا فإدراك الفرد الزائر لبيئة ما يختلف عن إدراك المقيم بها. حيث يركز كل منهما على جوانب مختلفة، فالزائر يكون قادرا على إدراك أوجه للمقيم فيها فالتلوث بشكل عام يمكن للقادم لمنطقة عشوائية أن يلاحظه ويدركه بيسر، بينما المواطنون المقيمون في المنطقة لا يدركونه بنفس الدرجة وربما لا يدركونه على الإطلاق، كما أن الأفراد عادة ما يتكيفون مع الظروف البيئية المحيطة بهم فبعد التعرض الطويل للمحيط الطبيعي الذي يعيش الإنسان في إطاره، يبدأ في النظر إلى هذا المحيط بصورة مختلفة عن الصورة الحقيقية، كما أن ما ينظر إليه فرد على أنه نوع من التلوث - كالبصق في الطرقات - قد لا يمثل لشخص آخر أي مصدر إزعاج أو تهديد، وإنما نمطاً سلوكيا اعتاد عليه في إطار بنية ثقافية عامة داخل مجتمعه. (محمود الكردي وآخرون، ٢٠٠١، ص ٣٢٨).

وتعد مشكلة تراكم القمامة (من مواد مستهلكة وعلب فارغة وأكياس من النيلون والكرتون وبقايا خضر وفاكهة) من أخطر المشكلات التي تترتب على وجود المناطق الحفرّية المختلفة، فهي انعكاس للوعي الصحي الهابط. ووجودها من أهم أسباب التلوث وانتشار الأمراض، فمشكلة القمامة في هذه المناطق هي نتيجة للسلوكيات الاجتماعية المختلفة وتدني الوعي بالصحة العامة، وغياب الوعي بأهمية نظافة البيئة.

هذا على المستوى المجتمعي، وعلى مستوى الأفراد تجد أن إدراك الفرد لمفهوم النظافة الشخصية والمنزلية والتلوث على مستوى القول فقط.

حيث تجد قواعد سلوكية مختلفة تماما وفى هذه الصدد تفرز الثقافة بعض الميكاينزمات الدفاعية للتبرير. فمثلا نجد النساء ترجع عدم التزامهم بالنظافة إلى ظروف

وبالنسبة للأطفال، فغالبا ما يظهرون بملابس متسخة، وأيديهم ووجوههم غير نظيفةيسيرون حفاة الأقدام في غالبية الأحيان.

وكثيرا ما يتخلى الصغار عن ملابسهم الداخلية، دون أن ترى الأم في ذلك أي ضرر في الشكل أو المضمون، سواء من حيث تعرض الطفل لتلوث جسده وبالتالي مرضه، أو أن مظهره بهذه الصورة غير لائق شكلا.

وهناك مشكلات صحية عديدة تنجم عن الافتقار إلى النظافة العامة والازدحام من أهمها الأمراض المعدية، فمازالت الأمراض التي تنتقل بالعدوى مسئولة عن ارتفاع معدل المرض والوفيات في الأماكن الفقيرة التي تتسم بانخفاض مستوى التعليم، وانخفاض مستوى النظافة الشخصية ووجود الظروف المواتية لانتقال وتفشي الكائنات العضوية المسببة للأمراض. حيث يؤدي طول فترات الاتصال المباشر بين الأفراد وبين الإنسان وحيوانات معينة، وكذا استخدام الإنسان لمياه ملوثة أو طعام ملوث معرض لجراثيم هوائية النشأة كل هذا يلعب دورا أساسيا في نقل الأمراض المعدية (معتز عبد الله، ١٩٩١، ص٣٦).

وكلها ظروف متوافرة في المناطق العشوائية، حيث تساعد ظروف المسكن غير الصحية على انتشار الأمراض المعدية خاصة المنقولة بالهواء.

فقد تبين من الدراسات أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين رداءة المسكن والدرن والتيفود والإسهال وأمراض معدية أخرى.

وكما يعمل انخفاض مستوى النظافة وتلوث المياه والهواء على نقل وانتشار الأمراض فإن هناك نوعا آخر من العوامل المسببة للأمراض هو التلوث السمعي فنتيجة لارتفاع معدل الكثافة السكانية داخل التجمعات العشوائية يرتفع مستوى الضوضاء للغاية، وذلك بسبب أصوات أجهزة الراديو والتليفزيون والورش المختلفة. فيؤدي ارتفاع مستوى الضوضاء إلى الإصابة بضعف السمع وضغط الدم وسرعة ضربات القلب والضغط العصبي حتى قد يصل الأمر إلى انتشار العنف وجرائم القتل التي تستخدم فيها الأسلحة البيضاء لأتفه

الأسباب، وهكذا نجد أن الزحام في المناطق العشوائية يسهم في أحداث التلوث بكافة أنماطه من ماء وهواء وغذاء وتلوث سمعي وبصري (محمود الكردي، ٢٠٠١،ص٢٩٠).

ومن الجدير بالذكر أن معاناة سكان المناطق الحضرية العشوائية من انتشار الأمراض المتواطنة والمعدية لا يرجع فحسب إلى أثر الفقر في نقص وسوء التغذية أو تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية وافتقار المرافق اللازمة للمسكن الصحي الملائم، ولكن يعود أيضا إلى النشاطات الاقتصادية السائدة في هذه المناطق وملاحقتها لمصادر التلوث.

فقد أوضحت إحدى الدراسات على حي منشأة ناصر أن انتشار مرض حساسية الصدر بين الكثيرين من سكان الحي وخاصة الأطفال بسبب التلوث الدائم للهواء بمخلفات ورش النجارة والحدادة وتقطيع الرخام ومسابك الرصاص والنحاس المنتشرة في قلب هذه المنطقة السكنية فضلا عن مقلب القمامة الضخم بالمنطقة، والذي يعمل به عدد كبير من الأفراد - معظمهم من الصبية- في نشاطات ذات تأثير ضار بالصحة وكجمع القمامة وفرزها وتربية الخنازير (جلال عبد الله معوض، ١٩٩٤،ص١٥٣).

وفى شبرا الخيمة نجد نموذجا قد اجتمعت فيه عوامل التلوث والمرض، فهناك ٢٠ منطقة عشوائية، منها منطقة ملاصقة لمحطة مياه المدينة المقامة على ترعة الشرقاوية وتقوم بالصرف الصحي على بيارات ملاصقة لمأخذ مياه الترعة - مما يؤدي عند تشغيل المحطة وسحب المياه إلى سحب بعض مياه الصرف من هذه البيارات، وبالتالي تلوث مياه المحطة، أيضا في هذه المنطقة تتلوث البيئة بمخلفات المصانع، دون معالجة حيث تخترق المدينة أربع رشاشات يصرف فيها سكان المناطق العشوائية وتصرف فيها المصانع، مما ينتج عنه تلوث البيئة وتراكم القمامة على جانبي هذه المصارف وداخلها، وانسداد بعضها فضلا عن وجود أكثر من ٧٠ مسبكا بالمدينة من أخطرها على الصحة والبيئة وجود أربعة مسابك للرصاص (جلال معوض، ١٩٩٨، ص٥٦).

وبهذا الوضع في المناطق العشوائية لابد أن تبذل جهود حقيقية لتوفير الحد الأدنى لمقومات الوجود الإنساني، حيث إن تدهور ظروف المعيشة المادية وعدم توافر الحدود

الدنيا من شروط الحياة الاجتماعية الكريمة يجعل من الحديث عن تطور أو تنمية السلوكيات والثقافة أمرًا فارغًا من المعنى والمضمون "أو مع أحسن الظروف قليل التأثير وضربًا من ضروب الطرف".

ب- الخصائص الاجتماعية:

ولقد تعددت واختلفت المداخل في رؤيتها للخصائص الاجتماعية لساكني الأحياء العشوائية. فمنها ما يرى أن هذه المناطق يسودها عدم التنظيم الاجتماعي، وعدم وجود تماسك اجتماعي أو تعاون بين أفرادها، حيث إن ساكنيها عادة من المهاجرين حديثا من المناطق الريفية ممن يتسمون بالأمية والبطالة وعدم القدرة على الاندماج في حياة المدينة لدرجة أن هناك من يطلق عليه مسمى أحزمة البؤس misery of peits وعلى العكس من ذلك، فهناك من يرى أن هذه المناطق تتسم بقدر كبير من التنظيم الاجتماعي الداخلي. وأن هذه المناطق تلعب دورا أساسيا في عملية التكيف الاجتماعي الاقتصادي للمهاجرين الجدد إليها. وهناك موقف وسط يؤكد على أن هناك اختلافا بين المناطق العشوائية بعضها البعض، وأنها جميعا لا تحمل نفس السمات، أو أن سكانها يشكلون فئة واحدة هم الفقراء أو المهاجرون الريفيون.

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن المناطق العشوائية تتسم بأنها مناطق شابة -معظم سكانها من الشباب - ولأن هناك الكثيرين من سكان المناطق العشوائية وافدون من الريف يترتب على ذلك عدم اتزان في الأهرام العمرية لصالح فئة الشباب والأسر في تلك الأحياء عادة ما تكون أكبر حجما مما هي عليه في بقية المدينة، ولكنها أصغر من الحجم المعتاد في القرى. فالكثافة السكانية مرتفعة جدا على الرغم من انتشار الأمراض وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وانخفاض الخدمات الصحية والدخول.

ومن أهم الخصائص الاجتماعية على كبر حجم الأسرة والزحام في المنطقة العشوائية، وانخفاض وربما انعدام الخصوصية. مع ملاحظة ان هناك فرقا بين الازدحام في المقاييس الموضوعية للكثافة السكانية clensity population والشعور بالازدحام. فالكثافة السكانية تشير إلى العدد الفعلي للأشخاص الموجودين في مكان معين، فهي تقاس بمفهوم

عدد الأشخاص الموجودين في كل متر مربع، أما الزحام فيشير إلى الجانب الذاتي للشعور بالضيق وعدم وجود المكان الكافي.

وتعد الخصوصية إحدى المطالب الهامة في حياة الإنسان. وهى محاولة لحماية الإنسان من الضغوط الخارجية لحياة الجماعة، وهى احتياج طبيعي للإنسان لا يستطيع العيش بدون تحقيق القدر المناسب منها. وتعتبر الخصوصية من أهم القيم التي تحافظ على آدمية الإنسان، وتساعد على ترابط العلاقات بين أفراد الأسرة كما تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تدعيم القيم الأخلاقية، وإذا فقدت الخصوصية فقدت معها العديد من المعايير الأخلاقية والإنسانية السليمة. (علا مصطفى،١٩٩٨،ص١٧٤).

وفى المناطق العشوائية التي يتصف المسكن فيها بالازدحام فإنه لا يمكن الفصل بين مكان نوم الكبار ومكان نوم الصغار أو الأطفال، وربما لا يمكن الفصل في أماكن النوم، بين المتزوجين وغير المتزوجين، أو الفصل عموما بين الذكور والإناث، ومن الملاحظ أن المسكن المزدحم في هذه الأحياء يحتوى نهارا على عدد من الأفراد أقل من العدد الذي يضمه عند النوم فالرجال أثناء النهار قد يكونون في أعمالهم أو على المقهى. والأطفال إما في مدارسهم أو في أعمالهم، ومنهم من يلعبون في الشارع أما بالنسبة للنساء فهم عادة ما يكونون نهارا أمام البيت أو على الأسطح أو في العمل، أما أثناء الليل فإن عدم الخصوصية يتجسد بشكل جلي، حيث يؤدي ازدحام المسكن أو الغرفة إلى تأثيرات سلبية على النسق القيمي والأخلاقي لأفراد الأسرة بسبب انتفاء الخصوصية وزيادة الإباحية، الأمر الذي ينتج عنه مع مرور الوقت انتقاء قدسية الجسد بين أفراد الأسرة باختلاف جنسهم وأعمارهم وأحيانا درجات القرابة بينهم واذا استعرنا المفهوم المقصود بالخصوصية من علم النفس، لوجدنا أن الخصوصية تنطوي على اختيار الانسحاب من مواقف اندماج مع أشخاص آخرين، والقدرة على التحكم في مقدار التفاعل الذي ترغب في إقامته مع الأشخاص الآخرين كما تشمل كذلك التحكم في كل من التنبهات الواردة إلى الشخص أو المعلومات الصادرة عنه. (معتز عبد الله،١٩٩١، ص ٢٩).

أما على مستوى الأسر من سكان العشوائيات، فإن الشوارع تكاد تكون منعدمة بين المساكن، وما يوجد هو مجرد ممرات ضيقة تسمح بمرور السكان، وضيق الفواصل بين المساكن بأنماطها المختلفة يعمل على تنقل الأسرار وهكذا تكون خصوصية الأسر مستباحة، فهذا هو الحال سواء أدرك السكان فيما بينهم أو لم يدركوا قيمة الخصوصية وأهمية أن البيوت أسرار.

ومن الخصائص الاجتماعية التي تتصف بها الأسر في المناطق العشوائية بالإضافة إلى انعدام الخصوصية، هو ضعف الكيان الاجتماعي للأسرة ويتجسد ذلك في ضعف انتماء الأفراد لأسرهم، وغياب سلطة الأب أو تقلصها، إما لعدم تواجده بصفة منتظمة أو لانشغاله بالسعي وراء الرزق. ويزيد بين أفرادها خاصة صغار السن منهم، تلك القيم التي تشكل عصب الارتباط بين أفراد الأسرة فيما بعد وتتميز الأسر في التجمعات العشوائية بارتفاع نسبة الزوجات صغيرات السن في مرحلة الإخصاب اللآتي تتراوح أعمارهن بين عشرين عاما إلى أقل من أربعين عاما. كما أن قيم واتجاهات الأسرة تدور عادة في فلك الاهتمام بإنجاب الأطفال وخاصة إنجاب الذكور، دون أي ضوابط وللرجل في هذه المناطق أهميته ووضعه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المتميز عن الأنثى.

وتخضع النساء أحيانا للقمع. فعقاب المرأة بضربها من حين لآخر يعد أمرًا عاديًا ولعل حياة القسوة والمعاناة التي يعيشها الرجل في هذه المناطق هي التي تجعله يمارس انتقامه من لازال يقوى على الانتقال منه، والأسر في المناطق العشوائية غالبا ما تقوم بأداء الزيارات لمعارفهم وأقاربهم الذين يسكنون معهم في نفس منطقة سكنهم ولا يقومون بزيارات منتظمة ودائمة للأقارب والمعارف خارج مناطقهم، فقلة فقط منهم هي التي تقوم بأداء الزيارات في المناسبات والأعياد، ولعل هذا يعود إلى تدني مستوياتهم الاقتصادية فهم كما وصفتهم الأنثروبولوجية اليزابث بوت elizabth bott يعيشون في ظل شبكة علاقات اجتماعية network of social reltions تتسم بأنها شبكة محكمة أو ضيقة close knit network.

أما عن وجود الجريمة والسلوك الانحرافي بين سكان الأحياء العشوائية، فإن هناك شبه اتفاق بين علماء الجريمة والسلوك المنحرف على تأكيد العلاقة بين المناطق المختلفة

والانحراف على اعتبار أن السلوك المنحرف هو نتيجة طبيعية لمجموعة من التناقصات البنائية التي ينطوي عليها هذا المجتمع، فقد دلت البحوث على أن الضغوط والظروف المصاحبة للزحام في المناطق الحضرية للبلدان النامية، تؤدى إلى ظهور معدلات عالية من إدمان انحراف الأحداث والجريمة، فالفرد الذي يبدأ خطواته نحو الانحراف في ظل البيئة المزدحمة لا يجد الحياة الأسرية المستقرة التي يجد فيها من تتبعه ويكتشف انحرافه في مرحلة مبكرة، ويأخذ بيده نحو الطريق القويم وإذا حدث وتعرض الفرد المنحرف أو مرتكب الجريمة لمواجهة الشرطة، فإنه لا يجد مكانا أكثر من البيئة المزدحمة التي يحيا فيها لكي يتخفى فيها ويحتمي بها من مطاردة الشرطة.

وبالنظر إلى الأحياء العشوائية ومساكنها سنجد أن كافة العوامل السابقة يمكن أن تنطبق عليها فهي تتصف بمعدلات كثافة عالية ودرجات ازدحام مرتفعة. كما أن نمط ملكية المسكن عادة المسكن المستأجر، حيث ينتشر بها سكن الغرفة الواحدة المؤجرة والاشتراك في الشقق المؤجرة كذلك، وترتفع نسبة المهاجرين، وهى الظروف التي تقع في ظلها معدلات الجريمة ولكن لا يعني هذا أن هذه الظروف السكنية هي المسئولة وحدها عن انتشار الجرائم في تلك المناطق. فلا شك أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى تتداخل مع العوامل الأيكولوجية لإفراز الانحراف وانتشار الجريمة.

ففي المجتمع المصري وخاصة في القاهرة والمدن الكبرى التي ينتشر بها العديد من المناطق العشوائية المزدحمة بالسكان، نجد تزايد جرائم الأحداث. ويعود هذا إلى عدة عوامل من أبرزها ضعف وانعدام الرقابة الأسرية على الأطفال من ناحية، والتفكك الأسرى نتيجة انتشار حالات الطلاق والانفصال من ناحية ثانية، فتأثير الوسط الاجتماعي والتنشئة على الطفل عظيم الأثر، فالطفل الذي يعيش مع والدة تاجر المخدرات في جو من التوتر والقلق والعائد المادي.

وتنتشر بين فئات ليست بالقليلة من الهامشيين الحضريين أنشطة وظواهر إجرامية من أبرزها تجارة المخدرات فبعض المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى كمنشية ناصر والمنيرة الغربية وغيرها تنتشر بها عملية الارتجاع للمواد المخدرة بمختلف أنواعها وتوزيعها سواء

لساكني نفس المنطقة أو لطالبي هذه المواد من المناطق الراقية الأخرى من الشباب وغيرهم. ويساعد على ازدهار تجارة المخدرات في هذه المناطق نتيجة تكدسها بالبشر وطبيعتها العمرانية الصعبة والتلاصق الشديد بين المساكن وقوة العصبيات السائدة فيها، وأيضا إحجام أجهزة الأمن الرسمية عن التدخل إلا في حالات الحوادث الكبرى كحوادث العنف والإرهاب التي شهدها المجتمع المصري مؤخرا (جلال عبد الله معوض، ١٩٩٨، ص ١٥٤-ص١٥٥).

وتغطي الأنشطة الإجرامية لبعض مهمشي الحضر من ساكني العشوائيات، مجالات أخرى كأعمال البلطجة وفرص السيطرة، والتزوير، والدعارة والقمار، وسرقة السيارات، وسرقة المساكن والمحلات التجارية ولكن من الملاحظ أنه- باستثناء تجارة المخدرات - لم تصل حتى الآن هذه الأنشطة إلى حد الجرائم المنظمة من قبل عصابات منظمة وكبيرة الحجم. فمعظمهاالايزال يتم بشكل فردي أو عن طريق عدد محدود من الأفراد في كل حادث.

وفى دراسة أجريت على عشش الشرابية أكدت نتائج إحدى دراسات الحالة أنه في المكان الضيق المكدس بالبشر والحيوانات وفضلاتها ينتشر لعب القمار وتعاطي المخدرات والخمور والاتجار في الحبوب المخدرة وتجمعات اللصوص بداية من سرقة الملابس وبعض الأمتعة الخفيفة من المنازل المجاورة إلى تشكيل جماعة تمارس نشاطها في أماكن أخرى ثم تعود بالمسروقات إلى المنطقة. وهو أحد مصادر تصدير الجريمة إلى أنحاء العاصمة. كما يتعرض أيضا سكان العشش وحجرات الإيواء للعديد من ممارسات المنحرفين وأهمها التلصص على النساء من فتحات العشش والحجرات ومهاجمة النساء في دورات المياه المشتركة ليلا وخاصة من جانب السكارى، وكذلك سرقة العشش بالإضافة إلى تجمع اللصوص والمشاجرات التي تستخدم فيها السنج والمطاوي، وهو عرض يومي مفتوح للصغار والصبية للتعلم والتقليد. (علا مصطفى، ١٩٩٨، ص١٨٠-١٨١).

وعلى الرغم من كل النماذج الدالة على ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف في المناطق العشوائية، فإن هذا لا يجب أن يدعونا إلى القول بأن الجرائم وإنتاجها ينبع من هذه المناطق وحدها، فالجرائم والانحرافات السلوكية توجد في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وفى

كافة الأقاليم الريفية والحفرية والبدوية، وبكافة مستوياتها وطبقاتها الاجتماعية. فالجرائم توجد في كل زمان ومكان، غير أنها تنتشر وترتفع معدلاتها بشكل أكبر في المناطق الحضرية المختلفة والأحياء العشوائية بالمقارنة بالمناطق الحضرية الأخرى.

وإذا انتقلنا إلى التعليم ومستوياته وأهميته والخصائص التعليمية لسكان المناطق العشوائية لوجدنا أن الأمية تنتشر وسط أفراد التجمعات العشوائية على نطاق واسع وكذا مستويات التعليم المنخفضة، ومن الأسباب الرئيسة وراء انتشار الأمية وانخفاض مستويات التعليم في المجتمع المصري، هو انخفاض مستوى الدخل الذي يؤدي إلى تسرب الصبية من المدارس في المرحلة الابتدائية والاتجاه نحو القطاع غير الرسمي للعمل والانخراط في الحرف اليدوية المختلفة كإصلاح السيارات وأعمال النقاشة والبياض... إلخ، ومن ثم يرتبط انخفاض المستوى التعليمي باشتغال السكان في تلك الأعمال اليدوية وغيرها من الأعمال الخدمية والهامشية، التي لا تطلب مستوى معينا من التعليم أو كفاءة عالية. (هناء الجوهري،٢٠٠٤، ٣٩٩).

وعلى الرغم من أن انتشار الأمية يعتبر سمة عامة في سكان المناطق العشوائية فإن الأمية بين الإناث تأخذ النصيب الأكبر من سكان هذه المناطق، ويعود ذلك إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات مما يحمل الإناث مسئولية مبكرة نحو الأسرة والارتياح لهن وقت الفراغ اللازم للدراسة. وكذلك بعض العادات التي تضع القيود حول خروج المرأة، وبعض المعتقدات الخاطئة التي ترى أن خروج المرأة يتعارض مع الدين على الرغم من حرص كافة الأديان على الحث على التعليم فقد أكدت دراسة معهد الدراسات العلمية بومباي بالهند أن ٤٠٪ ممن لم يتلقوا برامج لها بعد محو الأمية قد ارتدوا إلى الأمية مرة أخرى بسبب عدم المتابعة وعدم مواصلة التعليم. وخطر الارتداد إلى الأمية لا يقتصر فقط على فقد التكلفة التعليمية، بل يمتد إلى فقد فوائد أثر التعليم الفردية والاجتماعية واستمرار حلقة الفقد هذه قد تؤدي إلى فقد الثقة في الجهود المبذولة أساسًا للتعليم ولمحو الأمية، مادامت لم تتابع ببرامج لما بعد محو الأمية. (وصفي نور الدين،١٩٩٩،ص١٦٤-١٦٥).

في المناطق العشوائية تنخفض كل معدلات التنمية البشرية فتشيع الأمية وينخفض مستوى التعليم، وتتدنى مؤشرات الصحة، ويتدهور بالتالي المستوى الثقافي، وترتفع معدلات الجريمة، وتشيع القيم السلبية في المجتمع، بل يتشكل ما يطلق عليه السلوك العشوائي، مع ضعف الكيان الاجتماعي للأسرة، كذلك نقص الخدمات التعليمية. (محمد إبراهيم محمود فرج، ١٩٩٧، ص ص ٥٧ - ٥٨).

جـ- الخصائص الاقتصادية:

من الخصائص الاقتصادية السلبية التي تعانى منها المناطق العشوائية البطالة، ونقص فرص العمل، والعمل في أعمال متدنية، سواء في قطاع الخدمات، أو البناء، والدخول غير ثابتة وموسمية، كما ينتشر تشغيل صغار الأبناء تحت سن ١٥ سنة، وتداخل الأنشطة الصناعية والتجارية والاقتصادية الأخرى مع المناطق السكانية، مما يزيد نسبة التلوث البيئي. (عفاف ذكى مهني، ٢٠٠٤، ص١١٢)، أي أن الاقتصاد غير الرسمي والجانب الاقتصادي الذي يقوم عليه مجتمع العشوائيات بشكل أساسي هو الوجه الآخر لانسحاب الدولة.

إن تناول الخصائص الاقتصادية لساكني المناطق العشوائية لا يمكن أن يتم بمعزل عن تناول القطاع غير الرسمي sector informal فمن المعروف أن النمط السائد والأكثر شيوعا الأنشطة الاقتصادية لسكان العشوائيات يندرج تحت القطاع الحضري غير الرسمي sector informal ويرجع أصحاب فكرة القطاع الحفري غير الرسمي نشأة هذا القطاع إلى قلة الموارد والفرص في مدن الدول النامية، بالشكل الذي جعلها غير كافية لمواجهة التدفق السكاني عليها مما يترتب عليه ظهور العديد من المشكلات التي من أهمها تضخم العاملين في القطاع الثاني- قطاع الخدمات - وارتفاع نسبة البطالة، بالإضافة إلى تدهور الخدمات الحفرية. (السيد الحسيني، ١٩٩٤، ص١٤٠).

والقطاع الحضري غير الرسمي هو نشاط اقتصادي - يمكن أن يكون إنتاجيًا أو تجاريًا أو خدميًا - ولكن ليس نشاطا حكوميا أو مشتركا أو أجنبيا بقدر ما هو خاص وهامش وغير ملحوظ وغير مسجل - وعادة ما يلجأ القطاع غير الرسمي إلى اختيار مواقع.

بعيدة النشاطات تقد تكون أماكن مفتقرة إلى المرافق والخدمات، وقد تقام منشآته على أماكن في مناطق سكنية حيث يختلط العمل بالسكن وتتدرج مباني منشآت القطاع غير الرسمي من ثابتة إلى مؤقتة، ومن قانونية إلى غير قانونية، ومن محددة الموقع إلى جائلة أو متنقلة ويعتمد هذا القطاع في تمويله على المدخرات الخاصة لأصحابه أو للعائلة والاقتراض من الأقارب والأصدقاء وقد يندر اعتماده على القروض الرسمية وهو قطع صغير الحجم من حيث المنشأة وحجم العملة وحجم رأس لمال. وقد لا تكون هناك منشأة على الإطلاق كما في حالة الباعة الجائلين.

هناك أكثر من ٨٠٪ من سكاني المناطق العشوائية يعملون في الأعمال الهامشية، فنجد أن عددا ليس بالقليل من الأفراد يعملون بخاصة كخادمات بالمنازل في المناطق المجاورة التي غالبا ما تكون بعيدة إلى حد ما على المناطق العشوائية أو مناطق وضع اليد التي يسكنونها، وفى القاهرة نجد عمال التراحيل ينتظرون مقاول الأنفار، وهناك الشباب وخاصة الفتيات - الذين يعملون في محلات وسط البلد، أو السيدات اللاتي يبعن بعض المنتجات الغذائية في الميادين العامة كالجبن، هذا بالإضافة إلى أن ظروف الفقر والبطالة قد أفرزت لدينا نوعا جديدا من مسميات المهن مثل "على باب الله "أو ارزقي"..... وغيرها وهى مسميات تعكس حقيقة كون هؤلاء الفقراء وخاصة المهاجرين حديثا منهم - لا يجيدون سوى مهنة الفلاحة غالبا، أو أي مهنة أخرى واحدة لا سوق لها أحيانا، ويبحثون عن فرص عمل دون جدوى في أجواء المدينة، وهذا يعني أن سكان المناطق العشوائية الفقيرة لا ينتمون فقط إلى القطاع الحفري غير الرسمي بكل ما يتسم به من انخفاض في الأجور وعدم استقرار واستمرارية في العمل، وعدم الحماية للعاملين به كما ذكرنا آنفا وعادة ما يلتحقون بأدنى الأعمال وأقلها شأنًا وأجرًا داخل هذا القطاع.

وفى ظل ظروف هذا العمل يقع هؤلاء الأفراد تحت ضغوط كثيرة من أهمها فترات البطالة الطويلة التي يتعرضون لها، كما أنهم عرضة لتقلبات الدهر بسبب المرض والشيخوخة وغيرها فضلا عن ملاحقة رجال الأمن للباعة الجائلين وغيرهم كما يكشف واقع الحال في المناطق العشوائية بالمدن المصرية، لذلك تتصف مهنهم بالتغير المستمر وذلك

من أجل التكيف الذاتي مع الأوضاع والظروف المتغيرة من أجل ضمان البقاء والاستمرار خاصة في غياب تأمين احتياجاتهم في حالات المرض والشيخوخة والعجز عن العمل (جلال معوض،١٩٩٨ ص٤٦-٤٧).

د- الخصائص السياسية:

تشير بعض الدراسات إلى أن سكان المناطق العشوائية تبتعد عن ممارسة النشاط السياسي، حيث يندر أن يشارك سكانها في أعمال الأحزاب السياسية أو المجالس الشعبية المحلية، فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن ٩٦ ٪ من سكان تلك المناطق لا يشتركون في الأحزاب السياسية و٨٠٪ ليس لديهم بطاقة انتخابية،ويرجع ذلك إلى أن اهتمام السكان ينصب في البحث عن مصدر الدخل، ويندر وجود قيادات طبيعية مؤثرة في هذه المناطق ولذلك تواجه المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية،صعوبات في التدخل لتوعية السكان،أو تقديم العون لهم في المجالات الاجتماعية المختلفة (محمد إبراهيم محمود ١٩٩٧ صـ٤٨).

فيما يتعلق بالدور السياسي الذي يمكن أن يلعبه سكان الأحياء العشوائية، فقد انقسم العلماء بشأن هذا الدور إلى أكثر من فريق. الأول يذهب إلى أن المناطق العشوائية ليست عرضة لتبنى الأفكار السياسية المتطرفة وتأثر الجماعات المعارضة. إذ إن هذا التبني يتطلب في الأساس ان يكون هناك تكامل بين هؤلاء السكان والمؤسسات السياسية والاجتماعية كالأحزاب السياسية والنقابات وهيئات الرعاية الاجتماعية، أما الفريق الأخر فيرى أنهم يتسمون بالعنف السياسي. إذ إن كثافة الهجرة من الريف إلى المدن من شأنها أن تؤدي إلى مشكلات عديدة قد تساعد على ظهور بعض حالات العنف. (السيد الحسيني،١٩٩٤،ص٥٨ ،ص٥٩).

وهناك من يرى أن هؤلاء السكان ليس لهم أي دور سياسي، ولا يكترثون بما يدور حولهم، ولا يسهمون في الأحزاب السياسية أو المؤسسات النظامية، ولا يصوتون في أية انتخابات إنما هم يتخذون موقف المتفرج على الأحداث دون الإسهام فيها، وهذا بحكم ما يتعرضون له من ضغوط حياتية لا تتيح لهم سوى التفكير في قوت يومهم ويبدو أنس هذه

الآراء الثلاثة تختلف باختلاف المنطلقات النظرية لها، وأيضا باختلاف المجتمعات، ففي أمريكا اللاتينية تشير شواهد عديدة إلى أن سكان الأحياء العشوائية يمكن أن يشكلوا قوة سياسية قادرة على التأثير السياسي، برغم اختفائها لبعض عناصر هذه القوة، فالأحداث الفعلية في المدن قد برهنت على أنهم قد يعلبون دورا حاسما في بعض الأزمات السياسية وأن قادة الانقلابات العسكرية يسعون إلى كسب تأييدهم، من خلال التعهد بتزويد أحيائهم بالخدمات الضرورية.

وفى المناطق العشوائية بمصر نجد أن التصويت والمشاركة في الانتخابات ضعيفة. فعلى الرغم من أن التصويت لا يرتبط بشكل حتمي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذ أشارت إحدى الدراسات إلى أن ٨٠٪ من المصريين بشكل عام لا يهتمون بالسياسة بسبب المشكلات الاقتصادية، وضعف الروابط بين الأحزاب والجماهير، وضعف الإيمان بمصداقية الأحزاب السياسية وأشارت دراسة أخرى إلى أن ٤٦٪ من حجم العينة لا يصوتون في الانتخابات القومية، و ٥٤٪ يصوتون في بعض الأحيان، وبرغم هذا، فإن مشاركة المناطق العشوائية كانت أضعف بالمقارنة بالمناطق الأخرى، ففي الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ كانت نسبة المشاركين في التصويت ٤ , ٤١٪ في البساتين،و ٦ , ٢٣٪ في منشأة ناصر.

وقد يستغل بعض سكانى المناطق العشوائية في تحريضهم على تأييد بعض المرشحين السياسيين، حيث تتنافس قادة الأحزاب على دعم سكان الأحياء العشوائية بتقديم وعود الدفاع عنهم في مواجهة البلديات وحصولهم على مزيد من الخدمات كالكهرباء والماء. ولعل هذا يكشف مدى استغلال الفقراء الحضريين كأداة لإشباع حاجات الآخرين وقد يتم هذا الاستغلال بأكثر من طريقة إما بالوعود الانتخابية في تحسين مستوى معيشتهم ومدهم بالخدمات وهذه هي الطريقة التقليدية للمرشحين وأحيانا من خلال شراء أصوات الناخبين ودفع الأموال لهم مباشرة وأحيانا ثالثة عن طريق الإلقاء بالفقراء كخط هجوم أمامي في مواجهة هؤلاء المرشحين مع مرشحي الدولة وحزبها.(أماني مسعود،١٩٩٩،ص ١٣٢).

ثانيا: ثقافة الفقر في الأحياء العشوائية:

يعد الفقر في الأحياء المتخلفة ظاهرة عالمية، بمعنى أنه يوجد في المجتمعات المتقدمة والنامية والمتخلفة على السواء، بل إن هناك فقراً أكثر من المتوقع، و بالذات بين سكان المناطق المتخلفة(العشوائية) ومعنى ذلك، أن هناك اتجاهاً من الطبقات الفقيرة إلى سكن الأحياء المتخلفة في أطراف المدينة، أي سكن في المناطق العشوائية وتظهر ثقافة الفقر في الحالات التي يتغير فيها النظام الاجتماعي، فيحدث انهيار في نسق التدرج الاجتماعي والاقتصادي، أو في الحالات التي تتغير فيها الأنساق الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والأفراد الذين يتعرضون دائماً لثقافة الفقر هم أولئك الذين يمثلون الطبقة الدنيا في المجتمع الحضري والعمال الزراعيون، الذين لا يمتلكون أرضاً زراعية، ويهاجرون من الريف إلى المدينة، ويستقرون في المناطق الحضرية المتخلفة. (دعاء عبد الفتاح ٢٠٠٥، صـ ١٤٣).

وتوجد ثقافة الفقر في المناطق الحضرية المتخلفة التي تتميز بارتفاع معدل درجة التزاحم في المسكن وعدم توافر الخلوة الاجتماعية، وشيوع العلاقات الاجتماعية المباشرة وتتصف المناطق الحضرية المتخلفة بأدنى حد من التنظيم. (محمد حسن غامري، ١٩٨٠، ص ١٠٠).

وقد أجرى أوسكار لويس Lewisعدة دراسات على مجموعة من أسر الأحياء المتخلفة، وتوصل من خلال دراساته إلى نتيجة أساسية، هى أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به بمعنى وجود عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، وقد ميز بين الفقر وثقافة الفقراء إذ يرى أن الفقر طريقة حياة، أو أسلوب حياة، وهو بذلك يمثل ثقافة فرعية متميزة، تتجاوز الحدود الإقليمية الريفية، والحضرية، والقومية وهى ثقافة فرعية وجودها مكمل للثقافة السائدة.

ومن ثم وضع تعريفاً لها بأنها: تلك الثقافة التي تدعم وتنقل من جيل إلى آخر، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وهى في مجموعها تحول دون التغير ودون الخروج من حلقة الفقر. (محمد ياسر الخواجة، ١٩٩٨، صـ ١٣٠).

والجدير بالذكر أن ثقافة الفقر قد ناقشها كل من تيمونز روبرتس Timmons Roberts وأيمى هايت hite Amy في مبحث خاص تحت عنوان دراسة لثقافة الفقر بتحليل مستفيض مفسرين الدعائم الفكرية التي استند إليها أوسكار لويس في دراستها حول الحداثة والعولمة. (تيمونز روبيرتس، أيمي هايت، ٢٠٠٤، ص ص١٦٧ - ١٨٠).

ونحن لن نستطيع أن نغير سلوكهم لأسباب نفسية واجتماعية حتى لو تغيرت الظروف البيئية التي يعيشون فيها، فهم في العالم كله تجمعهم عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم. (زكريا فودة، ١٩٩٢، ص ٢٤٠).

لكن في حقيقة الأمر تعرضت ثقافة الفقر لعديد من النقد في العديد من الدراسات فقد أكدت آلين Allenعلى سبيل المثال على أن مفهوم ثقافة الفقر يشير كما سبق إلى درجة عالية من التجانس والاتفاق العام بين الفقراء، إنما هو تفسير قاصر يحتاج إلى إجراء المزيد من البحوث الإمبيريقية. (Allen V.L1990P161).

أما د. محمد الجوهري فيؤكد على أن فكرة أوسكار لويس بأن الفقراء سيظلون فقراء، وأن هناك قوى ثقافية واجتماعية داخلية تشدهم إلى حالة الفقر، فهذا يتناقض تماماً مع الخبرة التي عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي، حيث تتابع عليه موجهات من المهاجرين والفقراء، ولكنهم لا يظلون في أسفل السلم الاجتماعي، وإنما يرتفع مستواهم وتتحسن ظروفهم يوما بعد يوم. (محمد الجوهري١٩٩١، ص ص ٣٦٥ - ٣٦٦).

كما أوضحت مارلين قنواتى (Marlin.K) في دراستها أن الفقراء ليس لهم ثقافة خاصة بهم، فالفقر هو حالة بنائية تنتج عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي شكلت حياة هؤلاء الفقراء في المجتمع المصري. (Kanawati. M , 1983 , P. 400.).

ثالثا: المشكلات التي يعاني منها سكان المناطق العشوائية وآثارها:

تواجه المناطق العشوائية العديد من المشكلات، فهذه المناطق غير ملائمة من الناحية الصحية وتتميز بانخفاض المستوى المعيشي، وينتشر بها أنماط سلوكية غير اجتماعية.. إلخ.

وترجع أهمية دراسة مشكلات المناطق العشوائية إلى تزايد حجم المناطق العشوائية والتى تنتشر بصورة ملفتة للنظر في مختلف دول العالم الثالث، وبالرغم من الإجراءات التي تتخذها سلطات تلك الدول، إلا أن تلك الظاهرة يزداد حجمها باستمرار، ويزداد أعداد قاطني تلك المناطق، هذا بالإضافة إلى ما تسببه هذه المناطق من قلق ومشكلات للأحياء المجاورة حيث تعتبر بيئة خصبة لتخمر العديد من الأمراض الاجتماعية التي تنعكس بالضرورة على باقي المجتمع.. وقد حاولت الدراسة الحالية تقسيم تلك المشاكل التي يعاني منها سكان المناطق العشوائية إلى:

١- مشاكل بيئية وآثارها:

أ- انعدام مبدأ التخطيط العمراني السليم بهذه المناطق، حيث أصبحت مزيجاً غير متجانس لإسكان غير مرخص، يفتقر إلى المرافق والخدمات الأساسية. (أحمد مندور، ١٩٩٨، صـ ٦٧).

فنلاحظ أن غالبية تلك المناطق عادة ما تنشئ مساكنها من مواد أولية، متوافرة في البيئة المحيطة بها مثل الصفيح، أو الخشب، أو أي شيء آخر مناسب، وغير ذلك من المواد المؤقتة وقد يرجع ذلك إلى شعور سكان تلك المنطقة بأنهم ينشئون مساكنهم على أرض مغتصبة مملوكة للحكومة أو للغير، وتعاني المناطق العشوائية من بعض المشكلات العمرانية مثل: قلة الارتفاعات، ضيق الشوارع، والطوب اللبن مادة البناء الأساسية، كما تفتقر نسبة كبيرة من المساكن للمرافق والخدمات الأساسية، كالمياه، والكهرباء، والصرف الصحي، بالإضافة إلى أنها محرومة من الخدمات الأولية للنظافة. ويلاحظ ذلك في كثير من المناطق العشوائية. (فايز حسن غراب، ١٩٨٤، صـ ١٩٦).

ب- عدم شرعية المناطق العشوائية، حيث إن المناطق العشوائية قامت بصورة غير قانونية فإنها تتسم بعدم الشرعية، حيث إنها تقام على أرض ملك الدولة أو ملكٍ للغير، مما يترتب عليه شعور السكان بعدم الاطمئنان، والقلق الذي يولد العديد من المشكلات.

جـ- تشويه المنظر العام وافتقار عنصر الجمال المعماري، وهذا يعكس فوضى حضارية. وتشويهًا للبيئة مما يؤثر بطريقة غير مباشرة على الحالة النفسية للإنسانية، وبالتالى على الحالة الصحية، فيزيد من ضغوط الحياة العصرية ومشكلاتها. (عبد الرؤوف أحمد الضبع، ١٩٩٧، صـ ٢٤٥).

د- ارتفاع الكثافة السكانية في هذه المناطق بشكل خطير (أحمد مندور، ١٩٩٨، صـ ٦٧).

وهى تسمى بظاهرة التكدس: أى وجود أكثر من أسرة في وحدة سكنية واحدة. ويعكس ذلك افتقار الأسرة للخصوصية، وهذا التقارب المكاني الشديد وضيقه، يمثل خطراً على الأطفال، حيث إنهم دائماً بالشارع يلعبون ويمرحون ولا يعودون إلى مسكنهم، إلا طلباً للأكل، أو النوم. (مصطفى الحفناوي، ١٩٨٥، ص ٣٥٤).

هـ- التزاحم: أى تزاحم الأفراد في غرف المسكن الواحد، ولاشك أن التزاحم له آثار اجتماعية ونفسية وخاصة على النشء، وقد أجرى بلانت Blant دراسة على الآثار المترتبة على التزاحم، ودلت على أن ارتفاع درجة التزاحم يؤدي إلى التأثير على الشعور بالفردية كما يؤدي إلى تعويق التنشئة الاجتماعية الصحيحة. كما أبدت الدراسة التي أجراها (هانتج) Hanting وجود ارتباط بين درجة التزاحم والعلاقات والارتباطات الاجتماعية بين الأمهات والأبناء،وأن هذه العلاقة تتأثر إلى حد كبير بدرجة التزاحم. (حاتم عبد المنعم، ١٩٩٧،صـ ١٢٥).

و- التلوث: بجميع أنواعه وصوره من أخطر المشكلات التي يواجهها الإنسان وخاصة بالمناطق العشوائية، فالتلوث يحيط بهم من كل جانب، في الشارع، والمسكن وأماكن العمل، حتى النظافة أصبحت ترفاً، فالمناطق العشوائية مناطق غير آدمية، حارات وأزقة بلا شمس ولا إضاءة، مع خدمات محدودة، أو معدومة. (محمد عباس الزعفراني، ١٩٩٨، صـ ٢٦).

فعلى سبيل المثال، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن ٢ ٪ فقط من مساكن المناطق العشوائية، تحتوى مساكنهم على مراحيض، وبديهي أن التخلص غير المناسب من الفضلات الآدمية، يؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية ويحول البيئة إلى وسيط غير صحي، كما يؤدي إلى

تلوث المياه المستخدمة، أو النقص في الإمداد أو الصرف إلى انتشار أمراض خطيرة، مثل الكوليرا والملاريا، وحمى التيفود، و الباراتيفود (برنارجرانوتيه،٢٠٠٠، صـ ١٢٩). بالإضافة إلى أن التلوث الضوضائي يشكل عبئاً نفسيًا على سكان المناطق العشوائية، ويزيد من القلق، والضغط العصبي، بالإضافة إلى ما أثبتته بعض الأبحاث عن حدوث أضرار سمعية سواء مؤقتة، أو دائمة. (حاتم عبد المنعم، ١٩٩٧، صـ ١٢٨).

٢- المشكلات الأسرية:

فالمشكلات الأسرية هى عبارة عن مواقف اجتماعية، تواجه المجتمعات،أو الجماعات، أو الأفراد، وتعجز الموارد المتاحة عن مواجهتها، ومن ثم تتطلب إيجاد حلول لها. وتنتشر بالمناطق العشوائية، المشكلات الأسرية، وحالات الطلاق، وسوء التوافق الأسري مما ينتج عنه مشكلات عديدة، تؤثر على جميع أفراد الأسرة وخصوصاً الأبناء. (أحمد وهدان وآخرون، ١٩٩٩، صـ ٢١).

٣- مشكلات اقتصادية: ومن هذه المشكلات:

أ- **البطالة:** تعد البطالة ظاهرة عالمية تعاني منها معظم الدول بدرجات متفاوتة وتعتبر بصورها المختلفة أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي لأية دولة، وتشكل البطالة تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (فتحى محمد مصيلحى، ٢٠٠٥، ص٢٠٠). وقد ساهمت الكثافة السكانية في خلق مشكلة البطالة التي تنتشر داخل المناطق العشوائية، وقد تسبب ذلك في كثرة الجرائم والانحرافات بأنواعها وأشكالها المختلفة.

ب- **انخفاض مستوى المعيشة:** تتصف المناطق العشوائية بظاهرة الفقر. وقد أكدت على ذلك العديد من الدراسات التي تناولت الناحية الاقتصادية للمناطق العشوائية.

جـ- **اشتغال كثير من السكان القادرين على العمل في المناطق العشوائية بالأعمال** الهامشية والتي لا تدر عائداً اقتصاديًا كافياً لإعاشتهم ومن يعولون عند مستوى معيشي أفضل. (هاني عياد، ٢٠٠١، ص ص ١٧٠ – ١٧١).

وقد أكدت على ذلك دراسة شلوسر Schlosser وكرستنج Kersting واللذان أشارا فيها إلى أن الإقامة في منطقة عشوائية تجعل قاطنيها يعملون في أعمال الخدمة المتدنية مثل جمع القمامة – باعة متجولين... إلخ .(Schlosser Dirk Berg and Kesting Norbert, 2002 , p.p 65.). فالاشتغال بأعمال هامشية، يؤثر سلبا على مستوى المعيشة، وعلى معنويات الأفراد المشتغلين بتلك الأعمال الهامشية، وتحط من قدارتهم، ويصبح أفرادها هامشيين بالمجتمع، ويشكلون عبئاً عليه.

د – تشكل الأنشطة الحرفية الجانب الأكبر من الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على العشوائية لهذه الأحياء، والتى تساعد على خفض تكلفة السلع المنتجة، إلا أن صعوبة الحصول على المادة الخام، وأدوات وأماكن الإنتاج بالكميات، والجودة اللازمة، وكذلك افتقار العمال للتدريب السليم، كل ذلك أدى إلى عدم نجاح هذه الحرف في الاستقرار وزيادة فرص العمل، ورفع مستوى الدخول لدى المواطنين في هذه المناطق. (أحمد مندور، ١٩٩٨، ص ٦٧).

٤- مشكلات تعليمية:

نجد أن هناك مشكلتين مهمتين منتشرتان بالمناطق العشوائية، وهما:

١ – ارتفاع نسبة الأمية بين الكبار من المواطنين.

٢- زيادة نسبة التسرب الدراسي بين الأطفال في سن المدرسة، وخاصة تلاميذ المرحلة الابتدائية.

ومن العوامل التي تؤدي إلى الأمية بالمناطق العشوائية:

* الفقر: فغالباً ما نجد أن فقر الأسرة يؤدي إلى عدم قدرتها على الإنفاق على أبنائها وتوفير متطلبات الدراسة.

* زيادة عدد أفراد الأسرة، مما يدفعها إلى التفكير في زيادة الدخل عن طريق التحاق أبنائها بالعمل.

ورغم أهمية التعليم، فإن نسبة الأمية مرتفعة، وخاصة بين الفئات الدنيا التي تقع عند خط الفقر ودونه، والتي ينتمي إليها معظم أطفال المناطق العشوائية في مصر، ويرجع هذا الارتفاع في الغالب إلى محدودية نسب الاستيعاب الكامل بالمدارس الابتدائية إلى ما يقرب من ٢٠٪ من الأطفال في سن السادسة، وأيضاً إلى تفشي ظاهرة التسرب بالمرحلة الابتدائية، وأخيراً انتشار الفقر، ارتفاع تكاليف التعليم، وهناك بعض الدراسات التي أجريت لمعرفة أسباب انخفاض نسبة التعليم في المناطق العشوائية،وقد أوضحت الدراسات أن أهم الأسباب:

- فقر الأسرة وانخفاض الدخل مع عدم استقراره.
- بعد المسافة بين المدرسة ومناطق السكن.
- سلبيات العملية التعليمة (من إهمال الشرح، وعنف المدارس، وارتفاع كثافة الفصول، وانتشار الدروس الخصوصية... إلخ).
- عدم وجود عائد ملموس أو سريع من التعليم، لمواجهة متطلبات الحياة. (عزة كريم، ١٩٩٨، ص ١٢٦).

٥ - الأطفال ومشاكل الحياة في المناطق العشوائية:

نظرا للمعاناة الاقتصادية للأسرة في المناطق العشوائية، والتي نتجت من انخفاض مستوى الدخل، الذي يصل إلى حد الفقر وما تحته، مع زيادة في عدد أفرادها، وتكدسهم في مأوى تتسم بالضيق، فإن هذه الأسر تلجأ إلى استخدام الأطفال في العمل، والتسول للمساهمة في رفع دخلها. (عزة كريم، ١٩٩٨، ص ١٥٠).

وإذا كان عمل الأطفال يحفل بأوضاع غير ملائمة بالنسبة للمرحلة العمرية التي يعيشونها، فإن العمل يقدم للطفل أحد الحلول الملائمة لظروفه (عادل عازر وآخرون، ١٩٩١، ص١١٢).

كما أن البديل عن العمل بالنسبة لبعض هؤلاء الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم، أو تسربوا منه في مرحلة مبكرة، هو التشرد في الشارع، وإذا ظل الأطفال في الشارع فإنهم

سوف ينضمون إلى الفئة التي بدأت تشكل ظاهرة حالياً، وهي فئة أطفال الشوارع؛ لذلك يعتبر العمل أحد الخيارات المتاحة المقبولة، على أن تتوافر فيه شروط وظروف ملائمة (علا مصطفى أنور، ١٩٩٨، ص ٢٣٥).

مما سبق نجد أن الطفل يواجه العديد من المشاكل داخل هذه المناطق منها:

١ - فقدان شعورهم بالأمن سواء على أنفسهم أو ممتلكاتهم من اعتداء الآخرين، أو الأمن على منازلهم وعششهم من قرار الإزالة، واحتمالات تشردهم في الشارع.

٢ - كما تزداد نسبة الانحراف في المناطق العشوائية والمتخلفة التي تتميز بالكثافة العالية في عدد السكان، وتقل فيها أماكن الترويح والترفيه. (هناء الجوهري وآخرون، ١٩٩٥، ص٢٤٣).

كل هذا يترك آثاره السيئة في حياة الطفل فلا شك أن هذا الجو الفاسد لا يسمح للطفل أن ينمي في نفسه ضميراً قوياً رادعاً، ومن ثم ينشأ الصغير وليس في نفسه إلا ضمير عاجز لا يقوى على محاسبة صاحبه على أخطائه وأفعاله التي تتعارض مع قيم الدين والمجتمع، بالإضافة إلى العدوان والعنف الذي يتعلمه الطفل ويشاهده، في المناطق العشوائية من الضرب،أو التكسير،أو التخريب، والعنف في التعامل مع الغير، بالإضافة إلى انتشار التدخين بين الأطفال. (معن خليل عمر، ١٩٩٢، ص ٢٣٤).

٦- مشكلات صحية:

سوء التغذية وتدني الأحوال الصحية:

يعاني قاطنو المناطق العشوائية من تفاقم مشكلة سوء التغذية، ومن العوامل التي تلعب دوراً هامًا في ذلك تزايد حجم الأسرة انخفاض الدخل تدني مستوى المهن بتلك الأحياء ونتيجة لمثل هذه العوامل فإن تلك الفئة من السكان تعجز عن تحقيق أقل قدر من التوازن بين فقرها ودخلها المتدنى من ناحية وبين حاجاتها البيولوجية من الطعام من ناحية أخرى. **(Subhangi , 2003, 291).**

ومن الملاحظ أن الشرائح الدنيا تلجأ إلى شراء الأطعمة رخيصة الثمن كاللحوم المجمدة أو الأقل جودة وكذلك الخضراوات رخيصة الثمن (بواقى خضراوات) ويكون ذلك بشرائها في أواخر اليوم أى قرب انتهاء موعد البيع بالسوق حيث يرغب الباعة في التخلص من فائض الخضراوات بأى سعر؛وذلك لأن أغلب الخضراوات المتبقاة هى التي بعضها عطب أو تكون تالفة. (علياء شكري وآخرون، ١٩٩٥ ص ٦٣).

والواقع أن إشباع الحاجات الصحية يعتمد على التكنولوجيا الصحيةالتي يتوقف نجاحها على التغذية والتعزيز الصحى البيئى والتعليم فسوء التغذية يزيد من تعرض الإنسان للمرض والمخاطر الصحية. بينما يتمثل التأثير البيئي في نقص الخدمات الأساسية لحماية الصحة العامة كمياه الشرب النقية ونظم الصرف الصحي ونظافة البيئة على حين يرفع التعليم من مستوى الوعى الصحي وتهذيب السلوك وتوفير الحاجات الاقتصادية للحفاظ على المستوى الصحي. (على المكاوي، ٢٠٠٢، ص ٧٠).

من ناحية أخرى، فإن الظروف السكنية والبيئية في المناطق العشوائية والتى لا تسمح بدخول الشمس أو التهوية الطبيعية - تمثل بيئة صالحة لنمو الميكروبات والجراثيم حيث يصاب السكان عادة بالنزلات الشعبية والسل الرئوي والتهابات الحلق والعينين والحصبة والسعال الديكى والدفتيرياوغيرها من الأمراض الناتجة عن التكدس السكاني حيث تكثر معيشة أسرة كاملة في حجرة واحدة رغم زيادة عدد أفرادها عن سبعة وثمانية أفراد. (ممدوح الولي، ١٩٩١، ص ٧٧).

كما تعد مشكلة تراكم القمامة (بين مواد مستهلكة وعلب فارغة وأكياس من النيلون والكرتون وبقايا خضر وفاكهة) من أخطر المشكلات التي تترتب على وجود المناطق الحضرية المتخلفة، فهي انعكاس للوعي الصحي الهابط. ووجودها من أهم أسباب التلوث وانتشار الأمراض. فمشكلة القمامة في هذه المناطق هي نتيجة السلوكيات الاجتماعية المتخلفة، وتدني الوعي بالصحة العامة، وغياب الوعي بأهمية نظافة البيئة. (محمد سمير مصطفى،، ١٩٩٤، ص ص ٢٨ - ٢٩).

كما يعاني سكان المناطق الحضرية الهامشية بوجه عام - والأطفال منهم بوجه خاص - من انتشار أمراض عديدة حيث تعد هذه المناطق مرتعاً خصباً لكثير من الأمراض المتوطنة

فضلاً عن سوء التغذية والأنيميا التي يعاني منها نحو ٥٠ ٪ من مجموع الأطفال والنساء في هذه المناطق، ولا يرجع ذلك فحسب إلى الفقر الذي يتمثل في نقص وسوء التغذية أو تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية وافتقار المرافق اللازمة للمسكن الصحي الملائم ولكنه يعود أيضاً إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة في هذه المناطق وملاصقتها لمصادر التلوث كمقالب القمامة والمصارف ومخلفات المصانع. (جلال عبد الله معوض،١٩٩٨، ص ص ٥٦ - ٥٧).

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مثالين واضحين. أولهما يتعلق بحي (منشأة ناصر) بالقاهرة حيث ينتشر مرض حساسية الصدر بين معظم سكانها لا سيما الأطفال بسبب التلوث الدائم للهواء بمخلفات ورش الحدادة وتقطيع الرخام، ومسابك الرصاص والنحاس المنتشرة في قلب المنطقة فضلاً عن نشاطات فرز القمامة وتربية الخنازير. أما المثال الثاني: فيتعلق بشبرا الخيمة حيث يقيم فيها أكثر من مليوني نسمة غير الوافدين إليها من المحافظات الأخرى فهذه المدينة نموذج اجتمعت فيه عوامل التلوث والمرض (جلال عبد الله معوض، ١٩٩٤، ص ١٥٣).

بالإضافة إلى ارتفاع معدل الوفيات الناتج عن أمراض الجهاز الهضمي، ومن أهم أسباب هذه الأمراض عدم توفر خدمات المياه والصرف الصحي المناسب، كما أن هناك نسبة كبيرة من السكان من مصر لا يحصلون على هذه الخدمات إطلاقاً وبخاصة الصرف الصحي. وفى الأحياء العشوائية يلاحظ أن العديد من الوحدات السكنية تعانى من عدم توفر المياه الصالحة للشرب؛لذا يلجأ السكان إلى الآبار الجوفية التي لا تحيطها وسائل الحماية من التلوث والتي تمثل مصدراً من أخطر المصادر على صحة المواطنين بما تنقله إليهم من أمراض طفيلية معوية كلوية... إلخ. (معتز عبد الله، ١٩٩١، ص ص ٣٦ - ٣٧).

كما تفتقر الأحياء العشوائية إلى استخدام الوسائل الفعالة للتخلص من النفايات،ومنها النفايات البشرية، وذلك لعدم اتصال معظم مساكنها بشبكة الصرف الصحي،مما يؤدي إلى تلوث البيئة في هذه المناطق،وتنتشر الجراثيم الناتجة عن النفايات،الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الصحة العامة لسكان تلك المناطق وتفشي الأمراض (حسين عبد الحميد رشوان، ١٩٩٧، ص ٩٦).

مما سبق تزداد العلاقة وضوحاً بين الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة وبين الصحة والمرض. وإذا كانت ظروف الفقر في العالم الثالث عموماً تزيد من معدلات الإصابة بالمرض، فإن كثيراً من أنماط المرض ترتبط الآن بسلوك الفقر وثقافته - وقد اتضح ذلك تفصيليًّا من خلال دراستين أجراهما د. على المكاوي - ويدعمها نقص الخدمات الصحية (لمزيد من التفاصيل انظر: - على المكاوى، ٢٠٠٢، صـ ٢١٦).

وتدني مستواها أو صعوبة الوصول إليها ولعل الخروج من هذا المأزق يتمثل في التخطيط لمواجهة الخلل بين الموارد وعدد السكان من ناحيةوفهم الواقع الاجتماعي والثقافي المؤثر على صحة السكان. والاهتمام بصحة البيئة ومعالجة التلوث والتوجيه الصحيح من ناحية أخرى.

رابعًا: الجريمة والسلوك الانحرافي في المناطق العشوائية:

يلاحظ أن الجريمة تنتشر في الحضر أكثر مما تنتشر في الريف، وذلك يرجع إلى العبء الزائد والقسر السلوكي، والبطالة، أو إلى انتشار نظرية طمس الهوية الفردية Deindividuation، وترى وجهة النظر هذه أننا في حين نشعر بأننا غير معروفين في حشد، فإن كوابح وضوابط السلوك المضاد للمجتمع تتراخى وتضعف، ويرجع هذا جزئيًّا إلى أنه من غير المحتمل أن يتم التعرف إلينا وعقابنا، فإن السلوك الإجرامي يكون أقل تكلفة وتزيد معدلات الجريمة، ولا عجب أن نجد الجرائم أكثر قوة وشيوعاً بين سكان المدن. (جابر عبد الحميد وآخرون، ١٩٩٩، ص ١١).

ومما لا شك فيه أن دراسة الكثافة السكانية ومعدل التزاحم وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية يعد من المؤشرات الهامة عند توضيح العلاقة بين السكان والظاهرة الإجرامية ومدى تركزها داخل الأمكنة أو تخلخلها.

وتؤكد مختلف البحوث والدراسات أن العشوائيات، ومناطق وضع اليد تتوافر فيها معظم الظروف المهيئة للجريمة والانحراف، نظراً لافتقارها لكل مظاهر التخطيط أو التنسيق العمراني السليم، ولتدني مستواها الاقتصادي والاجتماعي ولتكدسها، مما يجعلها

تربة مناسبة لإفراز كثير من الآثار السيئة، وانتشار الانحرافات والرذائل وسوء الخلق إضافة إلى مظاهر التفكك في العلاقات الاجتماعية ما يصعب معه توافر نماذج سلوكية وثقافية سوية ويجعلها في النهاية أوكاراً أو بؤراً للفساد والإفساد، ويقصد بالجريمة، أو الفعل الإجرامي كل فعل من هذا النوع حسب جسامته ودرجة القصد فيه، أما السلوك الانحرافي فيقصد به السلوك الذي يتعارض أو يخرج عن القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع أو الجماعة المعنية وهو مفهوم واسع. (علا مصطفى،١٩٩٨، ص ص٣٦، ٣٧).

وأما عن نوعية المشكلات الخاصة بالجريمة والسلوك الانحرافي أو السلوك المنحرف الذي يواجه سكان المناطق العشوائية:

أ- استخدام الألفاظ النابية، وكثرة المشاجرات في المناطق العشوائية، وكثيراً ما تبدأ بين الناس، بالمشاحنات ثم التجمهر حولها، والاشتراك في صراعات ليس لمعظمهم دخل فيها. وقد يكون لشغل فراغ البطالة.

ب- انتشار أعمال البلطجة، وإظهار الفتوة، والإعلان عنها والتهديد بها.

جـ- كما ينتشر تعاطي المخدرات، والقتل، والسرقة، وذلك لضعف الرقابة الحكومية على هذه المناطق، فقد أصبحت مراكز لتوطين المجرمين. (أحمد محمد عمر، ٢٠٠٠، ص ٣٢).

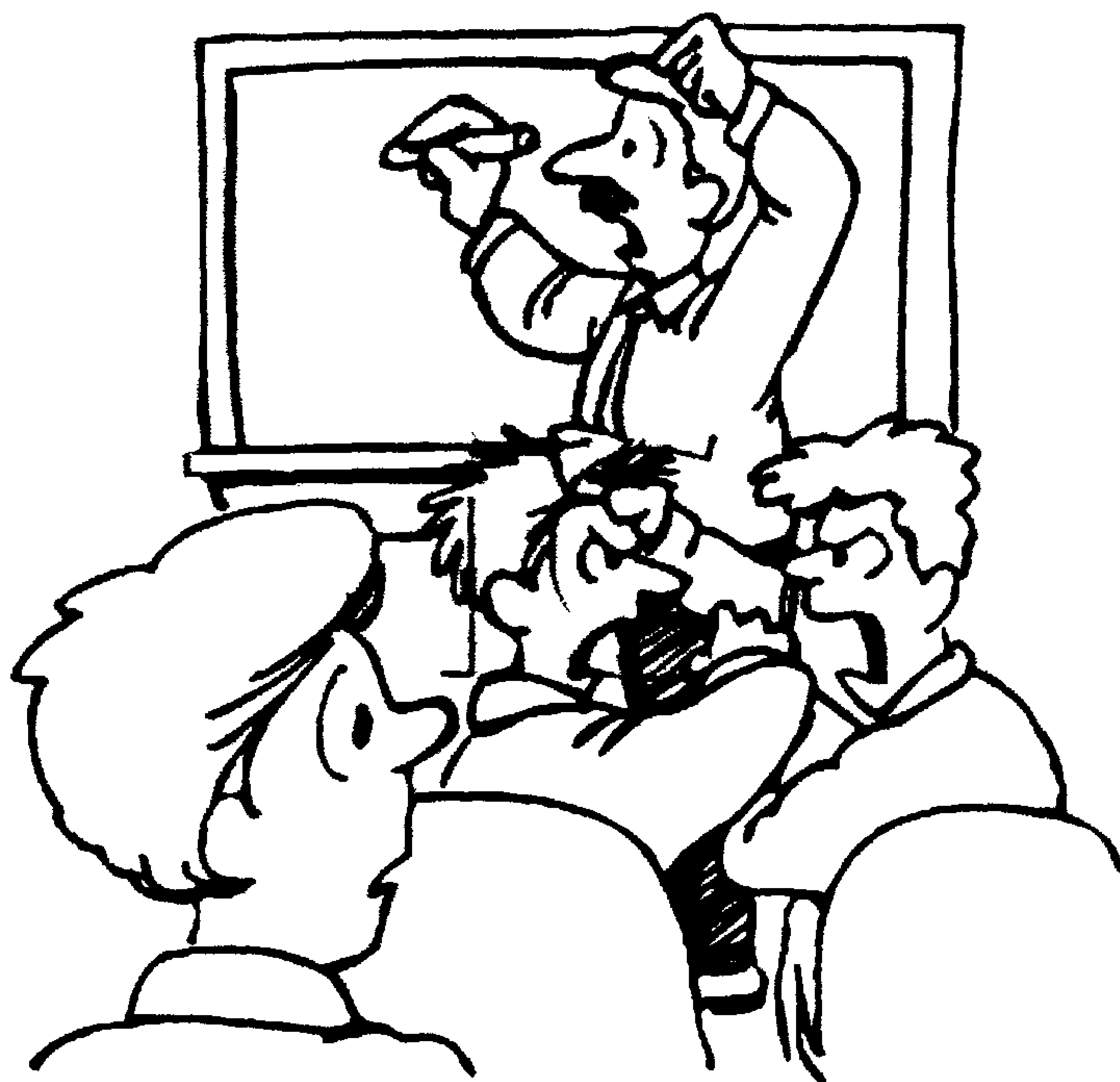
د- الاغتصاب: مشكلة أخرى تنشأ بكثرة بين سكان هذه المناطق العشوائية نتيجة الجهل والفقر، مما ينتج عنه أمراض نفسية وعصبية.

هـ - ظاهرة الإرهاب: وهي من أخطر أنواع الانحراف، وتشكل المناطق العشوائية تربة صالحة لاستمرار الإرهاب، وإفراز الظواهر الاجتماعية الخطيرة المتنوعة، فهي بؤر لإفراز الفساد (سوسن محمد الدسوقي، ١٩٩٩، ص ٣٨).

بحيث يسهل على بعض أفراد الجماعات الإرهابية التغلغل داخل هذه المناطق، مستغلين الطبيعة العمرانية لهذه المناطق من جانب، ونقص الوعي الثقافي والديني للسكان، حيث يسهل استقطاب الشباب وتحريضهم على عدم احترام النظام والأمن العام. (محمد حسين أبو العلا، ١٩٩٧، ص ٩١).

الفصل الثالث

نماذج من دراسات العنف والمناطق العشوائية في دول العالم



مقدمة:

يتسم العلم بأنه ذو طبيعة تراكمية؛ لذا فإن هذا الفصل يتناول ظاهرة العنف في التراث الإمبيريقي، بالإضافة إلى المناطق العشوائية، حتى يمكن الاستفادة من هذه المحاولات والنماذج في دول العالم في حل مشكلة المناطق العشوائية وذلك من خلال تحليل ظاهرة العنف داخل المناطق العشوائية. بجانب الاستفادة من الدراسات السابقة في هذا التراث فيما يتعلق بالمنهج والأدوات البحثية التي اعتمدت عليها هذه الدراسات، وكذلك النتائج التي انتهت إليها حتى لا يضيع الوقت والجهد، ولتبيان ما سوف تضيفه الدراسة الراهنة في هذا التراث. ويحاول هذا الفصل تصنيف الدراسات السابقة العربية والأجنبية تصنيفاً يمكن من خلاله تقديم رؤية متكاملة لظاهرة العنف في المناطق العشوائية.

وعلى اعتبار أن السلوك الإنسانى يتأثر بالبيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية وصور التفاعل بين الأفراد والجماعات. (علي المكاوى، ٢٠٠٢، ص ٤٠). بالتالى، فقد حظيت ظاهرة العنف بكمٍّ لا بأس به من الدراسات، لذلك يعرض هذا الفصل الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع العنف من عدة جوانب مرتبطة بالدراسة الراهنة على النحو التالى:

أولاً: الدراسات السابقة لظاهرة العنف

١ - الدراسات التي تناولت الجوانب البيئية وعلاقتها بالعنف.

٢ - الدراسات التي تناولت الجوانب الاجتماعية - الثقافية للعنف.

٣ - الدراسات التي تناولت الجوانب الاقتصادية لظاهرة العنف.

٤ - الدراسات التي تناولت الجوانب النفسية.

ثانياً: الدراسات السابقة للمناطق العشوائية.

١ - دراسات تناولت الجوانب البيئية.

٢ - الدراسات التي تناولت الجوانب الاجتماعية.

٣ - الدراسات التي تناولت الجوانب الاقتصادية.

٤ - الدراسات التي ركزت على كيفية الارتقاء بالمناطق العشوائية.

أولاً: الدراسات السابقة لظاهرة العنف.

ا- الدراسات التي تناولت الجوانب البيئية وعلاقتها بالعنف:

القضية التي تدور حولها الدراسات في هذا المحور هي تأثير البيئة على سلوكيات العنف، وهى تلك الدراسات التي تشير إلى أن السلوك يرتبط بحجم السكان وكثافتهم، وتنوع فئاتهم المهنية والتعليمية والطبقية والثقافية. وطبيعة الخدمات المتوافرة في الحي والمسكن.

ضمن هذه الدراسات دراسة كارتن إدوارد Edwards karethy بعنوان تحليل المخاطر الصحية التي يتعرض لها سكان المناطق العشوائية ذوي الدخل المنخفض (المخاطر - التأثيرات - العنف - قتل الإنسان).

(Ewards , karethy A.Bwens , untied stats, Oklahoma , 1985 p , 55)

يوضح القائم بالدراسة أنه من خلال خبرة المتخصصين في مجال الصحة العامة وواقع التجربة، أن الأفراد الذين يعيشون في مساكن الدخل المنخفض - العشوائيات والمدن الداخلية المتدهورة - عرضة للأمراض والموت المبكر، إلا أنه بالرغم من الدراسات العديدة حول العلاقة بين الصحة والمسكن، لم يصرح إلا بالقليل حول المخاطر الصحية والتأثيرات التي يتعرض لها من يعيشون في هذه البيئة. ويتحدد هدف الدراسة في تناول العلاقة بين العشوائيات في جنوب غرب المدينة (أوكلاهوما) وبين مجموعة المخاطر التي يتعرض لها السكان في هذه البيئة؛ لذلك، فقد اهتمت الدراسة بوضع مجموعة من التساؤلات ومحاولة الإجابة عليها وهي:

- ما هي العلاقة بين البيئة والمخاطر الصحية ؟

- ما هي المخاطر الصحية التي يتعرض لها سكان المنطقة محل الدراسة؟

- إلى أي مدى تنعكس التأثيرات السلبية على طبيعة العنف؟

- هل يزيد متوسط احتمالات الموت خلال ١٠ سنوات للفرد بين سكان المساكن الشعبية وبين المتوسط القومي للأفراد من نفس (الجنس - العمر - العرق)؟

- هل يزيد فارق متوسط الخطر ومتوسط السن الفعلي لدى السود مقارنة بالبيض؟

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة لأفراد منطقة عشوائية جنوب غرب الولاية (أوكلاهوما) يتعرضون فعليًا لمخاطر بيئية، كما استخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات منها صحيفة مقابلة خاصة بالصحة، وأداة قياس مخاطر الصحة، وتقدير الخطر، وقد تم جمع البيانات عبر المقابلات وعبر قياس المعايير التشريحية مثل (الطول - الوزن - ضغط الدم - تركيز الكوليسترول) أما المعايير النفسية مثل (معدل انفجار الفرد في البكاء - الشعور بالإحباط - الاستغراق في أفكار الانتحار) وقد طبقت الدراسة على عينة قوامها ٥٠ مبحوثًا من المقيمين في مساكن شعبية منهم ٢٨ أنثى و٢٢ ذكرًا.

وتشير النتائج إلى أن أداة قياس مخاطر الصحة وتقدير الخطر أداة مفيدة في تحديد وتعريف المخاطر الصحية المحتملة بين السكان المتزاحمين. وقد أظهرت النتائج أن أعظم خطر يواجه هؤلاء هو ظاهرة العنف بين السكان في صورة الانتحار أو القتل وهو نوع من العنف موجه إلى الذات. كما توضح النتائج أن المبحوثين من سكان المناطق العشوائية لديهم متوسط فرص الموت أعلى من المتوسط القومي للأفراد من نفس الفئات العمرية والجنسية والعرقية، وقد أظهرت الدراسة أن الذكور السود من عمر ٢٠- ٢٤ سنة أكثر الفئات عرضة للموت المبكر. كما أن أكثر المجموعات عرضة للخطر نسبة عالية من العاملين ذوي مستويات الدخل شديدة الانخفاض. ومن تأثيرات المخاطر نجد الاعتقال نتيجة جرائم العنف، وهذه العوامل هي أكثر أهمية من بين معايير المخاطر الأكثر انتشاراً. تتميز هذه الدراسة بتنوع الأدوات التي استخدمتها بجانب اتفاقها في تناولها الناحية الأيكولوجية مع طبيعة الدراسة الراهنة. بالإضافة إلى أهمية هذا النوع من الدراسات وندرته على المستوى المحلي.

صممت هذه الدراسة لاختبار الغرضين الأساسين التاليين:- الغرض الأول: هو تزايد احتمالية العنف لدى الشباب الذين ينتمون لبيئات ذات خصائص فيزيقية معينة، الغرض الثاني:- تزايد احتمالية العنف لدى الشباب الذين ينتمون لبيئات ذات خصائص اجتماعية خاصة. وقد اعتمد القائمين بالدراسة في دراستها على المنهج الوصفى التحليلى باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي. وفيما يتعلق بأدوات الدراسة: استخدما مقياسان، لتحليل البيئة الاجتماعية والمادية للشباب، ومقياس احتمالية السلوك العنيف، وكلاهما من تصميم القائمان بالبحث. وقد تم الاستعانة بعينة من شباب الجامعات وعينة أخرى من الشباب الذين يشتركون في مراكز الشباب وكان تقسيم العينة كالتالي:

- جامعة عين شمس لتمثل مدينة القاهرة ١٠٠ طالب، جامعة الزقازيق لتمثل وجه بحرى بواقع ١٠٠ طالب، جامعة أسيوط لتمثل الوجه القبلى ١٠٠ طالب. أما عينة مركز الشباب فكانت العينة ٤٠٠ شاب كالتالى: مركز شباب الجزيرة ليمثل الشباب ذي المستوى الاقتصادي العالي ١٣٣ مفردة، مركز شباب عابدين يمثل الشباب ذي المستوى الاقتصادي المتوسط عدد ١٣٤ مفردة، مركز شباب عين الصيرة ليمثل ذي المستوى الاقتصادي المنخفض ١٣٣ مفردة.

أظهرت نتائج الدراسة: تبين وجود ارتباط قوي بين البيئة الفيزيقية بشقيها واحتمالية العنف عند مستوى ثقة ٩٩ , ٠ عدم وجود ارتباط دال بين سن الأولاد واحتمالية السلوك العنيف عند درجة ثقة ٩٩ , ٠، تبين وجود علاقة عكسية بين المستوى الاقتصادي واحتمالية السلوك العنيف عند درجة ثقة ٩٩ , ٠. وعلى المستوى المحلي نجد دراسة أحمد مصطفى العتيق - حاتم عبد المنعم، ١٩٩٤). (أحمد العتيق - حاتم عبد المنعم، ١٩٩٤، صـ ١٣٠).

وتتميز الدراسة: أن العينة ممثلة بدرجة كبيرة ولذلك يمكن تطبيق النتائج على مجتمع الدراسة، كما أنها تناولت مستويات اقتصادية متباينة، أن النتائج معظمها يتفق مع الدراسات السابقة إلا في عدم وجود ارتباط بين السن واحتمالية السلوك العنيف المنهج المستخدم من أفضل المناهج نظراً لعدم توافر بيانات كاملة عن الظاهرة.

فيما يتعلق بالسلبيات: اهتمت الدراسة بالتركيز على فئة الشباب وربط ظاهرة العنف بهذه الفئة فقط، وهو ما يختلف عن الدراسة الراهنة حيث تناول العديد من الفئات داخل المجتمع العشوائي.

هذه الدراسة أفادت الدراسة الراهنة: في تركيزها على خصائص البيئة الفيزيقية وتتفق مع الدراسة الراهنة في إبراز دور هذه العوامل في تدعيم ظاهرة العنف. كما أوضحت وجود أسباب اقتصادية واجتماعية تزيد من احتمالية العنف لدى الشباب، وهذه النقاط مهمة في إبراز دور هذه العوامل في خلق السلوك العنيف.

٢ - الدراسات التي تناولت الجوانب الاجتماعية - الثقافية وعلاقتها بالعنف:

تشير الدراسات في هذا المجال إلى تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية - والثقافية في سلوكيات العنف، وهى تلك الدراسات التي تتناول تأثير النواحي الاجتماعية مثل طبيعة التنشئة الاجتماعية وطبيعة العلاقات الاجتماعية (داخل - خارج) الأسرة، وبعض المتغيرات مثل: التعليم - المناخ الاجتماعي المناسب والروح المعنوية، ومتغير الإدمان، وغيرها من المتغيرات، ضمن هذه الدراسات:

دراسة الأطفال كشهود في قضايا العنف العائلي: عنصر مخاطرة المشكلات التي تصاحب الحياة من خلال عينة ذات تمثل قومي للرجال والنساء الأمريكيين، جامعة نيوها متشلير ديرهام - معهد الأبحاث الأسرية ١٩٩١، لقد أظهرت عدد من الدراسات دلائل على أن وضع الطفل كشاهد لقضايا العنف يضعه في خطر تنامى مشاكل نفسية واجتماعية. غير أن معظم هذه الدراسات كانت تستخدم عينات من النساء اللاتى تعرضن لضرب قاس (إيزاء بدنى قاسى)، ولكن هذه الدراسة قامت بتحليل ردود فعل الذكور والإناث وبلغ عددهم ٦٠٠٢ فرد، من استقصاء العنف الأسري القومي عام ١٩٨٥ باستخدام عملية تحليل التنوع المرتبطة للسيطرة على المتغيرات المتفاعلة - بحيث تشمل الهجوم البدني على الطفل وهى متغيرات النوع، والسن والحالة الاقتصادية والاجتماعية، كما قامت الدراسة بتحليل ما إذا كان الطفل قد شهد العنف الذي قام به والده أو والدته أو كليهما.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة وجود علاقة بين مشاهدة العنف الأسرى وبين المشكلات النفسية والاجتماعية المتعددة، بما فيها المشكلات الصحية ومشاعر الإحباط والضغط العصبى، وزيادة معدل تناول المخدرات واستخدام العنف والصراعات الزوجية في نطاق الأسرة، بالإضافة إلى مشاهدة العنف بين الوالدين يضع الطفل في خطر الوقوع في حلقة اتصال بين مشاهدة الطفل للعنف في الأسرة والمشكلات النفس - اجتماعية بما تتضمه من مشاكل صحية، وشعور بالإحباط واليأس وشدة الضغوط، كما أنها تسبب زيادة تعاطى المخدرات، كما أنها تجعل الطفل لديه ميل للقسوة مزمن واستخدام للعنف والصراع داخل الأسرة، كما أنها بين الزوجين تسبب تصدع لبناء الأسرة والإساءة للطفل وهى تدخل أفراد الأسرة في دائرة العنف والسلوك الإجرامى خارج نطاق الأسرة. كما توصلت النتائج إلى أن مشاهدة الطفل للعنف يضعه في موقف التعرض للإصابة بعدد من المشكلات العقلية الخطيرة، وأظهرت الدراسة إلى أن هذه النتائج تطبق على جميع الأطفال في كل المستويات الاقتصادية الاجتماعية Socio - economic levels وسواء تم ذلك بالمشاهدة أو نتيجة قيام الأبويين بمهاجمة الطفل. **(Straus – Murray university – of – san – Francisco , 1995 p5.)**.

تتضح أهمية هذه الدراسة أنها أظهرت تأثير العنف على الأطفال بشكل تفصيلى سواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي والعقلي. العينة كبيرة وممثلة، واستخدام المنهج التجريبى وتحليل التباين لمعرفة الارتباط بين متغيرين هل هو سالب أم موجب يعتبر استخدامًا موفقًا ومناسبًا لطبيعة الدراسة.

وفى دراسة أخرى مقارنة لعناصر مختارة من السمات الشخصية والاتجاهات فيما يتعلق بالدور الذي يلعبه النوع – المستوى التعليمي بين المذنبين المتسمين بالعنف، وغير المتسمين بالعنف بين الطلبة الإناث والذكور.

أجرت مارى كاى رودلفRudolph- Mary-Kay دراسة اهتمت بالعنف على مستوى الاختلاف بين النشاط الإجرامى للإناث والذكور، وعلى مدار المائة سنة الماضية، من خلال السجلات الرسمية، وهذه الدراسة وصفية مقارنة، تبحث في معالجة الاتجاه

التقليدي للذكور والإناث على مقياس التوجه نحو المرأة، ودليل Ben، وقد تم مقارنة النماذج الموجودة في البيانات الخاصة بالمذنبين المتسمين بالعنف، وغير المتسمين بالعنف، وقد تم تحليل أوجه الشبه، والاختلاف الدالة، وكانت المجموعة المستهدفة من المذنبات من الإناث اللاتى حكم عليهن، واللاتى قمن بأعمال عنف ومحبوسات بأحد السجون، ومن مختلف العرقيات، وكن جميعاً فوق سن الثامنة عشر.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أنه كلما كانت المرأة أكثر تعليماً قلّت إمكانية ارتكابها للجرائم، واستخدام الجرعات المفرطة من الكحول وتناول المخدرات، كما أوضحت النتائج وجهة نظر المرأة للعالم، وموقفها من مجتمعها، ووجهة نظرها لذاتها، وقد تبين أنه كلما كانت الأنثى أكثر التزاماً بالتقاليد، كان سلوكها الإجرامى أقل عرضة لأن يكون عنيفاً، تمتاز هذه الدراسة بتوضيح أهمية العلاقة بين المستوى التعليمي وظاهرة العنف، حيث أشارت النتائج إلى تأكيد دور التعليم في تهذيب السلوك، ويعتبر ذلك أحد المتغيرات الهامة في الدراسة الراهنة، في حين أنها لم تركز على دور العوامل البيئية والاقتصادية في دفع المذنبات لارتكاب الجريمة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الراهنة من حيث فئة ومجتمع الدراسة حيث تتناول عينة من السجناء. كما تشير إلى العنف بمفهوم الجريمة.

وهناك دراسة تتناول العلاقة بين طبيعة العلاقات الاجتماعية وظاهرة العنف دراسة بادرك"ل. جواك Jweack L.Barduk عن العائلة وأصل العنف والفساد بالولايات المتحدة الأمريكية هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير العلاقات الاجتماعية (داخل - خارج) الأسرة على ظاهرة العنف لدى الطلبة - أي دور العلاقات العائلية - وأيضاً الوقوف على دور العلاقات الشخصية في توجيه السلوك. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لبعض المدارس في لوس أنجلوس، وقد استخدمت أداة الاستبيان بطريقة المقابلة، حيث اختيرت العينة بطريقة غرضية من الطلبة (الذكور - الإناث) في مراحل التعليم المختلفة من سن (٩- ١٤) وذلك بمساعدة الأخصائين الاجتماعيين داخل المدارس. وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها ٣٣٦ طالبًا منهم ١٧١ طالبًا و١٦٥ طالبة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: كشفت الدراسة أن الأطفال الذكور أكثر عنفاً من الإناث. حيث يتضح استخدام العنف المادى لدى الذكور. أوضحت الدراسة عن أن ٧٥ ٪ من الطلاب المقيمين مع عائلاتهم قاموا بإحداث عنف فعلى، وأن ٦٤ ٪ تأثروا بعدم التوافق في علاقاتهم الشخصية برفقاء السوء، نسبة ٣٠ ٪ تأثروا بالعنف في علاقاتهم العائلية من خلال العنف داخل العلاقات العائلية أو التعلم من الكبار. تتميز هذه الدراسة بحجم العينة الكبير وتتفق مع الدراسة الحالية في أن المراهقين يتأثرون بالعنف الموجود داخل الأسرة ورفقاء السوء. وهو مايدخل ضمن نظرية تعلم العنف.

(Jwack L.Bardek , Family Los Angeles, 2003)

وفى دراسة أخرى تتناول دور المناخ الاجتماعي المناسب ورفع الروح المعنوية في التخفيف من سلوكيات العنف وتهذيب السلوك.أجريت دراسة بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة، بعنوان الإنجازات التعليمية للنساء السجينات السود في مدارس السجون دراسة مالدريد Mcclain - Mildred.B تسعى الباحثة في هذه الدراسة الوصفية، الاستكشافية غير الإحصائية. إلى مناقشة ومحاولة تحديد العلاقات والموارد التي تؤثر إيجابياً على الإنجازات العلمية داخل السجن ويمكن التصريح ببساطة عن غرض هذا البحث وهو الاجابة عن هذا السؤال:- لماذا تنجح نزيلات السجون في التعليم؟ تركز هذه الدراسة على مجموعتين من المدانات في سجن Mciframinghham بولاية ماسوشيوش Massachusetts. وقد اختيرت العينة من النساء السود لتعرضهم لثلاثة أصناف: القهر والتفرقة العنصرية والطبقة الاجتماعية والجنس. تتضح هذه الظروف داخل المناطق العشوائية، حيث التفرقة العنصرية والتعليم غير الملائم وعدم الرعاية الصحية والعنف والظلم، تؤثر هذه الأشياء على حياة هذه السيدات تأثيراً أسوأ من تأثيرها على حياة الرجال السود والبيض أو على النساء بصفة عامة، وباختصار يهدف البحث إلى التعرف على موارد الدعم الاجتماعي والنفسي وعلى دور الدعم الذي يقدم في السجون لتحقيق الإنجاز العلمي (إن إجرام السيدات هو أحد مجالات البحث العلمى المهملة) كثيراً ما تذكر تلك العبارة في ما كتب عن السلوك الإجرامي عند السيدات.

(Mcclain , Mildred Bahati united states. Massachusetts , 2003, p91)

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج وهى زيادة عدد المجرمين من النساء السود داخل السجون نظراً للظروف الاجتماعية السيئة اللاتى يعشن فيها. وقد اعتبرت الباحثة أنه يجب زيادة الأبحاث المجراة في هذا المجال لزيادة فهم الطرق التي قد تقلل من عرضة دخول النساء السود عالم الجريمة، كما تبين أن نقص التعليم المناسب هو أحد الأسباب وراء دخول كم كبير من النساء في الحجز. وقد وجدت النظرية القائلة بوجود رابطة بين السلوك الإجرامي والتعليم دليلاً عمليًا في تطوير برامج تعليمية في السجن. فمن الواضح أن عددًا من النزيلات يستفدن من الفرص التعليمية وينجحون في تحقيق أهداف أكاديمية أثناء فترة قضاء العقوبة، وبعضهن يزدن من مهارات القراءة والكتابة الأساسية، وبعضهن يحصلن على شهادة تطوير التعليم العام وبعضهم يكملن برامج تأهيل مهنى والأخريات ينجحن في تكملة كورسات ودرجات علمية في التعليم العالي. ترجع أهمية هذه الدراسات إلى توضيح بيانات مرتبطة بالقوة العاملة والخبرات التي تؤدي إلى تطوير التطلعات الملائمة وتفيد موظفي السجون والتعليم في تطوير وترسيخ البرامج التعليمية الفعالة وبخاصة للسيدات. كما أنها هامة في مجال التعليم لأنها تقدم معلومات خاصة ببيئات التعليم المختلفة. تتميز الدراسة بأنها أوضحت دور المناخ الاجتماعي وتوفير الظروف المواتية في التخفيف من حالة العنف والتحول إلى النقيض ومحاولة تحويل مذنب أو مجرم إلى إنسان طبيعي وهذا النوع من الدراسات نادر على المستوى المحلي والدولي ويجب إجراء المزيد من الدراسات في هذا الجانب.

وهناك دراسة أخرى تتناول تأثير الإدمان في العنف دراسة مقارنة داخل مجتمع لمعالجة متعاطي المخدرات وبين سجناء أحد السجون الإقليمية من حيث معدلات ظهور حوادث العنف دراسة هيورد براون BrownHaward.

(Brown ,Howard.L, canella univ , united states , 2005 pp22-25)

تهدف الدراسة إلى دعم النظرية القائلة بأن محاولة التخلص من الإدمان يقلل من ظهور العنف. حيث أوضحت الدراسة أنه لا توجد دراسات تهتم بفاعلية أي صورة من صور العلاج لإعادة تأهيل السجناء للتحكم في العنف. فقد أجريت الدراسة في سجن (ريفرسي الإقليمي). وذلك للتحقق من فاعلية الحد من العنف عن طريق معالجة السجناء

المدنيين. وكذلك دراسة المتغيرات والعوامل التي دفعت السجناء إلى تعاطي المخدرات وإدمانها، وذلك عن طريق:

١ - استخدام تصميم مكون من اختبار يقيس العلاقات المتبادلة وذلك لإثبات وجود فارق معدلات حدوث العنف بين نزلاء برنامج التخلص من الإدمان وبين نزلاء السجن الآخرين.

٢- ثم استخدام تصميم امتحان يقيس الحقائق وذلك لاستكشاف العلاقة بين المتغيرات والعوامل المعتقد أنها تدفع إلى إدمان المخدرات وقد توصلت النتائج أن نسبة ٢٦ ٪ تؤكد أن مجتمع التخلص من الإدمان قد قلل من فرص حدوث العنف وقد يعزى ذلك إلى استيفاء عوامل هامة قد تؤدي إلى حدوث العنف منها العوامل الاجتماعية وطبيعة الظروف التي أدت إلى لجوء السجناء إلى الإدمان.

وتتميز الدراسة بأنها لفتت النظر إلى أهمية دراسة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المؤدية للإدمان بجانب دراسة تأثيره في العنف.

على المستوى المحلي أجريت دراسة تتناول صور العنف في التعاملات الحياتية دراسة، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصرى (أحمد زايد، ٢٠٠٢، صـ٨).

هدفت الدراسة إلى: التعرف على صور العنف في الحياة اليومية وأشكال الصراعات المتولدة عنه، وذلك على مستوى الرؤية الهيكلية التي تنظر إلى العنف بوصفه فعلاً أو سلوكاً، ومستوى الرؤية التفاعلية التي تنظر إلى العنف بوصفه فعلاً وسلوكاً.

فروض الدراسة: الحياة اليومية للأفراد والجماعات ليست عالماً مستقلاً عن البناء الاجتماعي العام، ومن ثم فإن أشكال العنف التي تظهر فيها لا ترتبط بميول فطرية لدى الأفراد ولا هي لصيقة خصائص جشتالطية عامة وإنما هي وليدة ظروف بنائية. كلما زادت الضغوط البنائية ازدادت في مواقف التفاعل التي قد تصاحبها صوراً من العنف. ثمة تفرقة بين الظروف البنائية المشكلة للعنف، والرقابة البنائية على العنف وعند نقطة التفاعل بين الظروف البنائية لمشكلة للعنف وعمليات الرقابة البنائية (من قبل

الدولة والأسرة ووسائل الإعلام) يتحدد مستوى العنف. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي وأداة الاستبيان كأداة رئيسة لدراسة العينة: بالنسبة لحجم العينة ٥٠٠٠ أسرة معيشية موزعة بين الحضر والريف بنسبة ٢:٣ وذلك لوجود تجانس أكبر في الريف في المتغيرات الإحصائية المتعارف عليها، أما الحضر فيوجد تباين واختلاف كبير؛ ولذلك جاءت عينة الحضر أكبر من عينة الريف. فيما يتعلق بالمجال المكاني فقد أجريت الدراسة الميدانية في (الجيزة - المنيا - سوهاج) ليمثل الوجه القبلي، (الشرقية، البحيرة) ليمثل الوجه البحري، فضلاً عن المحافظات الحضرية، (القاهرة - الإسكندرية، السويس).

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج:

١- بالنسبة للعنف الذي يمارس في التفاعلات بين الزوج والزوجة - المتمثل في المشادات بالأيدي فقد كشفت البيانات أن ممارسة تلك المشادات لا تتعدى نسبة ١٤,٨ ٪ من إجمالي العينة، وقد كانت الإناث من صغار السن واللائي يقطنّ الحضر وذات مستويات تعليمية دنيا هي أكثر الفئات ميلاً لممارسة هذا النمط من التفاعل الذي ينطوي على شكل من أشكال العنف.

٢- في محاولة التعرف على العنف البدني الذي يمارس في نطاق التفاعل الأسري بين الزوجين فقد أكدت نسبة ١٣,٧ ٪ من إجمالي العينة وهى تقترب من نسبة البيانات الإمبريقية، تبين وجود فروق بين السلوك البدني العنيف (الضرب) في تفاعلاتهم الزوجية، وكان الذكور من صغار السن وذات مستويات تعليمية دنيا أكثر الفئات ممارسة لهذا النمط من السلوك.

٣- أما عن دور الأفعال الغاضبة والعنيفة في تفاعلات الزوج والزوجة اتضح أن أسلوب العتاب والنصح من أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً لمواجهة السلوكيات غير المرضية الصادرة من أحد الطرفين تجاه الآخر ويليها السكوت والانسحاب ثم الهجر وترك البيت، فالخصام والتجاهل والضرب ثم الطرد وأخيراً اللجوء إلى الأهل.

٤- والعنف في تفاعلات الآباء مع الأبناء يختلف في أساليبه التي تستخدم عن تلك التي تمارس في التفاعلات الزوجية فالأفراد يلجأون إلى استخدام العنف في التفاعلات الزوجية بعد استنفاذ كل الوسائل الأخرى، بينما في تفاعلاتهم مع الأبناء يلجأون إلى النصح والإرشاد، ثم يستخدمون العنف البدنى المتمثل في الضرب ويليها الحرمان من الأكل والمصروف أو الخروج، فالخصام ثم التجاهل والتوبيخ والشتيمة. وقد أكدت النتائج أن الريفيين مالوا لاستخدام أساليب الحرمان والخصام والتجاهل، بينما مال الحضريون إلى التأكيد على استخدام النصح والإرشاد والضرب.

٥- وعندما ننتقل لأسلوب التعامل مع الإخوة والأخوات، نجد استجابات مختلفة فهى تتسم باللين وعدم الشدة في التعامل.

٦- أما عن عنف التنشئة الاجتماعية فقد ظهر من خلال النتائج وجود أساليب متعددة تمارس في التنشئة الاجتماعية، وجاء على رأسها العنف البدني المتمثل في الضرب ويليها التوبيخ، ثم العنف اللفظي ثم الحرمان من المصروف والأكل والخروج، وفى النهاية يأتى أسلوب اللسع بالنار. وقد مال الريفيون لاستخدام الحرمان بينما مال الحضريون لاستخدام التوبيخ (التعليق).

إيجابيات الدراسة: يعتبر موضوع الدراسة من الدراسات الهامة في المجتمع المصري نظراً لقلة هذا النوع من الدراسات - فيما يتعلق بعينة الدراسة فهى كبيرة وتعتبر ممثلة للمجتمع. تتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في أن صور العنف الحياتية دالة على البناء الاجتماعي العام، حيث ترى الباحثة أن صور العنف اليومية دالة على طبيعة الثقافة السائدة والقيم الاجتماعية داخل المجتمع وتختلف الدراسة الراهنة في كونها تتناول طبيعة العنف داخل المجتمع العشوائي، على اعتبار أنه صور أوضح لتأثير الثقافة والأوضاع الاجتماعية على ظاهرة العنف. كما تهتم الدراسة باستخدام أداة دراسة الحالة كوسيلة أنسب في دراسة القيم الاجتماعية والثقافة السائدة داخل المجتمع العشوائي.

٣- الجوانب الاقتصادية وعلاقتها بظاهرة العنف:

تتناول الدراسات السابقة في هذا المحور العوامل الاقتصادية التي تؤثر في ظاهرة العنف حيث تركز على بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في سلوك العنف مثل انخفاض الدخل - البطالة - والإجهاد في العمل وغيرها من المتغيرات. ضمن هذه الدراسات:- دراسة ماريا - هيل Toi Vanen – Helli – Maria، الضغط العصبي المرتبط بالوظيفة بين النساء العاملات، وفوائد التدريب على الاسترخاء: دراسات على موظفي البنوك والعاملات بالمنازل وعاملات نظافة المستشفيات **Toivanen – Helli – Maria, Finland , 1994, p25.**

هدف الدراسة: دراسة الضغط العصبي المرتبط بالمهنة أو الوظيفة وتأثير تدريبات الاسترخاء خلال فترة ركود اقتصادي حاد، وكانت العينة تتكون من مجموعة موظفي البنوك وعددهم (٤٨) موظفاً والعاملات بالمنازل وعددهم (٦٤) عاملة، وعاملات نظافة المستشفيات وعددهم (٥٠) عاملة، تم توزيعهم عشوائيًا إلى مجموعات ضابطة ومجموعات تجريبية. وقد تم استخدام أنظمة قائمة على الكمبيوتر لتسجيل الأنشطة الكهربية للعضلة الرباعية عند الراحة وخلال ظروف العمل، ومعدلات تغير نبضات القلب من خلال اختبارات مختلفة للجهاز العصبي الإداري، بالإضافة لتحليل مستويات البلازما للأدرينالين، والنور أدرينالين والكورتيزون وكذلك عوامل الضغط العصبي الملاحظ أثناء العمل والغياب.

نتائج الدراسة: يلاحظ وجود ضغط عصبي زائد ومتزايد في المجموعة الضابطة حيث بدا أن تهديد البطالة هو الأكثر ضغطاً وعصبية، وقد ارتبطت عوامل الضغط العصبي المقاسة بشكل إيجابي مع المؤشرات الفسيولوجية وظاهرة الغياب، وفي المقابل وبالنسبة لجميع المتغيرات التي تم قياسها، قد تم تخفيف نسبة الضغط العصبي في الجماعات التجريبية حتى درجة كبيرة،وقد تم الابتعاد عن مكان العمل والاسترخاء لفترة قصيرة مع استرخاء فقرة العنق لدى المجموعة التجريبية والذي أسفر عنه تحسن في الصحة النفسية والبدنية،كما لوحظ انحصار ظاهرة الغياب بشكل أكبر للغاية واتضح أن عملية الاسترخاء تعكس نوعاً

من التوازن الطبيعي العاطفي البدني. تتميز الدراسة بأنها لفتت النظر إلى العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في النواحي الفسيولوجية،ومدى انعكاس ذلك على سلوك الإنسان وهذا النوع من الدراسات يحتاج إلى الدقة في تسجيل المعلومات بجانب ارتفاع التقنية الحديثة فيه، بالإضافة إلى المجهود والتكلفة المادية.

وعلى المستوى المحلي، نجد دراسة تتناول تأثير المشكلات الاقتصادية على ظاهرة العنف دراسة سميرة محمد جلال: العلاقة بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لعاملات النظافة والاستعداد للعنف. (سميرة محمد جلال محمد، ٢٠٠١، صـ ٨١).

فيما يتعلق بأهداف الدراسة:

أ- تحديد أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه عاملات النظافة وعلاقتها بالاستعداد للعنف.

ب- تحديد العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (العمر - عدد الأولاد - الحالة الاجتماعية - حدوث الطلاق - الحالة التعليمية لعاملات النظافة - الحالة التعليمية لأزواج عاملات النظافة - دخل العاملة - دخل الأزواج - كفاية الدخل- ثبات العمل- معدل ازدحام المسكن لدى عاملات النظافة وعلاقتها بالاستعداد للعنف). تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلة.

فيما يتعلق بمنهج الدراسة: استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل.

أدوات الدراسة:

- الاستبيان مقياس العنف - المشكلات الاجتماعية - المشكلات الاقتصادية.

المجال المكاني:- الهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة بما تشمله من جميع أحياء محافظة الجيزة. المجال البشري:- جميع العاملات بهيئة نظافة الجيزة وعددهن (٢٠٧) عاملات.

فيما يتعلق بالنتائج:

- اتضح أن ظهورالعنف يرجع الى تراكم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الفرد وتشكل عبئاً وضغطاً عليه، بالإضافة الى الحرمان والإحباط الذي يواجه الفرد، فيكون العنف محاولة للتغلب على هذه الضغوط. توجد علاقة دالة بين المشكلات الاجتماعية والاستعداد للعنف كالمشكلات الخاصة بالزوج والأبناء، الجيران، الصحة، والعمل والتى تعتبر من أهم العوامل التي تدفع العاملات الى انتهاج السلوك العنيف. توجد علاقة دالة بين المشكلات الاقتصادية والاستعداد للعنف لدى عاملات النظافة، فالمشكلات الخاصة بالدخل ونوعية المسكن ونوعية البيئة، وبيئة الحى تعتبر من أهم المشكلات التي تعتبر عاملاً هامًا في إحداث السلوك العنيف. توجد علاقة دالة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (عدد الأولاد - الحالة الاجتماعية - حدوث الطلاق - مكان العمل - دخل المبحوثات - دخل الزوج - كفاية الدخل)، حيث أكدت الدراسة دعم سلوك العنف لدى المرأة. في نفس الوقت ركزت الدراسة على المرأة فقط لكن هذه الضغوط تؤثر على جميع الفئات، بالتالى من سلبيات الدراسة أنها تناولت المراة فقط ولم تتناول فئات أخرى، بالتالى تختلف الدراسة الراهنة عن هذه الدراسة في تركيزها على فئات مختلفة وليس فئة واحدة في المجتمع.

٤- الدراسات التي تناولت الجوانب النفسية وعلاقتها بالعنف:

تشير الدراسات في هذا المجال إلى تناول النواحي السيكولوجية وطبيعة السلوك وتأثره ببعض المتغيرات،كما تناول العنف بمفهوم العدوان حول دراسة أجريت بأحد المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك دراسة بربارة فورمسترم كوهين آلان روزينام حول تأثير تعرض الطلاب للعنف الأبوى تنتمى الدراسة الى الدراسات الاستطلاعية، وقد استخدم القائمتان بالدراسة عينة قوامها (٤٤) شخصًا شاهدوا العنف ومورس ضدهم، وعينة أخرى مكونة من (٤٣) شخصًا تعرضوا لعنف لفظي فقط، وتم مقارنة هؤلاء بعينة ضابطة أخرى مكونة من (٧٧) شخصًا لم يتعرضوا لأي نوع من أنواع العنف أيا كان هناك نوع من التوافق بين الأبوين.

وقد وجد القائمتان بالدراسة أن الطلاب الذين تعرضوا في هاتين التجربتين للعنف الأبوي الجسدي واللفظي كانوا أكثر قابلية للإثارة عن العينة الضابطة ذات العلاقة التوافقية، كما أن الإناث في العينة التي شاهدت العنف كانت أكثر إحباطاً ويأساً. تتميز الدراسة بأن استخدام القائمتين بالدراسة الأسلوب التجريبي للعينات المتعددة، أي هناك عينة ضابطة وعدة عينات تجريبية ذات مستويات مختلفة من التعرض للعنف - وذلك للوصول إلى الفروق الدقيقة التي لا تظهر في العينة الواحدة ولتحقيق دقة أكبر. إن استخدام القائمتين بالدراسة اللفظ أكثر قابلية للإثارة هو اختيار موفق، فالإنسان السوي قد يثور ويغضب ولكنه قد يضبط نفسه ولا يعبر عن العدوان بسرعة، ولكن الأكثر قابلية للإثارة يمكن القول بأنها قريبة على مقياس العنف أي منطقة العنف.

(Forsstorom – Cohen & Rosen Baum – Alan, Nebraska university , 1991 p7).

وهناك دراسة، إيان نيومان وآخرون Newman-Ian & et.al حول العنف: الضحايا والانتحار اتجاهات وسلوكيات المراهقين بنبراسكا.

وقد قدمت هذه الدراسة من خلال تقرير مسحي لعدد ١٥٠٠ طالب في نبراسكا في الصف الثامن والعاشر من المدرسة سنة ١٩٨٨، وقد سأل الطلاب في ٣٧ مدرسة عن أشكال المشاجرات الحادثة بينهم، من خلال تطبيق استمارة استبيان تتضمن أشكال المشاجرات بين الطلبة، كما هدفت إلى التعرف على مدى تقبل الطلبة للحصول على سلاح، وعن تعرضهم للسرقة، والهجوم والتهديد أو محاولة الاغتصاب، والرغبة في الانتحار واتجاهاتهم نحو العنف المزمن. وقد قدمت النتائج كالتالي:

أ- أكثر من نصف التلاميذ في الصف الثامن والصف العاشر من الذكور، ذكروا أنهم تعرضوا لمشاجرات مرة على الأقل في السنة الماضية.

ب- أن معظم الذكور في الصف العاشر ذكروا أنهم كان لديهم فرص سانحة للحصول على بندقية نارية لو أرادوا ذلك.

جـ - الذكور في الصف الثامن أكثر تعرضاً للسرقة عن الإناث في نفس الوقت.

د- تقريباً نصف الطلاب ذكروا أنهم تعرضوا لهجوم جسدي.

هـ- اتضح أن ٣٠ ٪ تقريباً من الطلاب تعرضوا لهجوم داخل المدرسة وخارجها بنسبة متساوية.

و- نسبة معقولة ذكرت أنها تعرف شخصًا على الأقل حاول الانتحار.

ز- معظم العينة ذكرت أن العنف معقد وذو وجوه متعددة وهم في حاجة إلى برنامج للوقاية منه.

ح - نسبة ٢٠ ٪من الذكور والإناث ذكرت أنهم تعرضوا للتحرشات الجنسية.

ترى الباحثة أن هذه الدراسة من الدراسات الهامة، فهي درست عددا من أشكال العنف داخل المدارس للطلاب في سن المراهقة. كما ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها أعطت مؤشرات مقاسة تجاه كل نوع من هذه الأنواع، وتثير عدد كبير من القضايا مثل قضايا الحصول على سلاح بسهولة، وجرائم السرقة والانتحار، وبجانب أن العينة كبيرة الحجم وتعتبر ممثلة لمجتمع الدراسة.

(New man , lan. M & et. al , Violence , Nebraska university , 1991.p12).

وعلى المستوى المحلي توجد دراسة السيد كامل الشربيني منصور دراسة نفسية مقارنة للاتجاه نحو العنف في الريف والحضر.

وهذه الدراسة تهدف إلى بحث أوجه الاختلاف بين الذكور والإناث في الريف والحضر في الاتجاه نحو العنف، استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت عينة الدراسة مكونة من ٣٠٨ من طلاب الصف الثاني الثانوي ذكور وإناث في الريف والحضر وقد تم اختبار ٦ مدارس (٤ حضر، ٢ ريف) بطريقة عشوائية، وتم الاستعانة باختبار (بص - دركي) واختبار اليد، واختبار الاتجاه نحو العنف من إعداد القائم بالدراسة، ثم استمارة المستوى الاقتصادي الاجتماعي.

وقد أظهرت النتائج وجود فروق بين الذكور والإناث في الاتجاه نحو العنف لصالح الذكور في الريف، وعن الفروق بين الذكور والإناث لصالح الذكور في الحضر، وعن فروق

بين الذكور في الحضر والذكور في الريف لصالح الذكور في الحضر وعن الفروق بين الإناث في الحضر والإناث في الريف لصالح الإناث في الحضر.

إن النتائج أثبتت أن الذكور في الحضر أعلى عدوانية وهذا يتفق مع الدراسات السابقة وربما يرجع ذلك إلى أن الذكور في الحضر معرضون لضغوط وتوترات كثيرة ومتعددة من قبل المجتمع السريع التغير، بينما الذكور في الريف أقل عدوانية لما يتسم به الريف من سماحة وصبر وتحمل وارتباط بالأرض.

بالإضافة إلى ذلك نجد دراسة تتناول تأثير الجانب الإعلامي وأثره على السلوك العدواني دراسة مها شوقي يعقوب بعنوان: أثر الإعلام على المكون الثقافي للطفل وعلاقته بالسلوك العدواني. (مها شوقي يعقوب، ٢٠٠١، صـ٢٢٠).

هدف الدراسة: التعرف على أثر الإعلام (التليفزيون) على ثقافة الطفل وعلاقته بالسلوك العدواني، لما له من تأثير فعال وقوي لأنه أكثر وسائل الإعلام شيوعًا، وبالتالي أكثرها تأثيرا على مجال عريض من القيم والمعايير الاجتماعية، والكثير من أنماط السلوك والعادات الاجتماعية. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي. استخدمت الدراسة أدوات:- مقياس العدوان - مقياس المكون الثقافي، عينة الدراسة: اختيرت عينة الدراسة من طلاب الصف الأول والثاني الإعدادي، وهي مرحلة الطفولة المتأخرة وبداية المراهقة، من مدرستين بمحافظة القاهرة وهي مدرسة هاوس للغات التابعة لإدارة مدينة نصر التعليمية حيث تمثل التعليم الخاص، ومدرسة أبي عبيدة بن الجراح التابعة لإدارة السلام التعليمية على اعتبار أنها تمثل التعليم الحكومي، وقد بلغ حجم العينة ١٤٨ طالبًا وطالبة وقد تم استبعاد (٤٨) طالبًا وطالبة بسبب الإجابة على الأسئلة بطريقة خاطئة. النتائج أظهرت أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين طلاب التعليم الحكومي والتعليم الخاص على جميع عوامل مقياس العدوان، أي أن طلاب التعليم الحكومي أشد عدوانا عن طلاب التعليم الخاص هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب التعليم الحكومي والتعليم الخاص، لصالح التعليم الحكومى، أي أن طلاب التعليم الحكومي يكتسبون المعلومات الثقافية والرياضية من التليفزيون، أكثر من طلاب التعليم الخاص. هناك ارتباط ذو دلالة

إحصائية بين عوامل مقياس العدوان، وعوامل مقياس المكون الثقافي لدى عينة التعليم الخاص. ولم يتضح وجود ارتباط دال بين عوامل العدوان وعوامل مقياس المكون الثقافي وكان الارتباط دالاً عند مستوى ٠٥ , ٠ . (السيد كامل الشربيني، ١٩٩١، ص٩٥).

وتتميز الدراسة بأنها أظهرت دور وسائل الإعلام في التأثير على ظاهرة العنف وخاصة دور التليفزيون في تدعيم الظاهرة؛ وذلك لأنه وسيلة مهمة ومتناولة لدى جميع فئات وطبقات المجتمع.

الاستنتاج العام من الدراسات السابقة لظاهرة العنف:

١- أوجه الاتفاق بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة:

أ- أكدت معظم الدراسات أن السلوك العنيف مكتسب وهذا يظهر في الدراسات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية، وأساليب المعاملة الوالدية، وكذلك في دراسات العنف البيئي ،وذلك ما تؤكده نظرية تعلم العنف، وأثبتت الدراسات أن من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى ظهور العنف هو الإحباط، التوتر، والحرمان،والإحساس بالظلم،وذلك ما تؤكده كل من نظريتي الإحباط - العدوان،والحرمان النسبي - على وجود علاقة بين العنف والبيئة فالبيئة قد تؤدي إلى العنف إذا لم تتوافر فيها الظروف الصحية والضرورية للحياة،وهذا يعنى أن للبيئة الفيزيقية من مسكن أوحي أوعمل، تشكل العديد من الضغوط على الانسان،وهذا ما تؤكده نظرية الضغوط البيئية. كما في دراسة كارتن إدوارد karethys - Edwards ودراسة أحمد مصطفى العتيق - حاتم عبد المنعم.

ب - أكدت بعض الدراسات على ارتباط السلوك العنيف بالمشكلات الاجتماعية وبالوضع الطبقي وأن البناء الاجتماعي والثقافي قد يمارس ضغطاً على بعض الأشخاص وذلك ما يؤكده المدخل البنائي في تفسير العنف كما في دراسة موراى ستاريوس Straus - marry، ماري رودولف Rudoloph.

جـ- أكدت الدراسات على أهمية المشكلات الاقتصادية في إحداث السلوك العنيف،وهذا ما تؤكده نظريات الفقر (الهامشية - وثقافة الفقر - ونظريات التنمية الاجتماعية -

ونظريات النمو الاقتصادي والتغير ونظرية الانحراف والتدرج والطبقة، الخوف ومواجهة المشكلات والتحديث)، كما في دراسة مالدريدMildred – in Mccla، ودراسة هيورد براون Haward.- Brown– ودراسة ماريا هيل. Helli Toivanen – Maria، دراسة سميرة محمد جلال.

د - كما أكدت بعض الدراسات على المدخل التفاعلي وطبيعة العلاقات الاجتماعية لظاهرة العنف كما في دراسة د. أحمد زايد ودراسة بادرك. ل. جواك Bardek .L. Jwack.

هـ- أظهرت الدراسات أن هناك سمات شخصية ونفسية تميز القائمين بالعنف مثل الاضطراب النفسي والسيكوباتى، وأن هناك فروقاً بين العنف الصادر عن الإناث والعنف الصادر عن الذكورمن حيث نوعية العنف ومدى شدته ويتضح ذلك في دراسة بارباره فورستورم كوهين وآلان روزينام Alan – Foresstorom ودراسة إيان نيومان وآخرون man New.

٢- أوجه الاختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة:

أ- اهتمت العديد من الدراسات بعمل المقارنة بين الذكور والإناث كما في دراسة السيد كامل الشربيني، ودراسات أخرى ركزت على فئة الشباب فقط مثل دراسة أحمد مصطفى العتيق بربارة فورستورم ودراسات أخرى اهتمت بفئة الأطفال مثل دراسة موراى ستاريوس مها شوقى يعقوب وأخرى ركزت على فئة المرأة مثل دراسة سميرة محمد جلال، ودراسة هيوارد براون. لكن الدراسة الراهنة لا تركز على فئة بعينها حيث تتناول مختلف الفئات داخل المجتمع العشوائي للتعرف على أي الفئات أكثر عنفاً. كما اهتمت بعض الدراسات بعقد مقارنة بين الريف والحضر كما في دراسة (السيد كامل الشربيني ودراسة د. أحمد زايد).

ب - بعض الدراسات أرجعت العنف إلى التعلم من خلال مشاهدة التليفزيون مثل دراسة مها شوقى يعقوب.

جـ - اهتمت أغلب الدراسات بدراسة الجوانب النفسية والشخصية التي تميز القائمين بالعنف.

أما الدراسة الراهنة فقد ركزت على تحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لظاهرة العنف في المناطق العشوائية.

٣- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

هذا، وقد استفادت الباحثة من ذلك المسح للدراسات السابقة،حيث تمكنت من تحديد حجم الاهتمام بظاهرة العنف والأسباب المؤدية إليها، وبذلك نجد بالرغم من تعدد الدراسات والتفسيرات والنظريات إلا أنها تكمل بعضها البعض ولا يمكن الفصل بينها، وبذلك نجد أن السلوك العنيف ينتج من مجموعة من العوامل المختلفة، بالإضافة إلى الاستفادة في تحديد المفاهيم المختلفة، لكل من المحددات الاجتماعية والثقافية للعنف. فالدراسات السابقة تعتبر قواعد العمل ومبادئ يجب معرفتها، فهى قد أمدت الباحثة بأفكار متعددة عما قام به السابقون، وما توصلوا إليه من نتائج حتى لا يضيع الوقت والجهد وهي بذلك تساعد في إنارة الطريق للباحثة حتى تستطيع العمل على وضع الحلول المناسبة للحد من مشكلة العنف في المجتمع العشوائى.

ثانياً: الدراسات السابقة للمناطق العشوائية

١- الدراسات التي تناولت النواحي البيئية:

ونعرض هنا لبعض الدراسات التي اهتمت بالجوانب البيئية للمناطق العشوائية، سواء التي تناولت مجموعة من الأبعاد البيئية مثل حالة المسكن - مستوى الخدمات - والكثافة السكانية - وأسباب انتشارها وغيرها من المتغيرات التي توضح الحالة العامة للأوضاع البيئية، والدراسات التي تناولت متغيرًا واحدًا مثل دراسة جانب معدل الازدحام فهو عامل مهم. ضمن هذه الدراسات دراسة أجريت في الهند بعنوان العشوائيات وتحسين الصحة في مدينة (مادهيا برادش) حيث أوضح التقرير النهائى للدراسة أوضاع العشوائيات داخل هذه المنطقة.

حيث أظهرت أن الزيادة السكانية والفقر والهجرة وعزل الريف الفقير، يعتبروا من أهم العوامل في زيادة نمو العشوائيات في ٤٢ منطقة في مدينة واحدة من مدن (برادش)

أيضاً الصناعة الثقيلة التي انتشرت في الهند جذبت المهاجرين الريفيين بكميات كبيرة إلى هذه المدن. كما أن قسوة مشكلات العشوائيات التي ظهرت حقيقتها في العقد الأخير من عام ١٩٨١ : ١٩٩١ تبين أن عدد العشوائيات ازداد إلى ٩٨١ منطقة ومساحة العشوائيات تصل إلى ١٤١١ كيلو متر مربع من ٣٤٢ منطقة منتشرة على مساحة ١١١ كيلو متر مربع. مما ترتب على ذلك ظهور عديد من المشكلات البيئية للسكان - حيث يشير التقرير إلى اتصاف سكان هذه المناطق بالهمجية، وأن ٢٧٪ فقط من سكان هذه المناطق لديهم قبول بسيط لأساسيات اللباقة واللياقة، حيث إن الغالبية العظمى منهم ينتمون إلى قبائل والباقي مجتمعات فقيرة ليس لديها القدرة للإقامة في إسكان جيد، كما أوضحت الدراسة أن المؤشرات البيئية المختلفة سوف تزداد سوءًا أكثر، نتيجة إلى عدم وجود الوعي البيئي الصحي لهذه المدن مما يستدعي أن يأتي ذلك برجة عنيفة وقاسية على أنشطة التقدم المدني في الولاية.

(Kailash. A, et. al Jun –June , 2000 , P P. 95 – 125)

كما أن هناك دراسة عن المشكلات الصحية في العشوائيات أجريت في (دكا) بينجلاديش حيث تدور حول أهم المشكلات البيئية لسكان المناطق العشوائية، ومصادر التلوث وطرح السبل الكفيلة بحل المشكلات البيئية في المناطق العشوائية.

(Mookherji. sangeeta, united states – Maryland , 2003)

كما هدفت الدراسة إلى وصف التدهور الصحي الناتج عن التدني البيئي والفقر. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات إحصائية لأحد برامج الارتقاء بالصحة العامة داخل المناطق العشوائية يطلق عليها (ULS)، بجانب تطبيق استمارة استبيان واستمارة الإخباريين والملاحظة في تحليل الأوضاع البيئية والاجتماعية. ورصد مدى وعى القاطنين بالمنطقة بصحتهم وقد ركزت الدراسة على طرح بعض التساؤلات منها متى يلجأ الفقراء إلى العلاج؟ وكيف يهتمون بمرضهم؟ وما هو تأثير انخفاض الدخل في إهمال المرض والعلاج ؟. وقد عرضت الدراسة لصور التلوث البيئي وأثره على الصحة كما توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الفقر عامل أساسي في إهمال الصحة وعدم العلاج،

حيث اتضح أن المرضى في المنطقة العشوائية لا يلجأون إلى العلاج إلا بعد تمكن المرض من الإنسان وفي الحالات الحرجة، كما توصلت الدراسة إلى تدني المستوى الصحي داخل هذه المناطق يرجع إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية، حيث اتضح زيادة نسبة وفيات الأطفال، وعدم اهتمام المرأة بصحتها بسبب الإرهاق حيث انتشار ظاهرة (المرأة المعيلة) كما أشارت الدراسة إلى تدني مستوى المعيشة بصفة عامة في بنجلاديش؛ لذلك فقد اعتبرت الدراسة أن تدني المستوى الصحي حالة عامة في بنجلاديش ككل.

على المستوى المحلي هناك دراسة تتناول ظاهرة الازدحام الحضري، دراسة أحمد العتيق بعنوان الخصائص النفسية والاجتماعية لساكني الأحياء المزدحمة بمدينة القاهرة ١٩٩١.

استهدفت الدراسة بحث ظاهرة الازدحام الحضري بمدينة القاهرة، والكشف عن تداعياتها النفسية والاجتماعية، حيث إن هذه الظاهرة تمثل جانبا هاما من جوانب المشكلة السكانية سواء على مستوى القاهرة أو مصر بصفة عامة. تتمثل فروض الدراسة في الآتي يوجد فرق له دلالة في الأداء العقلي للكبار بين عينة من ساكني الأحياء المزدحمة وعينة أخرى من ساكني حي غير مزدحم - يوجد فرق له دلالة في الحالة الانفعالية للكبار بين عينة من ساكني الأحياء المزدحمة وعينة أخرى من ساكني حي غير مزدحم - يوجد فرق له دلالة في القيم البيئية لدى الكبار بين عينة من ساكني الأحياء المزدحمة وعينة أخرى من ساكني حي غير مزدحم - يقترن السكن بالأحياء المزدحمة بمدينة القاهرة بما يلي: أ - اضطراب الصحة العامة، ب - اضطراب الصحة العقلية، جـ- انتشار إدمان الكحوليات د -اضطرابات علاقات الجيرة والقرابة والصداقة، هـ- سوء التوافق الأسري والمدرسي كما يتصف ساكني الأحياء المزدحمة بخصائص اجتماعية اقتصادية تختلف عن تلك التي يتميز بها ساكني حي غير مزدحم.

منهج الدراسة: استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي وذلك لاختيار بعض المناطق المزدحمة بمدينة القاهرة.

عينة الدراسة:- تم اختيار ٤٠ فردًا من ساكني الأحياء المزدحمة (الشرابية - بولاق - التبين) و٤٠ فردًا من ساكني حي غير مزدحم كعينة ضابطة (مدينة ١٥ مايو).

ب – عينة من الأطفال قوامها ٤٠ طفلاً من الأحياء المزدحمة، ٤٠ طفلاً من الأحياء غير المزدحمة.

أدوات الدراسة: لدراسة الخصائص النفسية استخدم إختبار القدرات العقلية الأولية (لثرستون) تعريب د. أحمد ذكي صالح لقياس القدرة العقلية العامة للكبار. اختبار الذكاء (عن اختبار SRA غير اللفظي) تعريب د. أحمد ذكي صالح، لقياس القدرة العقلية العامة للأطفال، استخبار الحالة الانفعالية للكبار ملحقًا به قائمة محدودة للقيم البيئية من إعداد وتقنين الباحث، لقياس الحالة الانفعالية للكبار. استخبار الحالة الانفعالية للأطفال من إعداد الباحث لقياس الحالة الانفعالية للأطفال، كما اعتمد الباحث على إعداد صحيفة مقابلة تضم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:- جاءت الفروق دالة عند مستوى (٠,٠١) في الأداء العقلي للكبار، بين عينتي البحث مما يشير إلى اضطراب الأداء العقلي العام بين أفراد عينة الأحياء المزدحمة.

- تبين عدم الاتزان الانفعالي بين أفراد عينة الأحياء المزدحمة.

- تبين اضطراب القيم البيئية بين أفراد عينة الأحياء المزدحمة.

- أظهرت نتائج الدراسة أن الازدحام له علاقة مباشرة مع بعض مؤشرات ضعف الصحة العامة والعقلية وضعف العلاقات الاجتماعية داخل المنزل وخارجه، كما وجد أن الازدحام له علاقة مع انخفاض مستوى تحصيل الأبناء وضعف العناية بالأبناء، كذلك وجد أن الازدحام له علاقة بحالات الإجهاض ووفيات الرضع، وأظهرت الدراسة أن الازدحام يؤدي إلى نقص القدرة على التخطيط والشعور بالإنهاك الجسمي والنفسي، لم تظهر النتائج نمطًا متميزاً من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لساكني الأحياء المزدحمة، وإن كانت هناك بعض المؤشرات كشيوع الطابع الحرفي وانخفاض مستوى التعليم بهذه الحياء. كما أشارت النتائج إلى سيادة سمة العدوان بين الأطفال بمنطقة المنيرة، كذلك ظهور مشاعر الاكتئاب بينهم. (أحمد مصطفى العتيق، ١٩٩١، ص ٢٣٥).

- تتميز هذه الدراسة بأنها من الدراسات الهامة التي توضح بُعد الثقافة المصرية مما يتيح مقارنتها بالثقافات المختلفة من حيث التأثر بالازدحام. فقد كشفت الدراسات السابقة عن أهمية دور الثقافة في تنظيم البيئة الاجتماعية- بالإضافة إلى أهمية ما توصلت إليه من نتائج من حيث دور الازدحام في دعم السلوك العدواني لدى الأطفال والكبار. مما يتفق مع الدراسة الراهنة في تناول تأثير دور الازدحام في المناطق العشوائية على العنف.

٢ – الدراسات التي تناولت النواحي الاجتماعية:

يتناول هذا المحور:- الدراسات التي تركز على تحليل بعض الجوانب الاجتماعية مثل الأوضاع الاجتماعية لسكان هذه المناطق مثل الجوانب الترفيهية، والتنشئة الاجتماعية والخصائص الاجتماعية، والثقافية للسكان، والقيم الاجتماعية.

ضمن هذه الدراسات دراسة تتناول تأثير عدم إتاحة الجوانب الترفيهية في المناطق المحرومة على فئة الأطفال دراسة ليديا - بير Ladia – Pereira بعنوان (اللعب والتعليم في المجتمعات المحرومة في البرازيل).

أجريت الدراسة في أحد المناطق العشوائية بالبرازيل بهدف التعرف على فهم العلاقة بين الثقافة والبيئة، وتطورات النمو لدى الأطفال. ففي تجربة لمدة ٣ شهور متصلة مع بلدية سلافادور بهايا بالبرازيل. أجريت الدراسة على عينة من الأطفال مقيمين هناك من سن (٢-١٥) سنة بالمناطق العشوائية. سمح لهؤلاء الأطفال باستخدام حدائق الطبقة المتوسطة حيث اللعب في مساحات كبيرة خضراء أماكن آمنة - نظيفة غير مزدحمة استخدمت الدراسة أداة الملاحظة في التعرف على مراحل تطور سلوك الأطفال، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: أبرزت الدراسة خلال الشهرين الأوائل أن المبحوثين عدوانيين حيث يرفضون المشاركة في الأنشطة، كما اتضح عنف هؤلاء الاطفال في تعاملهم مع البيئة المحيطة. لكن خلال أواخر الشهر الثالث حيث ظهر اندماج عينة الدراسة مع أقرانهم من أطفال الطبقة المتوسطة. بالإضافة إلى أنهم أصبحوا أقل عدوانية ومعارضة، حيث ازدادت نسبة تفاعلهم في الألعاب والأنشطة بالأدوات، ولذا فقد انتهت التجربة

ومازال الأطفال يستخدمون الحديقة، والمشاركة في الأشياء غير الرسمية واستمرار عملية التعلم الذاتي والتطور.

(Hortelio , Lydia & pereira , Maria, 1995 PP 183 – 186)

وفي دراسة أخرى تتناول الحياة الاجتماعية للشباب في منطقة عشوائية دراسة باتريك تشالرز هوس Patrick charles بعنوان: تأثير الأعمال الخيرية المؤسسية في تطوير المجتمع المسيحي على حياة الشباب المهددون في عشوائيات مدينة أسينا الشرقية (الفلبين).

(Hobbs, Patrick charles, university, (Canada) , 2004).

- تتناول هذه الدراسة بعض الجوانب الاجتماعية لحياة الشباب داخل منطقة عشوائية حيث يقدم الباحث ملخصًا لمقدمة دراسته بأنه عادة ما يعجز الشباب المهددون من تحقيق أحلامهم في العشوائيات. فهم ينشأون في بيئة تتأثر سلباً بعيوب الفقر ومنها سوء التغذية - والصرف الصحي والإحباط وسوء الأحوال الاجتماعية والعنف واللاأخلاقية علاوة على ذلك كثير من القهر متمثلا في العنف الجسدي والجنسي، والدور المحدود داخل الأسرة وتحامل الغير على أفراد الأسرة. هذه الظروف تخلق نوعًا من الكآبة الروحانية والإحباط بداخل هؤلاء الشباب، لذلك فقد هدفت الدراسة رصد التغيرات التي حدثت في حياة بعض الشباب الذين نشأوا في المناطق العشوائية وشاركوا في تنمية العديد من المناطق الفقيرة في الفلبين. وقد استخدمت الدراسة أداة دراسة الحالة لقادة (جمعية الفجر للفقراء) الذين عملوا في إدارة مشروع الارتقاء بالمناطق النائية.

وقد أوضح الباحث من خلال النتائج أنه يوجد الأمل والمعنى عندما يكتشف هؤلاء الشباب لأنفسهم هوية جديدة متمثلة في علاقة بينهم وبين الله. ويمكنهم تحقيق هذه الهوية من خلال الأعمال الخيرية داخل مجتمعهم، ويمتلك هؤلاء الشباب صفة القيادة مما يحدث فيهم تحولاً عندما يتاح لهؤلاء الشباب الظروف المواتية، ويتولد لديهم اهتمام بالاشتراك في تحويل المجتمع، ويحدث هذا الاشتراك زيادة في تقديرهم لذاتهم الجديدة. للتأثير إيجابيا على مجتمعهم. إن اشتراك الشباب المهددون في الأعمال الخيرية الهادفة إلى تطوير المجتمع

قد أشاع حسًّا بالأمل والمعنى في حياة العديد منهم، وقد حقق المشروع التنموي استخدام مواهبهم بما فيها المواهب الخدمية والتدريبية والتشجيعية والقيادية في البرامج الموجودة بمجتمعهم. وقد أدى الاهتمام بالأعمال الخيرية لتطوير المجتمع وتخفيف معاناة الفقراء في المناطق العشوائية إلى إنشاء جمعية مهمة (الفقراء مع الفقراء) في المشروع الأردني وهو مشروع OMFICIDA، وقد تم تشغيله في الفلبين من ١٩٩٦: ٢٠٠٢ وأصبح المشروع الآن مؤسسة فلبينية وطنية تسمى (الفجر للفقراء). وجميع القادة والعاملين لخدمة المجتمع في هذه المؤسسة من عشوائيات الفلبين. وكانوا في الأصل شبابًا مهددين.

على المستوى المحلى دراسة سامى عبد السميع: التنشئة في المناطق الحضرية المحرومة. (سامى عبد السميع نور الدين، ١٩٩٣، ص٢٢).

هدفت الدراسة إلى محاولة وصف وتحديد نمط الحياة الاجتماعية والثقافية، وذلك كى تستطيع المدرسة أن تتلاءم معه، ثم محاولة تحديد مؤسسات التنشئة والعلاقة بينهما. وذلك لتكوين أساس لتخطيط تربوي سليم بحيث لا يحدث تناقض في عمل تلك المؤسسات في المناطق الحضرية المحرومة وقد استخدمت الدراسة المنهج الأنثروبولوجي المقارن حيث قامت بوصف الإطار الثقافي السائد في كل مجتمعات الدراسة من خلال التركيز على الأساليب المتبعة في التنشئة، كما استعانت الدراسة بعدد من الأدوات لجمع المادة الميزانية وهى الملاحظة - والمقابلة ودليل العمل الميدانى والاخباريون والتصوير الفوتوجرافي، وقد تم تصميم استمارة مقابلة تحتوى على عدة أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة موجهة إلى عينة عشوائية من أسر منطقة منشأة ناصر قوامها ٢٠٠ أسرة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن سكان منطقة منشأة ناصر يتميزون بالعمل في الأعمال الهامشية والإحساس بالنقص والدونية عن باقي سكان مناطق القاهرة الأخرى نتيجة عمل الأب خارج المنزل طوال اليوم في منطقة منشأة ناصر فإن الأم تلعب دوراً هامًّا ومؤثراً في حياة الأطفال وتنشئتهم. تعتبر منطقة منشأة ناصر منطقة مميزة من الناحية الطبوغرافية عن باقي أجزاء ومناطق القاهرة حيث يحدها جبل من ناحية، كما تجاور المقابر، إضافة لعدم استوائها مما يؤدي إلى حرمانها من معظم المرافق والخدمات،

كالمواصلات والخدمة الصحية والأمنية كما يعانون من عدم النظافة وتكدس القمامة وانتشار الأوبئة.

أما عن الأوضاع الثقافية في المناطق العشوائية قدمت د. مريم أحمد مصطفى دراسة عن الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية.

تهدف إلى التعرف على نشأة وتطور المناطق العشوائية والخصائص الثقافية البارزة للمناطق العشوائية، وعما إذا كانت هناك ثقافة سائدة بين المناطق العشوائية على الرغم من خصوصية أوضاع كل منها، وهل هناك قدر من الاختلاف والتنوع الثقافي فيما بينهم أم لا. وطبيعة التفاعل بين الخصائص المكانية والثقافية وأسباب الفقر الثقافي. كما حاولت الدراسة الكشف عن خصائص البنية الاجتماعية للمناطق العشوائية المتمثلة في طبيعة العلاقات الأسرية وعلاقات الجوار، ومدى ارتباط المكانة الاقتصادية المنخفضة بالأدوار التقليدية للأسرة، ونوعية المشكلات الأسرية وأسبابها، خصائص عملية التنشئة الاجتماعية، وكيفية قضاء وقت الفراغ، وأيضا التعرف على المشكلات الاجتماعية السائدة وأنماط السلوك الانحرافي، وردود الأفعال السياسية للمواطنين تجاه الدولة في مواجهة المشكلات. وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على وصف وتحليل الخصائص الاجتماعية والثقافية في تفاعلها مع المكان، وعلى الأسلوب التاريخي والأسلوب المقارن، وتم تطبيق الدراسة على عينة قوامها ١٤٠٠ مفردة تمثل ١٤٠٠ أسرة موزعة على خمس مناطق عشوائية بمدينة الإسكندرية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها أن أهم المشكلات الاجتماعية والثقافية هي مشكلة التزاحم وارتفاع الكثافة داخل المسكن، والذي يؤثر على التنشئة الاجتماعية للأبناء.

وفيما يخص المشكلات الأسرية، إلى ارتفاع نسبة المشكلات بين الأزواج، وأنه على الرغم من التغير الذي حدث للأسرة المصرية بوجه عام فإن نمط السلطة في المناطق العشوائية يخضع لسلطة الرجل متمثلاً في الأب أو الزوج. وعن أساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة فإن طابع العنف والقسوة كان هو المسيطر على عملية التنشئة إلى حد كبير. كما أكدت الشواهد الإمبريقية على سيطرة القيم ذات الطبيعة التقليدية المحافظة أو

المتزمتة على توجيه عمليات التنشئة، وعلى السلوك بوجه عام في المناطق العشوائية. أما عن الشباب ووقت الفراغ كشفت النتائج بوجه عام ارتفاع نسبة من لديهم أوقات فراغ طويلة، وخاصة لدى من هم في سن الشباب وأن معظمهم يقضي وقت فراغه بلا هدف في الشارع والمقهى مما يجعله عرضة للاحتكاك بجماعات منحرفة تمارس أنواع مختلفة من الجريمة والسلوك والانحراف. وأن قصور الإمكانات تحول دون القيام ببناء مراكز شباب أو ساحات بالجهود الذاتية. وأخيراً، وجدت الدراسة أن سكان المناطق العشوائية لديهم وعي بالمشكلات والبدائل وليس لديهم إمكانات للمواجهة. وأن عزوفهم عن المشاركة في الحياة السياسية قد امتد إلى العزوف عن حضور المناقشات والندوات السياسية، حيث أشارت نسبة مرتفعة من المبحوثين إلى أنها تبدو عديمة الجدوى في مواجهة مشاكلهم في المناطق العشوائية. (مريم أحمد مصطفى، ١٩٩٧، ص١٢).

وفى دراسة تتناول التحايل كعنقود من الممارسات والرؤى الثقافية التي تندرج تحت آليات تكيف بعض الفئات الاجتماعية وتعايشها مع واقع معين يعانون منه بشكل أو بآخر. (دراسة د. هناء الجوهري) بعنوان ثقافة التحايل: دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبرى.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أساليب التحايل التي يتبعها سكان بعض المناطق أو التجمعات العشوائية والتى كانت ولا زالت تمثل أحد أهم العوامل التي أدت إلى نشوء هذه المناطق خلال العقود القريبة والماضية وتفاقمها في كثير من مدن العالم الثالث،ومنها القاهرة الكبرى، وقد صيغت مجموعة من التساؤلات منها:

١- ما هي الأنماط المختلفة للعشوائيات؟ وكيف نشأ كل نمط منها؟

٢- ما هي أشكال التحايل على القوانين المتبعة والتى تؤدي إلى الاستيطان أو البناء على الأراضي المملوكة للغير أو غير المخصصة للبناء؟

٣- ما هي أشكال المخالفات أو المنازعات الخاصة بالملكية أو باستخدام الأراضي؟ وما هي الملامح الأساسية لكل نمط من هذه الأنماط؟

٤- كيف يتم إثبات الملكية غير الرسمية؟ وكيف يتم التحايل على هذه الأوضاع من أجل تبادل الأراضي أو العقارات الغير رسمية؟

فيما يتعلق بمنهجية الدراسة: استخدمت الدراسة منهج دراسة المجتمع المحلي في دراسة قطاعات من المجتمع الحضرى،حيث ينصب الاهتمام على المستوطنات المحلية الصغيرة والمستقلة نسبيًا،وعلى علاقات التفاعل القائم بين النظم الاجتماعية والأنماط الثقافية داخل هذه المجتمعات. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات والطرق:-

أولاً: المصادر الثانوية مثل التقارير والدراسات والوثائق الرسمية المتاحة في الجهات المختصة حول مجتمع الدراسةوالوثائق القانونية مثل المحاضر أو الأحكام القضائية.

ثانيا: المصادر الأولية مثل الملاحظة المباشرة والتجول بمجتمع الدراسة، مقابلات الإخباريين الرئيسيين والمقابلات الفردية، حلقات النقاش المركزة.

بالنسبة لمناطق الدراسة: أجريت الدراسة في عزبة الهجانة - مدينة نصر عزبة الوالدة وأولاد علام حى الشرابية القديم، ومنطقة أرض اللواء، منطقة الحوتية.

فيما يتعلق بنتائج الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تبين أن هناك عديدًا من أساليب التحايل التي يستخدمها المواطنين من خلال (الاستيلاء - الحكر - الحيازة - الشراء بعقد عرفي) لضمان ملكيتهم. كما تبين وجود عدة نماذج من أنماط الأراضي المختلفة طبقاً لما يحكمها من قوانين يستخدم فيها الأفراد أشكالا من التحايل واستغلال الثغرات القانونية بكل منها.

أولاً: فيما يتعلق ببيع الأراضي الزراعية الخاصة غير المسجلة فقد أظهرت الدراسة من خلال مقابلات المبحوثين في منطقة قوت القلوب - الشرابية - الوايلى. كيف يتم البيع والشراء بعقود عرفية في جميع الأحوال؟

وبعد ذلك يلجأ أصحاب العقارات إلى عدة أساليب للتحايل. ومن بينها: دفع العوائد (الضريبة العقارية)، وكذلك الحصول على حكم صحة توقيع. ويمكن الحصول على حكم صحة التوقيع إما على العقد العرفي الأصلي، أو على تقسيمة الإرث العرفية التي تتم باتفاق الورثة بحضور محام. ثم يستطردون حكماً بصحة توقيع تقسيمة الإرث كما

في حالتي قوت القلوب، وسليم صعب. وتعتبر هذه الإجراءات إثباتاً للملكية وليست تسجيلاً لها ولكنها تسهل عمليات تداول العقارات فيما بعد.

ثانياً: فيما يتعلق بأساليب التحايل بالبناء على الأراضي الزراعية بترخيص وبدون ترخيص: أظهرت الدراسة في بعض مناطق منطقة شبرا الخيمة، وبعض المناطق بحلوان أنه يتم البيع بعقد ابتدائي وأنه لا يوجد أي أوراق رسمية تمثل سنداً بالملكية، وإنما كلها عقود ابتدائية، ولا يوجد بالمنطقة عقارات مجهولة الصاحب، ولم يتم اللجوء لأى جهة بإجراء عملية التسجيل حيث لا يوجد صاحب الأرض الأصلي ولا يوجد مع المشترين العقد المسجل للأرض. يتم دفع العوائد عن العقار سنويًّا.

ثالثاً: وعن أساليب التحايل في مجال تقسيم الأراضي الزراعية الخاصة والبناء عليها فقد أظهرت بعض النماذج في منطقة عزبة الوالدة - حلوان أنه يتم التحايل في هذا الموضوع من خلال وضع واقعي بصيغة الانتفاع بأرض من أراضي الإصلاح الزراعي ثم تبويرها بعد إثبات وضع اليد في أوراق رسمية مثل بطاقة حيازة من الجمعيات الزراعية، ومحاضر جرد خاصة بالدولة، ومحاضر بوليس ضد أشخاص بوهم التنازع على الحيازة لاستخراج أمر تمكين من النيابة لصالح أحدهم ثم إدخال الغش على الهيئات الرسمية بهذه الأوراق حتى بعد إنهاء العلاقة الإيجارية، إلا أن الجهة المنوط بها إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل إنهاء العلاقة الإيجارية، لم تقم بواجبات إخراج المنتفع السابق من الأرض فظل موجوداً بها، بل إنه اصطنع واقعاً جديداً من خلال نزاعات وهمية مع أشخاص آخرين مدعياً أنهم معتدون على حيازته المنتهية أساساً على صور قديمة لمساحة الحيازة.

وهناك دراسة تتناول طبيعة القيم الاجتماعية في المناطق العشوائية دراسة نجلاء فرغلي عبدالعال بعنوان: القيم الاجتماعية لدى سكان المناطق العشوائية: دراسة ميدانية على منطقة (الرزاز) بمنشأة ناصر. (نجلاء فرغلي عبد العال، ٢٠٠٥).

تهدف الدراسة إلى: محاولة الكشف عن القيم الاجتماعية السائدة لدى سكان المناطق العشوائية، تلك القيم المصاحبة للتركيبة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والأيكولوجية للمنطقة العشوائية. وعليه يتحدد أهداف الدراسة الفرعية فيما يلي:

أ - رصيد القيم الاقتصادية المتمثلة في قيمة العمل، والملكية الخاصة، سيادة القيم المادية، وحب الاستثمار لسكان المناطق العشوائية.

ب - رصيد القيم الأسرية المتمثلة في قيمة الخصوصية، قيمة علاقات الجيرة، قيمة الإنجاب، قيمة المساواة بين الجنسين في كل من التعليم والعمل لدى سكان المناطق العشوائية.

ج - التعرف على القيم التعليمية كالحرص على التعليم من أجل المعرفة والقدرة على التفكير، والنظر إلى التعليم كاستثمار، وكمحدد للمكانة الاجتماعية، ومحور الأمية وتعليم الكبار لدى سكان المناطق العشوائية.

د - محاولة الوقوف على القيم البيئية مثل الحرص على نظافة المنطقة، وتعظيم قيمة تحسين البيئة.

هـ - الكشف عن قيمة المشاركة السياسية لدى سكان العشوائيات.

وتعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، أما عن أدوات جمع البيانات فقد اعتمدت الدراسة على أكثر من أداة لجمع البيانات، منها أداة الاستبيان بطريقة المقابلة - الملاحظة - أساليب التحليل والتفسير.

أما عن المجال المكاني: تم تطبيق الدراسة على منطقة (الرزاز) التابعة لحي منشأة ناصر بمدينة القاهرة.

المجال البشري: يتحدد في عينة عشوائية قوامها ٣٠٠ مفردة من الذكور والإناث القاطنين بمنطقة (الرزاز) بحي منشأة ناصر. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

أ - فيما يتعلق بالقيم المادية: قيمة العمل، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأكيداً على قيمة العمل وأهميتها، وهذا التأكيد جاء في المستوى المادي من العمل دون التركيز على العمل كقيمة لم تظهر قيمة التملك المتمثلة في امتلاك الأراضي لدى المبحوثين، سواء الزراعية أو المباني، ولكن أكثر التفضيلات تمثلت في الرغبة في امتلاك منزل خاص. وعلى قيمة حب الاستثمار، فقد توصلت الدراسة إلى تأكيد هذه القيمة لدى المبحوثين سواء على مستوى الاتجاه نحوها أو على مستوى السلوك الواقعي.

ب - النتائج الخاصة بالقيم الأسرية فيما يتعلق بقيمة الخصوصية فقد كان هناك ضعف في التأكيد على هذه القيمة خاصة في الفصل بين الإخوة من الجنسين، بالنسبة لقيمة الجيرة فقد أثرت الحوادث والمشكلات المنتشرة بالمنطقة على هذه القمة لدى أفراد العينة. كما أكدت الدراسة على قيمة الإنجاب حيث أتت أعلى نسب إنجاب، أو عدد الأبناء لدى المبحوثين.

جـ - النتائج الخاصة بالقيم التعليمية أظهرت حرص المبحوثين على أهمية قيمة التعليم.

د - بالنسبة للنتائج الخاصة بالقيم البيئية: كشفت النتائج عن أن هذه القيمة غير حقيقية ولا تمثل أية مكانة أو مرتبة لديهم. (هناء الجوهرى، ٢٠٠٤، ص٨).

٣- الدراسات التي تناولت النواحي الاقتصادية:

يتناول هذا المحور الدراسات التي ركزت على كيفية التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية المتدنية في المناطق العشوائية، وأخرى تتناول طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية داخل المناطق العشوائية ضمن هذه الدراسات دراسة بعنوان (الاقتصاد السياسي للبقاء في إحدى عشوائيات المدن: القضية الجامايكية) **(Canada) , 1983,p14) Gayle , Noga Agnus)** .

تتناول الدراسة الاقتصاد السياسي اللازم للبقاء في أحد عشوائيات المدن بجاميكا. وهي تختلف عن التقليد الاجتماعي الناظر إلى العشوائيات كوحدة اجتماعية منفصلة، بل تعاملها على أنها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني. واسترشدت الدراسة في الجانب النظري بالأعمال المؤيدة لمفهوم الاعتماد، إلا أن الديناميكا الداخلية للبقاء (أساليب التكيف مع الأوضاع السيئة داخل المنطقة العشوائية). اعتمدت الدراسة الميدانية على أداة الملاحظة في تسجيل وتدوين هذه الأساليب، في منطقة عشوائية تعرف **West Kingston** وتم النظر إلى مشكلات البطالة المرتفعة والجريمة والعنف والازدحام الشديد، وحالة الفقر العامة في العشوائيات داخل الإطار العام لاستقلال جاميكا عبر التاريخ. وتركز أغلبية الدراسة على التقنيات التي يتبعها قاطنو العشوائيات في صراعهم من أجل البقاء، وتتضمن هذه الإستراتيجيات المشاركة في إنتاج وبيع السلع الصغيرة، متبعين في أغلب الأحيان المكر والخداع الذي يعتبرونه استخدام المرء لذكائه لتأمين مصادر الموارد غير المتوافرة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن سكان العشوائيات يساهمون في الاقتصاد القومي بطرق لا تلاحظها الدولة. وذلك أثناء صراعهم من أجل البقاء، ففي غياب الوظائف، تبدو المنافسة ضارية ويدعمها النزعة تجاه الملكية الفردية، ويتلاعب السياسيون بهذا الوضع من خلال نظام محسوبية سياسية بالغة التعقيد والنتيجة هي عنف سياسي. وقد أوضحت النتائج أنه لا يوجد لسكان العشوائيات أي دور في التحكم في عالمهم الاجتماعي. ويعتمد بعضهم على الاعتقاد في السحر أو المشاركة في العديد من الطوائف الدينية التي توفق بين الحركات الدينية المعارضة، كما أن هناك غياباً للوعي السياسي لدى سكان العشوائيات، حيث لا ينظرون إلى ظروفهم السيئة باعتبارها نتاج اجتماعي مما يساهم في إبقاء وضعهم كذلك طويلا، وتُظهر هذه الدراسة أن لسكان العشوائيات علاقة تكافلية غير متكافئة مع الاقتصاد المدني.

وعلى المستوى المحلى نجد دراسة تناولت الأوضاع الاقتصادية في منطقة عشوائية دراسة بعنوان (تأثير العوامل الاقتصادية على بيئة المناطق العشوائية: دراسة تطبيقية على منشية السد العالي). (عفاف زكي مهني، ٢٠٠٤،صـ٧٠).

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثيرات البيئة الداخلية وعلى نوعية الحياة التي يحياها الأفراد داخل المجتمع محل الدراسة، كذلك توضيح وإيجاد العلاقة بين تأثير مستوى الدخل للأفراد ومستوى الرفاهية التي يحياها هؤلاء الأفراد من نوعية السكن، الإضاءة، التهوية، عدد الغرف، عدد أفراد الأسرة الواحدة وإلقاء الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأهم تلك العوامل التي يجب الأخذ بها عند وضع خطط التنمية بهذه المجتمعات العشوائية، والتي بدورها تعمل على الإخلال بالنظام البيئي في المدينة، هذا بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمع المدرسة، وتقترح الدراسة مجموعة من الفروض منها:

أ- إن العوامل الاقتصادية لها تأثير مباشر على حياة أفراد المجتمع العشوائي. ب - إن البيئة العشوائية لها تأثير على نوعية الحياة الاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية. جـ- إن ثمة علاقة بين سلوك الأفراد وقيمهم ونوع البيئة العشوائية. د- إن هناك علاقة بين تدخل الدولة وتشريعاتها وتنظيم المناطق العشوائية.

تعد الدراسة من الدراسات الوصفية اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، استخدمت الدراسة أداة الاستبيان بطريقة المقابلة، تم اختيار مدينة السلام لأنها تضم عددًا كبيرًا من سكان المناطق العشوائية. عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من قاطني منطقة منشية السد العالي العشوائية وقد تم حصر عدد الأسر بلغ ٩٦٠٠ أسرة وقد تم تحديد العينة تمثل ٥ ٪ من إجمالي الأسر حيث بلغ عدد أسر العينة ٤٨٠ أسرة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن العوامل الاقتصادية لها تأثير مباشر على حياة أفراد المجتمع العشوائي.

- إن البيئة العشوائية لها تأثير على نوعية الحياة الاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية.

- إن ثمة علاقة بين سلوك الأفراد وقيمهم ونوع البيئة العشوائية.

- إن هناك علاقة بين تدخل الدولة وتشريعاتها وتنظيم المناطق العشوائية.

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالمرأة في المناطق العشوائية الريفية سواء داخل أسرتها أو البيئة الخارجية للمنطقة، وذلك في محاولة لفهم هذه الأوضاع التي تؤثر في حياة المرأة، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفى والأسلوب الإحصائى كمنهج للدراسة، كما اعتمدت على مجموعة من الأدوات منها صحيفة الاستبيان والمصادر الرسمية والإحصاءات حول العشوائيات وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عزبتى العلامية والأقرع التابعتين لقرية منية طوخ دلكه التابعة لمركز تلا وقد تم تطبيق صحيفة الاستبيان على عينة قوامها ٣٠٠ مبحوثة بواقع ١٥٠ مبحوثة من كل عزبة، وعن أهم نتائج الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى تدني الخدمات التعليمية والصحية والخدمات التجارية وخدمات الاتصال، وكذلك أظهرت النتائج تدنى معظم المساكن بنسبة ٣٦,٥ ٪ من المبحوثات، كما أوضحت الدراسة عدم كفاية دخل الأسرة بنسبة ٧٥,٣ ٪ من المبحوثات، وبذلك تبين لنا أن الإقامة في هذه المناطق العشوائية في ظل نقص الخدمات بها تؤثر على كل من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القاطنة في هذه المناطق.

٤ - دراسات تتناول الارتقاء بالمناطق العشوائية:

وفى عام ١٩٩٩، في إطار برنامج تطوير العشوائيات في المجتمع المصري الذي أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع جهات أخرى، أجري مسحا اجتماعيا اقتصاديا لمنطقة (إيواء زينهم) باعتبارها نمطاً من أنماط السكن العشوائي وقد تم هذا المسح من أجل رصد أهم الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للأسر من حيث نمط الأسرة وحجمها، التركيب النوعي والعمري لأفرادها، وكذلك الحالة التعليمية والحالة الزواجية. ومعرفة أهم الخصائص الاقتصادية والمهنية لأسر الدراسة وأفرادها. كما يهدف المسح أيضًا إلى استجلاء أهم الخصائص السكنية لمنطقة الدراسة، والأسر القاطنة بها، وتحديد أنماط السكن المنتشرة بالمنطقة، وأهم الخدمات المتاحة. واقتراح بعض المحكمات الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة السلطات وأجهزتها التنفيذية في اختيار الأسر المحتاجة للوحدات السكنية البديلة. ولقد تم تطبيق المسح على منطقة إيواء زينهم بأقسامها الثلاثة، الأبنية العشوائية، والأكشاك، والإيواءات الحكومية. وقد شمل المسح جميع الأسر التي نقلت إلى منطقة زينهم سواء تلك التي تم نقلها نتيجة الإخلاء الإدارى، أو على إثر تصدع منازلهم أو نتيجة زلزال ١٩٩٢ في مناطق متفرقة من القاهرة. وبلغ إجمالى الأسر ٣٤١٠ أسرة معيشية، حيث اعتمد المسح على صحيفة الاستبيان ثم تطبيقها على أرباب الأسر خلال الفترة الزمنية من شهر أكتوبر ١٩٩٨ إلى فبراير ١٩٩٩. ومن أهم ما توصل إليه المسح من نتائج أن الهجرة الريفية الحضرية لم تساهم بنصيب وافر في تشكيل مجتمع منطقة زينهم، وكانت الأسر النووية هي النمط السائد في المنطقة. وأن هناك ارتفاعا في نسبة أرباب الأسر من المسنين. أما عن الحالة التعليمية فقد اتضح من المسح ارتفاع نسبة الأميين بين السكان وذلك بغض النظر عن نوع السكن ما بين حكومى وعشوائى، بل إن نسبة الأميين كانت أقل في البناءات العشوائية عنها في الإيواءات والأكشاك الحكومية. كما أشارت البيانات إلى أن أعلى نسبة بين سكان زينهم كانت من المتزوجين ٦١,٣ ٪، أما ما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والعمل، فقد ظهرت العلاقة واضحة بين تدني المستوى التعليمي وتدني السلم المهني على مستوى مناطق الدراسة الثلاثة بزينهم، حيث ترتفع نسبة من يعملون كعمال خدمات في المنطقة الأولى وهي البناءات العشوائية التي ينخفض فيها المستوى التعليمي

بوضوح وبالنسبة لإعالة الأسرة فقد بدت بوضوح ظاهرة (النساء المعيلات) لأسرهن، حيث بلغت نسبتهن ٢١٪ من أرباب الأسرة وفيما يخص السكن نلاحظ طوال مدة الإقامة في المنطقة وهو ما يعنى تزايد درجة الارتباط بين المسكن ومكان العمل أو ممارسة النشاط الاقتصادي بالقرب من المسكن. وقد كان من اللافت النظر انخفاض معدل التزاحم في المناطق الثلاثة بوجه عام مكان ٥ , ٢ فرد لكل غرفة. كما أفصحت النتائج عن توافر المرافق في المنطقة، بل إن الأبنية العشوائية داخل المنطقة كانت تستفيد من هذه الخدمات المتاحة بشكل مشاعي، ودون تنظيم لاستخدامها من خلال عدادات أو اشتراكات شهرية. أيضاً أوضحت نتائج المسح أراء الأسرة حول المسكن الملائم أو المرغوب فيه، حيث تمثل هذه الآراء أحد المعايير الأساسية لتحقيق الرضا إذا ما تم التطوير أو نقل السكان من المنطقة إلى منطقة جديدة، حتى لا يكون مصيره البيع أو تركه بدون سكن لعدم ملاءمته للأفراد. (محمود الكردي - سهير لطفى، ١٩٩٨، ص ص ١٨، ٩٠).

نستخلص من العرض السابق بعض الاستنتاجات التي تتحدد فيما يلي:

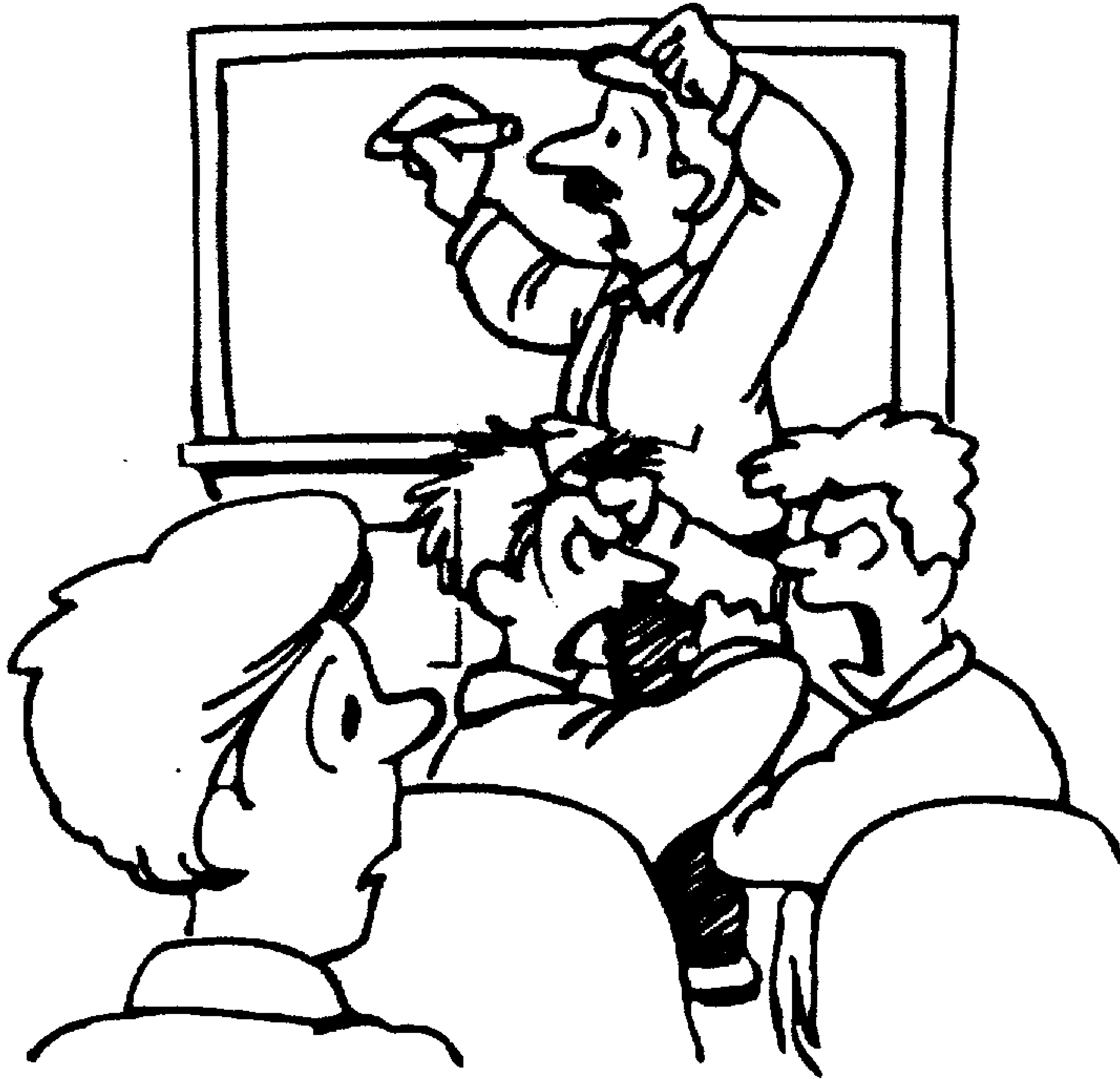
١- عدم وجود دراسات أجنبية أوعربية، قد ركزت في تناولها للمناطق العشوائية أنثروبولوجياً تحليل المحددات الاجتماعية والثقافية لظاهرة العنف لدى قاطني هذه المناطق. هناك دراسة (د.مريم مصطفى) عن الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية. تطرقت إلى تحليل هذه الخصائص دون التركيز على طبيعة العنف. لكنها أفادت الدراسة الراهنة في توضيح بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية داخل المناطق العشوائية.

٢- استفادت الدراسة الراهنة ببعض الدراسات التي تناولت كيفية التكيف داخل المناطق العشوائية مثال ذلك دراسة د. هناء الجوهري، حيث أوضحت كيفية نشأة بعض المناطق العشوائية واختلاف أنماط التحايل والتعايش داخل هذه المناطق.

٣- كما استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة وخاصة الدراسات التي تناولت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان العشوائيات، والنواحي البيئية في تكوين رؤية عميقة لسكان هذه المناطق، وتحديد مجموعة من العوامل والمتغيرات التي قامت الدراسة الراهنة بتناولها في تحليل ظاهرة العنف بالمناطق العشوائية أنثروبولوجياً.

الفصل الرابع

دراسة حالة عن المحددات الاجتماعية والثقافية للعنف بالعشوائيات



تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عنصرين، منهجية الدراسة، وعرض المحددات الاجتماعية للعنف في المنطقة العشوائية المختارة للدراسة:

١ – منهجية الدراسة:

أولًا: منطقة الدراسة.

ثانيًا: مبررات اختيار الموضوع.

ثالثًا: أهدف الدراسة وتساؤلاتها.

رابعًا: أدوات الدراسة.

خامسًا: خصائص حالات الدراسة بمنطقة الرزاز بمنشأة ناصر.

٢ – المحددات الاجتماعية لظاهرة العنف:

أولاً: البيئة الفيزيقية في المنطقة.

ثانياً: الخصائص الاقتصادية لحالات الدراسة.

ثالثاً: العلاقات الاجتماعية ودورها في العنف.

١- منهجية الدراسة:

أولًا: نظرة عامة على منطقة الدراسة:

يتناول هذا الفصل مجتمع الدراسة المتمثل في منطقة "الرزاز" بحي منشأة ناصر ويبدأ بمنطقة الدراسة من حيث موقعها وحدودها والخدمات المتاحة بها، ثم يعرض لأنماط السكن الخاص بالمبحوثين ومدى توافر المرافق به، وتكيفهم مع عدم توافر المرافق وكذلك المناطق والمحافظات الأخرى التي وفد منها سكان المنطقة ومدة الإقامة بمنطقة الدراسة.

وتتحدد في منطقة "الرزاز "وهي إحدى الأجزاء الداخلية لحي منشأة ناصر بمحافظة القاهرة. ذلك الذى يقع شرق المحافظة، ويحده من الشمال حي مدينة نصر، ومن الجنوب حي جنوب القاهرة، ومن الشرق جبل المقطم، ومن الغرب حي الوايلي وحي وسط القاهرة.

ومنطقة منشأة ناصر التي تقع بمحاذاة جبل المقطم يرجع تاريخها إلى أيام الفاطميين، حينها كانت تستغل كمحاجر لاستخراج الحجر الجيري. وتوضح خريطة المنطقة التي تعود إلى عام ١٩٣٦م، إلى أنه لم تكن هناك أية مباني سوى جامع أثري هو جامع الأمير التنجيزي (١٣٦٢م) والسكة الحديدية التي أنشأها البريطانيون، والتي كونت الحدود الشرقية لمقابر قايتباي وبرقوق والمجاورين.

وفي عام ١٩٦٠م بدأ تعمير المنطقة التي تملكها محافظة القاهرة، وكان أول سكانها هؤلاء الذين استبعدوا من العشش الواقعة بالقرب من وسط المدينة وحول القاهرة الفاطمية، والذين صدر أمر بإعادة تسكينهم في المحاجر المهجورة والتي كانت آنذاك تقع في أقصى الحدود الشرقية للمدينة، وبنهاية الستينيات كان عدد السكان قد وصل بالمنطقة إلى عدة آلاف، وعند وصول هذه المعلومات إلى الرئيس جمال عبد الناصر أمر بإمداد بعض توصيلات المياه والطاقة إلى هذه المنطقة، ولهذا السبب جاء تسمية المنطقة بهذا الاسم. وفي عام ١٩٧٢م أصدرت محافظة القاهرة قرارًا بإعادة تسكين مجتمع جامعي القمامة (الزبالين) في جزء من منشأة ناصر، وفي نهاية السبعينيات وصل عدد سكان هذه المنطقة إلى ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ نسمة. واستمرت في النمو السريع وجاء معظم سكانها من قرى الصعيد حيث تمتعت المنطقة بعنصر جذب للأسر الفقيرة نظرًا لموقعها المتوسط داخل العاصمة، والإيجارات المنخفضة للمساكن بها.

وتوسع المهاجرون القرويون وكذا السكان الأصليون بالمنطقة في عملية وضع اليد على الأراضي الفضاء الخاوية وبالرغم من أن التعدي على أراضي الدولة يعد عملًا غير قانوني، وبالرغم من عدم وجود أية مستندات رسمية لإثبات وجود هؤلاء السكان في المنطقة فقد اعتبرت واضعي اليد أنهم أصحاب حق في هذه الأراضي، على أساس أن

الدولة هي التي قامت بداية بإصدار الأمر لهم بالسكن في هذه المنطقة وإنها قد اعترفت بوجودهم عن طريق مدهم بالخدمات رغم ضآلتها.

وقد قامت أول محاولة لتقييم الأوضاع في المنطقة في نهاية السبعينيات كجزء من أول مشروع حضري في مصر قام به البنك الدولي، حيث كانت هناك خطة لتمليك قطع الأراضي القائمة واستغلال إيرادات الأراضي لتمويل البنية الأساسية اللازمة ولكن تسببت عدة عناصر في توقف المشروع فيما عدا ما تم من بناء لبعض المدارس، والمنشآت الصحية، أما الحكومة فإنها لم تهتم بعد ذلك بنمو المنطقة لسنوات.

أما عن الأقسام التي يشملها حي منشأة ناصر فهي غير محددة تحديدًا دقيقاً فوفقاً للبيانات المتوافرة في رئاسة حي قسم منشأة ناصر، يضم الحي سبع شياخات هي: المعدسة منشأة ناصر الخزان المحاجر، عزبة بخيت برقوق وقايتباي المجاورين.

في حين ينقسم ذات الحي في بيانات التعداد العام للسكان والمنشآت عام ١٩٩٦م إلى سبع شياخات أيضا وهي المعدسة منشأة ناصر الخزان المحاجر السلطان برقوق، قايتباي المجاورين.

وبذلك نجد أن التقسيم الإداري لرئاسة الحي يشمل شياخة عزبة بخيت ولم ترد هذه الشياخة في بيانات التعداد، كما ضم التقسيم الإداري لرئاسة الحي كلًا من شياخة السلطان برقوق وقايتباي في شياخة واحدة، بينما ظهرت شياختان مستقلتان في بيانات التعداد.

كما أن هناك مسحًا اجتماعيًا قامت به مديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة القاهرة عام ١٩٩٨ م غطى ٥ من ٧ شياخات بمنشأة ناصر، هي الدويقة عزبة بخيت منشأة ناصر المعدسة والزرايب، حيث اختلفت في هذا المسح أسماء وحدود الشياخات المحددة من قبل مديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة القاهرة، عن تلك المحددة من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، هذا ولم يقتصر تضارب البيانات على تقسيم الشياخات داخل الحي وحدودها الإدارية فقط، إنما امتد ليشمل البيانات الخاصة بعدد السكان وعدد الأسر ومتوسط حجم الأسرة.

وليس أمام الدراسة هنا سوى الاتجاه إلى مصدر واحد والاستناد إليه، وبالتالي اعتمدت الدراسة على بيانات رئاسة الحي للتقسيم الإداري للشياخات وعلى بيانات التعداد العام لعام ١٩٩٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في تعداد السكان وعدد الأسر.

أما عن الخدمات المتاحة بحي منشأة ناصر فوفقاً لبيانات دليل الحي عام ٢٠٠٣ م الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فالحي لا تتوافر به أية مستشفيات ولكنه يضم ثلاثة مكاتب للصحة هي: مكتب صحة منشأة ناصر بشياخة منشأة ناصر، مكتب صحة الدويقة بمنطقة الحرفيين بالدويقة، مكتب صحة برقوق ويخدم الحي نقطتين للإسعاف هما نقطة إسعاف منشأة ناصر ونقطة إسعاف الدويقة.

ويضم الحي خمس عشرة مدرسة ابتدائية وسبع مدارس إعدادية، تشمل ست مدارس رسمية ومدرسة واحدة خاصة بمصروفات، وهناك أربع مدارس ثانوية تشمل مدرسة واحدة ثانوي عام للبنات ومدرستين ثانوي صناعي ومدرسة واحدة ثانوي تجاري.

وينتشر في الحي ٤٨ فصلًا من فصول محو الأمية بعضها مفتوح داخل مدارس والبعض الآخر مفتوح داخل مساجد، أو جمعيات خيرية ويبلغ إجمالي عدد المقيدين بهذه الفصول ٩٦٢ دارسا موزعين ما بين ٢٢٣ من الذكور، ٧٣٩ من الإناث.

هذا الشيء عن حي منشآت بصفة عامة، أما عن منطقة "الرزاز "فإن موقعها يتحدد في كون هذه المنطقة تمثل الحد الجنوبي لشياخة عزبة بخيت وشياخة المحاجر ويطلق عليها اسم محور الرزاز أو شارع الرزاز وهي عبارة عن شريط متعرج ممتد مكوناً شبكة من الشوارع والحارات ويمتد هذا الشريط بداية من طريق الأوتوستراد ويظل يأخذ في الارتفاع متعرجاً إلى أن يصل إلى أعلى قمته ليتصل بنهاية مساكن الحرفيين بالدويقة وهو طريق وعر يلتف ليصل إلى الشارع الرئيس المرصوف في أقصى شرق الحرفيين، حيث يمتد هذا الطريق إلى مسافة ٣ كيلو مترات. وهذه المنطقة لم يتم استخراج الأحجار منها من قبل؛ لذا فالمنحدرات الشديدة بها ما زالت على طبيعتها وبها العديد من الأودية العميقة التي

تسير بالتوازي مع بعضها البعض ويطلق السكان هناك على المنطقة من طريق الأوتوستراد اسم "الرزاز تحت "ومن ناحية الحرفيين يطلقون عليها "الرزاز فوق".

والمنطقة مقامة على أراضي الدولة بوضع اليد، وعلى الرغم من أن كثيرًا من السكان ليسوا هم واضعي إليد الأوائل فإنهم لا يملكون مترا من هذه الأراضي وعقود الملكية والبيع والشراء التي بدونها لا تثبت أية ملكية في الأرض حيث يدون البائع في عقد بيع الأرض أنه قام ببيع أنقاض على أرض دولة، أى أن البائع لم يبع الأرض ذاتها،وبالتالي المشتري لم يشتر الأرض وليس للأرض ذاتها وذلك لكي يغير بائع الأرض من المسألة القانونية، وبالتالي فإن عبء التعدي على أرض الدولة يقع على المشتري وحده الذى قام ببناء المسكن على أرض لا يملكها، وشيء مشابه لمن يقومون بشراء مساكن منشأة بالفعل حيث ينص البائع في العقد على أنه قد باع مسكنا على أرض "حكر "بوضع اليد.

وتعاني المنطقة من قصور في المرافق وأحيانًا انعدامها. فإذا تتبعنا الطريق من أسفل من بدايته عند طريق الأوتوستراد إلى ما يقرب من منتصفه عند المحور المؤدي إلى شياخة منشأة ناصر، نجد أن هذا الجزء تتوافر به الكهرباء والمياه والصرف الصحي، إلا أن المياه والصرف الصحي لا يعملان بكفاءة فنتيجة لتدرج المنطقة وارتفاعها كلما اتجهنا لأعلى لا تصل المياه رغم وجود التوصيلات حتى إن كثيرًا من السكان هناك نسوا هذه التوصيلات ويقومون بشراء المياه.

أما عن الصرف الصحي فإنه سيء للغاية نظرا لضيقه وضعفه بالنسبة لضغط الكثافة السكانية عليه، ونتيجة للكثافة السكانية،ويتدرج الطريق نحو الارتفاع فهي عادة ما تتعرض للطفح، لدرجة أن هناك الكثيرين لا يقومون بتوصيلات على هذا الصرف ويقومون بدلا من ذلك بحفر خزان أسفل المنزل (طرنش) وكلما تدرجنا لأعلى يقل وجود هذه المرافق السيئة إلى أن تنعدم تمامًا شكلًا ومضمونًا.

ويتراوح نمط المنازل هناك ما بين المنازل المكونة من ٣ إلى ٤ طوابق، وتنتشر بشكل أكبر في بداية طريق المنطقة من ناحية الأوتوستراد وتظل تقل الطوابق إلى أن تصل إلى نمط المنزل ذي الطابق الواحد الأشبه بالبيوت الريفية كلما اتجهنا لأعلى.

ونتيجة للتعرج والانحدار الشديدين في المنطقة لا تستطيع عربات الإسعاف أو المطافئ الوصول إلى هناك. ولا شيء يمكن أن ينقل المريض سوى حمله والسير به عبر المنحدرات إلى أن يصلوا لأسفل إلى طريق الأوتوستراد أو إلى أعلى، إلى أن يصلوا عند الشارع الرئيس لمساكن الحرفيين ويستغرق الوقت لمن يريد الوصول إليه من منتصف الرزاز أكثر من ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام حتى يصل إلى الشارع الرئيس بالحرفيين ثم يمكنه بعد ذلك استخدام الأوتوبيسات العامة لمسافة محطتين من محطات الأوتوبيس أو تزيد.

ولا تتبع هذه المنطقة أية مدارس المتوافر بها فقط هو أربعة فصول لمحو الأمية مقيد بهم جميعا ٢٤ دارسًا من الذكور و ١٢٦ دارسة من الإناث وهي فصول متفرقة تقع على أطراف "الرزاز".

وعن عدد السكان بالمنطقة فلم تجد الباحثة أية بيانات تفصيلية عن سكان المناطق التي تقع على حدود الشياخات بحي منشأة ناصر، بيانات التعداد المتوافرة فقط خاصة بالشياخات في حي منشأة ناصر. ووفقاً لبيانات التعداد العام للسكان عام ١٩٩٦- يمثل سكان حي منشأة ناصر بشياخاته السبع المدرجة بالتعداد وهي (الخزان - المعدسة - المحاجر - السلطان برقوق - المجاورين - قايتباي - منشأة ناصر) ١٦٨,٤٢٥ نسمة وكان عدد السكان من الذكور هو ٨٨,٢٢٥ نسمة وعدد الإناث ٨٠,٢٠٠ نسمة، أى أن نسبة الذكور إلى الإناث بجملة سكان حي منشأة ناصر هي ٤٨:٥٢، ولقد حاولت الباحثة الحفاظ على هذه النسبة في عينة الدراسة .

ثانيا: مبررات اختيار منطقة الدراسة:

إن اختيار منطقة "الرزاز "يعود إلى كون هذه المنطقة تعاني من نقص في كل أو بعض المرافق والخدمات بالمقارنة بالمناطق الأخرى من حي منشأة ناصر. وأنها أكثر وعورة وتدرجًا من غيرها ولا يوجد أي نوع من أنواع التقسيم أو التخطيط في مواقع المنازل. فهناك منزل على هضبة وآخر أسفل منحدر...إلخ، وهكذا فالمنطقة ينطبق عليها المفهوم الحق للمنطقة العشوائية فإذا كان حي منشأة ناصر هو منطقة عشوائية بالمقارنة بغيره من المناطق في محافظة القاهرة فمنطقة"الرزاز" هي المنطقة الأكثر عشوائية بالمقارنة بالمناطق الأخرى داخل حي منشأة ناصر.

هذا فضلًا عن أن الشياخات الأخرى لها طابع خاص بكل منها، فالمجاورين هي منطقة مقابر. والدويقة تشمل مساكن الحرفيين ومساكن الإيواء (الوحايد - الاتنينات - التلاتات) وتعتبر منطقة منظمة إلى حد ما بالمقارنة بمنطقة "الرزاز» وهناك منطقة الزرايب أيضا ذات طابع مميز لاعتمادها على نشاط اقتصادي محدد وهو جمع القمامة، وما يترتب على هذا النشاط الاقتصادي من خصائص خاصة بالسكان في هذا النطاق. هذا فضلًا عن أن هناك العديد من المناطق داخل الحي سوف تخضع للتطوير والتخطيط من قبل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني وسوف يشمل هذا التخطيط المنطقة التي يتمثل حدودها في طريق الأوتوستراد إلى الشرق وطريق هضبة المقطم إلى الجنوب، وعليه فإن أجزاء منشأة ناصر، والتي لا تشملها منطقة التخطيط هي مقابر قايتباي وبرقوق وهضبة الدويقة وعزبة بخيت والرزاز، غير أن منطقة الرزاز كانت تتميز بإمكانية الدخول إليها كمجتمع للدراسة بالمقارنة بالمناطق الأخرى.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة نحو تحقيق هدف عام، وهو التعرف على طبيعة المحددات الاجتماعية والثقافية داخل المناطق العشوائية التي تسهم في تكريس ظاهرة العنف، وإلى جانب الهدف العام هناك عدد من الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد العوامل الإيكولوجية خاصة بالمسكن - الحي لأهميتها في تشكيل العنف.

٢- التعرف على طبيعة العوامل الاقتصادية الدافعة للعنف.

٣- رصد الجوانب الاجتماعية السائدة في منطقة الدراسة.

٤- التعرف على طبيعة المحددات الثقافية السائدة والتي تسهم في تكريس العنف في المنطقة.

٥- التعرف على طبيعة العلاقة بين ظاهرة العنف والمناطق العشوائية من حيث رصد التصورات العامة حول العنف وغيرها من العناصر.

وفي ضوء الطرح العام لمقدمة الدراسة والهدف العام الذي تسعى إلى تحقيقه أثارت الدراسة عدداً من التساؤلات يمكن إجمالها في تساؤل عام ما هي طبيعة الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي تسهم في تشكيل ظاهرة العنف في المناطق العشوائية.

ومن خلال هذا التساؤل العام تطرح الدراسة عدداً من التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما هو دور العوامل الأيكولوجية في تدعيم العنف بالمنطقة ؟

٢- كيف تسهم الأوضاع الاقتصادية في تشكيل العنف ؟

٣- ما هي طبيعة المحددات الاجتماعية التي تؤدي إلى العنف بالمنطقة ؟

٤- ما هي المحددات الثقافية التي تدعم سلوكيات العنف لدى سكان منطقة الدراسة ؟

٥- ما هي تصورات العنف ومواقفه في المنطقة العشوائية ؟

٦- كيف يمكن ضبط العنف بالمنطقة العشوائية ؟

رابعًا: منهج الدراسة وأدواتها:

بالنسبة لمنهج الدراسة استعانت الدراسة بالمنهج الأنثروبولوجي بما يوفره من أدوات وطرق أساسية لتحقيق أهداف الدارسة، وعن أدوات الدراسة اعتمدت الدراسة على أداة دراسة الحالة كأداة رئيسية إلى جانب أداة المقابلة المتعمقة، والسجلات الرسمية، ودليل الملاحظة، والإخباريون والتصوير الفوتوغرافي، بالنسبة للمجال الجغرافي تم تطبيق الدراسة في منطقة الرزازبمنشأة ناصر وهو أحد المناطق العشوائية المعروفة بمنشأة ناصر. و تحدد المجال البشري للدراسة في عينة عشوائية قوامها ٣٠ مفردة من الذكور والإناث القاطنين بمنطقة الرزازمنشأة ناصر الذين ينتمون لأسر معروفة بالعنف في المنطقة.

خامسا: خصائص حالات الدراسة:

في هذا الصدد تهتم الدراسة الميدانية بعرض خصائص وسمات عينة الدراسة من حيث (النوع – عمر المبحوث – الحالة الاجتماعية – محل الميلاد – الحالة التعليمية – الحالة المهنية)، وسوف تعرض الباحثة في الجدول التالي حالات الدراسة وأهم سماتها:

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	محل الميلاد	الحالة التعليمية	المهنة
١	ذكر	٤٠	متزوج	خارج المنطقة	إعدادية	سباك
٢	ذكر	٢٣	أعزب	بالمنطقة	جامعي	عاطل
٣	أنثى	٣٥	متزوجة	خارج المنطقة	تقرأ وتكتب	بائعة خضار
٤	أنثى	٤٢	مطلقة	بالمنطقة	أمية	خادمة
٥	أنثى	٣٦	متزوجة	بالمنطقة	دبلوم تمريض	موظفة
٦	ذكر	١٥	–	بالمنطقة	إعدادية	جامع خردة
٧	ذكر	٢٨	متزوج	بالمنطقة	يقرأ ويكتب	سائق
٨	ذكر	٣٥	متزوج	خارج المنطقة	فوق متوسط	كهربائي
٩	ذكر	١٣	–	بالمنطقة	ابتدائية	ميكانيكي
١٠	ذكر	٥٣	متزوج	خارج المنطقة	أمي	عربجي
١١	أنثى	٤٨	أرملة	خارج المنطقة	أمية	بائعة كبدة
١٢	أنثى	٢٧	متزوجة	بالمنطقة	دبلوم	ربة منزل
١٣	ذكر	١٨	أعزب	بالمنطقة	دبلوم	عاطل
١٤	ذكر	٣٩	مطلق	خارج المنطقة	أمي	صاحب محل خردة وبيع صاج
١٥	أنثى	٣٤	متزوجة	خارج المنطقة	فوق متوسط	موظفة
١٦	أنثى	٤٠	مطلقة	بالمنطقة	إعدادية	عاملة بناء
١٧	أنثى	٣٧	متزوجة	خارج المنطقة	تقرأ وتكتب	ربة منزل
١٨	أنثى	٥٤	متزوجة	خارج المنطقة	أمية	بائعة فاكهة

١٩	ذكر	٢٤	متزوج	بالمنطقة	يقرأ ويكتب	عامل بناء
٢٠	ذكر	٥٦	متزوج	خارج المنطقة	أمي	عربجي
٢١	ذكر	١٢	-	بالمنطقة	ابتدائية	تباع
٢٢	أنثى	٤٤	مطلقة	خارج المنطقة	أمية	بائعة متجولة
٢٣	أنثى	٣٢	متزوجة	خارج المنطقة	أمية	خادمة
٢٤	أنثى	٢٥	متزوجة	بالمنطقة	دبلوم	ربة منزل
٢٥	أنثى	١٩	آنسة	بالمنطقة	دبلوم	عاملة في محل اتصالات
٢٦	أنثى	١٨	آنسة	بالمنطقة	دبلوم	بائعة في محل موبايلات
٢٧	ذكر	٤٥	متزوج	خارج المنطقة	يقرأ ويكتب	سمكرى
٢٨	ذكر	٥٧	متزوج	خارج المنطقة	أمي	عامل سيراميك
٢٩	ذكر	١٤	-	بالمنطقة	ابتدائية	صبى ميكانيكي
٣٠	ذكر	١٢	-	بالمنطقة	إعدادية	طالب

خصائص المبحوث:

- النوع:

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي وفقاً للنوع

النوع	الذكور	الإناث	الإجمالي
العدد	١٦	١٤	٣٠
النسبة	٥٣,٤	٤٦,٤	١٠٠٪

يشير الجدول (٢) إلى أن نسبة الذكور ٥٣,٤ ٪ مقابل ٤٦,٦ ٪ للإناث، فقد تنوعت حالات الدراسة حيث شملت الذكور والإناث وذلك مراعاة للفرق في النسب بين الذكور والإناث في مجتمع الدراسة حسب التعداد القومى للسكان، فبالرغم من تعدد البيانات تظهر نتائج تعداد ١٩٩٦ عدد الذكور ١٩٧١٩ نسمة والإناث ١٨٩٦٦ نسمة، وبالتالي يزيد عدد الذكور عن الإناث (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق، ص٧). بالإضافة لطبيعة

ظاهرة العنف وما أكدته بعض الدراسات السابقة، حيث أظهرت أن الذكور أكثر عنفاً من الإناث. (أحمد مصطفي العتيق، ٢٠٠١، ص ٣٣٤).

- عمر المبحوث:

جدول رقم(٣) التوزيع النسبي للمبحوث وفقاً للسن

العمر / البيان	١٥ >	١٥ - > ٢٥	٢٥ - > ٣٥	٣٥ - > ٤٥	٤٥ - > ٥٥	٥٥ <	الإجمالي
العدد	٤	٦	٥	١٠	٣	٢	٣٠
النسبة	١٣,٤	٥,٢٠	١٦,٠	٣٣,٤	١٠	٦,٦	١٠٠٪

يبين الجدول (٣) إنه تراوح عمر ٧٠ ٪ من حالات الدراسة ما بين ١٥ سنة وأقل من ٤٥ سنة، مما يوضح ارتفاع نسبة الفئات الشابة في منطقة الدراسة، ويعتبر ذلك أحد خصائص المناطق العشوائية، حيث اتفقت الدراسة الراهنة مع إحدى الدراسات التي أظهرت أن من خصائص المناطق العشوائية ارتفاع نسبة الفئات الشابة بها.(جلال عبد الله معوض، ١٩٩٨، ص ١٢١). في حين بلغت نسبة الأطفال في العينة ١٣,٤ ٪ ونسبة ١٠٪ فوق ٤٥ سنة و ٦,٦ ٪ من كبار السن.

- الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٤) التوزيع النسبي لحالات الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج	أرمل	مطلق	الإجمالي
العدد	٩	١٦	١	٤	٣٠
النسبة	٣٠	٥٣,٣	٣,٣	١٣,٤	١٠٠٪

يشير الجدول (٤) إلى ارتفاع نسبة المتزوجين بحالات الدراسة، حيث تصل النسبة إلى ٥٣,٣ ٪ من الحالات، وبالرغم من ذلك نجد نسبة ١٣,٤ ٪ من حالات الدراسة مطلق وتعتبر نسبة كبيرة في عينة الدراسة مما يوضح معاناة عدد كبير من الأسر داخل المنطقة من التفكك الأسري، كما اشتملت العينة على نسبة ٣٠٪ من حالات الدراسة أعزب ومعظم هذه الحالات من الأطفال. ومنهم الحالة رقم(٢)، (١٣) يعانون من البطالة.

- **محل الميلاد:**

جدول رقم (٥) التوزيع النسبي للحالات تبعاً لمحل الميلاد

محل الميلاد / البيان	الرزاز	أماكن تابعة للمنطقة	من خارج المنطقة	الإجمالي
العدد	١٦	١٢	٢	٣٠
النسبة	٥٣,٣	٤٠	٦,٧	٪١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية أن ٥٣,٣ ٪ من حالات الدراسة ترجع أصولهم ومحل ميلادهم بالمنطقة، كما نجد نسبة ٤٠ ٪ من الحالات من أماكن مختلفة تابعة لصعيد والمحافظات الأخرى، حيث تعتبر مصدر طرد للسكان نتيجة للتكدس السكاني، وضيق المساحة كما سبق ذكر ذلك، بالإضافة إلى عدم قدرة الرقعة الزراعية على سد حاجة هؤلاء السكان وخاصةً في ظل القوانين الصادرة بشأن الأراضي الزراعية، في حين نجد نسبة قليلة ٦,٧٪ ترجع أصولهم إلى محافظات أخرى، وتختلف ما توصلت إليه الدراسة الراهنة عن نتائج بعض الدراسات السابقة التي أوضحت أن الغالبية العظمى لسكان المناطق العشوائية من محافظات مختلفة داخل الجمهورية بالإضافة إلى اختلاف أصولهم. (فاطمة محمد البطل، ٢٠٠٦، صـ ٢٠٧).

- **الحالة التعليمية:**

جدول رقم(٦) التوزيع النسبي للحالات وفقاً للحالة التعليمية

الحالة التعليمية / العدد	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	إعدادية	مؤهلات متوسطة	مؤهلات فوق متوسطة	جامعي	الإجمالي
العدد	٩	٥	٣	٤	٦	٢	١	٣٠
النسبة	٣٠	١٦	١٠	١٣,٤	٢٠	٦,٧	٣,٣	٪١٠٠

يشير الجدول (٦) إلى أن نسبة الأمية ٣٠٪ منهم ٥ حالات من الإناث و ٤ حالات من الذكور مما يوضح ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث عن الذكور ويتفق ذلك مع تقرير التنمية البشرية. في حين نجد إجمالي نسبة من لم يحصلوا على مؤهل ٧٦,٦٪ من حالات الدراسة جميعهم تسربوا من التعليم، كما لاحظت الباحثة ارتفاع نسبة الحاصلين على المؤهلات المتوسطة في منطقة الدراسة فتصل نسبتهم في حالات الدراسة ٢٠٪ ونسبة ٦,٧ ٪ على مؤهلات فوق متوسطة، ونسبة ٣,٣ ٪ حاصلين على مؤهلات جامعية وهي نسبة قليلة وينطبق ذلك على باقي منطقة الدراسة حيث يقل فيها عدد الحاصلين على المؤهلات الجامعية بصورة ملحوظة، وذلك بما يتناسب مع طبيعة المنطقة من حيث كونها منطقة عشوائية.

- الحالة المهنية:

تبين أن معظم حالات الدراسة تنتمي إلى القطاع الحضري غير الرسمي وهو يتناسب مع طبيعة الوضع السكني والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمناطق العشوائية، من حيث إنه نشاط اقتصادي - يمكن أن يكون إنتاجيًا أو تجاريًا أو خدميًا - وليس نشاطاً حكوميًا أو مشتركاً أو أجنبيًا بقدر ما هو خاص وهامشي وغير ملحوظ وغير مسجل، وعادةً ما يلجأ القطاع الغير الرسمي إلى اختيار مواقع بعيده لنشاطاته قد تكون أماكن مفتقرة إلى المرافق والخدمات، وقد تقام منشآته على أماكن في مناطق سكنية حيث يختلط السكن بالعمل، وتتدرج منشآته من ثابتة إلى مؤقتة ومن قانونية إلى غير قانونية، ومن محددة الموقع إلى جائلة أو متنقلة، ويعتمد في تمويله على المدخرات الخاصة، وهو قطاع صغير الحجم من حيث حجم المنشأة، والعمالة ورأس المال، وقد لا تكون هناك منشأة كما في حالة الباعة الجائلين، ويفتقر هذا القطاع إلى وجود سجل تجاري، أو الحصول على رخصة مزاولة النشاط أو لوائح منظمة للعمل، ولا تلتزم بسداد الضرائب على الأرباح، والجدول التالي يوضح توزيع حالات الدراسة وفقاً للحالة المهنية.

جدول رقم (٧) التوزيع النسبي لحالات الدراسة وفقاً للحالة المهنية

الحالة المهنية	العدد	النسبة
صاحب مهنة	٤	١٣,٣
حرفي حر	٣	١٠
بائع	٦	٢٠
أعمال خدمية	٩	٣٠
موظف	٢	٦,٦
ربة منزل	٣	١٠
طالب	١	٣,٣
عاطل	٢	٦,٦
الإجمالي	٣٠	٪١٠٠

من الجدول (٧) نجد أن الخاصية المهنية في المنطقة تتمثل في سيطرة الأعمال غير الحكومية حيث يعمل بهذا القطاع غير الرسمي أكثر من عشرين حالة بواقع ٩٠٪ من حالات الدراسة يتوزعون على النحو التالي:

- نسبة ٣٠٪ أعمال خدمية (سائق – حالتين عربجي – حالتين عامل بناء – حالة جامع خردة – حالة تبّاع – حالتين خادمتين في المنازل).

- تليها نسبة ٢٠٪ باعة منهم (باعة متجولون – باعة في محلات).

- ثم نسبة ١٣,٣٪ أصحاب مهن (سمكري – كهربائي – صاحب محل خردة وبيع صاج – عامل تركيب سيراميك).

- تليها نسبة ١٠٪ ربات منازل ونسبة ٦,٦٪ موظفين حكوميين ويماثلها نسبة ٦,٦٪ عاطلين ونسبة ٣,٣٪ طلاب.

مما سبق تتفق الحالة المهنية في المنطقة مع نتائج إحدى الدراسات التي أجراها كلٌ من شلوسر Schtosser وكرستنج Kersting اللذين أشارا فيها إلى أن الإقامة في منطقة عشوائية يجعل قاطنيها يعملون في أعمال الخدمة المتدنية مثل جمع القمامة – باعة متجولين – والأعمال الهامشية... إلخ.

(Schosser dirk Berg And Kersting Nobert, 2000, p.74).

٢ - المحددات الاجتماعية لظاهرة العنف

أولاً: البيئة الفيزيقية:

تناول كثير من العلماء من خلال المؤتمرات التي تعقد بشأن الأحياء الحضرية المتخلفة تأثير الظروف الفيزيقية السيئة للمكان على حياة وسلوك السكان، فقد حاول العديد من علماء الاجتماع والسلوك المنحرف والجريمة على تأكيد العلاقة بين المناطق المتخلفة والانحراف على اعتبار أن السلوك المنحرف هو نتيجة طبيعة لمجموعة من التناقضات البنائية التي ينطوي عليها هذا المجتمع. (سلوى عبد الحميد الطويل، ١٩٩٦، ص ص٧٠-٧١).

بالإضافة إلى عدة عوامل إيكولوجية، قد تؤثر في انتشار الانحراف وتزايد معدلات الجريمة كالحجم السكاني والكثافة، ودرجة الازدحام داخل المسكن ونمط الأسرة وكذلك نمط ملكية المسكن من قبل ساكنيه، وفي هذا الصدد تتناول الدراسة الميدانية البيئة الفيزيقية في المنطقة من خلال طبيعة المنطقة السكنية والمسكن وذلك من خلال العناصر التالية:

١- المنطقة السكنية

أ- وصف المنطقة:

تنوعت استجابات حالات الدراسة من حيث وصف المنطقة من وجهة نظر المبحوثين، فقد اتضح أن النسبة الغالبة ٦ ,٥٣٪ من حالات الدراسة أوضحت أن المنطقة ليس بها أمان مما يدل على انتشار العنف ووجود عديد من الانحرافات، وقد اتفقت هذه النتيجة مع عديد من الدراسات السابقة على المستوى المحلي، حيث أظهرت وجود علاقة بين المناطق العشوائية وانتشار نشاطات وظواهر إجرامية مرتبطة بفئات خارجة عن القانون. (عايدة البطران، ١٩٩٦، صـ٨).

تلي ذلك نسبة ٢٠٪ تصف المنطقة بكثرة مقالب القمامة وطبيعة المنازل حيث أوضحت هذه الحالات أن وجود مساحات كبيرة من الأراضي الفضاء في المنطقة مما يجعلها

مكاناً لإلقاء مخلفات باقي أحياء المحافظة، وفي نفس الوقت تتجاهل الأجهزة المختصة هذه الظاهرة؛ وذلك لأنها منطقة عشوائية، في حين أظهرت نسبة ١٣,٣٪ طبيعة المنطقة من حيث إنها شوارع ترابية بها منازل متلاصقة حيث تؤدي كثرة الأتربة وتلاصق المنازل إلى انتشار التلوث في المنطقة، ومعاناة معظم سكانها من الأمراض المختلفة الناتجة عن التلوث، بالإضافة إلى افتقاد الخصوصية نتيجة تلاصق المنازل، ثم نسبة ٦,٦٪ من الحالات تصف المنطقة بأنها أرض زراعية غير مصرح بالبناء عليها، يماثلها ٦,٦٪ تعاني من عدم وجود مرافق وخدمات بالمنطقة.

ب- المشكلات البيئية بالمنطقة:

تنوعت آراء حالات الدراسة في بيئة المنطقة وفقاً لمعايشتهم للمشكلات البيئية في المنطقة والجدول التالي يتضمن تصورات المبحوثين للمشكلات البيئية في المنطقة:

جدول رقم (١٥) حالات الدراسة وفقاً للمشكلات البيئية في المنطقة

وصف المنطقة	العدد	النسبة ٪
كثرة مقالب القمامة وعدم النظافة	٢٢	٧٣,٤
كثرة الأتربة والمنازل المهجورة	١٧	٥٦,٦
سوء المرافق وعدم وجود الخدمات	٩	٣٠
ضيق الشوارع وتعرجها وتلاصق المنازل	١٢	٤٠
كثرة الضوضاء والعوادم وأدخنة حرق الزبالة	١٥	٥٠
الزحام وكثرة الأمراض	١٤	٤٦,٧

من الجدول (١٥) تتصف المنطقة بمجموعة من الخصائص الإيكولوجية ذات التأثير السلبي على سكان المنطقة وذلك كالآتي:

اتضح أن معظم حالات الدراسة بنسبة ٧٣,٤٪ تعاني من مشكلة كثرة القمامة بالمنطقة كأحد المشكلات البيئية وكسمة أساسية لها. فمن خلال الملاحظة تبين أن المنطقة يتسم بكثرة مقالب القمامة وتنوعها سواء على حدود المنطقة وداخل شوارعها، حيث توجد أنواع من المقالب منها مقالب ومخلفات الورش والهدم وهذه النوعية تكثر في المساحات

الواسعة من الأراضي الفضاء على حدود المنطقة، وهي لا تتسم بنفس خطورة مخلفات القمامة التي تطرحها المنازل والشوارع حيث تعد من أخطر أنواع المقالب ذات التأثير السلبي على صحة سكان المنطقة، حيث يؤدي بقاؤها مكشوفة ومتناثرة هنا وهناك - لمدة زمنية طويلة - إلى تعرضها لعمليات التحلل والتخمر مما ينتج عنها عديد من أشكال التلوث والأمراض، كما تهيئ بيئة خصبة لتكاثر الذباب والقوارض والحيوانات الباحثة عن الغذاء. وبالرغم من اختلاف كميات طرح القمامة وأنواعها باختلاف الدخول - والتي لا شك تعكس مستوى الإنفاق والمعيشة بصفة عامة - فنجد أن بعض الدراسات أظهرت أن المجتمعات ذات الدخول المرتفعة تطرح كميات أكبر من مخلفات القمامة العضوية والورق في مقابل تزايد مخلفات الأتربة والمخلفات الأخرى في المجتمعات الفقيرة، وتتفق ما توصلت إليه الدراسة الراهنة مع دراسات أخرى للمدن الفقيرة أظهرت ارتفاع نسبة بقايا الأطعمة والقمامة المنزلية في المناطق ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة بنسبة ٨٧٪، و ٧٩٪ على التوالى بينما تصل النسبة في مناطق الدخول المرتفعة إلى ٩ ,٦٩٪. (فتحى مصيلحى، ٢٠٠٥، صـ٢٩٨).

- تلي ذلك نسبة ٦ ,٥٦٪ من حالات الدراسة بواقع (١٧) حالة تصف المنطقة بكثرة الأتربة والمنازل المهجورة حيث تعاني هذه الحالات من التلوث الناتج عن المخلفات الترابية واستخدام سكان المنطقة للمنازل المهجورة كمقالب للقمامة مما يعرضهم للآثار السلبية الناتجة عن التلوث.

وللتعرف على نمط الأمراض التي تصيب سكان المنطقة ومدى ارتباطها بالبيئة المحيطة بهم، أمكن للباحثة مقابلة بعض الأطباء المعالجين داخل منطقة الدراسة ومن خلال المقابلات اتضح:

تقول طبيبة لأمراض الصدر بالمنطقة: إن معظم الأمراض الصدرية أسبابها التلوث وسوء التغذية كسببين رئيسين في المقام الأول- إن لم ترجع إلى العامل الوراثي (الانتقال عن طريق الجينات الوراثية)- ويتجلى ذلك بصورة واضحة في المنطقة كمنطقة عشوائية ويتأكد ذلك من خلال المرضى المترددين داخل العيادة فمعظمها حالات الحساسية الصدرية Allergic Chest الربو (السل) Asthmatic Disease التهاب الجيوب الأنفية ومشاكل

الرئة والتنفس...إلخ، ومعظم هذه الأمراض نتيجة التعرض للتلوث بصورة مباشرة) مواد معينة) يتعرض لها المريض أثناء العمل، أو غير مباشرة عن طريق تلوث الهواء وما يحمله من ميكروبات وجراثيم ويكون الجسم مهيأ لتقبلها - بمعنى قلة المناعة - الناتجة عن الأسباب السابقة أحياناً (وهو موضوع آخر) لكن في الأساس يمكن تعويل معظم أمراض الصدر على العامل الاقتصادي (الفقر) والبيئي (التلوث) الناتج عن افتقاد الوعي البيئي لدى سكان المنطقة.

-كما نجد أن نسبة ٥٠٪ بواقع (١٥) حالة من حالات الدراسة تشير إلى كثرة الضوضاء والأدخنة الناتجة عن حرق القمامة وهي أحد الوسائل التي يلجأ سكان المنطقة للتخلص منها وتعتبر من أخطر الوسائل، حيث يؤدي ذلك إلى تعرض سكان المنطقة للتلوث والأمراض الناتجة عن العوادم والأدخنة الناتجة عن الورش بالمنطقة، ويتفق ذلك مع إحدى الدراسات التي أجريت بحي منشأة ناصر بالقاهرة حيث أوضحت الدراسة انتشار مرض حساسية الصدر بين معظم سكانه بسبب التلوث الدائم للهواء بمخلفات الورش، فضلاً عن مقلب القمامة الضخم بالمنطقة ويغطي (٥٠) ألف متر مربع من المنطقة، كما أوضحت تراكم أكوام القمامة في المدينة بمتوسط يومي لا يقل عن ٤٠٠ طن. (جلال عبد الله معوض، ١٩٩٨، صـ صـ ٥٦- ٥٧).

-في حين نجد نسبة ٤٦,٧٪ من حالات الدراسة توضح معاناة المنطقة من الازدحام والأمراض، ويعتبر ذلك نتيجة طبيعية للتلوث الناتج عن عدم وعي سكان المنطقة بأهمية النظافة والتلوث الناتج عن القمامة ووسائل التخلص منها بالإضافة إلى عنفهم ضد البيئة. ويعتبر تدني المستوى التعليمي في المنطقة هو المسئول الأول عن تدني الأوضاع البيئية في المنطقة كما نجد أن نسبة ٤٠٪ من الحالات تصف الحالة السيئة لشوارع المنطقة من خلال معاناتها من ضيق وتعرج الشوارع، وكذلك نسبة ٣٠٪ من حالات الدراسة تعاني من عدم وجود خدمات ومرافق بالمنطقة.

فقد تبين من خلال الملاحظة افتقاد معظم سكان المنطقة للوعي البيئي وعنفهم في تعاملهم مع البيئة المحيطة فعلى سبيل المثال نجد أن معظم سكان المنطقة يلقون بالقمامة دون وضعها في أكياس خاصة بها مما يعرضها للبعثرة وما ينتج عنها من تلوث، كما لاحظت

الباحثة حول تجول الأطفال والكبار في مقالب القمامة بالمنطقة، والبحث بداخلها ومحاولة بعثرتها بطريقة عشوائية مما تعرضهم هذه السلوكيات السيئة للأمراض الخطرة، بالإضافة إلى إلقاء المياه الغير نظيفة في الشارع، ومحاولة تكسير الأرصفة ومصادر الإنارة.

خلاصة القول: مما سبق يتضح أن مشكلة القمامة أسوأ المشكلات البيئية التي تعاني منها المنطقة حيث تؤدي إلى كثير من مشكلات التلوث والأمراض بالمنطقة؛ لذلك فقد اتضح من خلال سؤال حالات الدراسة عن سبب المشكلة، تبين وجود أكثر من سبب كالآتي:

- عدم وجود زبالين أوعربات نظافة.

- كثرة مخلفات الورش.

- معظم سكان المنطقة يلقون بالقمامة في الشارع نتيجة لعدم وعيهم بأهمية النظافة.

٢- المسكن

يختص هذا الجزء من الدراسة الميدانية بالتعرف على حالة المسكن العشوائي الذي تمكن سكان المنطقة من تأسيسه في المنطقة، وذلك باعتبار أن المسكن يعد حاجة اجتماعية أساسية ومطلباً حيوياً من متطلبات الحياة الإنسانية، ومن ثم ركزت الدراسة على إبراز أهم ملامح المسكن من حيث نوع المسكن، نمط المسكن (ملك - إيجار) - مصدر الملكية - حالة المسكن (مستقل - مشترك)، عدد الحجرات، المرافق الأساسية والخدمات المتصلة به.

أ- نوع المسكن:

أوضحت الدراسة الميدانية تعدد أنواع المساكن بالمنطقة، فهي ليست نوعاً واحداً بقدر ما هي أنواع متعددة منها المسكن الريفي (تقليدي- حديث) - الحضري - العشة.

فقد تبين أن معظم حالات الدراسة بواقع (٢١) حالة بنسبة ٧٠٪ من حالات الدراسة منازلهم ذات طابع حضري، وهو عبارة عن منزل مبني من المواد الأسمنتية والطوب الأحمر كامل التشطيب، ويتكون من أكثر من طابق وبه معظم المرافق، تليها نسبة ٢٣,٣٪ بواقع ٧ حالات مساكنهم ريفية، ومن خلال الدراسة الحقلية ووصف حالات

الدراسة للمنزل الريفي تنقسم هذه الحالات إلى ٤ حالات منازلهم ذات طابع (ريفي تقليدي) وهو عبارة عن مبنى من الطوب اللبن والأسقف الخشبية والقش والطين، يفتح بابه على مدخل ضيق يشمل سلماً للصعود إلى سطح المنزل، كما يوجد به حنفية رئيسة تخدم المنزل وتربى فيه الطيور، ويلعب فيه الأطفال كما تقوم الأم بإعداد الطعام فيه، بالإضافة إلى استخدامه للعديد من الأغراض، مما يجعل من مدخل المنزل التقليدي ورشة عمل للأم وأطفالها، ويطل على المدخل عدد من الحجرات تتباين حسب مساحة المنزل كما أنه غير كامل المرافق، كما يوجد ثلاث حالات منازلهم ذات الطابع (الريفي الحديث) وهو يختلف عن التقليدي في أنه منزل مبني من الطوب الأحمر والمواد الأسمنتية يتكون من طابق أو طابقين وغير كامل التشطيب في تصميمه الداخلي وهو حديث المرافق الكهربائية والمياه والأرضية من البلاط، ويشتمل المنزل على مكان لتربية الطيور فوق سطح المنزل ومكان للماشية ملحق به وله مدخل، وهذا النوع من المسكن يتناسب مع طبيعة مهنة رب الأسرة في هذه الأسر، حيث يقطن هذه النوعية من المنازل من يعملون بمهنة العربجي، وتربية الماشية وأعمال الفلاحة وتربية الطيور كعمل إضافي، كما يوجد اتجاه عام من قبل السكان بالمنطقة لبناء مساكن عشوائية متعددة الطوابق وذلك لاستيعاب الكثرة العددية لهم مستقبلاً، وذلك حين تتوافر لهم الموارد المادية اللازمة لذلك، وفي حالة ما إذا كان المسكن ملكاً لهم، كما يوجد نسبة ٦,٦٪ من حالات الدراسة بواقع حالتين منازلهم عبارة عن (عشة) وهي حجرة واحدة مبنية من الصاج والصفيح والخوص والأسقف مبنية من ألواح خشبية وصاج معاً مقامة على عروق من الخشب تسد الفتحات، بالإضافة إلى بواقي القمامة التي توضح لسد الفراغات وتستخدم لجميع الأغراض حيث يتم فيها النوم والجلوس وتجهيز الطعام، وهذه النوعية من المساكن عددها قليل داخل المنطقة لكنها منتشرة على أطراف المنطقة وبجوار المزارع.

ب- نمط المسكن:

تهتم الدراسة الميدانية في هذا الجزء بالتعرف على نمط الملكية من حيث ملكية المسكن - مصدر الملكية - حالة المسكن (مستقل- مشترك).

١- ملكية المسكن:

اتضح أن غالبية حالات الدراسة يمتلكون مساكنهم بنسبة ٧٠٪ مما يدل على سيادة الثقافة الريفية من حيث امتلاك المنزل وطبيعة المنطقة، حيث إنها في الأصل عبارة عن أرض ملك الدولة مشتراة أو مملوكة بالميراث، ويتشابه الوضع مع باقي أحياء مدينة المحافظة حيث أوضحت دراسة عام ٢٠٠١ أن الغالبية العظمى بنسبة ٧٩,١٪ من سكان المناطق العشوائية يمتلكون منازلهم تليها نسبة ٣٠٪ من الحالات منازلهم بالإيجار ضمن هذه الحالات خمس حالات يستأجرون مؤقتاً منهم حالتان حديثتا الزواج، وباقي الحالات إيجار دائم.

وبالرغم من اشتهار المنطقة بالعنف، وزيادة معدلات الجريمة بها دون أحياء مدينة المحافظة، إلا أنه تختلف ما توصلت إليه الدراسة الراهنة عن نتائج بعض الدراسات السابقة التي أوضحت أن هناك ارتباطاً بين معدلات الجريمة ونوعية ملكية المسكن، حيث أظهرت وجود ارتباط إيجابي بين معدلات الجريمة ونسبة المساكن المستأجرة وارتباطاً سلبيًّا ونسبة المساكن المملوكة من قبل ساكنيها، كما أوضحت أن نمط ملكية المسكن يعكس مدى الاستقرار السكني بالمنطقة فزيادة نسبة المساكن المستأجرة يتناقض معها الاستقرار السكني. (السيد حنفي، ١٩٩٧، ص ٢١٣).

وبالتالي فهذه العلاقة ليست واضحة في المنطقة حيث تختلف المنطقة عن غيرها من المناطق العشوائية من حيث النشأة وطبيعة السكان والأوضاع المحيطة بهم.

فقد تبين من خلال المقابلات أن سبب ذلك يرجع إلى كون معظم سكان المنطقة ترجع أصولهم إلى المنطقة نفسها، وكونه مجتمعًا مغلقًا إلى حدٍ ما وسكانه على دراية بأصول بعضهم البعض، بالإضافة إلى الخوف الشديد السائد بينهم من الإبلاغ عن حالات السرقة والانحرافات الموجودة بالمنطقة سواء من المجرمين بالمنطقة أو من المسألة القانونية. ويؤكد ذلك أحد الإخباريين: إن معظم سكان المنطقة بداية من الطفل إلى الكهل على دراية تامة بالأسر والأشخاص المعروفين بالعنف داخل المنطقة وعند حدوث حالة سرقة أو أي مشكلة سواء في المنطقة أو خارجها (مثل بحث الآخرين عن مسروقات بالمنطقة) ويكون معروف

السارق مثلاً ولكن محدش يقدر يقول أو يبلغ عنه؛ لأن المجرمين في المنطقة تخصصات مختلفة والناس بتخاف منهم.

٢- مصدر الملكية:

فيما يتعلق بمصدر الملكية تبين أن ٩٠,٥٪ ممن يمتلكون منازلهم من حالات الدراسة يمتلكونها بمصادر متحايل عليها قانونيًا، فيما عدا عدد قليل من الحالات بواقع حالتين بنسبة ٩,٥٪ مصدر ملكيتهم للأرض عن طريق وضع إليد، وفي نفس الوقت تنفي عن أنفسهم ملكية الأرض بوضع اليد ويتضح ذلك من خلال النص:

- الحالة رقم (١٥): "إحنا منعرفش أصل الأرض دي إيه لكن أسمع إن حمايا اشترى٧٠ متر وحوط على باقى الأرض وكبر البيت، والمساحة دلوقتي حوالي١٥٠ متر».

- الحالة رقم (٧): "الأرض زمان كانت رخيصة وكثير ومكنش حد بيسأل، والمنطقة كانت كبيرة ومفهاش حوش زي دلوقتي،وكان فيه حتت كثير ملهاش أصحاب، وكان معظم الناس بتبني عليها ومحدش يقول حاجة، وإحنا عملنا زيهم والكلام ده كان في أول السبعينيات لكن الحكومة بدأت تأخذ من الناس أقساط ثمن الأرض علشان تركب المرافق» .

مما سبق ومن خلال آراء حالات الدراسة نجد أن المنطقة كمنطقة عشوائية لا تختلف عن عديد من المناطق العشوائية الحضرية، التي تتصف بأنها مناطق وضع يد فقد أوضحت العديد من الدراسات الإيكولوجية الحضرية تأكيد الدور الذي تلعبه الهجرة وخاصة الهجرة الريفية الحضرية في وضع اليد على أرض المدينة، ومن ثم نشأة ونمو المناطق العشوائية المتخلفة في كثير من دول العالم الثالث. (السيد الحسيني، ١٩٩٤، ص ص ٥٧، ٥٨).

٣- حالة المسكن:

كما اتضح أن نسبة ٨٦,٧٪ من حالات الدراسة تسكن في مساكن مستقلة، أما النسبة الباقية ١٣,٣٪ تعيش في مسكن مشترك، ومعظم هذه الحالات تنتمي إلى أسر ممتدة فهي تعيش مع الأقارب في مسكن واحد، ويشترك سكان المنزل في دورة مياه واحدة

ومطبخ مشترك، مما يوضح أن نمط الأسرة النووية هو النمط السائد في المنطقة. ويتفق ذلك مع نوعية الأسرة في المحافظة يسود نمط الأسر النووية (فتحي مصيلحي، ٢٠٠٥، ص ٢٨٠).

- *عدد أفراد الأسرة:*

الجدول التالي يوضح توزيع حالات الدراسة وفقاً لعدد أفراد الأسر في المنطقة:

جدول رقم (١٦) توزيع حالات الدراسة وفقاً لعدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة / البيان	من ١-٥ أفراد	من ٦-١٠ أفراد	أكثر من ١٠ أفراد	الإجمالي
العدد	٦	١٥	٩	٣٠
النسبة٪	٢٠	٥٠	٣٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول (١٦) أن الحالات التي تنتمي لأسر عدد أفرادها من (٦-١٠) أفراد يمثلون أعلى نسبة ٥٠٪، تليها ٣٠٪ ممن ينتمون لأسر مكونة من أكثر من ١٠ أفراد منهم ٤ حالات يعيشون في أسر ممتدة وحالتان يعيش معهم بعض الأقارب، ثم نسبة ٢٠٪ عدد أفراد الأسرة من (١-٥) أفراد، أي أن الأسر في المنطقة تميل إلى أكبر الحجم فأعلى نسبة من الأسر هي المكونة (٦-١٠) أفراد، وذلك نتيجة لكثرة الأبناء وإقامة بعض الأقارب مع الأسرة. وعند مقارنة النمط العام للنمو السكاني بمنطقة الدراسة ومثيله في المحافظة، تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان المنطقة قد تزايد عام ٢٠٠٦ فقد بلغ معدل النمو السنوي لسكان المحافظة خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٦ حوالي ٢,٠٠٨٪ ويتباين هذا المعدل بين مدن المحافظة من جهة والمراكز الإدارية والقرى الواقعة في نطاقها من جهة أخرى، ويلاحظ ارتفاع هذا المعدل في المناطق الحضرية بالمحافظة، فقد بلغ ٢,٣٨٣٪ في المحافظة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦، ص ٦٨).

وعلى ذلك يتسق النمط العام للنمو السكاني مع منطقة الدراسة.

د- عدد الأبناء:

جدول رقم (١٧) عدد الأبناء لدى المبحوثين

عدد الأبناء	العدد	النسبة ٪
واحد	٢	٦,٦
اثنان	١	٣,٦
ثلاثة	٢	٦,٦
أربعة	٥	١٦,٦
خمسة	٥	١٦,٦
أكثر من خمسة	٦	٢٠
لا يوجد	٩	٣٠
الإجمالي	٣٠	٪١٠٠

من الجدول (١٧) نجد أن أعلى نسبة ٢٠٪ من المبحوثين لديهم أكثر من خمسة أبناء، وأقل نسبة ٣,٦٪ من لديهم ابن واحد مع ملاحظة أن نسبة ٣٠٪ من الأطفال الحالات رقم (٦) (٩) (٢١) (٣٠)، وغير المتزوجين الحالات رقم (٢) (١٣) (٢٥) (٢٦). وبالتالي نجد أن أعلى نسبة من المبحوثين المنجبين وهم من لديهم أكثر من خمسة أبناء بنسبة ٢٠٪، وإذا قمنا بجمع النسب وتقسيم هؤلاء المبحوثين إلى فئتين: من أنجبوا حتى ثلاثة فسنجد أن الذين لديهم من ابن إلى ثلاثة أبناء هم ١٦,٨٪ من المبحوثين، في حين من لديهم أكثر من ثلاثة أبناء ٥٣,٢٪ من حالات الدراسة.

ومن خلال الاطلاع على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تبين أن متوسط عدد أفراد الأسرة - على مستوى المجتمع المصري - تراجع من ٤,٦ فرد للأسرة عام ١٩٩٦ إلى ٤,١ فرد للأسرة في التعداد الأخير الذي تفوق فيه عدد سكان الريف على الحضر، وسجل عددهم في الريف ٤١ مليوناً و ٤٢٧ ألف نسمة بنسبة ٥٦,٩٪ من السكان مقابل ٣١ مليوناً و ٣٧٠ ألف نسمة بنسبة ٤٣,١٪ يعيشون في المدن (جريدة المصري اليوم عدد ١٦ مايو ٢٠٠٨).

وقد تبين أن أسباب كثرة الإنجاب في المنطقة ترجع إلى:

١- سيطرة الثقافة التي تعلي من قيمة الإنجاب بوجه عام، وإنجاب الذكور بوجه خاص حيث يمثل الذكر قيمة اقتصادية فضلاً - عن ارتفاع نسبة الأمية بالمنطقة، وقد اتضح ذلك من خلال خصائص حالات الدراسة في الفصل السابق - وفي هذا الصدد تقول:

- حالة رقم (١١): "الواد مش زي البنت طبعاً، الناس كلها تفضل الواد عن البنت والمثل بيقول لما آلوا ده ولد ظهري اتشد واتسند، ولما آلوا بنية الحيطة وقعت علي".

- حالة رقم (٤): "إن جيتي للحق الولد بيساعد أبوه ومعظم الرجالة بتفضل الصبيان عن البنات لأنه في الآخر بيشيل اسمه".

٢- شيوع قيم اللامبالاة مع لجوء البعض للعلاج بالوصفات الشعبية، مما ينجم عنه ارتفاع معدلات الوفيات، وخاصة وفيات الأطفال فيكون التعويض النفسي في مواجهة هذه الأمور، هو إنجاب مزيد من الأبناء ويتضح ذلك في رأي حالة رقم (١٧): "مكنتش عندي عيال الواحد ميكملش شهر ويموت. مات لي ٣ عيال وكان طبيعي يجي غيره".

وقد اتفقت الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات التي أظهرت قيمة الإنجاب وكونه عزوة لدى سكان المناطق العشوائية وخاصة التأكيد على اعتبار الأبناء مصدراً للرزق لا يمكن منعه، وأنهم يمثلون قيمة اقتصادية بعملهم. (نجلاء فرغلي عبد العال، ٢٠٠٥، ص ٣٥١). في حين اختلفت النتائج مع إحدى الدراسات التي أجريت في منطقة عشوائية، وقد أوضحت تفضيل الزوجات والأزواج للأسرة الصغيرة والاتجاه إلى تنظيم الأسرة وخاصة في الأسر حديثة الزواج في ظل أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتدنية. (فاطمة محمد البطل، ٢٠٠٦، ص ٢٠٧).

هـ- عدد الحجرات

والجدول التالي يوضح عدد غرف المسكن العشوائي بالمنطقة، الأمر الذي قد يسهم في معرفة مدى استيعاب المسكن لجميع أفراد الأسرة والوفاء بمتطلباتهم الشخصية.

جدول رقم (١٨) عدد غرف المسكن العشوائي

عدد الغرف	غرفة واحدة	غرفتان	ثلاث غرف	أربع غرف	الإجمالي
العدد	٦	١١	٩	٤	٣٠
النسبة ٪	٢٠	٣٦,٦	٣٠	١٣,٤	١٠٠٪

يتضح من الجدول (١٨) أن نسبة لا بأس بها من مساكن حالات الدراسة تحتوي على أكثر من غرفة، إذ تبلغ نسبة المساكن العشوائية التي تتكون من غرفتين ٣٦,٦٪ يليها المساكن العشوائية ذات الثلاث غرف بنسبة ٣٠٪، ثم المساكن ذات الغرف الواحدة بنسبة ٢٠٪، بينما جاءت نسبة المساكن ذات الأربع غرف فأكثر ضئيلة بنسبة ١٣,٤٪ من مساكن الحالات، ويتضح من هذه النسب أن أكثر حالات الدراسة تقطن مساكن مكونة من غرفتين ولعل ذلك يسهم في تخفيف معدل التزاحم في الغرفة الواحدة، كما يحدث في بعض الحالات التي تقطن الغرفة الواحدة، والتي تستخدم لجميع الأغراض النوم والجلوس والأكل وتجهيز الطعام. وبالنظر إلى طبيعة الوضع في منطقة الدراسة نجد أنها ليست أسوأ حالاً من وضع المجتمع المصري ككل فنجد عدد الأسر في مصر بلغ ١٢ مليوناً و ٢٨٩ ألفًا و ٢٩٢ أسرة منهم ٧ ملايين و ٩٢ ألفا و ٩٠١ أسرة بنسبة ٤١,٣٪ يستخدمون الخزانات كوسيلة للصرف الصحي، كما كشف تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدل التزاحم لعام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٢,٩٥٪ ليصبح هناك مليون وسبع آلاف و٥٥٣ أسرة تعيش كلٌ منها في غرفة واحدة و ٩٢٧ ألفا و ٦١٨أسرة تعيش في فيلات بنسبة ٢٦,٥٪ و ٣٢ ألفاً و ٢٥١ أسرة تقيم أفرادها في مخيمات وعشش و ٢٦٧٩ أسرة تعيش في أحواش المدافن. (جريدة المصري اليوم مقال ١٦/ ٥/ ٢٠٠٨، مرجع سابق).

و- معدل التزاحم:

يعد معدل التزاحم من أهم المقاييس التي تعكس درجة التزاحم في الغرف بالأمكنة، حيث إن ارتفاع عدد الأفراد في الغرفة الواحدة يؤدي إلى سرعة الغضب والملل والكآبة والخصام، والشعور بالعجز، مما يؤدي إلى بيئة كريهة للأبناء، وتكوين بيئة انحرافية، كما في جرائم الأحداث، حيث إن أغلبهم من الأسر التي تعاني من التفكك الأسري، نتيجة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهم.ويوضح الجدول التالي توزيع حالات الدراسة وفقاً لعدد الأفراد في الحجرة الواحدة (معدل التزاحم):

جدول رقم (١٩) توزيع حالات الدراسة وفقاً لمعدل التزاحم

البيان	> ٣	٣-٤	٤-٥	<٥	الإجمالي
العدد	١	٧	١٦	٦	٣٠
النسبة ٪	٣,٣	٢٣,٥	٣٥,٢	٢٠	١٠٠٪

من الجدول (١٩) يتضح أن أكثر من نصف حالات الدراسة بنسبة ٥٣,٢٪ يتراوح عدد الأفراد في الحجرة الواحدة من ٤-٥ أفراد، وأقل نسبة ٣,٣٪ بواقع (٣) حالات من حالات الدراسة أقل من ٣ أفراد في الغرفة، من النتيجة السابقة يتضح معاناة معظم حالات الدراسة من التزاحم وضيق مساحة المسكن مما يترتب عليه العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية بعامة والانحرافات السلوكية بصفة خاصة، وقد اتفقت الدراسة الراهنة مع نتائج إحدى الدراسات التي تناولت ظاهرة التزاحم، حيث أظهرت أنه يقترن السكن بالأحياء المزدحمة بمدينة القاهرة باضطراب الصحة العامة واضطراب الصحة العقلية، بالإضافة إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية. (أحمد مصطفي العتيق، ١٩٩٩، ص ١٩٠).

وتتشابه المنطقة مع المناطق العشوائية التي يتصف فيها المسكن بالازدحام، فقد أوضحت الدراسات الأخرى أنه لا يمكن الفصل بين مكان نوم الكبار ومكان نوم الصغار أو الأطفال، وربما لا يمكن الفصل في أماكن النوم بين المتزوجين وغير المتزوجين، أو الفصل عموماً بين الذكور والإناث، ومن الملاحظ أن المسكن المزدحم في هذه الأحياء

يحتوي نهاراً على عدد من الأفراد اقل من العدد الذي يضمه للنوم، فالرجال أثناء النهار قد يكونون في أعمالهم أو على المقهى، والأطفال إما في مدارسهم أو في أعمالهم، ومنهم من يلعبون في الشارع، أما بالنسبة للنساء فهن عادة ما يكنّ نهاراً أمام البيت أو على الأسطح أما أثناء الليل فإن عدم الخصوصية يتجسد بشكل جلي. (محمد الجوهري، ١٩٩١، ط١، ص ص ٣٥٣- ٣٥٤).

ز- المرافق الأساسية:

تطرقت الدراسة الميدانية في إحدى جوانبها لبيان حالة المرافق ومدى رضا حالات الدراسة عن فائدة هذه المرافق في تحقيق احتياجاتهم، فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن نسبة ٦٣,٤٪ بواقع (١٩) حالة من حالات الدراسة لديهم جميع المرافق الأساسية، تليها نسبة ٣٠٪ بواقع (٩) حالة من حالات الدراسة لا يوجد لديها صرف صحي، ثم نسبة ٦,٦٪ بواقع حالتين لا يوجد لديهما أي نوع من المرافق وذلك لكون المسكن (عشة) حيث لا تصلح لتركيب المرافق، في حين نجد أن معظم حالات الدراسة التي لديها مرافق أساسية أظهرت عدم الرضا عن هذه المرافق وقد أرجعت ذلك لمجموعة من الأسباب ضمن مشكلات المسكن.

ح- مشكلات المسكن:

اتضح أن معاناة معظم حالات الدراسة من مشكلات خاصة بالمسكن ضمن هذه المشكلات نسبة ٨٣,٤٪ يعانون من مشكلة ضيق المسكن وانتشار المياه بصفة مستمرة في شوارع المنطقة وما ينجم عنها من التلوث والحشرات الناقلة للأمراض، ومعاناة الأسر من أمراض ناتجة من التلوث(لا يوجد لها تشخيص) منها الأمراض الجلدية والمعوية، وتعتبر هذه المشكلة أحد نتائج سوء المرافق داخل المنطقة ويؤكد على ذلك نسبة ٦٣,٤٪ من الحالات يعانون من مشكلة سوء المرافق، التي تتضح في انقطاع التيار الكهربي والمياه معظم الوقت بالإضافة إلى تلوث مياه الشرب وعدم مطابقة مواسير المياه للشروط، مما ينجم عنه انتشار المياه في الشوارع وقد لاحظت الباحثة طفح المجاري في الشوارع بصفة دائمة، ومحاولة الأهالي تصليح المواسير والشكوى الدائمة من إهمال الحكومة في النهوض

بالمرافق، يلي ذلك مشكلة القمامة وآثارها بنسبة ٦٠٪ من حالات الدراسة تعاني من انتشار القمامة وقربها من مساكنهم. حيث يترتب عليها مشكلات صحية عديدة تنجم عن الافتقار إلى النظافة والازدحام من أهمها الأمراض المعدية، فمازالت الأمراض التي تنتقل بالعدوى مسئولة عن ارتفاع معدل المرضى والوفيات في الأماكن الفقيرة، التي تتسم بانخفاض مستوى التعليم، وانخفاض مستوى النظافة الشخصية ووجود الشروط المواتية لانتقال وتفشي الكائنات المسببة للأمراض، حيث يؤدي طوال فترات الاتصال المباشر بين الإنسان وحيوانات معينة، وكذلك استخدام الإنسان لمياه ملوثة أو طعام ملوث معرض للجراثيم، دوراً أساسيًا في نقل الأمراض المعدية. (معتز عبد الله، ١٩٩١، ص ص ٣٦-٣٧).

كما لاحظت الباحثة انتشار تربية الطيور في المنازل بالإضافة إلى انتشارها في الشوارع ولعب الأطفال معها، وملامستهم لها بالرغم من أنها مصدر للعدوى ونقل الأمراض القاتلة أحياناً، بالإضافة إلى عنف الأطفال مع الحيوانات الضالة وتجاهل الأمهات لذلك.

وعلى لسان أحد أطباء الأمراض الباطنية بالمنطقة يوضح أن مشكلة المنطقة أساساً عدم وعي سكانها بالصحة العامة والنظافة يعني مشكلة جهل في المقام الأول، فمن المعروف أن "المعدة هي بيت الداء»، بمعنى أنها المدخل لجميع أمراض الجسم، ومشكلة سكان المنطقة ترجع إلى الفقر فنجد أنهم يلجأون لشراء الأغذية (الخضار واللحوم) رخيصة الثمن والأقل جودة بالإضافة إلى عدم طهيها بطريقة صحية بالإضافة إلى أكل الشارع (عربات بيع الأطعمة المكشوفة المنتشرة بالمنطقة) مصدر التلوث، بالإضافة إلى سوء سلوك سكان المنطقة في تعاملهم مع البيئة بداية من (الشارع - المسكن - النظافة الشخصية) وما يترتب على ذلك من تهيئة المجال لحدوث الأمراض بداية من الأمراض البسيطة انتهاء بالسرطان ويتردد على العيادة جميع أمراض الباطنة منهم مرضى الكبد، والضغط، والكلى، القلب وغيرهم، حالات كثيرة يعني جميع الأمراض موجودة بين سكان المنطقة خاصًا في الفترة الأخيرة وجدت الحالات السرطانية بكثرة. كما أن مشكلة تلوث المياه بالمحافظة سبب رئيسى في انتشار أمراض الكبد والكلى وفيه حالات كثيرة جداً يتم تحويلها لمعهد الكبد أو مستشفى القصر العيني.

مما سبق يتضح أن العوامل الإيكولوجية الفيزيقية والعمرانية تلعب دوراً اجتماعيًّا وتؤثر سلبيًّا في سلوك الأفراد، سواء على مستوى المسكن من الداخل كتقسيمه الداخلي، وصغر حجمه بالنسبة لعدد الأفراد المقيمين فيه، أو على مستوى المساكن من الخارج، كتلاحمها وتلاصقها وضيق وتعرج الممرات التي تضم هذه المساكن. فمن خلال الملاحظة لا تحتوي المنطقة على أي شارع يتصف بالاتساع وباقي المنطقة تتصف بضيق الشوارع وعشوائية المساكن وتلاصقها بشكل كبيرمما يؤثرعلى طبيعة الخصوصية والاستقلالية على مستوى الأسرة الواحدة وعلى مستوى الأسر المحيطة بها، بالإضافة إلى ذلك تتجسد التأثيرات السلبية للازدحام على النسق القيمي والأخلاقي لأفراد الأسرة بسبب انتفاء الخصوصية وزيادة الإباحية، الأمرالذي ينتج عنه مع مرور الوقت انتفاء قدسية الجسد بين أفراد الأسرة باختلاف جنسهم وأعمارهم وأحياناً درجات القرابة بينهم.

ومن أكثرالعناصر تأثراً وتعرضاً للتأثيرات السلبية للزحام وفقدان الخصوصية في المسكن هم الأطفال وتتفق ما توصلت إليه الدراسة الراهنة مع إحدى الدراسات التي أوضحت أن الازدحام داخل المسكن يعد من العوامل المؤدية إلى المشكلات الاجتماعية والانحراف السلوكي، حيث تعد الأحياء العشوائية تربة خصبة للسلوك المنحرف، وقد أكدت دراسة عن الطفل في المناطق العشوائية في المجتمع المصري قامت برصد وتحليل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالأطفال في بعض المناطق العشوائية وخاصة في سكان العشش باعتبارها نمطاً من أنماط السكن العشوائي، ولقد توصلت الدراسة إلى أنه نتيجة ضيق المسكن ومعيشة الأسرة داخل العشة الواحدة، التي هي بمثابة غرفة واحدة أثر على أساليب تنشئة الصغار، فلا يوجد إمكانية لفصل الأبناء ذكوراً وإناثاً في مختلف الأعمار بالإضافة إلى اطلاعهم على العلاقة الخاصة بين الآباء (علا مصطفى وآخرون، ١٩٩٨، ص ص ١٧٥- ١٧٦). وقد أدى تلاحم وتلاصق المنازل من الخارج وضيق مساحتها في المنطقة إلى أن فقدت الحياة الأسرية الواحدة خصوصيتها، بالإضافة إلى التخلي عن بعض القيم الريفية ويتجلى ذلك في عدم التزام المرأة (وهي المسئولة عن الخصوصية) أثناء الخروج من المنزل بارتداء ملابس محتشمة، كما شوهدت في كثير من الأحيان تقوم بإرضاع أطفالها خارج المنزل ودون محاولة لتغطية جسدها، مما أصبح من

المعتاد لدى الصغار، سواء داخل المنزل أو خارجه، أن ينظروا إلى مناطق حساسة من الجسد دون حياء، مما يؤثر أيضاً على تشكيل سلوكياتهم، وقد يدفعهم إلى الانحراف.

الخلاصة:

مما سبق يتضح لنا أن هناك بعض السمات والمشكلات العامة لنمط السكن وخصائصه في المناطق العشوائية بصفة عامة، والتي من أبرزها وأهمها نقص المرافق والخدمات العامة وانتشار القمامة، وضيق المسكن، وكبر حجم الأسرة وارتفاع درجة التزاحم، وفقدان الخصوصية. ففي حين يتصف المسكن في المنطقة بتلك الخصائص الرديئة، نجد الأمم المتحدة تقدم لنا توصيف المسكن الملائم تتحدد في توفير الخدمات والإمكانات والبنية الأساسية والموقع المناسب بمعنى القرب من أماكن الخدمات الأساسية، وموقع جغرافي ملائم صحيًّا وغيرها من السمات وأخيراً الملائمة الثقافية، فالمسكن ليس مجرد مبان وإنما يجب أن تتلاءم مع مقومات ثقافة المجتمع (محمد العدوي، ٢٠٠٠، ص ص ٥٣٥ – ٥٣٦).

وفي النهاية وبتدقيق النظر لا نجد شرطاً واحداً من شروط المسكن الملائم يتوافر في المنطقة، غير أن تلك المنطقة يتمثل بعدها الإيجابي لساكنيها في أنها وفرت لهم المأوى الذي يتناسب مع إمكانياتهم المادية المحدودة، وبالتالي فهي بيئة خصبة للانحرافات وانتشار الجريمة والعنف.

ثانياً:- الخصائص الاقتصادية لسكان المنطقة:

في ضوء ذلك تتناول الدراسة الميدانية مستوى الدخل، طبيعة العمل وعدد ساعاته، وطبيعة عمل المرأة في المنطقة وأثره على ظاهرة العنف، امتلاك السلع الاستهلاكية المعمرة، المستوى الغذائي الكسائي، وذلك على اعتبار أنها مؤشر لمعرفة مدى تأثير الخصائص الاقتصادية للسكان على ظاهرة العنف في المنطقة.

١- الدخل:

يعتبر الدخل مؤشراً أساسيًّا لتحديد إمكانات الأسرة لمواجهة المتطلبات الأساسية للمعيشة ومدى تمتعها بالخدمات العامة المتاحة، فنجد أنه في ظل انتشار الأمية وانخفاض

المستوى التعليمي لحالات الدراسة، وتدني نوعية المهن التي يمتهنها أغلب سكان المنطقة يكون من المنطقي أن تنخفض مستويات الدخول التي يحصلون عليها، وبالرغم من ذلك أظهرت الدراسة الميدانية وجود تفاوت كبير بين مستويات دخول أسر حالات الدراسة فقد تباين مستوى الدخل بين حالات الدراسة بصورة واضحة، فهناك من ترتفع دخولهم ممن يمتهنون مهنًا حرفية وأصحاب المهن، حيث تتراوح دخول حالتين من حالات الدراسة من ١٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ جنيه شهريًا أحدهما صاحب محل خردة وبيع وتقطيع صاج، والآخر صاحب مهنة تركيب سيراميك، في مقابل حالة يزيد دخلها على ٣٠٠٠ جنيه شهريًا يعمل سمكري سيارات، في حين نجد انخفاضا ملحوظاً في مستوى دخول باقي أسر حالات الدراسة، والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي لمستوى الدخل الأسري شهريًا لحالات الدراسة، مقارنة بالدخل الأسري لإجمالي المجتمع المصري. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، صـ ٢).

جدول رقم (٢٠) التوزيع النسبي لمستوى الدخل الأسري في المنطقة مقارنة بإجمالي الجمهورية

فئات الدخل الأسري بالجنيه شهريا	المنطقة		٪ إجمالي الجمهورية عام ٩٩/ ٢٠٠٢
	العدد	النسبة ٪	
أقل من ٢٥٠	١٠	٣٣,٤	٢,٩٤
٢٥٠-٥٠٠	١٢	٤	١٧,٢٨
٥٠٠-٧٥٠	٣	١٠	٢٨,٦٨
٧٥٠-١٠٠٠	٢	٦,٦	٢١,١٧
١٠٠٠- ٢٥٠٠	٢	٦,٦	٢٦,٣٦
٢٥٠٠ فأكثر	١	٣,٤	٣,٥٧
الإجمالي	٣٠	٪١٠٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢٠) تدني مستوى الدخل الأسري بالمنطقة، فنجد أن أكثر من نصف حالات الدراسة بنسبة ٧٣,٤ ٪ يتراوح دخل أسرهم ما بين أقل من (٢٥٠ – ٥٠٠) جنيه شهريًا، وهذه الفئة ممن يمتهنون أعمالًا هامشية وغير ثابتة الدخل، ضمن هذه الفئة الباعة الجائلون، الأعمال الخدمية (الخدمة بالمنازل – عمال البناء– العربجية) الوظائف

الحكومية الدنيا. وعند مقارنة هذه النسبة بإجمالي الجمهورية حيث لا تتجاوز هذه الفئة نسبة ٢٢,٢٠ من إجمالي الجمهورية مقارنة بمنطقة الدراسة، تليها نسبة ١٠٪ من حالات الدراسة يتراوح دخل أسرهم ما بين (٥٠٠- ٧٥٠) جنيهًا شهريًا. وهذه الفئة ممن يعملون كأصحاب مهن (سباك - كهربائي) وبعض الأعمال الخدمية (سائق). ثم نسبة ٦,٦٪ يتراوح دخلهم ما بين (٧٥٠ - ١٠٠٠) ممن يعملون كباعة وحرفيين، ويماثلها ٦,٦ ٪ من الحالات يتراوح دخلهم ما بين (١٠٠٠-٢٥٠٠) منهم أصحاب المحلات التجارية والحرفيين، ونسبة ٣,٤٪ بواقع حالة واحدة. وبالنظر إلى مستوى دخله أكثر من ٢٥٠٠ جنيه شهريًا يعمل كحرفي.

وبالنظر إلى مستوى دخول أسر حالات الدراسة نجد انخفاضاً ملحوظاً في مستوى دخول معظم الأسر بالمنطقة مقارنة بإجمالي الجمهورية، حيث يتركز معظم دخول حالات الدراسة في أدنى فئة من إجمالي الجمهورية، مما يوضح تدني مستوى دخل الفرد في منطقة الدراسة عن مثيله في الجمهورية، في حين وصل أعلى دخل في حالات الدراسة إلى ٣٠٠٠جنيه شهريًا أعلى من المعدل العام لمثيله على مستوى الجمهورية،مما يوضح عدم التوازن في الفرق بين مستوى دخول سكان المنطقة كمنطقة عشوائية؛ لذلك لابد من الإشارة إلى أن كل سكان المناطق العشوائية ليسوا فقراء، وليس كل الفقراء يعيشون في المناطق العشوائية والمتداعية، وبالرغم من ارتفاع دخول بعض الأسر من حالات الدراسة ممن يمتهنون المهن الحرفية وأصحاب المهن، نجد أن هذا لا يغير شيئًا كثيرًا من نوعية الحياة في تلك المنطقة وذلك لكثرة عدد الأبناء الذين يلتهمون معظم دخولهم، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات السابقة التي أجريت في منطقة عشوائية بمدينة المنصورة حيث أوضحت أن زيادة حجم الأسرة يؤدي إلى عدم قدرة الأسرة على الوفاء باحتياجاتها في المناطق العشوائية (فتحية السيد الحوتي،، ١٩٩٨، ص ٣٠٥.).

٢- عدد ساعات العمل:

تبين من خلال الدراسة الميدانية أنه في ضوء طبيعة العمل الهامشية التي يمتهنها معظم حالات الدراسة، حيث تطغى المرونة في هذا القطاع على أوقات العمل من حيث

ساعات العمل اليومية والأجازات فكلاهما يطول أو يقصر وفقًا لحاجات وظروف العمل المختلفة كتوافر المادة الخام والعمالة والطاقة، والجدول التالي يوضح تقسيم حالات الدراسة ممن هم في قوة العمل تبعًا لعدد ساعات العمل.

جدول رقم (٢١) التوزيع النسبي لحالات الدراسة وفقًا لساعات العمل

عدد ساعات العمل/ البيان	٧-٨	٩-١٠	١٢-١٣	١٤ فأكثر	الإجمالي
العدد	٢	٩	١٠	٣	٢٤
النسبة ٪	٨,٣	٣٧,٥	٤١,٧	١٢,٥	١٠٠٪

من الجدول (٢١) أمكن تقسيم الحالات تبعًا لساعات العمل كالآتي:

أ- نسبة ٤١,٧٪ من الحالات عدد ساعات عملهم تتراوح ما بين ١٢-١٣ ساعة يوميًا وطبيعة عملهم كحرفيين وأصحاب مهن وباعة تتطلب وقتًا طويلاً من الساعات ضمن هذه المهن: صاحب محل خردة وتقطيع صاج - سباك - كهربائي - وباعة في محلات تجارية.

ب- تليها نسبة ٣٧,٥٪ عدد ساعات عملهم من ٩- ١٠ ساعات معظمهم يعملون كباعة في محلات تجارية وحرفيين - وأعمال خدمة مثل الخدمة بالمنازل وجامع خردة - عربجي - عمال بناء - تبّاع - صاحب مهنة تركيب سيراميك.

جـ- ثم نسبة ١٢,٣٪ عدد ساعات عملهم حوالي ١٤ ساعة فأكثر، منهم من يعمل حرفيًا سمكريًا وأعمالاً خدمية (سائق) - باعة فاكهة.

د- نسبة ٨,٣٪ عدد ساعات عملهم ٨ ساعات يوميًا وهذه النسبة تعمل في وظائف حكومية.

٣- عمل المرأة وعلاقته بالعنف في المنطقة:

لاحظت الباحثة انتشار عمل المرأة والأطفال في المنطقة بصورة ملحوظة، كبائعات خضار، وعاملات في محلات تجارية ومكاتب الكمبيوتر ومحلات الموبايلات والاتصالات

وبيع الأسماك والطيور، وأعمال الخدمة بالمنازل خارج المنطقة، مما يؤدي لتعرضها للعنف. بالنسبة لحالات الدراسة تبين وجود ١١ حالة من الإناث بنسبة ٧٨,٥٪ من عينة الإناث من بين حالات الدراسة يعملن في مهن مختلفة موزعة كالآتي:

جدول رقم (٢٢) التوزيع النسبي للإناث وفقًا لطبيعة العمل

طبيعة العمل	بائعة	موظفة	أعمال خدمية	الإجمالي
العدد	٦	٢	٣	١١
النسبة ٪	٥٤,٥	١٨,٣	٢٧,٢	١٠٠٪

من الجدول رقم (٢٢) نجد أن نسبة الإناث اللاتي يعملن كبائعات (متجولة - بائعة في محال تجارية) هي الأعلى بنسبة ٥٤,٥٪، تليها نسبة ٢٧,٢ ٪ تعملن أعمالًا خدمية منهن حالتان تعملن في (الخدمة بالمنازل خارج المنطقة وحالة عاملة بناء) ثم نسبة ١٨,٣٪ بالوظائف الحكومية (إحداهن موظفة في المستشفى التعليمي - والأخرى سكرتيرة في مدرسة ابتدائية).وبالرغم من ارتفاع معدل البطالة في المنطقة بصفة عامة - وبخاصة بين الإناث حيث تصل إلى ٣١,٥ ٪ من قوة العمل عام ٢٠٠١ - وَيأتي مركز المحافظة في مقدمة المناطق الحضرية التي تعاني من البطالة وخاصة بين الإناث. وقد أرجع تقرير التنمية البشرية بالمحافظة ذلك إلى ضيق فرص العمل المتاحة أمامهن، واتجاه كثير من المنشآت والمصانع إلى تشغيل الذكور دون الإناث، بالإضافة إلى وجود بعض القيم والتقاليد التي قد تحد من عمل الإناث. (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣، ص ٩).

ويختلف الوضع في المنطقة من حيث طبيعة الأوضاع الاجتماعية وانخفاض الدخل حيث يحتم على المرأة في المنطقة الخروج إلى العمل، وخاصة في مجال الأعمال الهامشية والمتدنية؛ وذلك لأنها تتناسب مع إمكاناتها المحدودة (تدني المستوى التعليمي - نقص المهارة والتدريب) وهذا ما يتفق مع نتائج إحدى الدراسات الحقلية، حيث أكدت على دفع المرأة للعمل في الأعمال الهامشية والخدمية في ظل تدني الأوضاع الاقتصادية. (وسام محمد بلابل، ٢٠٠٤، ص١٤٠).

أ- تأثير خروج المرأة للعمل على ظاهرة العنف بالمنطقة:

بالنسبة للمنطقة نجد أن هناك العديد من الأسر الفقيرة تتحمل فيها المرأة العبء الاقتصادي للأسرة بصورة كاملة لعجز الزوج أو شيخوخته أو موته، وتتراوح - الأعمال التي تؤديها المرأة بهدف الحصول على دخل - بين الوظائف الحكومية الدنيا والأعمال الهامشية والأعمال الخدمية مثل الخدمة بالمنازل، أي عمل المرأة بالقطاع غير الرسمي، حيث تتعرض للكثير من الضغوط والقهر المعنوي والجسدي، حيث تعمل لساعات عمل طويلة مقابل أجر محدود لا يكفي لسد ضروريات المعيشة، وفي بيئة تفتقد إلى الشروط الإنسانية للعمل من حيث المكان والإضاءة والتهوية، والمرأة بائعة الرصيف، وبائعة متجولة، وعاملة بناء كما في الحالات أرقام (٣)، (١١)، (١٦)، (١٨)، (٢٢)، بالإضافة لتعرضها للمعاكسات وما ينجم عنها من المشاجرات في المنطقة كما في الحالة (٢٥)، (٢٦) بائعات في محل للموبايل ومركز للاتصالات، كما تتعرض لصور من الأذى المادي والمعنوي من أصحاب المحلات ومن الشباب العاطلين في المنطقة وباعة الرصيف وفي النهاية - كشأن القطاع غير الرسمي- لا تجد ما تستند إليه عند المرض أو العجز أو التقدم في السن، وسوف نعرض لآراء بعض الحالات في هذا الصدد.

ب- حالات الدراسة من الإناث وأشكال العنف:

على لسان الحالة رقم (٣): "تعرضت للضرب والشتيمة (من ناس كلاب وحرامية) ياما خُدي بأه زي ما انتي عايزة اترمت نصبة الخضار، والكلاب دول من الباعة وده لما أنزل سعر الخضار علشان أبيع، ساعات يسلطوا ناس وساعات يتلموا يضربوني، ومحدش بيدخل". وتقول حالة رقم (٢٣): "الناس بتعاملني وحش علشان باشتغل خدامة وبتعاير ولادي مع إن فيه ستات في المنطقة بتشتغل في شغلانات أقل بكثير، ومحدش عارف حاجة". والحالة رقم (٢٥) تقول: "أكثر من مرة يدخل شباب مبرشم من المنطقة في المحل عشان يتصلوا وسعات بكون لوحدي". وعلى لسان الحالة رقم (٢٦):» اشتغلت في أكثر من محل، وكل مرة كنت بسيب فيها الشغل بسبب رخامة الناس اللي بيشتغلوا في المحلات والورش المجاورة وساعات الأجرة بتكون قليلة، وأحيانا قلة ذوق صاحب الشغل... ".

٤- امتلاك السلع الاستهلاكية المعمرة:

أظهرت الدراسة الميدانية حرص معظم أسر حالات الدراسة على اقتناء بعض الأدوات والسلع الأساسية خاصة (التليفزيون - غسالة - ثلاجة) وبالرغم من انخفاض معظم الدخول في المنطقة، نجد أن عدداً من الأسر تحرص على شراء الدش (بالتقسيط - بعمل جمعيات) أو عن طرق سرقة وصلات لبعض القنوات الفضائية، وتنتشر هذه الظاهرة بصورة واضحة داخل المنطقة، والجدول التالي يوضح ملكية حالات الدراسة بالمنطقة للأدوات الكهربائية:

جدول رقم (٢٣) التوزيع النسبي لحالات الدراسة

وفقا لامتلاك السلع الاستهلاكية (أكثر من استجابة)

الأجهزة الكهربائية	العدد	النسبة ٪
تليفزيون	٢٩	٩٦,٦
ثلاجة	٢٧	٩٠
غسالة	٢٨	٩٣,٢
بوتاجاز	٢٩	٩٦,٦
فيديو	٣	١٠
دش	٥	١٦,٦
كمبيوتر	٢	٦,٧
وصلة دش	١٧	٥٦,٦

بالنظر إلى بيانات الجدول (٢٣) نجد أن عدداً لا بأس به من حالات الدراسة بمنطقة الدراسة يمتلكون معظم الأدوات الكهربائية: ٩٦,٦٪ يمتلكون تليفزيون، يماثلها نسبة من يمتلكون بوتاجازاً، تليها نسبة ٩٣,٤٪ يمتلكون غسالة، ثم نسبة ٩٠٪ ثلاجة، في حين تحرص نسبة ٥٦,٦ أكثر من نصف العينة على تركيب وصلات للدش، وبالرغم من التزامهم بقسط شهري مقابل هذه الوصلات، ثم نسبة ١٦,٦ ٪ لديها دش، ونسبة ١٠٪لديها فيديو، و ٦,٧ ٪ لديها كمبيوتر.

٥- المستوى الغذائي الكسائي:

يعتبر الغذاء أحد المقومات الأساسية في تدعيم حياة الإنسان، وفي كثير من المجتمعات أصبحت مسألة توفير الغذاء مشكلة أساسية، وخاصة في المناطق العشوائية التي تتدنى فيها الدخول فقد لاحظت الباحثة أن معظم حالات الدراسة عادة يلجأون إلى شراء أصناف غذائية منخفضة السعر، تأتي في مقدمتها البقوليات وبعض النشويات؛ وذلك نظرا لانخفاض مستوى المعيشة والدخل، وكثرة عدد الأبناء وذلك في أكثر من عشر حالات من المبحوثين، في مقابل تسع حالات يعتبر المستوى الغذائي لهؤلاء متوسطاً في حين نجد خمس حالات يقبلون على شراء أصناف غذائية مرتفعة الأسعار كما لاحظت الباحثة أن عدداً ضئيلًا من حالات الدراسة يهتمون بنظافتهم الشخصية ونظافة ملابسهم، وقد تبين من الدراسة الميدانية أن معظم حالات الدراسة تتنوع ملابسهم ما بين (متهالكة - أو ملابس متوسطة الحال).

مما سبق تشكل هذه الأوضاع السيئة ضغطًا لا يمكن تجنبه، وبالضرورة تنعكس على سلوك الفرد حيث تتجسد في سلوكيات العنف والانحراف في المنطقة.

ثالثاً: العلاقات الاجتماعية ودورها في العنف:

يختص هذا الجزء من الدراسة الميدانية بتناول بعض الجوانب الاجتماعية التي تسهم في تشكل ظاهرة العنف في المنطقة من خلال التعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية في المنطقة والمستوى التعليمي لأبناء المبحوثين وأهمية التعليم بالنسبة لهم وظاهرة البطالة ومدى سلبياتها وبالنسبة للمبحوثين وطبيعة التنشئة الاجتماعية.

في هذا الصدد تهدف الدراسة الميدانية إلى تحليل العلاقات (داخل - خارج) الأسرة كمؤشر لتفاعل الفرد مع الآخرين والتعرف على طبيعة سلوكه من خلال رصد شكل العلاقة بين الزوجين، علاقة الآباء بالأبناء، شكل العلاقة بين الإخوة، ثم تناول العلاقات الاجتماعية خارج الأسرة وتأثيرها على ثقافة العنف في المنطقة وذلك من خلال علاقة الأسرة (بالأقارب - الجيران).

أولاً: العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة:

إن نجاح العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة في إطار الالتزام بالأدوار وأدائها بصورة مرضية يعد من العوامل الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق سلوك سوي وشخصية سليمة؛ لذلك اهتمت الدراسة الميدانية بالتعرف على شكل العلاقات السائدة بين أفراد الأسرة (الآباء - الأمهات - الإخوة).

أ- شكل العلاقة بين الزوجين:

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع عدد المشكلات والخلافات بين حالات الدراسة من المتزوجين في المنطقة حيث اتضح أن النسبة الغالبة ٢٧ , ٥٦٪ من المبحوثين المتزوجين أقروا بأن العلاقة بينهم وبين أزواجهم علاقة يسودها الخلاف والمشاجرات بصفة دائمة - ويؤكد هذه النتيجة الفصل السابق فيما يتعلق بالحالة الزواجية من وجود ٤ حالات من المطلقين ضمن عينة المبحوثين ويفسر أيضاً بمدى التفكك الأسري السائد بين الأزواج والزوجات، ومدى انعكاس المشكلات المرتبطة بتواجدهم في المنطقة على طبيعة العلاقات الأسرية. وعلى لسان الحالة رقم (١٩) "على طول خلافات دايمة بسبب أو بدون سبب سواء بسبب مصروف البيت أو العيال أو غيرها من المشكلات العادية نلاقينا بنشتم في بعض وسعات الخناق يتطور للضرب حسب شدة المشكلة".

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج إحدى الدراسات التي توصلت إلى ارتفاع حدة المشكلات الأسرية بين الأزواج في عينة المجتمع العشوائي حيث بلغ المتوسط الحسابي

لدرجة حدة المشكلات (٦٤,٢٢ ٪) حسب استجابات المبحوثين، بينما تنخفض هذه المشكلات في عينة المجتمع المطور حيث بلغ المتوسط الحسابي لحدة المشكلات الزوجية (٥٧,١١) وفقاً لتقديرات المبحوثين . (محمد إبراهيم عبد العال، ٢٠٠٣، ص١٦٢).

ب- أسباب الخلافات بين الزوجين:

اهتمت الدراسة الميدانية بالتعرف على أسباب الخلافات الدائمة بين المبحوثين وأزواجهم ممن يعانون وجود خلافات دائمة بينهم، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن الخلافات الدائمة بين الأزواج من المبحوثين الذين يعانون من وجود مشكلات يمكن إرجاعها بنسبة ٦٦,٧ ٪ بواقع (٦) حالات من حالات الدراسة بسبب المصاريف (انخفاض الدخل)، بينما ترى حالتين بنسبة ٢٢,٢ ٪ من المبحوثين أن سبب المشاجرات والخلافات يرجع إلى عدم وجود تفاهم بينهم (الكراهية بين الطرفين)، ثم نسبة ١١,١ ٪ بواقع حالة واحدة صرحت بأن أسباب الخلاف أساسها مشكلات الأبناء وطريقة تربيتهم. وبذلك تتفق الدراسة الراهنة مع نتائج إحدى الدراسات التي أظهرت أن السبب الرئيسى للمشكلات بين الأزواج يرجع إلى انخفاض دخل الأسرة نظراً لهامشية مهن غالبية أفراد عينة الدراسة (المرجع السابق، ص ١٦٢). كما أكدت على ذلك إحدى الدراسات التي أظهرت أنه كلما قل الإشباع الاقتصادي زادت المشكلات الأسرية (عبير سمير عبد الرازق، ٢٠٠١، ص ٢٥٧).

وللتدليل على ما سبق من واقع ما ذكرته الحالات:

حالة رقم (٣) "إحنا دخلنا مش ثابت يعني يوم فيه شغل ويوم مفيش لأن زوجي أرزقي على باب الله عشان كده الفلوس مهما كانت قليلة، والحاجة زي مانتي شايفة كل يوم الأسعار بتزيد والعيال مصاريفهم كثيرة، ومحتاجين أكل ودروس ومصاريف أخرى في البيت، ومهما حاولت أوفر في مصاريف البيت لا تكفي وتلاقي المشاكل تيجي من قلة الفلوس سواء كانت مع العيال أو مع أبوهم، بينما أرجعت حالة رقم (٥) الخلافات الزوجية إلى كراهية الطرف الآخر بدون سبب واضح حيث تقول "مفيش سبب محدد للخلافات على طول تلاقي تصرفاتي مش عجباه وديما يعمل مشاكل بدون أي سبب وعشان كده بكرهه وهو نفس الشيء لو مش العيال كنا سيبنا بعض من زمان".

وتصرح حالة رقم (١٢) بأن مشكلات الأبناء سبب رئيسى في الخلافات، حيث تقول: "العيال سبب المشاكل على طول لما عيل يغلط أو يعمل مشكلة سواء خارج أو داخل المنزل تلاقي البيت قام حريقة، والعيال نفسها تربيتها مشكلة في الزمن ده، تلاقيهم ميسمعوش الكلام ويعملوا العكس وعناد في كل شيء يعني هما سبب المشاكل في البيت".

جـ - مظاهر الخلافات بين الزوجين:

أوضحت الدراسة الميدانية تعدد مظاهر الخلافات بين الزوجين وتباين رد فعل المبحوثين تجاه التعبيرعن الغضب وقت حدوث المشاجرات، فقد تبين أن نسبة ٦ , ٥٥ ٪ بواقع ٥ حالات ممن لديهم مشكلات أسرية من المبحوثين يلجأ فيها المبحوث إلى السب والشتائم في تعامله مع الطرف الآخر، بينما صرحت نسبة ٤ , ٣٣ ٪ بواقع ٣ حالات بتطور الخلاف من الشتائم والسب إلى مرحلة الضرب، في حين أظهرت حالة واحدة أنه في حالة المشاجرة يلجأ الزوج إلى ترك المنزل نتيجة لشدة عصبيته، وبالتالي فقد أجمع كافة المبحوثين على اتباع أسلوب العنف في تعاملهم مع الطرف الآخر بداية من الشتائم إلى تطور الموقف إلى درجة الضرب - وغياب أسلوب الحوار والمناقشة في مواجهة المشكلات الأسرية.

ويمكن التدليل على ما سبق من واقع ما ذكرته الحالات:

فتقول حالة رقم (١٧): "لما يحصل ويكون فيه خناقة بسبب المصروف وميكونش فيه فلوس تلاقي الكلام يجر بعضه وتلاقي الواحد بيشتم تلقائي نتيجة للضيق والعصبية".

وتقول حالة رقم (١٠):» لما يكون فيه خناقة على أي سبب بعيد عنك مراتي لسانها طويل وصوتها عالي لما يكون مين بتشتم على طول اللي في سكتها سواء في البيت أو الجيران أو أي حد يحاول يسكتها».

* أما الحالة رقم (٣) فتقول: "ساعة الخناق جوزي بيسيب العيال ويجي عليا أنا بالشتيمة والسب ولما أرد الشتيمة أو أتكلم أيده بتطول ويضربني، ويضرب في العيال من غير سبب وسعات يكسر أي حاجة في البيت» بينما نجد نمطا آخر عصبيا حكيا وهو الحالة رقم(٨) التي تقول: "لو حصل واتخانقت مع مراتي بسيب البيت وأخرج في وقتها لأني

عصبي جداً وأقل حاجة بتعصبني عشان كده من السهل أفقد أعصابي بسرعة ومضمنش ساعتها ممكن أعمل إيه».

د- العلاقة بين الوالدين والأبناء:

اهتمت الدراسة بالتعرف على شكل العلاقة بين المبحوثين وأبنائهم من خلال علاقة (الأب -الأم) بالأبناء في منطقة الدراسة. والجدول التالي يوضح شكل العلاقة بين المبحوثين وأبنائهم:

جدول رقم (٢٤) شكل العلاقة بين الآباء وأبنائهم

النـــــــــص	علاقة المبحوثين بأبنائهم		علاقة المبحوثات بأبنائهم		الإجمالي	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	٪
علاقة عادية	٣	١٤,٢	٣	١٤,٢	٦	٢٨,٥
معظم الوقت في الشغل ولما أرجع بعاملهم بحنان	٢	٩,٥	٢	٩,٥	٤	١٩,٤
بعاملهم بقسوة عشان يقدروا يعيشوا في الدنيا	٤	١٩	٢	٩,٥	٦	٢٨,٥
أبوهم معظم الوقت برة ومبقدرش عليهم	-	-	٥	٢٣,٨	٥	٢٣,٨
الإجمالي	٩	٤٢,٧	١٢	٪٥٧	٢١	٪١٠٠

فيما يتعلق بعلاقة الأب بالأبناء: يشير الجدول رقم (٢٤) أن النسبة الغالبة ١٩ ٪ من المبحوثين يروا أن طبيعة العلاقة بينهم وبين أبنائهم علاقة يسودها القسوة والشدة بدافع مواجهة الأوضاع المعيشية الصعبة، تليها نسبة ١٤,٢ ٪ من أفادوا بأن علاقتهم بأبنائهم علاقة عادية، في حين أوضحت نسبة ٩,٥ ٪ من الآباء بأن علاقتهم بأولادهم يسودها الحنان والتدليل ويعلل ذلك بانشغال الأب بالعمل معظم الوقت وكثرة غيابه عن المنزل،

ومن هنا يمكن القول: بأن النسبة الغالبة من الآباء يتبعون أساليب العنف والقسوة في تعاملهم مع أبنائهم وتتفق هذه النتيجة مع دراسة علا مصطفى (علا مصطفى، ١٩٩٨، صـ١٨٣). حيث توصلت إلى أن العلاقة بين الآباء والأبناء علاقة تقوم على السب والضرب، كما تتفق مع دراسة محمد عبد العال حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة حدة المشكلات بين الآباء والأبناء (٥٦ , ٦٣ ٪) (محمد عبد العال، ٢٠٠٣، ص ١٦٥).

- **بالنسبة لعلاقة الأم بالأبناء**: تشير بيانات جدول رقم (٢٤) إلى أن النسبة الغالبة ٨ , ٢٣٪ من المبحوثات في المنطقة تتسم علاقتهن بأبنائهن بالتدليل والحنان الزائد بجانب تمرد الأبناء على الأم. فقد اتضح من خلال آراء ٥ مبحوثات يظهرن سلبيتهن في توجيه وتهذيب أبنائهن - وبصفة خاصة الأطفال الذكور- يعللن ذلك بغياب الأب معظم الوقت خارج المنزل مما يتيح تمرد الأبناء عليهن، تليها نسبة ٢ , ١٤ ٪ من المبحوثات يؤكدن أن العلاقة بينهن وبين أبنائهن علاقة عادية، أي لا يسودها العنف والقسوة الزائدة أو الحنان والتدليل المبالغ فيه، مع الوضع في الاعتبار أن مفهوم علاقة عادية يتوقف على وجهة نظرهن الخاصة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة علا مصطفى .(علا مصطفى، ١٩٩٨، ص ١٨٥). حيث أشارت إلى أن العلاقة السائدة بين الأم والأبناء غالباً ما تكون علاقة طيبة بنسبة (٧٥ ٪) أي لا يسودها العنف والقسوة الزائدة أو الحنان والتدليل المبالغ فيه، في حين اتفقت نتائج الدراسة مع إحدى الدراسات في المناطق العشوائية التي أظهرت نتائجها أن العلاقة بين الأمهات والأبناء لا يسودها الاحترام، فالأبناء يوجهون العديد من الشتائم والألفاظ البذيئة إلى أمهاتهم وأيضاً توجه الأم نفس الشتائم ويحدث ذلك على أنه شيء عادي. (دعاء عبد الفتاح عبد العظيم، ٢٠٠٥، ص ٢٧٠).

هـ - شكل العلاقة بين الإخوة:

اهتمت الدراسة الميدانية برصد طبيعة العلاقة بين الإخوة لمعرفة مدى تأثير تواجدهم في المنطقة على سلوك الأبناء داخل الأسرة، فقد اتضح أن نسبة ٦٠ ٪ من المبحوثين أفادوا بوجود خلافات عادية بين الإخوة وبعضهم وذلك بواقع ١٨ حالة من إجمالي عينة الدراسة،

وترجع قلة الخلافات إلى عدة عوامل، منها تدخل أحد الوالدين في بداية الخلاف، أو بسبب قوة شخصية الأب مع أبنائه، والتي تخلق نوعاً من التعاطف بين الإخوة. وقد تنوعت أسباب حدوث المشكلات سواء التي تحدث بين الإخوة الذكور من نفس الجنس أو الإناث من نفس الجنس، أو التي تحدث بين الذكور والإناث، أو الأكبر سناً والأصغر سنا. على سبيل المثال نجد ضمن أسباب المشكلات والخلافات بين الإناث وأخواتهن تنحصر في الملبس والاحتياجات الخاصة، والغيرة ومشاهدة التليفزيون، والاختلاف على مساعدة الأم في شئون المنزل، بالنسبة لطبيعة الخلاف بين الإخوة الذكور وأخواتهم من نفس الجنس فنجد أسباب الخلافات بينهم مادية، أو فرض سيطرة الأخ على أخوته (الإناث)، ويرجع ذلك إلى سيادة أو سيطرة القيم الريفية التي تعلي من قيمة الذكر، بينما تشير نسبة ٢٣,٤ ٪ بواقع ٧ حالات من المبحوثين أن العلاقة بين الإخوة علاقة محبة، في حين تذهب نسبة ١٦,٦ ٪ فقط من المبحوثين أنه توجد خلافات بسبب أماكن النوم، وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة علا مصطفى . (علا مصطفى، ١٩٩٨، ص ١٨٦).

حيث توصلت هذه الدراسة إلى تزايد المشكلات بين الإخوة وخاصة في منطقة الشرابية وتتركز أسباب الخلاف على أماكن النوم حيث يؤدي ضيق المكان في العشش وعدم وجود أماكن كافية مريحة لنوم الأبناء إلى تنافسهم وصراعهم على أكثر الأماكن التي توفر لهم الراحة داخل العشة، ويمكن أن نرجع هذا الاختلاف في النتائج، إلى أن طبيعة المنازل في المنطقة تتوفر بها أماكن، حيث أشارت النتائج السابقة إلى توفر العديد من الحجرات بالمنزل، كما أنه يندر في المنطقة نمط العشش كمسكن باستثناء حالتين من عينة الدراسة.

و- مظاهر الخلافات بين الإخوة:

أما مظاهر الخلاف بين الإخوة فتبدو في تبادل الشتائم والسب وذلك بنسبة ٥٥,٥٪ من إجمالي الحالات التي تعاني وجود خلافات بواقع ١٠ حالات، بل وقد يمتد أو يصل الخلاف إلى حد الضرب بين الإخوة كل منهم الآخر، ويتنوع الضرب سواء باليد أو بآلة حادة في بعض الأحيان، وقد لاحظت الباحثة تأثير الأخوات الإناث على بعضهن البعض أكثر من تأثير الذكور حيث تقضي معظم الفتيات بمجتمع الدراسة وقتاً طويلاً داخل المنزل.

وللتدليل على ما سبق من واقع ما ذكرته الحالات:

حالة رقم (٢٥) تقول "لما يحصل خلاف بين إخواتي - إخواني الذكور - سواء بسبب الفرجة على التليفزيون أو الخناق على أماكن النوم، الخناق يبتدي بالشتيمة وينتهي بالضرب لكن بالنسبة لخلافاتي مع أخواتي البنات يكون بسبب شغل البيت والخناق على الهدوم وأحيانا المكياج لكن الخلاف لا يتعدى الشتيمة وأحيانا بنتصالح بسرعة يعني الخلاف لا يدوم".

في حين تظهر حالة رقم (٦) "عصبية في تعامله مع إخوته الإناث لما يحصل واتخانق مع أخواتي البنات بسبب الخروج المتكرر أو اللبس الضيق، لازم اضربها عشان كلامي لا يسمع أحيانا وبتكرر الغلط، ممكن اضربها بأيدي أو بأي حاجة تقع في إيدى ساعتها".

في حين تظهر حالة رقم (٢٦) تعاطفها مع أخواتها الإناث حيث تقول "الخلافات عموما مع أخواتي قليلة لأني معظم الوقت في شغلي وعادة بتكون خلافات بسيطة لكن مش فارقة يعني لو خلاف مع أخواتي على شغل البيت أو الفرجة على التليفزيون يتساهل معاهم وبريحهم وخلاص يعني الحكاية مش مستهلة الخناق أساسا".

ثانياً: العلاقات الاجتماعية خارج الأسرة:

أظهرت الدراسة الميدانية أن طبيعة العلاقة بين السكان في المنطقة لا يمكن اعتبارها علاقة أولية وجهاً لوجه كما يحدث في القرية، كما لا يمكن إعتبارها علاقة ثانوية كما يحدث في المدينة، ولكنها تكون خليطاً بين هذا وذاك، حيث توجد علاقات بين الأسر وبعضها ولا ينطبق ذلك على جميع الأسر الموجودة بالمنطقة، وقد لا يوجد نطاق لعلاقة أسرة مع غيرها من الأسر حيث تتدخل بعض العوامل في ذلك مثل تجنب المشكلات والخوف من الإحتكاك..الخ وقد أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالعلاقة خارج الأسرة ما يلي:

أ- علاقة الأقارب:

اهتمت الدراسة بمعرفة مدى وجود أقارب وأصدقاء للمبحوثين داخل المنطقة. فقد تبين أن نسبة ٥٦,٧ ٪ من المبحوثين بواقع ١٧ حالة لهم أقارب داخل المنطقة، كما اتضح من نتائج الدراسة أن نسبة ٧٠ ٪ بواقع ١٢ حالة من حالات الدراسة أشاروا إلى وجود علاقات طيبة بينهم وبين أقاربهم في المنطقة، ونسبة ٢٩,٤ ٪ بواقع٥ حالات ممن لديهم أقارب داخل المنطقة صرحوا بوجود مشكلات بينهم وبين أقاربهم داخل المنطقة، وقد أرجعت هذه الحالات سبب المشكلات إلى تدخلهم في شئون الأسرة وبعضها يرجع إلى الغيرة والحقد بينهم، بالإضافة إلى فشل مشروع الزواج بين الأبناء وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة إيمان جلال أحمد عن النمو العشوائي للمدينة، حيث أظهرت أن نسبة ٤٥ ٪ من أرباب الأسر لديهم أقارب في المنطقة (إيمان جلال أحمد،١٩٩٢، ص ٣٠٤).

وللتدليل على طبيعة المشكلات بن الأقارب يتضح من آراء حالات الدراسة تقول حالة رقم (٥) "احنا لنا أقارب في المنطقة (أقارب الزوج) ذي ما بيقولوا الأقارب عقارب تلاقيهم ديما يحسدونا على أي شيء، لو عيل نجح لو إشتغل، حتى لما بنينا دور زيادة فوق البيت، مع أن حلتهم كويسة لكن دياً يبصوا للحاجة اللي في أيدينا ويحسدوا البيت "وصرحت حالة رقم (١٠)"الأول كنا كويسين مع بعض لكن حصل أن إبني خطب بنت أختي ومحصلش نصيب وفسخ الخطوبة من سعتها حصلت الخلافات ولم تعد علاقتي بأختي كما كانت ".

كما تبين أن النسبة الغالبة ٧٣,٣ ٪ من المبحوثين لديهم أصدقاء داخل المنطقة،بينما نجد ٢٦,٧ ٪ من المبحوثين لديهم أصدقاء بالمنطقة، ومن هنا يتضح أن هناك علاقات طيبة بين حالات الدراسة وبين الأصدقاء والأقارب، وربما يرجع ذلك إلى إحساسهم بمشكلات واحدة تربطهم معاً ومثل قلة الخدمات وتدني الأوضاع المعيشية بمنطقة الدراسة.

ب- علاقة الجيرة:

اهتمت الدراسة الميدانية بالتعرف على شكل العلاقة بين المبحوثين وجيرانهم لما لذلك من أهمية في معرفة طبيعة سلوكيات العنف في التعاملات بين سكان المنطقة، فقد

أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الأسر في المنطقة ليست علاقة كلية بين أسرتين بل قد تنقسم إلى علاقة بين الأطفال بعضهم البعض، وبين النساء، أو بين الرجل، كل على حدة وأحياناً تؤثر علاقة أي طرف منهم على الطرف الآخر فقد اتضح أن نسبة ٥٣,٤ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن طبيعة العلاقة السائدة بينهم وبين الجيران علاقة جيدة، بينما نجد نسبة ٣٠ ٪ من المبحوثين صرحوا بأن علاقاتهم مع الجيران علاقة سيئة نتيجة وجود مشكلات مع جيرانهم، في حين أن نسبة ١٦,٦٪ من المبحوثين أشاروا إلى عدم وجود علاقات مع الجيران، أى أنه لا يوجد اختلاط بينهم وبين الجيران. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة محمد إبراهيم فرج حيث اتضح من نتائج الدراسة أن العلاقة مع الجيران تميزت بالقوة حيث بلغ متوسط الدرجة المعيارية لقياس البعد (٣٥٤,٦) ومثلت قوتها ٨٧,٨ ٪ (محمد إبراهيم فرج، ١٩٩٧، ص٢٤٩).

كما تتفق مع دراسة إيمان جلال، حيث أوضحت أن نسبة ٩٦٪ من أرباب الأسر في المناطق العشوائية لديهم علاقات طيبة مع جيرانهم في المنطقة (إيمان جلال، ١٩٩٢، ص ٣٠٠).

وهذه النتيجة تعكس حقيقة، وهي أن طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المناطق العشوائية مع الجيران تميزت بالقوة ويرجع ذلك إلى تقارب الثقافة والمستوى التعليمي والمهني لسكان المنطقة فهم يعيشون مشكلات واحتياجات متشابهة.

جـ- بالنسبة لطبيعة الخلافات مع الجيران:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية وجود ٩ حالات بنسبة ٣٠٪ يعانون من وجود علاقة سيئة مع جيرانهم، ومن أسباب سوء العلاقة إلقاء المياه والقمامة في الشارع بنسبة ٤٤,٤٪، تليها مشاجرات الأولاد بنسبة ٣٣,٤٪، وأخيرا بسبب المعاكسات بنسبة ١١,١ يماثلها نسبة ١١,١٪ بسبب مشكلات دفع الإيجار.

و يتضح ذلك من آراء حالات الدراسة:

حالة رقم (١٢) تقول: "الشارع بتعنا ضيق زي مانتي شايفة والبيت مستواه أقل من الشارع بكثير، يعني أقل شوية ميه بتدخل في مدخل البيت وطبيعة أرضية الشارع رطوبة

بسبب كثرة المياه يعني بتنشف بصعوبة جدًا، مع طفح الطرنشات تلاقي دايما مداخل البيوت فيها مياه بصفة مستمرة، والخلافات تلاقيها لما واحدة ترمي مية، وكمان بسبب الزبالة كل واحدة تكسل ترمي الزبالة بعيد عن البيت وترميها في الشارع وتلاقي معظم الستات على خلاف مع بعض بسبب الموضوع ده".

وعلى هذا يتضح أن مشكلة سوء المرافق وحرمان معظم أجزاء المنطقة من الخدمات الأساسية، وما ينجم عن ذلك من رمي المياه في الشارع وإلقاء القمامة تعتبر سببًا رئيسًا في خلافات الجيران في المنطقة، هذا وقد اختلفت هذه الدراسة مع إحدى الدراسات التي أجريت بأحد المناطق العشوائية في محافظة القاهرة حيث أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة (١ ,٨٣ ٪) من المبحوثات أوضحن أن مشاجرات الأطفال هي السبب الأول في سوء العلاقة بين الجيران (دعاء عبد العظيم، ٢٠٠٥، صـ١٢٠).

خلاصة القول: أوضحت الدراسة الميدانية مدى تأثير العلاقات الاجتماعية داخل - خارج الأسرة على ثقافة العنف في المنطقة من خلال ما يلي:

- طبيعة العلاقات داخل الأسرة:

* بالنسبة لشكل العلاقة بين الزوجين اتضح وجود خلافات ومشكلات دائمة بين معظم الأزواج والزوجات من المبحوثين، وقد أوضحت النتائج أن انخفاض الدخل سبب رئيسى في سوء العلاقة. كما اتضح من مظاهر الخلافات استخدام العنف أمام الأبناء ودمجهم في الخلافات، بداية من استخدام الشتائم تطوراً لمرحلة الضرب كوسيلة للتعامل مع المشكلات الأسرية.

* بالنسبة للعلاقة بين الآباء وأبنائهم اتضح أنها علاقة تسودها القسوة الزائدة في التعامل، أو التدليل الزائد. وفي كلتا الحالتين ينشأ فرد غير سوى وشخصيته غير متزنة.

* بالنسبة لشكل العلاقة بين الإخوة تبين أنها علاقات عادية لا يسودها العنف.

- فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية خارج الأسرة اتضح تأثيرها على ثقافة العنف من خلال مايلي:

* **التأثير الإيجابي**: يتضح من خلال تعاون الأسر والجيران بالمنطقة مع بعضهم البعض في المواقف والأزمات، مما يؤدي إلى تعميق الإحساس لدى الأفراد بالآخرين، كما يدفع الشباب والأطفال إلى المشاركة الاجتماعية في المنطقة، فنجد أبناء المنطقة يدافعون عن أبناء جيرانهم من نفس المنطقة.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عندما يجد الشباب أسرهم على علاقة طيبة بأقاربهم فيتعلمون صلة الرحم والمحافظة عليها.

* **أما التأثير السلبي**: فنجد أن التقارب بين الجيران والأقارب من نفس المستوى الثقافي والتعليمي والمهني، ساعد على انتشار نوع من التدني الأخلاقي،وبعض من الانحرافات السلوكية، بين سكان المنطقة حيث يتاح للأطفال والشباب سماع ومشاهدة معظم الجيران وأسرهم يرددون الشتائم والألفاظ الخارجة، مما يساعد الأبناء أيضاً على ترديد هذه الشتائم، كما أن التقارب الزائد والتلاصق الشديد بين المساكن وعدم وجود خصوصية بين الجيران يجعل من السهل الاطلاع على أدق الأسرار والمشكلات الأسرية لبعضهم البعض، بالإضافة إلى جعلهم أكثر ميلاً للعنف من خلال الخناقات والمشاجرات ومظاهرها، حيث أوضحت الدراسة الميدانية أنها قد تتطور إلى مرحلة الضرب وقد يصل فيها العنف لدرجة الموت.

٢- المستوى التعليمي لأبناء المبحوثين:

يتأثر المستوى التعليمي لأفراد أسر حالات الدراسة بمدى إدراك الأسرة لأهمية التعليم ونظرتها نحو التعليم وطبيعة المستوى التعليمي والمهني لأرباب الأسر، فقد أظهرت الدراسة الميدانية ارتفاع نسبة الأمية بين أبناء المنطقة مع ارتفاع أعداد المتسربين بين أبناء حالات الدراسة وخاصة في الفئة العمرية من ٦:٢٤ سنة وهو العمر المفترض أن تغطيه مراحل التعليم المختلفة، والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي لأبناء المبحوثين وفقا للحالة التعليمية.

جدول رقم (٢٥) التوزيع النسبي لأبناء المبحوثين وفقًا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ذكور		إناث	
	عدد	النسبة ٪	عدد	النسبة ٪
لم يذهبوا للمدرسة	٥	١٢,٥	٩	١٧,٦
لم يتموا مرحلة التعليم الأساسي	٦	١٥	٨	١٥,٦
أتموا مرحلة التعليم الأساسي	٨	٢٠	٧	١٣,٧
تعليم متوسط	٩	٢٢,٥	١١	٢١,٨
تعليم عال	٢	٥	١	١,٩
تسربوا من التعليم	١٠	٢٥	١٥	٢٩,٤
إجمالي	٤٠	٪١٠٠	٥١	٪١٠٠

يتضح من الجدول (٢٥) أن حوالي ١٢,٥ ٪ من الأبناء الذكور و١٧,٦٪ من إجمالي الإناث لم يذهبوا إلى المدرسة، وقد يرجع ذلك لصغر سن الأبناء وعدم بلوغهم السن الذي يسمح بذهابهم إلى المدرسة، كما يرجع في بعض الأحيان لعدم الاهتمام بتعليم الأبناء، كما نجد نسبة ١٥٪ من الذكور ما زالوا في مرحلة التعليم الأساسي و ١٥,٦ ٪ من الإناث. في حين نجد أن نسبة الأبناء الذين وصلوا للتعليم الجامعي كانت منخفضة، فقد وصلت نسبتهم بالنسبة للذكور ٥٪ والإناث ١,٩ ٪ بينما كان اتجاه الأبناء - ذكورا وإناثا للتعليم المتوسط - أكثر وضوحا حيث وصلت نسبتهم في الذكور ٢٢,٥ ، بينما بلغت في الإناث ٢١,٨ وربما يرجع ذلك لقصر سنوات التعليم المتوسط، وبالتالي يسهل عليهم البحث عن عمل لأبنائهم نظرًا لضيق الحالة الاقتصادية لهذه الأسر. أما عن الذين تسربوا من التعليم فبلغت نسبة الذكور منهم ٢٥٪ من إجمالي الذكور، بينما بلغت في الإناث ٢٩,٤ ٪ من إجمالي الإناث المتسربات؛ ويرجع ذلك أساسًا إلى العادات والتقاليد، بالإضافة إلى تفضيل الذكور عن الإناث، ويتفق هذا مع إحدى الدراسات التي أوضحت أنه ما زالت هناك فجوة بين الذكور والإناث، حيث لوحظ ارتفاع نسبة أمية الإناث، مقارنة بالذكور (علياء شكري،٢٠٠٣،ص ٣٥٢).

ومن الأسباب الرئيسية وراء انتشار الأمية وانخفاض مستويات التعليم في المنطقة هو انخفاض مستوى الدخل الذي يؤدي إلى تسرب الصبية من المدارس والاتجاه نحو القطاع غير الرسمي، ومن ثم يرتبط انخفاض المستوى التعليمي باشتغال السكان في تلك الأعمال الخدمية والهامشية التي لا تتطلب مستوى معيناً من التعليم أو كفاءة عالية، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى وراء التسرب من التعليم، وارتفاع نسبة الأمية بين الأبناء وأرباب أسرهم على السواء، ضمن هذه العوامل قلة الوعي وعدم الإدراك بأهمية التعليم وخطر الأمية أيضا قد تتضاءل أهمية التعليم إذا ما قورن الدخل من التعليم بالدخل من المهن الأخرى التي لا تحتاج إلى أية مهارات علمية كورش تصليح السيارات والسمكرة والنجارة ومثلها من المهن المربحة في المنطقة، أو إذا عقدت المقارنة لدى الأسر بين المصروف على التعليم والدخل العائد منه.

وحول تعليق إحدى حالات الدراسة حالة رقم (٢) حاصل على تعليم جامعي يقول: " يعني اللي اتعلموا عملوا إيه أقل عيل في ورشة بيجيب في أسبوع اللي بيكسبه في شهر واحد متخرج من كلية وبيشتغل ده لو اشتغل أصلا ".

٣- البطالة:

أوضحت معظم حالات الدراسة معاناة أسرهم من هذه الظاهرة، بالإضافة إلى وجود حالتين من المبحوثين خارج قوة العمل. والجدول التالي يوضح توزيع حالات الدراسة وفقًا لوجود بطالة في أسرهم:

جدول رقم (٢٦) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقًا للبطالة في أسرهم

مدى وجود البطالة	يوجد	لا يوجد	الإجمالي
العدد	١٨	١٢	٣٠
النسبة ٪	٦٠	٤٠	٪١٠٠

يوضح الجدول (٢٦) معاناة أكثر من نصف حالات الدراسة من وجود أشخاص في أسرهم خارج قوة العمل وذلك بنسبة ٦٠٪ من الحالات، في نفس الوقت فقد أظهر المبحوثون أن معظم هؤلاء الأشخاص خارج قوة العمل حاصلون على مؤهل متوسط أو فوق متوسط، ويجدون صعوبة في إيجاد فرص تتناسب مع إمكاناتهم (التدريب – المهارة) وطبيعة مؤهلهم الدراسي. وبالنظر إلى وضع الشباب في المنطقة نجد أنه ليس أسوأ حالًا من وضع الشباب في المجتمع المصري بصفة عامة، حيث يتعرض لضغوط اقتصادية واجتماعية في معترك حياته اليومية، وتتمثل الضغوط الاقتصادية في انتشار ظاهرة البطالة والفقر مما يجعلهم يشعرون بالتوتر والقلق إزاء مستقبلهم، وتعتبر مشكلة البطالة من كبرى المشكلات التي تواجه الشباب في المجتمع المصري، حيث أوضح المركز الديموجرافي بالقاهرة أن حوالي ٩٠٪ من المتعطلين أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، كما أن البطالة تكاد تنحصر في فئة المتعلمين، حيث إن نسبة ٩٨,٣ ٪ من المتعطلين حاصلون على شهادات دراسية من مراحل التعليم المختلفة (المركز الديموجرافي بالقاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٣٤– ٣٥).

ويتشابه وضع المتعطلين عن العمل داخل المحافظة مع خصائص المتعطلين في المجتمع المصري بصفة عامة حيث يتركز معظمهم في الفئة المتعلمة الحاصلة على مؤهلات متوسطة أو فوق متوسطة ومؤهلات عليا. ، بالإضافة إلى معاناة هذه الأسر من عديد من المشكلات الناتجة عن بطالة هؤلاء الشباب، ضمن هذه المشكلات فقد اتضح أن نسبة ٥٠٪ من الحالات التي تعاني في المقام الأول من مشكلة العنف سواء داخل الأسرة أو خارجها كأثر سلبي للبطالة، تلي ذلك مشكلة وجود وقت الفراغ الذي يساعد هؤلاء الشباب على الاتجاه لرفقاء السوء، وتكوين شلل داخل المنطقة بالإضافة إلى الجلوس على المقاهي والتسكع في المنطقة وذلك بنسبة ٣٣,٢ ٪، نسبة ١١,٢٪ يتجهون للتدخين كبداية للإدمان والسلوكيات الانحرافية، بالإضافة إلى نسبة ٥,٥ ٪ يعانون من سوء الحالة النفسية والإحباط كأحد الآثار النفسية السيئة الناتجة عن مشكلة البطالة بالتالي نجد أن مشكلة البطالة، تؤدي بطريقة أو بأخرى إلى العنف في المنطقة بصفة عامة. وقد اتفقت نتائج الدراسة الراهنة مع إحدى الدراسات التي أوضحت أن الشباب وخاصة في الفئات الدنيا من المجتمع– نتيجة الفقر وعدم وجود مصدر للرزق متمثلا في عدم وجود عمل يحقق

لهم متطلبات حياتهم أو العمل في أنماط من العمل غير الدائم أو المستقر - يجعل الشباب يشعر بالقهر والإحباط نتيجة لما يتعرض له من معوقات الاستقرار في الحياة؛ ومن ثم يؤدى ذلك إلى لجوء بعض الشباب إلى الطرق غير المشروعة لتحقيق أهدافهم، والتي تصل إلى حد ارتكاب الجرائم للحصول على مقابل مادي، أو كتنفيس لشحنة الغضب والحقد على المجتمع وخاصة بالنسبة للشباب غير المتعلمين، وغير المهرة ومن ذوي الدخول شديدة المحدودية (عفاف إبراهيم عبد القوي، ٢٠٠٤، ص ٨٦٦).

وحول تعليق بعض حالات الدراسة:

تقول حالة رقم (٣): "زوجي بيشتغل أرزقي والوقت اللي يكون خالي شغل بيقعد في البيت بيخلي البيت نكد إما يضرب في العيال أو يتخانق معايا، ويدقق على كل شيء، وساعات يخرج يقعد في الشارع أو على القهوة مع الناس".وعلى لسان حالة رقم (١١):"عندي ابن مكملش تعليمه ومفيش شغلانة بيستمر فيها وبيشرب سجاير، ودائم الخناق معايا ومع أخواته على أقل وأتفه شيء، وبيطلب فلوس دايما ولو محدش يكسر في البيت ويتخانق وساعات يضرب أخواته". وحالة رقم (٢٥):"أخويا خلص معهد سنتين ومشتغلش إتلم على شلة من المنطقة وعلى طول خارج البيت وعصبي جدا، وكل وقته يقضيه على القهوة أو على النواصي مع أصحابه، وبيصحى متأخر وفي آخر النهار يقضيه في الفرجة على التليفزيون".

٤- التنشئة الاجتماعية:

تفترض نظريات العنف أن التكوينات الانحرافية القائمة في بيئة الطفل سواء داخل الأسرة أو في بيئته الاجتماعية بشكل عام تؤثر تأثيرًا كبيرًا في تكوين ميوله العداونية، وهذه التكوينات تتضح في المنطقة من خلال مجموعة من النقاط:

أ- أساليب الثواب والعقاب:

اتضح أن معظم حالات الدراسة تتبع أسلوب العقاب أكثر من الإثابة في عملية التنشئة الاجتماعية ويغلب على وسائل العقاب الطابع المادي أكثر من المعنوي، بينما يختلف

الأمر في الإثابة التي يغلب عليها الطابع المعنوي، وقد اتضح ذلك من خلال ٢٦ حالة من حالات الدراسة منهم ٩ حالات من الآباء، و١٢ حالة من الأمهات، و ٥ أطفال من حالات الدراسة، بالنسبة ٤ حالات من الشباب منهم اثنان من الذكور يظهران عدم تدخل الأسرة في أمورهم بأي حال واثنتان من الإناث أوضحتا أن أسلوب العقاب يتوقف على نوع الخطأ، ويتدرج العقاب من السب والشتائم إلى الضرب، فقد اتضح أن الضرب أهم وسيلة عقاب والذي تتفق عليه معظم حالات الدراسة وذلك في ١٩ حالة بنسبة ٠٧ , ٧٣ ٪ من حالات الآباء والأمهات، وأكد على ذلك حالات الأطفال في الدراسة ولكن يختلف الضرب في طريقته ومقداره، حيث تستخدم الأم الضرب باليد بصورة أقل في حدتها عن الأب، الذي يستخدم الضرب إما باليد أو بالعصا وأحيانا بآلة حادة... إلخ، يلي ذلك أسلوب الشتائم كوسيلة للعقاب ويتم ذلك في ٧ حالات بنسبة ٩ , ٢٦ ٪ من حالات الدراسة. و ٨ حالات بنسبة ٧ , ٣٠ ٪ تتدرج في اتباع أسلوب العقاب من الشتائم إلى الضرب ففي كثير من الأحيان لكثرة استخدام الأسرة لأسلوب الشتائم في العقاب لا تعتبره مجدياً؛ ولهذا فهي تكملة بالضرب، فالطفل بمجتمع الدراسة يصل الأمر عنده إلى الحد الذي يصبح فيه سماع الشتائم وكأنه شيء عادي، أما بالنسبة للإثابة فغالبًا تتجاهل معظم الأسر إثابة أبنائهم على السلوك المقبول، وإذا تم استخدامه فيغلب عليه الطابع المعنوي أي التشجيع اللفظي مثل: (جدع - شاطر) ومن الملاحظ بمنطقة الدراسة أن العقاب المادي له الصفة السائدة، كما أن المعايير الثقافية في المنطقة تدعم استخدام أسلوب الضرب كوسيلة للتأديب والتهذيب مما يرسخ في ذهن الطفل أن العنف وسيلة فعالة في التعامل مع الآخرين وتجاهل أسلوب الحوار والنقاش، بالإضافة إلى لجوء الطفل إلى الكذب والمراوغة لتفادي عقاب والده. وقد أظهرت جميع حالات الأطفال أن الكذب والهروب من المنزل أحد وسائل تخفيف العقاب، مما ينمي لدى الفرد في المنطقة منذ نشأته عدم الصدق والمراوغة والهروب من المواجهة، كأساس للسلوك العدواني وكذلك التردي الأخلاقي في التعامل مع الآخرين. كما كشفت الدراسة الحالية عن خطأ أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة في المنطقة التي تسهم في تدعيم سلوك العنف لدى الأطفال، ضمن هذه الأساليب.

ب- عدم المساواة في المعاملة بين الأبناء:

يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها جنس الطفل، ترتيبه الميلادي، فقد أكد دليل مقابلة الطفل على أن غالبية الأسر بمجتمع الدراسة تفرق في المعاملة بين الأبناء الذكور والإناث وذلك في ٤ حالات من حالات الأطفال، وتأخذ التفرقة صورا عديدة، منها أنها تعطي الحق للأبناء الذكور في السيطرة على الإناث لمجرد أنه ذكر، بالإضافة إلى أن عمل الأطفال الذكور في سن مبكر يدعم هذا السلوك، كما تميز بعض الأسر بين البنين والبنات في الاهتمام بتعليمهم. وقد أكد على ذلك جدول سابق رقم (٢٥) حول المستوى التعليمي للأبناء - وذلك إذا كانت الظروف تسمح بتعليم الأبناء - فالمفاضلة لصالح الذكر حيث تحرص الأسرة على دخوله المدرسة وفي حالة فشله فإنها تلحقه بالعمل، كما أكدت حالات الدراسة على ذلك مما ينمي هذا الأسلوب في التنشئة صفة الأنانية لدى الأبناء وخاصة الذكور.

جـ- القسوة الزائدة في المعاملة:

نجد أن معظم عينة الأطفال توضح اتباع الأب والأم في الأسرة لأسلوب القسوة الزائدة في المعاملة، وذلك بواقع ثلاث حالات من الأطفال نظراً لقسوة الظروف التي يعيشها الأولاد بالمنطقة، بالإضافة إلى الضغوط المستمرة تجعل معظم الأسر يقسون على أطفالهم، وتعلل بعض الأسر هذه القسوة لكي يتحملوا المسئولية.

د- أسلوب التساهل:

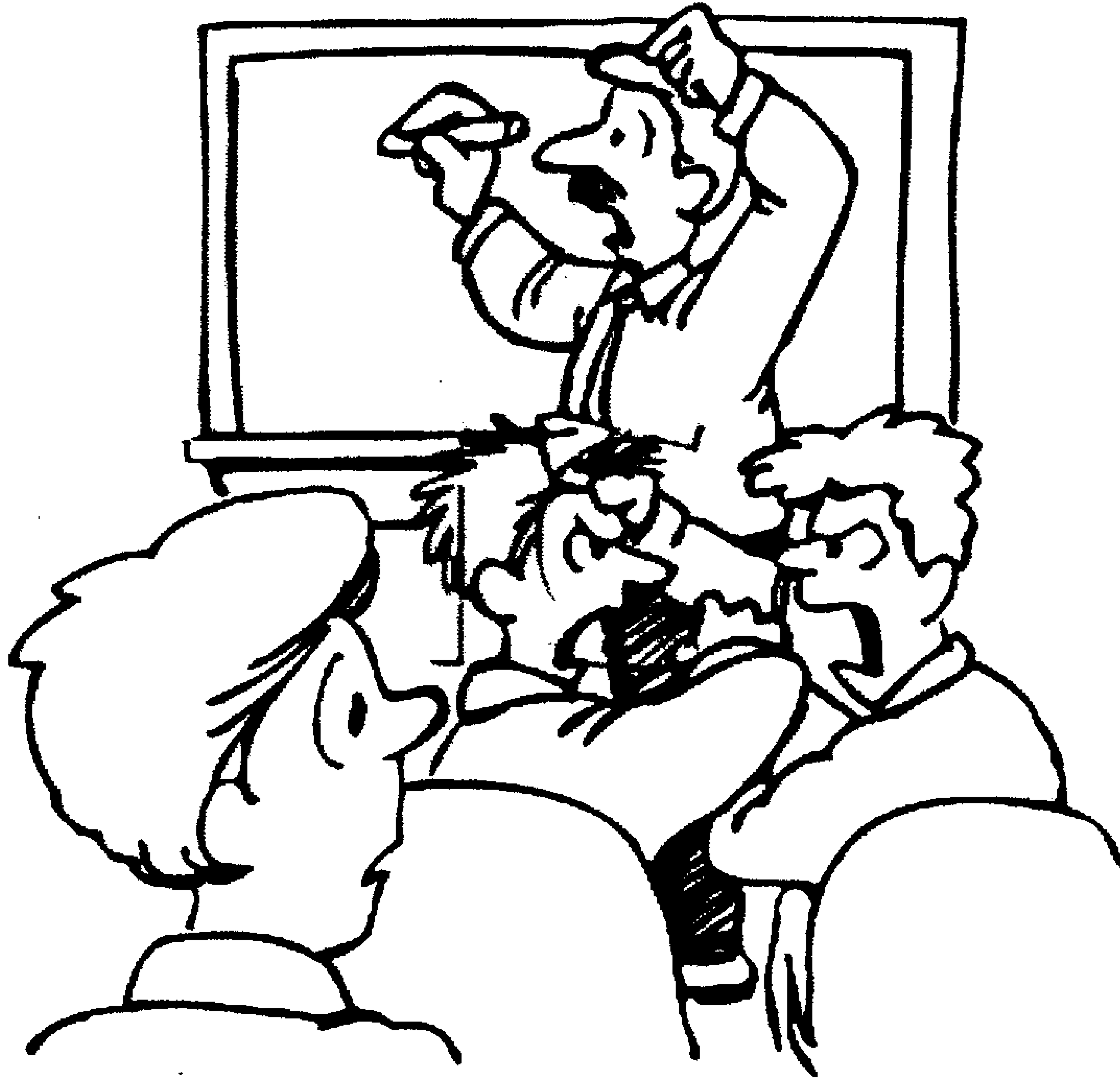
كشفت الدراسة عن وجود ازدواجية في الهدف من التربية في منطقة المنطقة، فمن خلال الملاحظة وجدت بعض الحالات بواقع ٨ حالات من الآباء وحالتين من الأطفال و إن كان ذلك من جانب الأم أكثر من الأب بمنطقة الدراسة، حيث يمنح الطفل خصوصا (الذكر) قدرًا كبيرًا من التسامح مع أخطائه، على الرغم من اهتمام الأم بعدم ذهاب الطفل بعيدا عن المسكن، إلا أن الطفل يخرج من المنزل للعمل أو اللعب في الشارع وقتًا طويلًا دون أن يسأل عليه أحد من أفراد أسرته، وهذا يجعله يشعر بعدم وجود رقيب عليه، وقد يكون ذلك من العوامل المؤدية إلى عدم تقبل الطفل النظام والضبط بعد ذلك، وقد يظهر

ذلك بوضوح في مرحلة الشباب، حيث أكدت عينة الشباب على عدم تدخل الأسرة في أمورهم، بالإضافة إلى التذمرمن طبيعة السؤال عن متابعة الأسرة لهم، وقد سبق تناول ذلك وترجع الباحثة ذلك إلى عوامل إيكولوجية تتعلق بضيق المسكن صغر حجمه كثرة عدد أفراد الأسرة، كل ذلك ينعكس على الطفل من حيث نظافته ولعبه ونومه فيكون المسكن من عوامل الطرد للأطفال خارج المنزل.

مما سبق نجد أن معظم الأسر في منطقة الدراسة تستخدم أسلوباً في التنشئة يعتمد أساساً على التعليم السلبي أكثر من الإيجابي، وقد اتضح ذلك في حالات الدراسة من الآباء وقد دعم ذلك حالات الأطفال، وهذا يرتبط بطبيعة الظروف الاجتماعية والثقافية التي تعيشها هذه الأسر فهم يحرصون إما على أسلوب التخويف أو التساهل الزائد، وفي الحالتين ينتج تكوين شخصية ضعيفة مهيأة للانحرافات السلوكية وعرضه للمؤثرات التي تدفع إلى ارتكاب العنف والجريمة، وقد اتفقت ما توصلت إليه الدراسة الراهنة مع نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في إحدى المناطق العشوائية، حيث أوضحت أن أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة في تلك المناطق تعتبر عاملاً مساعداً لانتشار التردي الأخلاقي والانحرافات السلوكية المختلفة داخل الأسرة وبين الأبناء، وأيضا داخل المجتمع المحلي ككل . (محمد عاصم سالم إبراهيم، ١٩٩٥، ص ص ٢٤٣-٢٤٤).

الفصل الخامس

تصور سكان العشوائيات عن العنف



تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى التعرف على مدى ارتباط آليات العنف كظاهرة بالتواجد في بيئة كمنطقة عشوائية، من خلال تحليل مجموعة من النقاط التالية:

أولًا: التصورات العامة حول العنف.

ثانياً: مواقف العنف اليومية.

ثالثاً: المعايير التي تحكم العنف.

رابعاً: أنماط العنف.

خامساً: أكثر الفئات عنفاً.

سادساً: أكثر الأماكن عنفاً.

سابعاً: أكثر الأوقات عنفاً.

ثامناً: طبيعة الجرائم في المنطقة.

تاسعاً: أسباب العنف.

عاشراً: ضبط العنف.

أولاً: التصورات العامة حول العنف.

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على التصورات المتعلقة بالعنف لدى المبحوثين والظروف التي يمكن أن يكون العنف فيها مفيداً، والآثار المترتبة عليه، وتغيره عبر الزمن، ودرجة قبول الأفراد لبعض صور العنف.

١- معنى العنف:

أظهرت نتائج الدراسة تنوع آراء المبحوثين في تصورهم لمعنى العنف ما بين العنف المادي والمعنوي.

فقد تبين أن غالبية حالات الدراسة بنسبة ٧٣,٣ ٪ من المبحوثين يقرون بالمعنى المادي للعنف (من خلال المشاجرات - ضرب الآخرين والتعدي على الحقوق - الجرائم)، في حين أن نسبة ٢٦,٧ ٪ من المبحوثين أشاروا إلى الجانب المعنوي لمعنى العنف حيث العداوة بين الناس، والقوة والبلطجة والشتيمة والكلام بحدة، والشدة في التعامل أي الجانب المعنوي، ويدل ذلك على مدى وضوح العنف في أذهان الأفراد في المنطقة.

ويدلل على وضوح المعنى المادي للعنف من خلال آراء حالات الدراسة: فنجد أن الحالة رقم (١٤) تقول "اللي اعرفه أن العنف يعني الجريمة أو لما واحد يضرب حد ويعمله عاهة" وتصرح حالة رقم (١٠) بأن العنف ينتشر في المنطقة بصوره المتعددة منها العنف المادي والمعنوي فيقول "العنف يعني المشاجرات اللي بتحصل بين سكان المنطقة والعداوة والكراهية بينهم".

مما سبق تتسق نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري (أحمد زايد وآخرون، مرجع سابق ص ص ١٠٣، ١٠٤). فقد أظهرت استجابات المبحوثين حول مفهوم العنف، أن المفهوم الأول يشير إلى العنف بوصفه سلوكاً يلحق أذى ماديًا وبدنيًا بالآخرين، وهذا المفهوم يعتبر الأكثر شيوعاً فلم تقل الاستجابات في أى من مفهوماته الفرعية عن (٩٢ ٪).

٢- *التصورات حول فائدة العنف:*

بعد أن تعرفنا على المعاني المختلفة التي يضفيها المبحوثون على مفهوم العنف ننتقل الآن إلى التعرف على فائدة العنف كما يتصورها المبحوثون وينطلق تناول التصورات حول فائدة العنف من المقولة النظرية - التي تأكدت عبر التراث النظري والبحثي - بأن ثمة أشكالاً مقبولة للعنف لدى كل المجتمعات، وأن هذه الأشكال ترتبط بالأطر المعيارية التي يقرها مجموع الأفراد في المجتمع.

أ - فائدة العنف:

أوضحت نتائج الدراسة أن النسبة الغالبة ٦٣,٤ ٪ من المبحوثين بواقع ١٩ حالة من إجمالي عينة الدراسة يرون أن العنف شيء غير مفيد، تليها نسبة ٢٣,٤ ٪ من المبحوثين

بواقع ٧ حالات أوضحوا أن العنف شيء مفيد، في حين أن نسبة ٣, ١٣ ٪ من المبحوثين بواقع ٤ حالات أفادوا بأن العنف مفيد في بعض الأحيان، ويتضح من ذلك أن من أكدوا أن العنف شيء مفيد بلغت نسبتهم ٧, ٣٦ ٪ من إجمالي المبحوثين بواقع ١١ حالة، في مقابل نسبة ٤, ٦٣ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن العنف شيء غير مفيد بالنسبة لسكان المنطقة وهذا ما يتفق مع الدراسة سالفة الذكر (المرجع السابق، ص ١٣٣).

فقد أوضحت أن العنف يعتبر شيئاً غير مفيدٍ في حياة معظم المصريين فنجد أن (٩, ٦٨٪) من المبحوثين أكدوا عدم أهمية العنف في التعامل مع الآخرين.

ب – أسباب فائدة العنف:

أما إذا انتقلنا إلى التعرف على الأسباب التي تعزوها حالات الدراسة لتفسير فائدة العنف (من المبحوثين الذين يقرون بفائدة العنف) وفقاً لأسباب فائدة العنف: كشفت آراء حالات الدراسة عن أن استرداد الحق من أكثر الأسباب التي يعزوها الأفراد حول فائدة العنف، فقد جاءت في مقدمة الترتيب الأسباب بنسبة ٢, ٢٧ ٪ ممن أكدوا أن العنف مفيد، تماثلها نسبة ٢, ٢٧ ٪ من المبحوثين يرون أن العنف مفيد في التعامل مع نوعية معينة من الناس، كما أنه وسيلة للدفاع عن النفس حيث بلغت نسبة من أكدوا على ذلك ١, ١٨ ٪، يليها في الترتيب بنسب متساوية من أكدوا على أن العنف وسيلة للتعامل مع الآخرين في السوق والشارع، وأنه مفيد في حالة عدم جدوى الوسائل السلمية وكذلك في حالة تأديب الآخرين بنسبة ٩ ٪.

نستخلص مما سبق أن معظم حالات الدراسة لا يقدرون العنف حد ذاته، ولكنهم يقدرونه إذا استخدم لرد الحقوق، أو الدفاع عن النفس، أو في حالة استنفاذ الوسائل السلمية أو كوسيلة للتقويم أو تأديب الآخرين. وتتسق ما توصلت إليه الدراسة الراهنة مع نتائج إحدى الدراسات السابقة، حيث تبين أن نسبة ٥, ٨٢ ٪ من أفراد عينة الدراسة أفادوا بما يحققه العنف – من فائدة بالنسبة لهم – وهى تكمن في إنهاء المشاكل. (أحمد عبد الفتاح خليل الأطرش، ١٩٩٦، ص ٢٧٤).

٣- العنف بين الماضي والحاضر:

نتيجة لما شهده عالمنا المعاصر من تغيرات شديدة عبر السنوات الماضية كان من أهمها أحداث العنف وتعدد صوره، يتوقع هنا أن تتغير التصورات والاتجاهات حول العنف، فربما تؤدى هذه الظروف إلى أن يقارن الأفراد في المنطقة بين الماضي والحاضر وهي مقارنة موجودة في كل الثقافات تقريباً. وتحاول الدراسة الميدانية في هذا الجزء أن تقارن بين التصورات حول العنف في الماضي والحاضر من خلال ما يدلي به المبحوثون من إجابات حول تصوراتهم عن مدى الاختلاف بين العنف في الماضي والحاضر.

أ – طبيعة العنف من فترة زمنية:

أفادت معظم حالات الدراسة ممن عاصروا منطقة الدراسة من فترة زمنية ١٠، ١٥ سنة – وتبلغ نسبتهم ٥٣,٣ ٪ من المبحوثين بواقع ١٦ حالة – حيث أشاروا إلى وجود تغير واضح فيما يتعلق بظاهرة العنف في المنطقة من فترة زمنية سابقة عن الوقت الحالي، والجدول التالي يوضح طبيعة العنف من ١٠، ١٥ سنة.

جدول رقم (٢٧) توزيع المبحوثين وفقاً لطبيعة العنف من فترة زمنية

طبيعة العنف	العدد	النسبة ٪
المنطقة كانت غير مزدحمة والناس كانت مختلفة ومكنش العنف موجود بكثرة.	٧	٤٣,٧
كان العنف ظاهر ويعتمد على القوة العضلية ومشكلاته كانت بسيطة.	٥	٣١,٥
كانت الناس متمسكة بالقيم الريفية وبتحترم بعضها وعدد المشاركين في العنف كان قليلًا.	٤	٢٥
الإجمالي	١٦	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٢٧) إلى تزامن اختلاف طبيعة العنف في المنطقة مع اختلاف طبيعة المنطقة من فترة زمنية حيث أرجعت النسبة الغالبة ٤٣,٧ ٪ من المبحوثين

هذا الاختلاف إلى طبيعة المنطقة من حيث اختلاف حجم الكثافة السكانية للمنطقة عن الوقت الحالي وطبيعة سكان المنطقة وكمية العنف فيها، تليها نسبة ٣١,٦ ٪ من المبحوثين أوضحوا تغير أشكال العنف في الفترة السابقة من حيث درجة الوضوح واعتماده على القوة العضلية كأداة أساسية للعنف، في حين أظهرت نسبة ٢٥ ٪ من حالات الدراسة طبيعة القيم والعادات من فترة زمنية ومدى تمسك سكان المنطقة بها كعامل مؤثر في تغير كمية العنف وعدد المشاركين فيه بالمنطقة.

ب - طبيعة العنف في الوقت الحالي:

اهتمت الدراسة بالتعرف على تصورات المبحوثين حول طبيعة العنف في الوقت الراهن، وقد تبين أن النسبة الغالبة ٣٦,٧ ٪ من المبحوثين أوضحوا مدى تأثر ثقافة العنف بالتدفقات الإعلامية مثل النت والفضائيات وغيرها من الجوانب الثقافية مما أدى إلى انتشار سلوكيات العنف في المنطقة، تليها نسبة ٢٠ ٪ من المبحوثين أشاروا إلى مدى انتشار ظاهرة العنف في الوقت الحالي لدرجة أنه أصبح أسلوباً وطريقة للتعامل بين بعض الأفراد، ثم نسبة ١٦,٦ ٪ من المبحوثين أفادوا بأن كثرة مشكلات المنطقة أدت إلى تكريس ظاهرة العنف ومدى انعكاس هذه المشكلات في تدعيم سلوكيات العنف في المنطقة وما يترتب عليها من مشاجرات وخلافات بين سكان المنطقة، في حين أن نسبة ١٣,٣ ٪ من المبحوثين أوضحوا مدى اختلاف العنف من حيث تعدد أساليبه وأشكاله ومدى انتشاره بين البعض من الناس.

ويدلل على ذلك آراء المبحوثين على لسان حالة رقم (٥) تقول: " دلوقتي غير زمان خالص في كل حاجة بقي فيه التليفزيون والنت والدش والموبايلات وغيرها، والجيل اللي طالع متأثر جدا بكل ده، يعني متعرفيش تكلمي عيل، تلاقيه بميت لسان، وقيسي على كل الأعمار، كل الناس اتأثرت سواء في أخلاقهم أو في تعاملاتهم، يعني تلاقي عنف أكثر، وقلة ذوق في التعامل، وعدم احترام للآخر وغيره من أشكال العنف وده منتشر بشكل عادي في المنطقة ده غير الشتائم والمشاجرات الموجودة ".

كما نجد أن النمط الاستهلاكي البذخي الواضح في الوسائل الإعلامية - الإعلانات التليفزيونية - خاصة في ظل تدني المستوى الاقتصادي في المنطقة يعد عاملا مباشرا في

التأثير على ظاهرة العنف في المنطقة وتؤكد ذلك الحالة رقم (١٨) تقول: " الناس لما بتشوف حواليها نماذج عايشة أفضل منها بكتير وبالذات في الدش والفضائيات، وفي الواقع، تلاقيهم يكرهوا عيشتهم، زمان مكنش متاح يشوفوا حاجة، عشان كده العنف كان قليل لكن دلوقتي العنف كتر نتيجة للي الناس بتشوفه وبتتأثر بيه وبالذات الشباب تلاقي الواحد مستعد يسرق عشان يجرب حاجة شافها ".

وتتسق ما توصلت إليه الدراسة الراهنة مع نوعية الدراسات التي أشارت إلى حدوث تغير في أنماط العنف وأساليبه في مدى زمني قصير وتقوم هذه الدراسات على افتراض أن التدفقات الإعلامية والمادة الاتصالية التي يستقبلها الأفراد عبر التليفزيون والفيديو والموسيقى والكمبيوتر والصحف، وغيرها من وسائل الإعلام قد ساهمت بشكل كبير في نشر العنف وتدعيمه على مستوى العالم، فقد أكدت المسوح الإحصائية أن الفرد العادي في أمريكا مثلاً يشاهد التليفزيون لمدة سبع ساعات في المتوسط، كما أن الأطفال من سن سنتين إلى خمس سنوات يشاهدونه ٢٨ ساعة في الأسبوع، ولقد أكدت الدراسات الميدانية أن ثمة ارتباطاً بين مشاهدة المادة الاتصالية وظهور الميول العدوانية العنيفة، بالإضافة إلى تغير أساليبه وأنماطه .(Office Of Social Development & World Peace, 2003 p154)

٤- التصورات حول فئات لا يصلح معها إلا العنف:

تهتم الدراسة الميدانية في هذا الجزء بالتعرف على تصور المبحوثين عن فئات معينة داخل المنطقة لا يصلح معها إلا العنف، وفي ضوء ذلك نحاول التعرف على تصورات الأفراد حول نوعية الأشخاص الذين لا يصلح معها إلا العنف – ومحاولة التعرف أيضاً على أهم الخصال أو الخصائص الشخصية والاجتماعية والمهنية التي تميزهم، فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب حالات الدراسة أوضحوا أن هناك نوعية من الناس لا يصلح معاملتهم إلا بالعنف، فقد بلغت نسبة الذين أكدوا على ذلك ٧٠٪ من المبحوثين بواقع ٢١ حالة من حالات الدراسة، في مقابل ٣٠٪ بواقع ٩ حالات من إجمالي العينة أفادوا بعدم وجود نوعية معينة من الأفراد لا يصلح معها إلا العنف، أما عن الصفات الشخصية التي تميز هذه النوعية من الأفراد فقد اتضح أن النسبة الغالبة ٣٣,٤٪ من المبحوثين أوضحوا

أن الأفراد الذين يتعدون على حقوق الغير من أكثر الشخصيات التي تستدعي التعامل معها بعنف تليها نسبة ٢٣,٨ ٪ من الحالات أكدوا أن البلطجية والعاطلين هم الفئات التي يصلح التعامل معها بعنف، ثم الشخصيات الرذلة بنسبة ١٩ ٪، وكذلك الشخصيات المتسلطة التي تفرض آراءها على الآخرين بنسبة ١٤,٣ ٪، فالأشخاص الجهلة والعنيفة في تعاملها مع الآخرين بنسبة ٩,٥ ٪ من المبحوثين أوضحوا أنها شخصيات لا يصلح معها إلا أسلوب العنف في التعامل.

أما عن الصفات الاجتماعية والمهنية التي تميز هذه النوعية من الأفراد الذين لا يصلح معهم إلا العنف، فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن فئة الشباب من أكثر الفئات التي أكد عليها المبحوثون على أنهم لا يصلح معهم إلا العنف وذلك بنسبة ٣٨ ٪ من حالات الدراسة بواقع ٨ حالات، تليها فئة موظفي الروتين بنسبة ٢٨,٧ ٪ بواقع ٦ حالات، فالنساء بنسبة ١٩ ٪ من المبحوثين بواقع ٤ حالات، ثم فئة الصنايعية في نهاية الترتيب بنسبة ١٤,٣ ٪ من المبحوثين بواقع ٣ حالات من المبحوثين.

٥ - التصورات حول آثار العنف:

اهتمت الدراسة الميدانية بالتعرف على تصورات الأفراد في المنطقة حول آثار العنف من حيث: هل العنف يولد عنفاً، فثمة دراسات عديدة أكدت أن العنف يؤدي بالضرورة إلى العنف أو ما يسمى أحياناً بدائرة العنف.

فقد اتضح أن معظم حالات الدراسة أكدت على الآثار السلبية للعنف، حيث أكدت نسبة ٦٠ ٪ من المبحوثين على الجوانب السلبية التي تزيد من آثار العنف ونتائجه، وكان أكثر آثار العنف شيوعاً أنه يتسبب في إحداث الخسائر لكل الأطراف وذلك بنسبة ٣٠ ٪ من إجمالي المبحوثين، تليها في الترتيب وفقًا لآراء المبحوثين الكراهية والخصام بنسبة ٢٠ ٪، ثم القتل بنسبة ٦,٦ ٪، وظلم الآخرين بنسبة ٣,٤ ٪، أما بالنسبة للذين تصوروا أن للعنف آثاراً إيجابية فكانت نسبتهم ٤٠ ٪ من مجموع الآراء بواقع ١٢ حالة من حالات الدراسة حيث تركزت آراؤهم على استرداد الحق بنسبة ١٦,٦ ٪ من إجمالي حالات الدراسة، والندم بعد حدوث العنف بنسبة ١٣,٤ ٪، وتخويف الناس بنسبة ١٠ ٪ من إجمالي المبحوثين. وبالنظر

في هذه النتائج نجد أن معظم حالات الدراسة أدركوا الجوانب السلبية للعنف، بينما نجد أن هناك بعض الحالات أوضحوا أن له بعض الجوانب الإيجابية.

ويدلل على ذلك من آراء حالات الدراسة-ممن أشاروا إلى الآثار السلبية للعنف - حالة رقم (١) تقول: " عشان تكوني عارفة العنف بيجيب عنف وبيسبب خسائر في جميع الحالات لكل الأطراف ومحدش مستفيد وطبيعي آثاره بتبتدي بالكراهية وأحياناً تنتهي بالقتل وفي النهاية مصيره السجن وبالتالي ملوش فايده بالعكس آخره دمار " .

ومن المبحوثين الذين أشاروا إلى الآثار الإيجابية للعنف على لسان حالة رقم (١٩) تقول: "سعات بيكون العنف كويس في التعامل مع بعض الناس خاصة في المنطقة لازم الواحد يتعامل بشدة عشان يأخذ حقه لكن لو حسوا أن الواحد ضعيف ممكن يستهيفوه".

وبالنظر إلى الدراسات الأخرى تتسق نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة أحمد زايد فيما يتعلق بالآثار المترتبة على العنف فقد أشارت النتائج بالنسبة لبعض المحافظات إلى التأكيد على أن العنف يؤدي إلى الكراهية والخصام، ورد الحقوق ورجوع الأمور إلى نصابها، وكانت النسب على التوالي ٥٧,٣ ٪، ٨,٧ ٪، ٦,٧ ٪. ومن الواضح أنها كانت تميل أكثر إلى الآثار السلبية للعنف عن آثاره الإيجابية. (أحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥٣).

وعلى مستوى الدراسات الأخرى يتضح ما يحدثه العنف من دمار مادي وخاصة في الدول المتقدمة، فنجد أن المجتمع الأمريكي يتكبد سنويًّا ٦٧٤ بليون دولار ناتجة عن أحداث وجرائم عنف، وقد بدأت معاناة المجتمع من مضاعفة هذه الخسائر منذ الفترة من ١٩٩٢ وهى في تزايد مستمر عاماً تلو الآخر (Peter – Schuler,. 2005) .

٦- رد الفعل تجاه التصرفات العنيفة:

تهتم الدراسة الميدانية في هذا الجزء بالتعرف على التصورات حول التصرفات التي يمكن أن تجعل الشخص معرضاً للعنف وذلك من خلال التعرف على إمكانية حدوث ذلك. وبسؤال مفردات العينة عما إذا كان الفرد يمكن بتصرفاته أن يساعد الآخرين على

معاملته بعنف، فقد أكدت نتائج الدراسة أن معظم حالات الدراسة بنسبة ٧٠٪ بواقع ٢١ حالة من حالات الدراسة أوضحوا أن الفرد يمكن بتصرفاته أن يجعل الآخرين يعاملونه بعنف، في مقابل ٢٣,٤ ٪ بواقع ٧ حالات أجابوا بأن الفرد لا يمكن بتصرفاته أن يجعل الآخرين يعاملونه بعنف، في حين أن نسبة ٦,٦ ٪ بواقع حالتين أشارتا بأنه قد يحدث أحياناً، وعلى ذلك اهتمت الباحثة بالتعرف على هذه التصرفات.

اتضح أن النسبة الغالبة ٤٣,٧٪ من المبحوثين (الذين أوضحوا أن الفرد يمكن بتصرفاته أن يجعل الآخرين يعاملونه بعنف) أفادوا بأن التعدي على الحقوق من أكثر التصرفات الدافعة لارتكاب سلوك العنف تليها نسبة ٢٦٪ من المبحوثين أكدوا أن العصبية والتصرفات العدوانية عامل مؤثر في دفع الآخرين للتعامل بعنف ثم نسبة ٢١٪ من المبحوثين يرون أن الفرد بتصرفاته الاستفزازية وغير اللائقة يجعل الآخرين يعاملونه بعنف، في حين أن نسبة ١٧,٤ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن طبيعة التصرفات التي تصدر عن جهل وغباء الأفراد تجعل الآخرين يعاملونه بعنف كرد فعل لتلك التصرفات.

ثانياً: مواقف العنف اليومية في المنطقة

تتدرج مواقف العنف بدءاً من العنف اللفظي إلى العنف البدني الذي يحدث أذى جسمانياً أي العنف البدني الذي يقضي على وجود الفاعل تماماً وهو فعل القتل، ويمكن وضع هذه الأنماط الثلاثة على متصل، يبدأ بالعنف اللفظي وينتهي بالقتل وعلى هذا تتدرج أفعال العنف من الأفعال البسيطة إلى أعنف صورها.

١- العنف اللفظي:

يقصد بالعنف هنا إلحاق الأذى بالآخرين عن طريق استخدام الألفاظ الحادة والنابية مثل: السب أو السخرية أو ارتفاع الصوت بحيث يصل إلى مرتبة المشادات الكلامية، كما يظهر العنف اللفظي عندما يحدث اختلاف في وجهات النظر، أو عندما يخرج المتحدث عن النمط المفضل من الحديث. وستحاول الدراسة الميدانية في هذا الجزء التعرف على حجم العنف اللفظي في المنطقة ومدى انتشاره وشيوعه بين مختلف الفئات في المنطقة، وهل يسود

هذا النمط من العنف جميع نطاقات التعامل بين الأفراد، وأهم الموضوعات التي تحدث قدراً من التعانف اللفظي بين سكان المنطقة.

أ- المشادات الكلامية:

تهتم الدراسة الميدانية بالتعرف على حجم العنف اللفظي الذي تمارسة حالات الدراسة اوالأطراف الفاعلة في العنف اللفظي وطبيعة الموضوعات التي يدور حولها النقاش العنيف بين الأفراد ومدى تكرار هذه المشادات.

وقد اتضح أن معظم حالات الدراسة بنسبة ٦, ٤٦٪ من المبحوثين أوضحوا أنهم يدخلون في مشادات كلامية مع الآخرين ويتكرر حدوث ذلك وتليها نسبة ٤, ٤٣٪ من إجمالي المبحوثين أوضحوا أنها لا تحدث، وأنهم يحاولون البعد عن هذه المشادات الكلامية والتعانف مع الآخرين، في حين أن نسبة ١٠٪ من المبحوثين أكدوا أن طبيعة الظروف تدفعهم أحياناً للدخول في مشادات مع الآخرين. نستخلص مما سبق أن أكثر من نصف المبحوثين أكدوا على تكرار هذه المواقف من العنف المتمثلة في المشادات الكلامية، وذلك من خلال تعاملاتهم مع الآخرين بنسبة ٦, ٥٦٪ من المبحوثين بواقع ١٧ حالة - الأمر الذي يدل على انتشار العنف اللفظي كأسلوب خطابي دائم بين سكان المنطقة.

ب- أطراف المشادات الكلامية:

اهتمت الدراسة الميدانية بالتعرف على أطراف المشادات الكلامية، من المبحوثين الذين يتعرضون لهذه المواقف من وقت لآخر- بواقع ١٧ حالة -

من المبحوثين يشتركون في مشادات كلامية أثناء تعاملاتهم اليومية مع الآخرين أثناء العمل سواء كان زملاء العمل أو الزبائن أتليها نسبة ٤, ٢٩٪ من المبحوثين أوضحوا أن معظم المشادات الكلامية مع الزوجة أو الزوج من حالات الدراسة ثم نسبة ٥, ٢٣٪ من المبحوثين أشاروا أن هذه المشادات تحدث عادةً مع الجيران أو الأصدقاء، في حين أن نسبة ٨, ١١٪ من المبحوثين أفادوا بأنها تحدث أحياناً بطريقة عابرة مع أشخاص غير محددة في الشارع.

ومن الواضح أن المجالات التي يظهر فيها العنف اللفظي تنقسم إلى مجالين:

مجال عام يضم المشادات الكلامية مع الأفراد أثناء العمل مثل زملاء العمل والجمهور أثناء التعامل معهم وغيرهم من الأفراد في الشارع أومجال خاص يضم الأسرة والجيران والأصدقاء وإذا ما قارنا بين هذين المجالين في ضوء النتائج يتضح أن العنف اللفظي يظهر في المجال الخاص أكثر من ظهوره في المجال العام (٥٣٪ في المجال الخاص مقابل ٤٧ ٪ في المجال العام).

- كما يتضح تفوق الإناث على الذكور في تأكيدهم على ممارستهم للسلوك اللفظي العنيف كما يعبر عنه الدخول في مشادات كلامية حيث بلغت نسبة الإناث ٥٣٪ مقابل ٤٧٪ من الذكور. وفيما يتصل بأطراف التفاعل في مواقف العنف اللفظي - كما تعبر عنه المشادات الكلامية - لدى الإناث يتضح ذلك في مجال التفاعل مع الجيران والأصدقاء، والأسرة مع الزوج أ ومجال العمل، حيث احتلت هذه النطاقات الثلاثة الصدارة في قائمة أطراف التفاعل مع الإناث وبلغت نسبة مى أكدوا على ذلك من الإناث ٢٣,٦٪ ١٧,٧٪، ١١,٧٪ على الترتيب، مقابل ١١,٧ ٧، ٢٣,٧٪ على التوالي لدى الذكور. وتتفق الدراسة الراهنة مع إحدى الدراسات التي تناولت العنف في الحياة اليومية استكشاف أنثوي للهياكل الاجتماعية للمذنبات العنيفات، فقد تبين من خلال إجراء مقابلات تفصلية مع السيدات اللاتي يقضين عقوبة حبس لجرائم الاعتداء العنيفة في سجن وادي هارون أن معظم جرائم الاعتداء بنسبة ٦٥ ٪ منها تبدأ بالتعنيف اللفظي وأنهن أكثر إقبالاً على استخدام هذا النوع من العنف المتمثل في العنف اللفظي.

(Hunt – Julie –Catherine , Canada , 1995).

جـ- أسباب المشادات الكلامية:

تهتم الدراسة الميدانية بالتعرف على الموضوعات التي يدور حولها العنف اللفظي فإنها تكشف عن أهم ما يشغل الأفراد في منطقة الدراسة، وعن طبيعة الأولويات التي يضعونها أمام أعينهم في تعاملاتهم مع الآخرين، فقد اتضح أن النسبة الغالبة ٢٩,٤ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن أسباب هذه المشادات ترجع إلى أسباب مادية في المقام الأول، تليها نسبة ٢٣,٦٪ من المبحوثين أفادوا بأن هذه المشادات تحدث نتيجة ضغوط العمل

ومشكلاته. يماثلها نسبة ٦, ٢٣ ٪ من حالات الدراسة أوضحوا أنها نتيجة خلافات أسرية مع الزوج / الزوجة، ثم نسبة ٧, ١١٪ أوضحوا أن هذه المشادات تحدث حول موضوعات مشكلات الأبناء، ويماثلها نسبة ٧, ١١٪ أكدوا أن هذه المشادات تحدث في نطاق خلافات في الرأي حول موضوعات شتى.

كما يتضح من البيانات الإمبريقية وجود تباين بين حالات الدراسة من الذكور والإناث فيما يتعلق بطبيعة الموضوعات التي يدور حولها العنف اللفظي حيث تفوق الذكور على الإناث في تأكيدهم على الدخول في مشادات كلامية حول ثلاثة موضوعات هي الماديات، ومشكلات العمل، والخلافات في الرأى، بالنسبة للماديات بلغت نسبة ٦, ١٧٪ من الذكور، في مقابل ٧, ١١ ٪ من الإناث، ومشكلات العمل فقد بلغت نسبة من أكدوا عليها من الذكور ٦, ١٧ ٪، مقابل نسبة ٨, ٥ ٪ للإناث، بينما أكدت نسبة ٧, ١١ ٪ من الذكور دخولهم في مشادات كلامية بسبب خلافات في الرأي.

أما حالات الدراسة من الإناث فقد تفوقن على الذكور في تأكيدهن على الدخول في تعانف لفظي خلال المشادات الكلامية حول موضوع واحد وهو الاهتمام بالنطاق الأسري حول موضوعات خاصة بالخلافات الأسرية، ومشكلات الأبناء حيث بلغت نسبة من أكدن هذه الموضوعات ٦, ٢٣ ٪، ٧, ١١ ٪ على الترتيب، مقابل عدم اهتمام الذكور بالدخول في مشادات كلامية حول هذه الأمور.

نستخلص مما سبق أن الموضوعات أو الأمور التي يضعها الأفراد في المنطقة -كمنطقة عشوائية - نصب أعينهم وتشغل بالهم هى الأمور المادية سواء على مستوى النقاش أو الرأي أو الجدل بما في ذلك انخفاض الدخل وتدني الأحوال المعيشية والأعباء والضغوط الزائدة بالإضافة لمشكلات العمل وتتبعها مشكلات الأبناء والمشكلات الأسرية، حيث استحوذت هذه الفئة من الموضوعات على نسبة ٣, ٨٨٪ ، في حين أن الخلافات في الرأي والموضوعات العامة، فهى أقل اهتماماً من الفئة الأولى حيث تصل نسبتها إلى ٧, ١١ ٪ من إجمالي المبحوثين.

وتتفق ما توصلت إليه الدراسة الراهنة مع نتائج إحدى الدراسات التي أظهرت وجود علاقة طردية بين تعرض الأفراد للضغوط من حيث انخفاض الدخل وتدني

الأحوال المعيشية ومشكلات العمل وكذلك مشكلات الأبناء والاستعداد للعنف فقد تبين أن ٧٠٪ من عينة الدراسة ممن لديهن استعداد للعنف لديهن مشكلات أهمها المشكلات المادية. (سميرة محمد جلال، ٢٠٠١، صـ ٢٦٧).

٢- العنف البدني:

تهتم الدراسة الميدانية في هذا الجزء بتتبع درجات العنف داخل المنطقة، حيث يظهر العنف البدني في موقف التفاعل عندما يتصاعد موقف العنف اللفظي ليصل إلى درجة الاعتداء بالأيدي أو محاولة إلحاق الأذى بالطرف الآخر.

وقد يبدأ العنف بدنيًا دون مقدمات لفظية، كما يحدث في حالات القتل أو الاغتصاب أو الاعتداء على الآخرين، وتؤكد الدراسات التي أجريت على العنف الفيزيقى أنه عنف ذكوري في الأساس، وأنه يرتبط بالفئات الدنيا في المجتمع، والفئات التي تمر بخبرات عنيفة في التنشئة الاجتماعية، والخلافات الأسرية، وتعاطي المخدرات.

ورغم ذلك فإن هناك نوعية أخرى من الدراسات التي تعتمد على مناهج أثنوجرافية، ودراسات الحالة، أكدت أن العنف الفيزيقي (أو البدني) الذي يحدث في الحياة الطبيعية يظهر بين الذكور والإناث على حد السواء، كما أنه يخضع لأطر ثقافية وقواعد سلوكية محددة تشمل كل أبعاد الموقف بما فيها مواقف العنف ذاته.

(Americas Program K2003/0309).

وأيًا كان الأمر فإن معظم الدراسات المرتبطة بالعنف اللفظي والبدني تؤكد أهمية الإطار العام الذي تتشكل فيه سلوكيات العنف والجريمة.

أ- العنف البدني (المشاجرات):

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أنماط العنف البدني في المنطقة كما خبرها حالات الدراسة، في مواقف عايشوها بالفعل، ومن ضمن هذه المواقف الاشتباك بالأيدي أي الدخول في معارك قد يترتب عليها أذىً بدنيا، وتهديد باستخدام السلاح على أنه السلوك الذي قد يؤدي إلى أبشع صور العنف (القتل).

وعلى نفس منوال تحليل طبيعة العنف اللفظي تهتم الدراسة بالتعرف على حجم الاشتراك في هذا السلوك العنيف، ومدى تكراره في حياة المبحوثين، ثم النطاقات التي يظهر فيها وكيفية انتهاء هذا السلوك.

ب- مدى الاشتراك في مشاجرة:

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٦٠ ٪ من المبحوثين بواقع ١٨ حالة أكدوا عدم ميلهم إلى ممارسة السلوك البدني العنيف على مستوى الاشتباك بالأيدي في مقابل نسبة ٤٠ ٪ من المبحوثين بواقع ١٢ حالة من أفراد العينة أكدوا أنهم يميلون إلى ممارسة السلوك البدني العنيف المتمثل في الاشتباك بالأيدي خلال المشاجرات، أي ما يزيد على ثلث حالات الدراسة منهم نسبة ١٠٪ من الإناث بواقع ٣ حالات من إجمالي العينة. ومن الواضح هنا أن ممارسة السلوك البدني العنيف أقل في شيوعه عن ممارسة السلوك اللفظي العنيف في المواقف التي تتعرض لها حالات الدراسة في منطقة المنطقة، حيث بلغت نسبة من أكدوا ميلهم لممارسة السلوك اللفظي العنيف ٥٦,٧ ٪، في مقابل ٤٠ ٪ للعنف البدني.

جـ- مدى تكرار المشاجرات:

يتضح أن ١٢ حالة من حالات الدراسة يميلون إلى استخدام العنف البدني وفقًا لمدى تكرار المشاجرات في تعاملاتهم مع الآخرين. كما تبين أن النسبة الغالبة ٦٦,٦٪ بواقع ٨ حالات ممن يشتركون في ممارسة السلوك البدني العنيف الممثل في الاشتباك بالأيدي في المشاجرات أكدوا ميلهم نحو تكرار ممارسة هذا السلوك بطريقة عادية، في مقابل نسبة ٣٣,٤ ٪ بواقع ٤ حالات من حالات الدراسة أكدوا عدم ميلهم إلى تكرار الاشتراك في مواقف العنف البدني، فقد أوضحوا أن طبيعة الظروف تدفعهم إلى الاشتراك في مواقف عنف تحتم الاشتباك بالأيدي وعادةً يحدث ذلك في المشاجرات، وأن هذا السلوك تتبعه بعض حالات الدراسة في عدد قليل من المرات.

د- أطراف المشاجرات:

بعد أن تعرفنا على مدى تكرار السلوك البدني العنيف، وإلى أي حد ينتشر هذا النوع من السلوك في منطقة الدراسة، من الأهمية التعرف على أطراف التفاعل للعنف البدني.

(الاشتباك بالأيدي) وذلك لمن أكدوا وجودها من وقت لآخر من حالات الدراسة.

فنجد أن زملاء العمل - في التعامل العام - أكثر أطراف التفاعل في الموقف البدني العنيف (الاشتباك بالأيدي) حيث استحوذت هذه الفئة على نسبة ٤١,٦٪ من المبحوثين الذين أكدوا على ممارستهم لهذا السلوك، أى ما يزيد على ثلث حالات الدراسة ممن يشتركون في العنف البدني، ويلي ذلك في الترتيب الجيران والأصدقاء فقد أكد عليها نسبة ٣٣,٤ من المبحوثين، أى ما يزيد عن ربع حالات الدراسة الذين أكدوا على دخولهم في مواقف اشتباك بالأيدى مع الجيران، ثم الأشخاص غير المعروفين في المواصلات بنسبة ٨,٤ ٪ من حالات الدراسة.

مما سبق يتضح أن نطاقات التفاعل التي يمارس فيها العنف البدني (الاشتباك بالأيدي) تتمحور حول محورين أساسيين من محاور التفاعل وهما:

الأول: وهو ما يمكن أن نطلق عليه محور التفاعل العام وفيه يقوم سكان المنطقة بممارسة العنف البدني (الاشتباك بالأيدي) مع زملاء العمل وبعض الأشخاص في مجال العمل وفي نطاق التفاعل العام، أى من خلال الاحتكاك بالركاب في وسائل المواصلات، الثانى: وهو ما يمكن أن نطلق عليه التفاعل الخاص وفيه يقوم سكان المنطقة بممارسة العنف البدني (الاشتباك بالأيدي) مع الأصدقاء ويظهر ذلك بوضوح داخل المنطقة، فقد لاحظت الباحثة تطور المزاح بين الأصدقاء خاصة فئة الشباب إلى حد التشابك بالأيدي والكلام بصوت مرتفع وأحيانا الشتائم وقد يؤدي إلى حدوث مشاجرات بينهم، كما أن حادثة القتل التي تمت في المنطقة أشارت الحالة رقم (١) بأن أطرافها كانوا أصدقاء وحدث خلاف بينهم وصل لحد القتل والجيران والأقارب. ولعله ما ينبغي أن يستوقف النظر هنا أن العنف البدني.

(الاشتباك بالأيدي) يتساوى على مستوى المحورين بنسبة ٥٠٪ للتفاعل العام مقابل ٥٠٪ للتفاعل الخاص، وعلى ذلك يتضح انتشار ثقافة العنف بين سكان المنطقة سواء على مستوى التفاعل العام أو الخاص وذلك من خلال اتباع سلوكيات العنف في تعاملاتهم مع الآخرين بصفة عامة.

هـ- أسباب المشاجرات

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على طبيعة الموضوعات التي يدور حولها العنف البدني، بالإضافة إلى أن هذه الموضوعات هى التي تفجر العنف في المنطقة، ولا يعنى ذلك أن لكل واقعة من وقائع العنف البدني في مواقف العنف في المنطقة موضوعاً واحداً خاصًا بها، وتستبعد تأثير الموضوعات الأخرى، كما أنه لا يعني أن المبرر المعلن لواقعة العنف هو - بالضرورة - الدافع الحقيقي، ولكن تحاول الدراسة الراهنة التركيز على أكثر الموضوعات التي يهتم بها سكان المنطقة، وتدور حولها الخلافات. وللتعرف على هذه الموضوعات، فقد اتضح أن النسبة الغالبة ٣٣,٤٪ من المبحوثين أوضحوا أن الأمور المادية وخلافات العمل هي أهم الأسباب الدافعة للعنف البدني في المنطقة، تليها الخلافات بسبب ندرة الخدمات حيث انتشار مياه الصرف في المنطقة وإلقاء المياه والقمامة من أكثر الموضوعات التي تحدث قدراً من الصراع بين سكان المنطقة وذلك بنسبة ٢٥٪، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذين الموضوعين من أكثر الموضوعات التي تشغل سكان المنطقة كمنطقة عشوائية حيث استحوذا على نسبة ٥٨,٤ ٪ ممن أكدوا على ممارسة العنف البدني.

في حين أن باقي حالات الدراسة أرجعوا العنف البدني في المنطقة إلى ثلاثة موضوعات أخرى، فجاءت مشاجرات الأطفال والاحتكاك بالناس في المواصلات بنسب متساوية وهى ١٦,٦٪ كأحد أسباب العنف البدني التالية للخلافات بسبب تدني الخدمات، ثم تأتى الخلافات على الإرث بنسبة ٨,٣٪ وهى أقل الأسباب الدافعة للعنف وربما يرجع ذلك إلى معاناة معظم الأسر في المنطقة من تدني الأوضاع الاقتصادية.

٣- العنف البدني (باستخدام آلة حادة أو سلاح)

تهتم الدراسة الميدانية في هذا الجزء بالانتقال لدرجة أخرى أشد من سلوكيات العنف البدني، ألا وهو العنف البدني باستخدام آلة حادة أو سلاح، من خلال التعرف على مدى إقبال سكان المنطقة على ممارسة هذه النوعية من العنف.

فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدم ميل معظم حالات الدراسة إلى ممارسة السلوك البدني العنف (باستخدام آلة حادة أو سلاح) أثناء المشاجرات، حيث بلغت نسبتهم ٩٠٪ من حالات الدراسة أكدوا على عدم ميلهم أو استخدامهم الفعلي لآله حادة أو سلاح أثناء اشتراكهم في مشاجرة بالإضافة إلى عدم انتشار هذا السلوك في منطقة الدراسة أ في مقابل نسبة ١٠٪ بواقع ٣ حالات من المبحوثين أكدوا ممارستهم للسلوك البدني العنيف (باستخدام آله حادة وسلاح) في حين أن هذه الحالات أكدوا ندرة المواقف التي تعرضوا فيها إلى اللجوء لهذا الأسلوب، وذلك إما في حالة الخروج عن الوعي، أو تعرضهم لضغوط تدفعهم إلى ممارسة هذا النوع من العنف. ورغم أن هذه الفئة ضئيلة إلا أن خطورة هذا النمط من العنف يدفعنا إلى تتبع هذه الفئة للتعرف على كيفية ظهور هذا النوع من العنف وأطراف التفاعل وطبيعة الموضوعات التي يدور حولها هذا النمط من العنف الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى القتل.

أ- أطراف ومبررات العنف البدني باستخدام آلة حادة:

أوضحت حالات الدراسة ممن أكدوا على ممارستهم لهذا السلوك أن أطراف هذه المشاجرات إما الجيران - مجال العمل - الأقارب. وفيما يتعلق بطبيعة الموضوعات التي تؤدي إلى اللجوء للعنف البدني باستخدام السلاح أو آله حادة تتركز في المعاكسات والماديات. ويدلل على ذلك من آراء هذه الحالات:

حالة رقم (١٣) تقول: "اضطريت إلى استخدام آلة حادة مرة في خناقة مع واحد من الجيران عاكس بنت أختي أكثر من مرة في الأول صوتي بقى عالي وبعد كده لما اتخانق معايا والناس اتلمت حاولت اضربه بحديدة".

حالة رقم (١٠) تصرح: "أكثر مرة اتعصبت فيها في خناقة ومسكت فيها آلة حادة (كانت زجاجة) مع واحد اتفقت معاه على ثمن معين واعمله شغل وبعد ما خلصت الشغلانة رجع فاصل في الثمن مرة أخرى ومرضيش يدينى ثمن الشغل ضربته".

حالة رقم (٩) تؤكد: "بعد موت عمي كان سايب بيت عبارة عن أوضة ودهليز ومكنش عنده عيال وكانت أختى وجوزها هما اللى بيخدموه وبعد ما مات زوروا ورق بيع البيت لهم رفعت مطوه على جوز أختى وهددته إن ليه حق في البيت أكثر منه".

ثالثاً: المعايير التي تحكم العنف في المنطقة:

- تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على طبيعة المعايير التي تحكم سلوكيات في العنف في منطقة الدراسة كما أن العنف في مواقف معينة - سواء العنف في الأسرة أو العنف في الشارع- لايخلو من بعض القواعد والمعايير، وقد أكدت الدراسات السابقة على أن الدخول في مواقف عنيفة في نطاق الشارع أو الأسرة يخضع لمعايير ترتبط بطبيعة العلاقة بين الرجال والنساء (كأن يمتنع الرجال عن مشاجرة النساء) وبين الرجال والرجال (كأن يمتنع مجموعة من الرجال عن الهجوم على رجل فرد) ومن هذا المنطلق تتجه الدراسة الميدانية بتحليل نطاق العنف المتمثل في التفاعل الخاص في نطاق الأسرة، الجيران، ونطاق التفاعل العام في الشارع من خلال التعامل مع زملاء العمل - والمؤسسات الحكومية.

١- العنف في نطاق الأسرة:

تتجه الدراسة الميدانية في هذا الجزء إلى التعرف على صور العنف داخل الأسرة وقد تم التركيز على ثلاث صور للعنف الأولى تتعلق بردود الفعل الخاصة التي تصدر عن الزوج والزوجة، والثانية تتعلق بالعنف الذي يمارسه الأب تجاه أبنائه، والثالثة ردود الأفعال الخاصة بين الإخوة.

أ - ردود الأفعال الغاضبة والعنيفة في نطاق الأسرة:

تحاول الدراسة الميدانية في هذا الجزء التعرف على ردود فعل كل طرف من أطراف العلاقة الزواجية إزاء ما قد يصدر عن الطرف الآخر من أفعال تسبب الضيق أو الغضب.

وقد اتضح أن النسبة الغالبة ٣١,٢ ٪ من المبحوثين أكدوا على اتباع أسلوب العتاب والتوبيخ كأول ردود الفعل الغاضبة تجاه الطرف الآخر، تليها الضرب والقسوة بنسبة ٢٥ ٪ ثم التجاهل والخصام بنسبة ١٨,٧ ٪ من المبحوثين، في حين أن نسبة ١٢,٥ ٪ من المبحوثين يلجأون للسكوت والانسحاب، ويماثلها نسبة ١٢,٥ ٪ من المبحوثين يتبعون أسلوب الطرد من المنزل.

أما عن وسائل الضرب التي أشار إليها من أكدوا على ممارسة هذا السلوك - بواقع ٤ حالات - فقد تعددت وسائل الضرب حسب درجة القسوة المصاحبة، وكان استخدام الأيدي من أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً فقد احتلت النسبة الغالبة ١٠ ٪ من إجمالي المبحوثين بواقع ٣ حالات، يليها استخدام الحذاء بنسبة ٣,٣ ٪ من إجمالي المبحوثين بواقع حالة واحدة.

وفيما يتعلق بالدراسات الأخرى، فقد اختلفت الدراسة الراهنة مع إحدى الدراسات التي أوضحت نتائجها أنه يتم علاج الخلافات الزوجية عن طريق التفاهم بنسبة ٢١,٧٥ ٪ كما يتم علاجها بواسطة اللجوء للأهل بنسبة ٧٨,٢٥ ٪ ، كما أظهرت أن هذه الطريقة كانت ومازالت متبعة في الريف المصري وحملها المستوطنون معهم خاصةً أن معظم الأزواج والزوجات بينهما نسبة قرابة. (أحمد عبد الفتاح الأطرش، ١٩٩٦، ص ٢٧١).

وعلى ذلك يتضح أن معظم حالات الدراسة يتبعون أسلوب العنف في حالة الغضب من الطرف الآخر، وربما يرجع ذلك إلى النظرة المتدنية للمرأة في المنطقة، بالإضافة إلى عدم اتباع أي نوع من المعايير الأخلاقية في علاج المشكلات الأسرية.

ب- ردود الأفعال الغاضبة تجاه الأبناء:

تهتم الدراسة الميدانية بالتعرف على ردود أفعال أرباب الأسر في منطقة الدراسة إزاء ما يصدر عن الأبناء من أفعال تسبب الضيق أو الغضب، ولتحقيق ذلك اهتمت الباحثة بالتعرف على رد فعل المبحوثين من أرباب الأسر بواقع - ٢١ حالة - في حالة أن أحداً من الأبناء جاء بسلوك لا يرضى عنه، فقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود اختلاف واضح بين ردود أفعال الغضب تجاه الأبناء وردود أفعال غضب الأزواج من الزوجات، ففي علاقاتهم بزوجاتهم يلجأ الأزواج إلى استخدام أسلوب العنف من خلال توجيه الشتائم ثم يليه استخدام الضرب، وكذلك في حالة الأبناء.

فقد اتضح أن النسبة الغالبة ٣٣,٤ ٪ من المبحوثين يتبعون أسلوب التوبيخ و الشتائم، يليه أسلوب الضرب بنسبة ٢٨,٥ ٪، ثم نسبة ٢٣,٨ ٪ من المبحوثين يتصفون بالسلبية في تعاملهم مع أبنائهم من خلال عدم وجود رد فعل تجاه ما يصدر عن أبنائهم إزاء ارتكابهم أفعال خاطئة.

يتضح مما سبق أن ردود الأفعال الصادرة من الآباء تجاه ما يصدر عن أبنائهم من أفعال تسبب الضيق، تعتبر أحد عوامل إخفاق أساليب التنشئة الاجتماعية، وبالتالي تنشئة الأبناء على الخوف من آبائهم واتباعهم أساليب خاطئة في التربية.

وتتسق نتائج الدراسة الراهنة مع نتائج إحدى الدراسات التي أوضحت أن الأطفال في الأسر ذات الاتجاه العنيف قد أظهروا بشكل دال على معاناتهم من مشكلات سلوكية بصورة واضحة، ولديهم قدر أقل من التفاعل الاجتماعي عن الأطفال في الأسر ذوي الاتجاهات غير العنيفة، كما ظهر لدى أطفال الأسر العنيفة، السلوك العدواني العنيف، والقلق الزائد، بالإضافة لترك مشاكلهم بدون حل. **(Moska – Valerie – Hicks , 1991,P50).**

كما تتفق الدراسة الراهنة مع إحدى الدراسات السابقة التي أكدت نتائجها وجود علاقة بين عقاب الطفل والعنف لصالح العقاب الجسدي عند درجة ثقة ٩٩.، وعلاقة بين الخلافات الزوجية والعنف لصالح الخلافات عند درجة ثقة ٩٩. (إقبال الأمير، ١٩٩٣، ص٣٦٣).

جـ- العنف في تعاملات الإخوة والأخوات:

عندما ننتقل إلى أسلوب التعامل مع الإخوة والأخوات إذا أتى أحدهما بسلوك لا يرضى عنه الأخ أو الأخت نجد إجابات مختلفة، فقد أظهرت النتائج الميدانية تعامل الآباء مع الأبناء أوقات الغضب تختلف بالنسبة لتعامل الإخوة، حيث الأول يبدأ بالتوبيخ والشتائم يليها اللجوء للضرب مباشرةً، أما الثاني فقد كشفت الدراسة الميدانية أن التعامل بين الأخوات يتسم عادة باللين وعدم الشدة ويأتى السلوك العنيف في نهاية المطاف، فقد أوضحت النتائج أن نسبة ٤٦,٧٪ من المبحوثين بواقع ١٤ حالة من إجمالي العينة أي ما يقرب من نصف حالات الدراسة أكدوا على استخدام أسلوب النصح والتوجيه بين الأخوات وقت الغضب، يليه أسلوب الخصام والتجاهل بنسبة ٢٣,٤٪ من المبحوثين بواقع ٧ حالات، ثم أسلوب الضرب بنسبة ١٦,٦ ٪ من المبحوثين بواقع ٥ حالات، ويأتى أسلوب التجاهل بنسبة ١٣,٤ ٪ من المبحوثين بواقع ٤ حالات في نهاية المطاف.

د- نطاق العنف في تعاملات الجيران:

تهتم الدراسة الميدانية بالتعرف على ردود أفعال المبحوثين إزاء ما قد يصدر عن الجار من أفعال قد تسبب له الضيق أو الغضب. ولتحقيق هذا الهدف تم التعرف على آراء المبحوثين تجاه رد فعلهم لو أن هناك أحد الجيران جاء بسلوك يستدعي الغضب.

وقد تبين أن أسلوب التجاهل والإهمال من أكثر الأساليب أو ردود الفعل شيوعاً لمواجهة السلوكيات غير المرضية، حيث أكدت نسبة ٣٦,٧ ٪ من إجمالي المبحوثين على أنهم يلجأون إلى الانسحاب والاقتصار (باللغة الدارجة) عن الجار أو إهماله أو تجاهله، ويلى ذلك الخصام والمقاطعة بنسبة ٣٠٪، ثم اللجوء للمعارف بنسبة ٢٠٪، في حين أن التفاهم والتوجيه جاء بنسبة ١٣,٣ ٪ من إجمالي العينة وهى نسبة ضئيلة.

للتدليل على ما سبق تقول الحالة رقم (٣): " جارتي اللى سكنة فوقنا على طول (هي جارتي وأخت جوزي) دايما تعمل تصرفات مستفزة وغبية عايزة تعمل مشاكل وتقوم

حريقة في البيت عشان تتخانق تقوم تخليني نشرة الغسيل وترمي زبالة عليه أو مية مش نظيفة وأنا عادة أفوت ده عليها وأتجاهلها عشان المشاكل " كما نجد أن حالة أخرى تلجأ الى الخصام والمقاطعة كوسيلة للبعد عن المشاكل مثل حالة رقم (٢٥) تقول: "إحنا على خلاف مع جيرانا بسبب رمي الزبالة أمام البيت، حصل خناقات كثيرة بيننا بسبب الموضوع ده ومن ساعتها وإحنا خاصمناهم وقطعناهم ". وعلى لسان حالة رقم (٢٦) تقول: " حصل تسريب ميه في الحيطة بسبب ماسورة ضاربة عند الجيران وطلبنا منهم أكثر من مرة يصلحوها لكن اعترضوا عشان كده لجأنا إلى أقاربهم وبعض معارفهم عشان يحكموا بيننا ويخلوهم يصلحوا الماسورة ".

٢- *نطاق العنف في التفاعل العام (في الشارع)*

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على ردود أفعال المبحوثين تجاه ما يصدر عن الآخرين من أفعال غاضبة تدرجاً في نطاق العمل وإزاء تعطل مصالحهم في الحكومة، وفي تعاملاتهم في الشارع مع الغرباء وذلك إزاء ما يصدر عن الآخرين من أفعال دافعة للغضب.

أ- نطاق العنف في التعامل مع زملاء العمل:

وعندما نتتقل إلى أسلوب التعامل مع زملاء العمل أو زميلات العمل إذا أتى أحدهم بسلوك غير مرضٍ نجد أن هناك ردود فعل مختلفة.

اتضح أن أسلوب العتاب والمقاطعة من أكثر ردود الأفعال الشائعة نتيجة للسلوكيات غير المرضية الصادرة عن زملاء أو زميلات العمل فقد أكدت نسبة ٥٤,١ ٪ من حالات الدراسة على اتباع هذا الأسلوب، ويلي ذلك أسلوب المناقشة والنصح بنسبة ٢٠,٨ ٪ من المبحوثين، ثم أسلوب اللجوء لصاحب العمل بنسبة ١٦,٦ ٪ من المبحوثين، وفي حين أن أسلوب العتاب والتسامح يلجأ إليه عدد قليل من المبحوثين، حيث أشارت نسبة ٨,٤ ٪ فقط من عينة الدراسة باتباع هذا الأسلوب.

ب- رد فعل المبحوثين تجاه تعطل مصلحتهم في الحكومة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على قياس العنف لدى المبحوثين من خلال تتبع رد فعلهم تجاه تعطل مصلحتهم في الحكومة.

اتضح أن معظم حالات الدراسة بنسبة ٧٠,٧ ٪ من المبحوثين يتبعون أسلوباً سيئاً في تعاملهم إزاء تعطل أغراضهم الحكومية ويتضح سلوك العنف في تسهيل أغراضهم باتباع أسلوب غير مشروع وذلك بمحاولة إعطاء الموظف رشوة مقابل تسهيل مصلحة المبحوث، وبالرغم من تدني الوضع الاقتصادي للمبحوثين - نجد طبيعة الأوضاع المتدنية للهيكل الوظيفي في بعض المصالح الحكومية في المجتمع المصري ينمي الانطباع السيئ لدى بعض المواطنين ويدفعهم إلى اتباع أسلوب الرشوة مقابل قضاء مصالحهم الحكومية - وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الأوضاع السيئة السابق التي فرضها المجتمع وطبيعة النظام الفاسد الذى حكم منظومة من الفاسدين شجعتها حكومه أحمد نظيف تليها نسبة ٢٩,٣٪ من المبحوثين يتبعون أساليب صحيحة إزاء تعطل قضاء مصالحهم الحكومية، منهم من يلجأ إلى توجيه شكوى للسلطة الأعلى بنسبة ١٧,٦ ٪ أو إعادة المحاولة في الحصول على طلب المبحوث وذلك بنسبة ١١,٧ من المبحوثين. في حين تلجأ نسبة ٢٩,٥ ٪ من المبحوثين إلى اتباع أسلوب العنف من خلال التعصب والصوت المرتفع بهدف الحصول على حاجته.

وعلى ذلك يتضح أن النسبة الغالبة ٧٠,٧ ٪ من المبحوثين تتبع أساليب غير صحيحة في الحصول على مصالحهم، وذلك إما بأسلوب الرشوة أو العنف، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة البيئة العشوائية التي ينتمي إليها المبحوثون.

جـ- رد الفعل تجاه مشاهدة خناقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على رد فعل المبحوثين تجاه مشاهدة خناقة.

واتضح أن نسبة ٦٦,٧٪ من المبحوثين يفضلون مشاهدة سلوكيات العنف من خلال المشاجرات والخناقات في المنطقة ومعرفة أطراف المشاجرة وأسبابها، تليها نسبة ٢٦,٧٪ من المبحوثين على استعداد للتدخل في المشاجرات التي تحدث في المنطقة سواء من خلال تلقي أو إحداث العنف في المشاجرة أو محاولة التدخل وفض المشاجرة.

ويدلل على ذلك من آراء حالات الدراسة فنجد نموذجًا من الحالات يكتفي بمشاهدة الخناقات دون التدخل، حالة رقم (١٣) تقول: "بتحصل خناقات كتير في المنطقة ولها أسباب متعددة زي الخناقة على القهوة والخناقات بين الجيران في الشارع وخناقات في الورش وغيرها ودايماً تلاقي الناس ملمومة تتفرج على الخناقة وتشوف أطرافها لكن محدش بيدخل".

كما نجد أن بعض الحالات يفضل الاشتراك في المشاجرات منها الحالة رقم (١٩) تقول: "لما يحصل وأشوف خناقة لو أعرف حد فيها لازم أتدخل وأحاول أفضها إذا أمكن حتى لو اتعرضت للضرب أثناء الخناقة".

د- الظروف التي تؤدي للاشتراك في خناقة:

تنتقل الدراسة في هذا الجزء إلى محاولة التعرف على الظروف التي تدفع المبحوثين للاشتراك في خناقة، وذلك بهدف التعرف على طبيعة المعايير التي تدفع المبحوث للاشتراك في خناقة.

اتضح أن معظم حالات الدراسة بنسبة ٤٠,٩ ٪ من المبحوثين الذين لا يشتركون في المشاجرات أوضحوا أنه يوجد مواقف معينة تضطرهم للاشتراك في خناقة ضمن هذه المواقف وجود أحد الأقارب طرفاً في المشاجرة، تليها نسبة ١٨,٥ ٪ في حالة وجود صديق في المشاجرة، يماثلها نسبة ١٨,٥ ٪ من المبحوثين أفادوا بأنهم لا يشتركون مهما كانت الظروف، ثم نسبة ١٣,٦ ٪ من المبحوثين يشتركون في المشاجرة في حالة وجود زميل لهم في حين أن نسبة قليلة ٩ ٪ من المبحوثين أوضحوا أنهم يشتركون في مواقف العنف في حالة شعورهم بوقوع الظلم على أحد أطراف المشاجرة.

ويدلل على ما سبق من حالات الدراسة:

حالة رقم (٨) تقول: "لما يكون فيه خناقة ممكن أشترك فيها لو حد قريبي طرف فيها أو حد أعرفه غيركده لا أشترك أفضل أكون في حالي" في حين نجد أن بعض حالات الدراسة أكدوا عدم اشتراكهم في المشاجرات مهما حدث فنجد الحالة رقم (١٤) تقول: "لو

حصل وشفت مشاجرة أو خناقة لا أشترك مطلقا تحت أي ظروف حتى لو حصل ودبحوا بعض لأني اتعرضت لموقف حصل من فترة زمنية واشتركت في خناقة ودخلت المستشفى بسببها واتعملي قضية من ساعتها حلفت ما اشترك في أي خناقة مهما حصل حتى لو كان أخويا أو ابني طرف فيها ".

مما سبق يتضح عدم مراعاة المبحوثين للمعايير التي تحكم اشتراكهم في العنف، فمعظم الأفراد في المنطقة يكتفون بمشاهدة المشاجرات وعدم الاشتراك إلا في الضرورة وهذه الضروريات لا تراعي وجود امرأة في المشاجرة، أو مظلوم إلا بنسبة قليلة جداً.

هـ- رد الفعل تجاه الشتيمة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على رد فعل المبحوث تجاه تعرضه للسب أو الشتائم وذلك بهدف التعرف على قدرة المبحوث في ضبط أعصابه وتصرفاته تجاه الآخرين.

وجود تفاوت في ردود أفعال المبحوثين ما بين شدة رد الفعل والسلبية تجاه العنف الموجه إليهم، فنجد أن نسبة ٣٠ ٪ من المبحوثين أوضحوا أنهم يردون الشتيمة الموجهة إليهم بالمثل، بالإضافة إلى استخدام أسلوب الضرب دون الاستفسار عن سبب شتيمة الآخرين لهم، تليها نسبة ٢٦,٧ من المبحوثين لا يفعلون شيئا ويظهرون السلبية تجاه توجيه الشتائم إليهم بدافع أنه شيء عادي، في حين أن نسبة ٢٣,٣ ٪ من المبحوثين يردون بالمثل، ونسبة ٢٠ ٪ من المبحوثين يتضح عنفهم من خلال الضرب دون الاستفسار عن سبب توجيه الشتائم إليهم.

و- رد الفعل تجاه العنف بصفة عامة:

تهتم الدراسة بالتعرف على ردود أفعال المبحوثين تجاه العنف الموجه إليهم بصفة عامة وقد تبين أن نسبة ٥٦,٦ ٪ من المبحوثين يواجهون العنف بالمثل وفقاً لطبيعة مواقف العنف الموجه إليهم، تليها نسبة ٢٠ ٪ من المبحوثين أكثر شدة في عنفهم حيث يردون العنف وينتقمون لأنفسهم، في حين أن نسبة ١٣,٣٪ من المبحوثين يستخدمون الضرب

كوسيلة للعنف، في حين أن نسبة ٦,٦ ٪ من المبحوثين لا يفعلون شيئاً، ونسبة ٣,٣ ٪ من حالات الدراسة فقط يلجأون لكبار السن، في حين أن جميع المبحوثين لا يلجأون للشرطة في حالة تعرضهم للعنف.

رابعاً: أنماط العنف الشائعة في المنطقة:

تهتم الدراسة الميدانية في هذا الجزء بالتعرف على أكثر أنماط العنف شيوعاً كما خبرها المبحوثون، ولتحقيق ذلك تم التعرف على أكثر أنواع العنف المسموع عنها في المنطقة – أكثر الخلافات شيوعاً – أشكال العنف ضد البيئة – أساليب العنف المتبعة ضد الآخرين – العنف ضد النفس – طبيعة المشكلات التي تؤدي إلى عنف المبحوثين ضد أنفسهم.

١- أنماط العنف الموجودة في المنطقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أشكال العنف التي يسمع عنها المبحوثون في المنطقة.

وقد اتضح أن النسبة الغالبة ٣٠ ٪ من المبحوثين أكدوا أن أكثر أشكال العنف انتشاراً في المنطقة هي الشتائم وتداول الألفاظ النابية في الشارع، تليها نسبة ٢٣,٣٪ من المبحوثين أقروا بمشاهدتهم للخناقات مع الإيذاء الجسدي، ثم نسبة ٢٠٪ من المبحوثين أوضحوا أن الفردة والبلطجة أحد مشاهد العنف في المنطقة، في حين أن نسبة ١٣,٣ ٪ من المبحوثين امتنعوا عن الإجابة وأقروا أنهم لم يتعرضوا لمشاهدة أى نوع من أنواع العنف في المنطقة، تليها نسبة ١٠٪ من المبحوثين أقروا بمشاهدتهم لوقائع بعض السرقات في المنطقة خاصةً يوم السوق الذي يقام داخل المنطقة أسبوعياً. بالإضافة إلى أن أكثر أنواع السرقات انتشاراً في المنطقة سرقة الطيور – والمواشي – والغسيل – والمنازل في المنطقة.

٢- أكثر الخلافات شيوعاً في الحي العشوائي:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أكثر الخلافات انتشاراً، ضمن أشكال العنف في المنطقة.

اتضح أن النسبة الغالبة ٣٦,٦ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن الخلافات في التعاملات المادية أكثر أنواع الخلافات انتشاراً في المنطقة، تليها نسبة ٢٣,٤٪ من المبحوثين يسمعون أن الخلافات الأسرية والزواجية، ثم نسبة ١٦,٨٪ من المبحوثين أفادوا بانتشار جميع الخلافات داخل المنطقة، تليها نسبة ١٠ ٪ من المبحوثين أوضحوا أنها الخلافات بين الجيران وذلك بسبب سوء وتدني مستوى الخدمات وما يترتب عليها من بعض المشكلات التي تعاني منها المنطقة، في حين أن نسبة ٦,٦ ٪ من المبحوثين أوضحوا أنها الخلافات بين العائلات، ويماثلها نسبة ٦,٦ ٪ من المبحوثين أكدوا أن الخلافات في الشارع بصفة عامة أكثر الخلافات انتشاراً في المنطقة.

ويدلل على ما سبق من حالات الدراسة:

على لسان حالة رقم (١٠): " جميع أنواع الخلافات موجودة في المنطقة منها الخلافات في المعاملات بسبب الفلوس والخلافات الأسرية وخلافات بين الأقارب وغيرها وعادة معظم الأسر تلجأ لكبار السن في المنطقة لحل هذه المنازعات والخلافات، ضمن الخلافات التي استدعت " حق عرب " حدث في أحد المرات أن شاب من المنطقة تشاجر مع أحد كبار السن وشتمه، أولاد هذا الرجل أقسموا على قتل هذا الشاب، الناس اتدخلت وقعدولوا بالحق وفعلا انتهت المشكلة بالتصالح بين أسرة الشاب والرجل المسن وأبنائه ".

ومن الخلافات البارزة والتي صارت مضرب المثل في المنطقة حالة رقم (١٠) تصرح " من فترة زمنية قريبة حدث خلاف بين مجموعة أخوة - في نفس الشارع - بسبب أن واحد منهم طمع في حق أخوه المسافر للخارج (ميراثه) وأخذه بالإضافة لأنه طمع في حق قطعة أرض كان بعتله يشتريها له، عملوا قاعدة عرب من أقاربهم وأفراد معروفة في المنطقة حكموا بينهم وقدروا يرجعوا الورث فقط لكن حق قطعة الأرض ضاع عليه ".

٣- أشكال العنف ضد البيئة في المنطقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أشكال العنف ضد البيئة في المنطقة . وقد اتضح تعدد أشكال العنف ضد البيئة كما خبرها المبحوثون فنجد أن نسبة ٨٣,٤٪ من

حالات الدراسة يعانون من كثرة الضوضاء وإلقاء القمامة في الشارع وما يترتب عليها من مشكلات، تليها نسبة ٧٠ ٪ من المبحوثين يعانون من مشكلة تكسير مصادر الإنارة.

(مصابيح الكهرباء) في الشارع فقد أوضحت معظم حالات الدراسة أن تكسير المصابيح وسيلة لتسلية الشباب مما ينعكس على المنطقة ومدى معاناتها من الظلام خاصةً أثناء الليل ويترتب على ذلك تسهيل العديد من الجرائم والانحرافات داخل المنطقة، ثم نسبة ٦٠ ٪ من المبحوثين يعانون من تقطيع اللافتات واليفط في الشارع، في حين أن نسبة ٤٠ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن معظم الحنفيات العمومية تظل مفتوحة باستمرار نتيجة لإهمال أهالى المنطقة وعدم حرصهم على المياه، تليها نسبة ٣٣,٣ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن أحد مظاهر العنف ضد البيئة كتابة الأسماء على الحوائط وتشويه الشكل العام، ونسبة قليلة ٢٦,٦ ٪ من المبحوثين أشاروا إلى أنه بالرغم من قلة الأشجار في المنطقة يتعمد الشباب تقطيعها وتكسير غصونها بالإضافة إلى سرقة المحاصيل في المناطق المزروعة القريبة من حدود المنطقة.

٤- *أساليب العنف ضد الآخرين في المنطقة:*

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أساليب العنف المتبعة بين سكان المنطقة في حالة وجود عداء بينهم.

وقد تبين أن نسبة ٨٦,٦ ٪ من المبحوثين أوضحوا انتشار الكراهية والحقد بين سكان المنطقة ويظهر ذلك بصورة واضحة أثناء المشاجرات خاصةً بين الجيران، حيث سرعة تعصب الأفراد بسبب معاناتهم العديد من المشكلات، تليها نسبة ٧٠ ٪ من المبحوثين أوضحوا استخدام الأساليب الملتوية في العنف ضد الآخرين من خلال توجيه السحر وأعمال الشعوذة بهدف إيذاء الغير مما يدل على انتشار الجهل بين سكان المنطقة، ثم نسبة ٦٣,٣ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن بعض سكان المنطقة يفضلون مشاهدة المشاجرات والخناقات بين الآخرين، في حين أن نسبة ٦٠ ٪ من المبحوثين أفادوا بأن توجيه الشتائم وسب الآخرين شيء عادي ومنتشر في المنطقة بصورة واضحة.

٥- العنف ضد النفس:

تسعى الدراسة في هذا الجزء إلى التعرف على رد فعل المبحوثين تجاه أنفسهم إزاء مواجهة الأعباء والمشكلات الحياتية، والجدول التالي يوضح توزيع المبحوثين:

جدول رقم (٢٨) توزيع المبحوثين وفقاً لرد الفعل تجاه مشكلة معقدة

رد الفعل تجاه مشكلة معقدة	العدد	النسبة ٪
أحياناً بكون عاوز أخلص من حياتي	٩	٣٠
ساعات أكسر أى شيء أمامي بيدي حتى لو جرحت نفسي	٦	٢٠
أحياناً ألطم على وجهي عند الغضب	٧	٢٣,٣
فكرت مرة أموت نفسي	١	٣,٣
الشعور بالإحباط والضعف	٥	١٦,٦
لا أفعل شيء	٢	٦,٦
الإجمالي	٣٠	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٢٨) أن معظم حالات الدراسة بنسبة ٩٣,٥ ٪ من المبحوثين بواقع ٢٨ حالة يمارسون العنف ضد أنفسهم في بعض الأوقات نتيجة شعورهم بالضيق والتوتر إزاء المشكلات الحياتية وتتعدد ردود أفعالهم تجاه أنفسهم كما خبرها المبحوثون، حيث أوضحت نسبة ٣٠٪ من المبحوثين أنهم أحياناً ينتابهم الشعور بالتخلص من الحياة، تليها نسبة ٢٣,٣ ٪ من المبحوثين يلطمون وجوههم، تليها نسبة ٢٠٪ من المبحوثين يخربون ويكسرون أى شيء أمامهم ساعة الغضب، ونسبة ١٦,٦ ٪ يشعرون بالإحباط والضعف وأحياناً الاكتئاب، في حين أن نسبة ٦,٦ ٪ لا يظهر لديهم رد فعل إزاء مواجهتهم مشكلة معقدة، ونسبة قليلة ٣,٣ ٪ من المبحوثين بواقع حالة واحدة فكرت في الانتحار.

٦- *طبيعة المشكلات التي تؤدي إلى عنف المبحوثين ضد أنفسهم:*

وعلى ذلك تهتم الدراسة بالتعرف على طبيعة المشكلات التي تدفع المبحوثين لتوجيه العنف ضد أنفسهم. وقد اتضح أن غالبية المبحوثين بنسبة ٣٢٪ الذين يوجهون العنف ضد أنفسهم بواقع ٢٨ حالة يعولون ذلك في المقام الأول إلى المشكلات المادية التي تواجههم، تليها نسبة ١٤,٢ ٪ من المبحوثين يشعرون بالضيق نتيجة مشكلات خاصة بالعمل، ثم نسبة ١٤,٢ ٪ من المبحوثين يعانون مشكلات أسرية، في حين أن نسبة ١٠,٧٪ من المبحوثين يعانون الشعور بالمرض والاكتئاب بدون سبب محدد، يماثلها نسبة ١٠,٧ ٪ من المبحوثين يرجعون عنفهم ضد أنفسهم نتيجة التعدي على حقوقهم.

ويدلل على ذلك من آراء حالات الدراسة:

وعلى لسان الحالة رقم (١٦):" فكرت مرة التخلص من حياتي بسبب أن مشاكل العيال ومطالبهم مبتخلصش والنفقة لا تكفي لأني اتطلقت وأبوهم ساب العيال، ودخله أساساً لا يكفي ومطالب العيال كتير وأنا المسئولة عنهم، لكن هسيب العيال دي لمين، المشكلة هتتعقد أكتر " الحالة لرقم (٧) تقول: " كتبت علي نفسي وصل أمانة وصاحبه هددني بالشكوى في القسم ومكنش معايا فلوس أسدد الوصل الدنيا اسودت وحسيت باكتئاب وكنت هموت نفسي لكن فكرت في أسرتي واستلفت فلوس وسددت الوصل ".

خامساً: أكثر الفئات عنفًا في المنطقة:

١- تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أكثر الفئات سبباً في إحداث العنف في المنطقة.

إن معظم حالات الدراسة أفادوا بأن فئة الشباب والنساء أكثر الفئات عنفاً. وذلك بنسب متساوية ٣٠٪ من المبحوثين، كما أكد عدد كبير من حالات الدراسة أن أكثر المشاجرات انتشاراً في المنطقة هي المشاجرات بين النساء، تليها نسبة ١٦,٦ ٪ من المبحوثين يرون أن الرجال أكثر عنفاً ثم نسبة ١٣,٣٪ من المبحوثين أوضحوا أن جميع الفئات تتصف بالعنف. في حين أن نسبة ٦,٦٪ من المبحوثين أشاروا بأن فئة المسنين يتصفون بالعنف،

ونسبة قليلة ٣,٣٪ من المبحوثين يرون أن الأطفال يتصفون بالعنف، خاصةً العنف الموجه ضد الحيوانات الضالة في المنطقة.

ويدلل على ذلك من آراء حالات الدراسة حالة رقم (٢٨) تقول: " جميع المشكلات والمشاجرات في المنطقة تلاقيها خناقات الستات مع بعض بسبب رمي الزبالة والميه أدام البيوت أو بسبب خناقات العيال أو مشاجرات الشباب على القهوة وفي الشارع ودايماً تلاقيهم يشتموا بعض حتى لما يهزروا تلاقي صوتهم عالي على النواصي، يعني خلاصة الكلام الشباب والستات هما أكثر ناس تسبب العنف والخناقات والمشاكل في المنطقة ".

أ- مظاهر عنف الشباب:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على مظاهر عنف الشباب في المنطقة والجدول التالي يوضح توزيع المبحوثين (الذين يرون أن فئة الشباب أكثر عنفاً بواقع ٩ حالات) وفقاً لمظاهر عنف الشباب في المنطقة:

جدول رقم (٢٩) مظاهر عنف الشباب في المنطقة

مظاهر عنف الشباب	العدد	النسبة ٪
عدم احترام الأكبر سنًّا	٧	١٩,٤
قذف مصابيح الكهرباء في الشارع	٦	١٦,٦
المشاجرات على المقاهي	٩	٢٥,٨
معاكسة البنات في الشوارع	٨	٢٢,٢
الصوت المرتفع وكثرة التهريج وعدم الالتزام	٥	١٣,٨
الإجمالي	٣٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢٩) عدد مظاهر عنف الشباب في منطقة الدراسة كما خبرها المبحوثون - ممن أوضحوا أن الشباب أكثر الفئات عنفاً - فقد تبين أن غالبية المبحوثين بنسبة ٢٥,٨٥٪ من الحالات أوضحوا أن مشاجرات الشباب على المقاهي أكثر مظاهر

عنف الشباب في المنطقة تليها في الترتيب نسبة ٢٢,٢٪ من المبحوثين أفادوا بأن معاكسة البنات في الشوارع أحد مظاهر عنف الشباب ثم نسبة ١٩,٤٪من المبحوثين أوضحوا أن عدم احترام الشباب للأكبر سنًا من مظاهر العنف المنتشرة في المنطقة، في حين أن نسبة ١٦,٦٪ من حالات الدراسة أوضحوا أن تكسير وقذف مصابيح الكهرباء في شوارع المنطقة وغيرها من مظاهر التخريب تعتبر من وسائل شغل أوقات الفراغ بالنسبة للشباب في المنطقة ثم نسبة ١٣,٨ ٪ من المبحوثين أشاروا إلى أن الصوت المرتفع وكثرة التهريج وعدم الالتزام ضمن سمات الشباب في المنطقة حيث يعاني سكان المنطقة من هذه الصفات السيئة التي يتسم بها الشباب في المنطقة.

- أسباب عنف الشباب في المنطقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار سلوكيات العنف بين الشباب في منطقة الدراسة، والجدول التالي يوضح توزيع المبحوثين الذين يرون أن فئة الشباب أكثر عنفاً وفقاً لأسباب عنف الشباب في المنطقة:

جدول رقم (٣٠) أسباب عنف الشباب

أسباب عنف الشباب	العدد	النسبة ٪
أهلهم أهملوا في تربيتهم	١٢	٤١,٣
مفيش حاجة بيعملوها يشغلوا وقتهم بيها	٧	٢٤,٢
كلنا كنا كده وفترة شباب وبتعدي	٤	١٣,٧
البطالة ورفقاء السوء	٦	٢٠,٨
الإجمالي	٢٩	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٣٠) أن معظم حالات الدراسة بنسبة ٤٥٪ من المبحوثين أوضحوا أن البطالة وما ينتج عنها من إتاحة أوقات الفراغ بين الشباب من أهم أسباب دفع الشباب لارتكاب سلوكيات العنف يتضح ذلك بنسبة ٢٤,٢ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن وقت الفراغ عامل مؤثر في دفع الشباب لارتكاب العنف، ونسبة ٢٠,٨ ٪ من المبحوثين أفادوا بأن البطالة ورفقاء السوء عامل آخر في سلوكيات العنف لدى الشباب، تليها نسبة

٤١,٣٪ من المبحوثين لا يرضون عن طرق التربية المتبعة في المنطقة وذلك كعامل مؤثر في إخفاق أساليب التنشئة الاجتماعية في تشكيل شاب سوي داخل المنطقة (وقد اتضح ذلك فى طبيعة التنشئة الاجتماعية داخل المنطقة). ثم نسبة ١٣,٧٪ من المبحوثين أوضحوا أنها مرحلة مراهقة وفترة شباب وتنتهي.

مما سبق يتضح أن ظاهرة البطالة وما يرتبط بها من أوضاع اقتصادية سيئة عامل مؤثر في تشكل ثقافة العنف لدى الشباب في المنطقة وهذا ما تؤكده نظرية الإحباط والعدوان في تفسير سلوك العنف، حيث يرى أصحاب النظرية أن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن عدم كفاية الدخل للاحتياجات الأساسية للأسرة تؤدي إلى ظهور مشكلة العنف بين الشباب، فالفقر والضغوط الاقتصادية تؤدى إلى الإحباط الذي يؤدى بدوره إلى ظهور بعض أشكال العدوان. **(Coleman , j. W & cressey D.R., , 1995, P.462).**

وبالرغم من ذلك فمن الصعوبة تعويل ظاهرة العنف في المنطقة على البطالة وتدني الأوضاع الاقتصادية فقط ويؤكد ذلك آراء بعض علماء الجريمة في المجتمع الأمريكي، فقد نفى ويلسون WELSIEN علاقة جرائم العنف في المجتمع الأمريكى بالفقر والبطالة ودليله أن جرائم القتل عام ١٩٦٣م (أى بعد الكساد الكبير) كانت بمعدل ٩,٦ لكل ألف نسمة وهي أقل من معدلها عام ١٩٧٠م (عصر ازدهار الاقتصاد الأمريكي) الذي أصبح ٩,٤ لكل ألف نسمة وكذلك زادت معدلات جرائم السرقة من ٥٩,٤ في الألف إلى ١٣١ في الألف، ومرد هذه الزيادة في رأيه هو ضعف وسائل الضبط الاجتماعي الناتج عن التغيرات الاجتماعية وليس الفقر ويؤيده في ذلك كثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أمثال براون.

(Office Of Social Development & World Peace. P 13)

وعلى ذلك يتضح دور التنشئة الاجتماعية – كأحد وسائل الضبط الاجتماعي– في تشكل ثقافة العنف لدى الشباب. فقد أكد على ذلك نسبة ٤١,٣٪ من حالات الدراسة (بواقع ١٢ حالة) لا يرضون عن طرق التربية المتبعة في منطقة الدراسة.

٢- مظاهر عنف المرأة في المنطقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على مظاهر العنف عند المرأة في منطفة الدراسة وفقاً لما أوضحته النتائج على اعتبار أن النساء والشباب أكثر الفئات عنفاً في المنطفة. والجدول التالي يوضح توزيع المبحوثين ممن أفادوا أن النساء أكثر الفئات عنفاً في المنطقة بواقع ٩ حالات بنسبة ٣٠ ٪ من المبحوثين:

جدول رقم (٣١) توزيع المبحوثين وفقاً لمظاهر العنف عند الإناث (أكثر من إجابة)

طبيعة عنف المرأة	العدد	النسبة
الخلافات الأسرية (عنف في المنزل)	٤	١٦
المشاجرات مع الجيران	٨	٣٢
مشاجرات في العمل	٢	٨
الشتائم والصوت المرتفع	٧	٢٨
عمل السحر والذهاب للدجالين	٤	١٦
الإجمالي	٢٥	١٠٠٪

توضح بيانات الجدول رقم (٣١) مظاهر عنف المرأة، فقد تبين أن النسبة الغالبة ٣٢٪ أفادوا بأن أكثر مظاهر عنف الإناث انتشاراً في المنطقة فعل المشاجرات مع الجيران، تليها في الترتيب توجيه الشتائم والصوت المرتفع نسبة ٢٨٪ من المبحوثين أوضحوا أن أكثر سلوكيات العنف انتشاراً بين الإناث توجيه الشتائم والسب، كما تبين أن عنف الإناث داخل الأسرة من خلال المشاحنات والمشاجرات في المنازل، وكثرة التردد على الدجالين والاعتقاد في السحر وأعمال الشعوذة ضمن مظاهر عنف المرأة وذلك بنسب متساوية هي ١٦٪، في حين أن نسبة ٨ ٪ من المبحوثين أشاروا إلى عنف المرأة أثناء العمل خارج المنزل من خلال العمل في (القطاع غير الرسمي) كباعة في الشوارع، ويتجلى ذلك في تعاملها مع الآخرين أثناء البيع فقد أظهرت بعض حالات الدراسة أن معظم الناس تبتعد عن التعامل مع النساء من المنطقة نتيجة لسلوكهم العنيف والعدواني في التعامل مع الآخرين.

نستخلص مما سبق أن المرأة في المنطقة لها دور كبير في نشر سلوكيات العنف في المنطقة ويتجلى ذلك من خلال المشاجرات مع الجيران، ويتفق ذلك مع إحدى الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة العنف في المناطق العشوائية بمدينة دلهى في الهند، وقد توصلت نتائج دراسة الحالة أن المرأة في هذه المناطق أكثر استجابة للعنف في تعاملاتها مع الآخرين وقد أرجعت نتائج الدراسة سبب ذلك إلى عدم وجود خدمات في تلك المناطق.

(Somen.G.R , June , 1993 , PP 153 – 164)

- أسباب عنف المرأة في المنطقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أسباب عنف المرأة في المنطقة.

وقد اتضح أن معظم المبحوثين - ممن أشاروا أن المرأة من أكثر الفئات عنفاً - أرجعوا ذلك إلى عدة أسباب أولها كثرة الضغوط والأعباء على المرأة داخل المنطقة من خلال مسئوليتها عن تربية الأبناء والأعباء المنزلية ومساهمتها في العبء المادي من خلال العمل خارج المنزل وذلك بنسبة ٤٥ ٪، تليها نسبة ٣٥ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن ندرة الخدمات في المنطقة من حيث كثرة القمامة، وعدم وجود صرف صحي في بعض المنازل كسبب ثاني في إحداث المشاجرات والخلافات بين النساء وبعضهن في المنطقة بصفة عامة، في حين أن نسبة ٢٠ ٪ من المبحوثين أرجعوا عنف المرأة إلى مشاجرات الأطفال وضرب الأبناء خلال اللعب مع أبناء الجيران كسبب ثالث.

مما سبق يتضح أن للمرأة دورًا هاماً في منطقة الدراسة فهى تحمل العبء الأكثر في تدبير الأمور المعيشية للأسرة وذلك بنسبة ٤٥ ٪ من حالات الدراسة أكدوا على تحمل المرأة لكثير من الضغوط والأعباء داخل المنطقة وتعتبر **الحالة رقم (١١) نموذجًا لذلك وعلى لسان الحالة تقول:** " جوزي مات من حوالي عشرين سنة وساب في رقبتي أربع عيال أكبرهم كان وقتها عنده تسع سنين وخرجته من المدرسة عشان يساعدني في مصاريف أخواته ومكنش عندنا أي مصدر دخل - لأن أبوه كان أرزقي - ومن وقتها خرجت أشتغل أنا وابني عشان نلاقي ناكل، جربت أشتغل في أكتر من شغلانة عشان المصاريف وأديها ماشية ".

وتتفق ما توصلت إليه الدراسة الراهنة مع نتائج إحدى الدراسات السابقة التي أجريت في مناطق عشوائية أخرى، فقد أظهرت أن نسبة ٤٨ ٪ من المبحوثات في المنطقة يشاركن في إعالة أسرهن مادياً (إلهام أحمد حشيش، ٢٠٠٧، صـ ٢٤٥) .وعلى ذلك يتضح أن عنف المرأة في منطقة الدراسة يعول على كثرة الضغوط والأعباء التي تتحملها المرأة في هذه المناطق وربما تشكل هذه الأوضاع ضغطاً على أعصابها ويؤدي إلى سرعة استعدادها للعنف ضد الآخرين.

سادساً: أكثر الأماكن حدوثاً للعنف داخل المنطقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أكثر الأماكن حدوثاً للعنف في المنطقة.

وقد تبين أن النسبة الغالبة ٥٣,٤٪ من المبحوثين أوضحوا أن المقاهي تعتبر أكثر الأماكن حدوثاً للعنف داخل المنطقة حيث تضم أكبر تجمع لفئات مختلفة من سكان المنطقة الشباب والرجال وعديد من الأشخاص المسجلين خطر، حيث المشاجرات وسماع الشتائم والمشادات الكلامية وغيرها من سلوكيات العنف، تليها نسبة ٢٦,٦ ٪ من المبحوثين أفادوا بانتشار سلوكيات العنف والمشاجرات في الشارع بصفة عامة (حيث لا توجد أماكن محددة). ثم نسبة ١٣,٣ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن الورش أكثر الأماكن حدوثاً للمشاجرات والخلافات، في حين أن نسبة ٦,٦ ٪ فقط أوضحوا أنها المحلات التجارية.

نستخلص مما سبق أن أكثر الأماكن حدوثاً للعنف في المنطقة هي المقاهي فقد لاحظت الباحثة انتشار المقاهي بصورة واضحة في المنطقة فهي أماكن الترفيه المتاحة وتضم أكبر تجمع لسكان المنطقة، بالإضافة إلى اعتبارها الملاذ الوحيد لقتل أوقات الفراغ لدى معظم الشباب في المنطقة بالإضافة إلى أن معظم سكان المنطقة يلجأون إليها بعد شقاء العمل.

ويتفق ذلك مع سمات المناطق العشوائية فقد أوضحت إحدى الدراسات السابقة أن نسبة ٦٤,٢٥ ٪ من أفراد عينة الدراسة يقضون وقت فراغهم في المقاهي. (أحمد عبد الفتاح الأطرش،١٩٩٦، ص ٢٤٩).

ويدلل على ذلك آراء بعض حالات الدراسة:

حالة رقم (٨) تقول: "لما برجع من الشغل بكره أقضي وقتي في البيت عشان المشاكل وبروح أقعد على القهوة، وأوقات كتير بتحصل خناقات بين الشباب وأسبابها كتير ممكن يكون بسبب اللعب على المشاريب وأحياناً بسبب الهزار ويقلب بخناق".

وعلى لسان حالة رقم (٢٠): "معظم وقتي بقضيه على القهوة مع صحابي، وساعات بتحصل مشاكل بسبب الخلاف في الرأي أو بسبب عيال غاوية خناقات بتقعد على القهوة وهما غير مرغوب فيهم لأنهم بيعملوا مشاكل".

وتصرح حالة رقم (٢٨): "القهوة هى أكثر الأمكان اللى بيحصل فيها خناقات عشان بيقعد فيها ناس أشكال وألوان كتير وفيه عيال مشبوهة وبتلعب على فلوس وممكن تحصل خناقات في أى وقت بسببهم".

سابعاً: أكثر الأوقات حدوثاً للعنف في المنطقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أكثر الأوقات التي يحدث فيها العنف داخل المنطقة.

وقد تبين أن أكثر الأوقات حدوثاً للعنف في المنطقة وقت الصيف، حيث ارتفاع درجة الحرارة من أكثر الأوقات الذي تتزايد فيه حدة المشاجرات، ومواقف العنف في المنطقة وذلك بنسبة ٥٦,٧ ٪ من المبحوثين أكدوا على ذلك، تليها نسبة ٣٠ ٪ من حالات الدراسة أوضحوا أن أوقات الازدحام والتجمع في المنطقة منهم ١٠٪ من المبحوثين أشاروا إلى تزامن حدوث السرقات والنصب والمشاجرات مع وقت السوق والزحام في المنطقة بصفة عامة، ثم نسبة ١٠ ٪ من المبحوثين أفادوا بأن وقت التجمع لفض مشاجرة من أكثر الأوقات حدوثاً للسرقة والمشاجرات، وذلك بسبب وجود تجمع كبير في أماكن مختلفة، مما يتسبب في إحداث سلوكيات العنف في ذلك الوقت، في حين أن نسبة ١٣,٣٪ من حالات الدراسة أكدوا عدم وجود وقت محدد لسلوكيات العنف بالمنطقة فهي على مدار العام.

بالنسبة للدراسات الأخرى تتسق نتائج الدراسة الراهنة فيما يتعلق بأكثر الأوقات حدوثاً للعنف مع إحدى الدراسات التي تناولت جرائم القتل، فقد أوضحت الدراسة أن نسبة ٥٧,٤ ٪ من النساء القاتلات ارتكبن جرائم القتل صيفاً في مقابل ٤٣ ٪ ارتكبن جرائم القتل شتاءً. (جلال عبد العال،١٩٨٧، ص ٢١٠).

ويتضح التفسير الاجتماعي للعلاقة بين المناخ والعنف حيث يذهب أنصار النظرية الاجتماعية أن العوامل المناخية إذا أثرت على سلوك الإنسان بصفة عامة وعلى سلوكه الإجرامي العنيف بصفة خاصة، فإن تأثيرها يكون غير مباشر بل يتم عن طريق تحريك عوامل إجرامية أخرى، فارتفاع درجة حرارة الجو صيفاً يزيد من اتصال الأفراد واحتكاكهم ببعضهم البعض في الأماكن العامة، كما تنشط المعاملات بين الأفراد في فصل الصيف مما يهيئ معه الظروف لارتكاب جرائم العنف، ومن ناحية أخرى فإن تعطل الدراسة صيفاً للتلاميذ والأجازت السنوية بالنسبة للعاملين يخلق فراغاً، في الوقت الذي تتعطل فيه الطاقة التي كانت موجودة على مدار العام، تجد بعض الطاقات مخرجاً لها في سلوكيات العنف، وقتل وقت الفراغ وأحياناً تناول الخمور وتعاطي المخدرات الذي يؤدي في النهاية إلى ارتكاب أنماط مختلفة من العنف، وبذلك يمكن تفسير ارتفاع نسبة العنف صيفاً وفقاً لهذه النظرية.

ثامناً: طبيعة الجرائم في المنطقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالانتقال إلى نوع أشد حدة في سلوكيات العنف من خلال التعرف على طبيعة الجرائم المسموع عنها في المنطقة.

وقد أشار أن النسبة الغالبة ٣٠ ٪ من المبحوثين أكدوا أن أكثر الجرائم انتشاراً في المنطقة هي جرائم المخدرات سواء الاتجار بها أو الجرائم الناتجة عنها، كما تحتل المشاجرات والإصابات الناتجة عنها المرتبة الثانية بنسبة ٢٦,٧ ٪، تأتي في المرتبة الثالثة نسبة ٢٠ ٪ من المبحوثين أكدوا وجود بعض المنازل المشبوهة والمعروفة بممارسة الدعارة بالمنطقة، في حين أن نسبة ١٣,٤ ٪ من المبحوثين أوضحوا انتشار جرائم السرقات وتتنوع هذه السرقات بداية من سرقة الغسيل والطيور والمنازل إلى سرقة السيارات الخاصة والموتوسيكلات من

خارج المنطقة وتفكيكها وبيعها، تليها نسبة ٦,٦٪ من حالات الدراسة أوضحوا أن بعض الشباب قد تعرضوا بالفعل للعقوبة القانونية نتيجة معاكسة الإناث، وقد وقعت حالة اغتصاب في العام الماضي وعوقب الجاني بثلاث سنوات سجن، في حين أن نسبة ٣,٣٪ من المبحوثين أوضحوا وجود جرائم القتل، فمنذ حوالي سنتين قام أحد سكان المنطقة بقتل أحد أصدقائه من منطقة أخرى وذلك على أثر علمه بتحرشه بأخته أثناء قضائه فترة عقوبة بالسجن.

نستخلص مما سبق أن جرائم المخدرات من أكثر الجرائم المسموع عنها في المنطقة ويؤكد ذلك آراء حالات الدراسة من الأطفال (على اعتبار أنهم أكثر مصداقية) خلال إجراء دليل المقابلة الخاص بالتعرف على طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تدعم ثقافة العنف. فقد أكد معظم الأطفال على رؤية الأقارب والجيران يدخنون، بالإضافة إلى معاناة أحد الحالات من إدمان أحد الأقارب، في حين اتجاه أحد الأطفال ضمن حالات الدراسة للتدخين في سن مبكرة كما أوضح أنه يمتثل لزملائه ويعرف أشخاص يتعاطون المخدرات (خاصةً البانجو) في المنطقة.

وعلى ذلك يتضح أن انتشار المواد المخدرة في المنطقة والجرائم الناتجة عنها تعتبر ضمن عوامل تدعيم ظاهرة العنف في المنطقة بالنسبة للدراسات الأخرى. فقد أكدت نتائج إحدى الدراسات التي تناولت العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى إدمان المخدرات وآثارها على السلوك العنيف للمدمن، فقد أظهرت وجود علاقة بين الإدمان والسلوك العنيف للمدمن، فقد تبين أن ٧٥٪ من المدمنين من أفراد البحث ارتكبوا جرائم عنف كالضرب، الجرح، القتل، أثناء الشعور بأعراض الانسحاب النفسية والفسيولوجية. (عفاف عبد المنعم، ١٩٨٤، ص ٢٠٦).

ويؤكد ما سبق تقرير المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان في مصر أن هناك علاقة وثيقة بين الإدمان والميل لارتكاب السلوك الإجرامي العنيف ويتضح ذلك من طبيعة الضرر الناتج عن التعاطي والإدمان حيث التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، زيادة المشكلات والخلافات بين الزوجين نتيجة فشل المتعاطي

في القيام بمسئولياته، بالإضافة إلى تشويه صورة الأب المدمن لدى الأبناء، مما يؤثر على نموذج القدوة لديهم وعلى ذلك يتضح أن الإدمان والتعاطي للمخدرات يعد عاملاً مهيئاً لارتكاب الجرائم وتكريس سلوكيات العنف. (المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان في مصر، ١٩٩٩، ص ٣٢).

تاسعاً: أسباب العنف في المنطقة:

سعت العديد من الدراسات السابقة إلى تفسير أسباب العنف وقد تباينت الأسباب بتباين زاوية النظر التي ينطلق منها الباحث في تناول ظاهرة العنف، وبالرغم من هذا التباين يمكن أن تصنف هذه الدراسات إلى نوعين منها: الأول: دراسات تميل إلى رد أسباب العنف إلى عوامل داخلية ترتبط بشخصية الفرد ذاته أى بما هو مكون سيكولوجى، الثاني: دراسات تميل إلى رد أسباب العنف إل عوامل تقع خارج نطاق الفرد وتمثل الفرضية التي تنطلق منها أن الخبرات والضغوط النوعية المرتبطة بحياة الفرد ذاته يمكن أن تؤدي إلى اكتساب بعض السمات النفسية الدافعة إلى ظهور الميل نحو السلوك العنيف. (سميحة نصر، ١٩٩٦، ص ٦).

وعلى ذلك يهدف هذا الجزء إلى التعرف على أسباب العنف كما يخبرها المبحوثون سواء كانت أسباب ترتبط بالضغوط والمشكلات الناتجة عن المناطق العشوائية أو بالتدفقات الإعلامية، أو بالتنشئة الاجتماعية.

وقد أوضح وجود عديد من المتغيرات الفاعلة في تدعيم سلوكيات العنف في المنطقة ويمكن تصنيفها كالآتي:

١- تأتى المتغيرات الاجتماعية والثقافية على قائمة الأسباب بنسبة ٣٥,٤ ٪ من المبحوثين (بواقع ٦١ حالة) أكدوا على دور الوسائل الإعلامية من خلال الفضائيات والكمبيوتر وعدم الاهتمام بتربية الأبناء - الزحام وضيق المنازل وذلك بنسب ٣٢,٣٪، ٦١,٦٪، ٣١,٤٪ على الترتيب.

٢- تليها المتغيرات الاقتصادية بنسبة ٣٣,٣٪ من المبحوثين (بواقع ٨ حالات) أوضحوا أن ارتفاع الأسعار (غلاء المعيشة) - وتدنى الأجور والبطالة متغيرات ذات علاقة

وثيقة بسلوكيات العنف في المنطقة وذلك بنسب ٣١,٤ ٪، ١٠ ٪، ١٠ ٪ على التوالي. فنجد على لسان الحالة رقم (٩١) تقول: " من حوالي شهرين بياع فاكهة من المنطقة ضرب واحد بالمكيال واتعمله قضية نتيجة لمشادة حصلت بينه وبين زبون مسكوا في بعض وضربه بالمكيال وده نتيجة لاختلافهم بسبب الغلى، الناس تلقيها فقدت أعصابها لأن الأسعار بتزيد على البياع والمشتري ".

٣ - ثم المتغيرات السياسية وتتضح في إخفاق الدولة في القيام بمسئولياتها تجاه المواطنين في المناطق العشوائية بنسبة ١٣,٤ ٪ (بواقع ٤ حالات) أكدوا على إهمال الدولة في تدعيم المنطقة بالخدمات، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بضبط أشكال العنف داخل المنطقة.

مما سبق يتضح تعويل ظاهرة العنف إلى عوامل عديدة ترتبط بحياة الفرد في المنطقة العشوائية وتؤدي إلى اكتساب الأفراد لبعض السمات النفسية الدافعة إلى ظهور الميل نحو السلوك العنيف، وعلى ذلك تتفق الدراسة الراهنة مع طبيعة الدراسات السابقة التي قدمت تفسيراً لأسباب العنف من منظور أكثر شمولية يرتبط بالتفاعلات الحياتية للفرد. (أحمد زايد، ٢٠٠٢، ص ٣٩٨.). ولتحقيق ذلك تهتم الدراسة الراهنة أسوة بهذه النوعية من الدراسات بتقديم تحليل لطبيعة الظروف البنائية والضغوط اخيكلية التي تمارس تأثيرها على الفرد في المنطقة وهذه الضغوط غلاء المعيشة - البطالة - المشكلة السكانية والزحام ودورالدولة في نشر العنف، وكذلك عالم الثقافة من خلال الخضوع لوسائل الإعلام وكيف تتفاعل هذه الضغوط مع الظروف الحياتية الصعبة التي يواجهها الفرد في المجتمع ودورها في زيادة الميل نحو السلوك العنيف.

١- *الضغوط الهيكلية والعنف:*

يحاول هذا الجزء من الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين الضغوط الهيكلية المتمثلة في(غلاء المعيشة - البطالة - المشكلة السكانية) من حيث كونها سبباً في حدوث العنف كما خبرها المبحوثون وفقاً لأهميتها كسبب في تكريس العنف.

أ - رد الفعل تجاه غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على رد الفعل المبحوثين تجاه غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، فقد أوضحت نسبة ٧ , ٥٦٪ من المبحوثين بواقع ١٧ حالة معاناة سكان المنطقة من مشكلة غلاء المعيشة وما يترتب عليها من مشكلات أخرى تنعكس بالضرورة على ظاهرة العنف في المنطقة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى ذلك فقد تعددت الأساليب التي يتبعها سكان المنطقة في مواجهة هذه المشكلة، فقد اتضح أن النسبة الغالبة ٢ , ٣٥ ٪ من المبحوثين بواقع ٦ حالات أوضحوا أن رد الفعل تجاه غلاء المعيشة هو الاكتفاء بالبحث عن حلول فردية ومحاولة تكيف الأفراد مع الظروف، تليها نسبة ٤ , ٢٣ ٪ من المبحوثين بواقع ٤ حالات أكدوا بأن العنف والجريمة رد فعل طبيعي لعدم قدرة الأفراد على مواجهة غلاء المعيشة، في حين أن نسبة ٥ , ١٧ ٪ من المبحوثين بواقع ٣ حالات أوضحوا بأسلوب يتسم بعدم المبالاة والسلبية بأن الناس تعودت على هذه الأوضاع، في حين أن نسبة ٧ , ١١ ٪ من المبحوثين بواقع حالتين يذهبون إلى أن الفقر عامل أساسي في إحساس الأفراد بالعجز والدونية، ويماثل ذلك نسبة ٧ , ١١ ٪ من الحالات أشاروا إلى انتشار ثقافة الخوف بين معظم الفقراء وخاصة مع انشغالهم بالبحث عن أساليب التكيف مع غلاء المعيشة.

مما سبق نستخلص أن معظم المبحوثين - ممن أكدوا على وجود علاقة بين غلاء المعيشة وسلوكيات العنف في المنطقة - أوضحوا أن معظم الأفراد في المنطقة العشوائية يبحثون عن حلول فردية في مواجهة هذه المشكلة، مع تأكيد بعض الحالات بنسبة ٤ , ٢٣٪ على انتشار سلوكيات العنف والجريمة بطريقة غير مباشرة، خاصةً الخلافات الأسرية في المنطقة. وعلى ذلك يتضح تأثير غلاء المعيشة على ظاهرة العنف بصورة غير مباشرة وربما يرجع ذلك إلى ثقافة الخوف لدى الفقراء وذلك من خلال ما يترتب عليها من آثار سلبية تنعكس على الأفراد في المنطقة، في حين أن بعض الدراسات السابقة أوضحت إمكانية حدوث العنف الجماهيري كرد فعل لغلاء المعيشة.ويتضح ذلك من دراسة العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري فقد أوضحت نتائجها وجود علاقة

بين غلاء المعيشة وإمكانية حدوث العنف الجماهيري بنسبة (٧٥,٣ ٪) من إجمالي عينة الدراسة. (أحمد زايد، ٢٠٠٢، ص ٤٠٢).

ب- دور البطالة في ظاهرة العنف:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على العلاقة غير المباشرة بين البطالة - بوصفها شكلاً آخر من أشكال الضغوط الهيكلية - وطبيعة البدائل التي يلجأ إليها الشباب في المنطقة في حالة عدم وجود عمل. فقد أوضحت نسبة ٤٦,٧٪ من المبحوثين بواقع ١٤ حالة معاناة معظم الشباب في المنطقة من ظاهرة البطالة وما يترتب عليها من آثار سلبية تنعكس على فئة الشباب - الفئة التي يعول عليها العنف في المنطقة - والجدول التالي يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لردود الأفعال الناتجة عن ظاهرة البطالة في المنطقة.

جدول رقم (٣٢) توزيع المبحوثين وفقاً لردود الفعل تجاه البطالة

رد الفعل تجاه البطالة	العدد	النسبة ٪
معظم الشباب في المنطقة يبحث عن السفر للخارج، فقد تعرضت حالة رقم (٢) من المبحوثين للنصب خلال البحث عن فرصة سفر للخارج.	٣	٢١,٤
البحث عن الهجرة.	٢	١٤,٢
تؤدي إلى عنف الشباب وارتكاب الجرائم.	٤	٢٨,٥
تكوين الشلل والانقياد لرفقاء السوء.	٣	٢١,٤
اللامبالاة والاتجاه للمخدرات	٢	١٤,٢
الإجمالي	١٤	٪١٠٠

يوضح لنا الجدول رقم (٣٢) تعدد ردود الفعل تجاه ظاهرة البطالة في المنطقة، فنجد أن النسبة الغالبة ٢٨,٥٪ من المبحوثين أوضحوا أن سلوكيات العنف والجريمة لدى الشباب في المنطقة تعول في المقام الأول على ظاهرة البطالة كرد فعل للفراغ والإحباط لدى الشباب في المنطقة. تأتي فكرة السفر للخارج كرد فعل ثاني للبطالة، فقد أكد معظم المبحوثين أن هذه الفكرة تشغل عقول معظم الشباب بالمنطقة حيث تعرضت حالة رقم (٢) للنصب خلال إحدى محاولات السفر لدولة أوروبية، وفي حالة فشل ذلك يتجه الشباب للانقياد لرفقاء السوء وتكوين شلل بالمنطقة وذلك بنسب متساوية ٤١,٤٪، في حين يأتي رد الفعل الثالث للبطالة في الاتجاه إلى المخدرات وما يترتب عليها من عنف وجرائم، والشعور بعدم الانتماء وكراهية الأوضاع السائدة والاتجاه للهجرة وذلك بنسبة متساوية ١٤,٢٪، فقد أوضحت بعض حالات الدراسة أن عددًا كبيرًا من شباب المنطقة اتجه بالفعل إلى الهجرة بطرق غير قانونية ومعظم هؤلاء لا يعلمون عنهم شيئاً حتى الآن فقد انقطعت أخبارهم عن المنطقة.

وعلى مستوى الدراسات الأخرى تتسق النتيجة السابقة مع طبيعة الدراسات التي تربط بين سوء الأحوال الاقتصادية (الفقر والبطالة) كعامل لا يمكن إغفاله في رفع معدلات العنف داخل المناطق العشوائية، فقد أكدت إحدى الدراسات أن انتشار ظاهرة البطالة في المنطقة العشوائية يؤدي إلى لجوء الشباب إلى العمل في مجال المخدرات وبيعها (إيمان جلال أحمد، ١٩٩٢، صـ٢١٠).

وهذا ما تؤكده نظرية الإحباط والعدوان في تفسير سلوك العنف، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن عدم كفاية الدخل للاحتياجات الأساسية يؤدي إلى ظهور العنف بين الشباب، فالفقر والضغوط الاقتصادية تؤدي إلى الإحباط الذي يؤدي بدوره إلى ظهور بعض أشكال العدوان.

(Caleman . J.W.& Cressey. 1995. p.463)

حـ - دور المشكلة السكانية في العنف:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على آراء المبحوثين ممن أكدوا على دور المشكلة السكانية في العنف بنسبة ٥٠٪ من المبحوثين (بواقع ١٥ حالة) ومدى معاناة المنطقة من هذه المشكلة. فقد اتضح أن معظم حالات الدراسة بنسبة ٣٣,٤٪ من المبحوثين أوضحوا مدى تأثير الزيادة السكانية في خلق جميع المشكلات التي يواجهها المجتمع المصري بصفة عامة وبصفة خاصة مشكلة الفقر أ تليها في الترتيب نسبة ٢٠٪ من المبحوثين أكدوا أن ظاهرة البطالة من أكثر الانعكاسات السلبية للمشكلة السكانية يماثلها نسبة ٢٠٪ من حالات الدراسة أوضحوا أن أكثر التأثيرات السلبية هي ظاهرة العنف والجريمة ثم نسبة ١٣,٣٪ من المبحوثين أوضحوا أنها تخلق أزمة إسكان تليها نسبة ٦,٦٪ من المبحوثين يرون أنها تسبب ضغوط نفسية ويماثلها نسبة ٦,٦٪ من المبحوثين أكدوا بأنها تسبب ارتفاع الأسعار.

مما سبق يتضح أن أهم الآثار السلبية للمشكلة السكانية اعتبارها سبباً في جميع المشكلات التي يعاني منها سكان المنطقة ويدل على ذلك نسبة ٣٣,٤٪ من المبحوثين ممن أكدوا على دور المشكلة السكانية في مشكلات المنطقة. وتتسق ما توصلت إليه الدراسة الراهنة مع إحدى الدراسات التي أجريت بأحياء العشش ببورسعيد، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن الكثافة السكانية العالية التي تتميز بها هذه الأحياء وما يصاحبها من تلوث للبيئة وعلى حد تعبيرهم (القذارة) ينعكس ذلك على معاناة سكانها من: التصدع الأسري العزلة مشاعر الاغتراب في المجتمع العام. (السيد حفني عوض،١٩٩١، صـــ٤٠٣).

د- تأثير الزحام على العنف:

تنتقل الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على آراء المبحوثين، فنجد أن نسبة ٥٣,٤٪ من المبحوثين (بواقع ١٦ حالة) أوضحوا وجود علاقة بين الزحام وظاهرة العنف.

وقد تبين أن النسبة الغالبة ٤٣,٧٥٪من المبحوثين الذين يرون وجود علاقة بين الزحام وانتشار سلوكيات العنف في المنطقة أكدوا على انتشار الانحرافات في المنطقة كأحد

سلوكيات العنف الناتجة عن الزحام، تليها نسبة ١٨,٧٥ ٪ من المبحوثين أوضحوا عدم الشعور بالخصوصية، في حين أن انتشار التلوث والأمراض والخناقات بين الجيران وكذلك زيادة عدد الخلافات الأسرية بنسب متساوية ٥ , ١٢٪ من التأثيرات السلبية لظاهرة الزحام في المنطقة والداعمة لحوادث العنف والجرائم في المنطقة.

مما سبق يتضح أن غالبية المبحوثين بنسبة ٤٣,٧٥٪ ارجعوا انتشار الانحرافات السلوكية في المقام الأول إلى ظاهرة الزحام وعلى ذلك تتفق ما توصلت إليه الدراسة مع نتائج إحدى الدراسات التي أكدت على التأثير السلبي للزحام في المناطق العشوائية بصفة خاصة من الناحية الأخلاقية، حيث ينتشر بين سكان هذه المناطق الانحطاط الخلقي وتجارة المخدرات والجريمة والأمراض الصحية والاجتماعية بصورة واضحة. (مصطفي إبراهيم عوض - محمد مختار الشرقاوي ١٩٩٣ ،ص ٣١٠).

هـ - دور الدولة في العنف:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على الدور المباشر الذي يمكن أن تقوم به الدولة في تكريث العنف في المنطقة:

جدول رقم (٣٣) دور الدولة في التسبب في العنف

ح	العدد	النسبة ٪
لما ترفع الأسعار من وقت للتاني	١	٧,٨
لما المخبرين وأمناء الشرطة يفرضوا أتاوات على البياعين وناس في المنطقة	٣	٢٣
القانون بيمشي على ناس وآخرين لا يطبق عليهم القانون	٢	١٥,٣
مفيش خدمات ومقالب الزبالة جابت أمراض للناس والمياه غير صالحة للشرب فين الدولة ؟	٧	٥٣,٩
الإجمالي	١٣	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٣٣) أن نسبة ٩ , ٥٣٪ من المبحوثين أوضحوا أن تخلي الدولة عن مسئولياتها من حيث ندرة الخدمات ووجود القمامة وعدم نقاوة مياه الشرب

وغيرها من المسئوليات أهم دوافع العنف في المنطقة تليها نسبة ٢٣٪ من المبحوثين بواقع ٣ حالات أوضحوا أن بعض رجال الشرطة يفرضون إتاوات على أصحاب المحلات التجارية والورش وبعض الباعة، مما يدفع بعض حالات الدرسة إلى اعتبار أن الدولة هى التي تمارس العنف ضد سكان المنطقة في حين أن نسبة ١٥,٣٪ من المبحوثين أوضحوا عدم صرامة الدولة في تطبيق القانون - فمن وجهة نظر بعض الحالات أن القانون يطبق على الفقير فقط - بالإضافة إلى تعسف الدولة في إصدار القوانين، فقد أشار أحد المبحوثين بأن فرض الدولة غرامة على ملاك الأراضي بوضع اليد من القرارات المتعسفة، في حين أن نسبة ٧,٨٪ من المبحوثين يرون أن رفع الأسعار يعتبر أحد أساليب عنف الدولة ضد الفقراء.

مما سبق يتضح أن سلبية الدولة في أداء واجباتها تجاه الأفراد في هذه المناطق أكثر العوامل تأثيراً في تدعيم العنف في المناطق العشوائية، فقد أكدت نسبة ٥٣,٩٪ من المبحوثين أن إخفاق الدولة من حيث اهتمامها بالمرافق والخدمات في المنطقة يعتبر دافعًا أساسيًا في إحداث المشاجرات بين سكان المنطقة وانتشار سلوكيات العنف وتتسق هذه النتيجة مع إحدى الدراسات السابقة التي أوضحت أن المناطق العشوائية في خصائصها- أشكالها- أنواعها- أسباب تكوينها - عامل أساسي في بعض أنماط السلوك الإجرامى في هذه المناطق. (مجد الدين عبد الرازق، ١٩٩٤،صـ٥).

و - أثر وسائل الإعلام على ظاهرة العنف:

تسعى الدراسة الميدانية في هذا الجزء إلى التعرف على أكثر الوسائل الإعلامية تأثيراً على ظاهرة العنف داخل منطقة الدراسة، فقد أوضحت النتائج أن نسبة ٦٣,٤ ٪ من المبحوثين (بواقع ١٩ حالة) أظهروا وجود علاقة بين التدفقات الإعلامية وظاهرة العنف في المنطقة.

و أن أكثر الوسائل الإعلامية تأثيراً في ظاهرة العنف، فنجد أن النسبة الغالبة ٤٢,٣ ٪ من المبحوثين أوضحوا أن القنوات الفضائية في مقدمة التدفعات الإعلامية تأثيراً في انتشار العنف في المنطقة، تليها نسبة ٣١,٥ ٪ من المبحوثين يرون أن

الموبايلات كأحد المستحدثات التي يستخدمها الشباب في أغراض سيئة بمثابة أداة لتدعيم العنف ويتجلى ذلك في المعاكسات وتصوير الآخرين مما يتسبب في إحداث المشاجرات والخلافات بين سكان المنطقة، فمن وجهة نظر بعض المبحوثين أنها أكثر تأثيراً من الوسائل الإعلامية في نشر العنف، تليها نسبة ١٥,٧ ٪ من المبحوثين أفادوا بأن تفضيل بعض سكان المنطقة لنوعية معينة من الجرائد مثل أخبار الحوادث عامل مؤثر في تدعيم العنف وذلك من خلال التعرف على كل شيء يتعلق بالجرائم من حيث كيفية أدائها والأساليب المستحدثة في تنفيذها تفصيليًا وتناقل أخبارها بين سكان المنطقة، في حين أن نسبة ١٠,٥ ٪ من المبحوثين أكدوا أن الكمبيوتر عامل مؤثر في تعلم العنف بالنسبة للكبار والأطفال في المنطقة خاصة في ظل انتشار مكاتب الكمبيوتر وانخفاض أسعار تأجيرها.

ز - أكثر الفئات تأثراً بالتدفقات الإعلامية:

تنتقل الدراسة الميدانية في هذا الجزء بالتعرف على أكثر الفئات تأثراً بالتدفقات الإعلامية، فقد تبين أن النسبة الغالبة ٣١,٨ ٪ من المبحوثين بواقع ٦ حالات أكدوا أن فئة الشباب أكثر تأثيراً بالوسائل الإعلامية، تليها فئة الأطفال فقد تبين أن نسبة ٢٦,٣ ٪ من المبحوثين أفادوا بأن الأطفال أكثر عرضة للتأثير بوسائل الإعلام تليها فئة الإناث كما يمتد تأثير الوسائل الإعلامية على جميع الفئات والأعمار في المنطقة وذلك بنسبة متساوية ١٥,٧٪. وفي النهاية تأتي فئة الرجال من حيث التأثير بالوسائل الإعلامية وذلك بنسبة ١٠,٥٪ من المبحوثين أوضحوا أن الرجال أقل الفئات تأثيراً بالوسائل الإعلامية وربما يرجع ذلك إلى انشغالهم بالعمل معظم الوقت.

وتتفق نتائج الدراسة الراهنة مع طبيعة الدراسات السابقة التي تناولت العنف المتعلم من وسائل الإعلام خاصة المواد الإعلامية ذات المضمون العنيف، كأفلام الكرتون وألعاب الفيديو، وقد أجمعت هذه الدراسات على افتراض وجود آثار سلبية للمادة التي تُبث عبر وسائل الاتصال، والتي تحتوي على مضمون عنيف، فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات أثر أفلام العنف على الشباب والمجتمع، حيث تبين أن الفرد في

المراحل العمرية المبكرة عرضة للاستهواء والتأثر بما يشاهده، حيث إن خيال المراهق يكون أكثر خصوبة خاصة عندما يستقبل المادة الإعلامية على الشاشة فيمزج الواقع بالخيال ويتشكل سلوكه على هذا الأساس، كما اتضح أيضاً أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للفرد ارتفعت درجة تأثره بالإعلام المسموع والمرئي. (محمد خضر عبد المختار، ١٩٩٢، ص ص ١٣٨ - ١٣٩).

وفي ضوء نظرية التعلم الاجتماعي تؤكد إحدى الدراسات السابقة أن الشخصية التليفزيونية أو بطل الفيلم، يعتبر نموذجاً لسلوك المشاهدين الذين يكتسبونه من خلال مشاهدة السلوك المقدم في المحتوي الإعلامي، فالتأثير بعيد المدى والتراكمي أو غير المباشر الذي تتركه مثل هذه النماذج السلوكية ذو أهمية كبيرة، فتكرار أشكال السلوك العنيف على شاشة التليفزيون والسينما يمكن أن تفسر لدى الأفراد بأنها سلوكيات طبيعية يمكن ممارستها في الواقع خاصة وأن الصغار يقضون وقتاً طويلاً في المشاهدة في غياب الرقابة. لذلك تصبح السلوكيات التي يشاهدونها مادة جيدة للمحاكاة.

عاشراً: ضبط العنف:

تسعى الدراسة الميدانية في هذا الجزء إلى التعرف على تصور المبحوثين حول كيفية تقليل العنف في المنطقة، وأساليب ضبط العنف في المنطقة، ومنها التعرف على أساليب الضبط غير الرسمية التي يفضلها سكان المنطقة لحل مشكلات العنف وأسباب اللجوء لهذه الأساليب، مع تناول الطرق الرسمية (الضبط الرسمي) في حل مشكلات العنف.

١- التصورات حول كيفية تقليل العنف في المنطقة:

تهتم الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على تصورات المبحوثين حول كيفية تقليل العنف داخل المنطقة. والجدول التالي يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لكيفية تقليل العنف:

جدول رقم (٣٤) توزيع المبحوثين وفقاً لآرائهم في كيفية تقليل العنف

كيفية تقليل العنف	العدد	النسبة ٪
حل مشكلات المنطقة	٦	٢٠
نشر الوعي الديني	٣	١٠
الاهتمام بتربية الأبناء	٧	٢٣,٤
تخفيف الضغوط ورفع الدخل	٩	٣٠
تشغيل الشباب وحل البطالة	٥	١٦,٦
الإجمالي	٣٠	١٠٠٪

يوضح لنا الجدول رقم (٣٤) الآراء حول كيفية تقليل العنف في المنطقة فقد تبين أن نسبة ٣٠ ٪ من المبحوثين يرون محاولة تخفيف الضغوط ورفع مستوى الدخل في منطقة الدراسة وذلك كأحد وسائل مواجهة العنف في المنطقة، يليه الأقتراح الثاني وهو الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء وذلك بنسبة ٢٣,٤ ٪، الاقتراح الثالث وهو محاولة حل مشكلات المنطقة من حيث الاهتمام بمستوى الخدمات العامة في المنطقة ومستوى النظافة ومحاولة الارتقاء بالمنطقة أسوة بباقي الأحياء وذلك بنسبة ٢٠ ٪، في حين أوضحت نسبة ١٦,٦ ٪ من المبحوثين بواقع ٥ حالات اقترحوا بأن محاولة تشغيل الشباب ومكافحة البطالة (كاقتراح رابع) عامل مهم في مواجهة العنف في المنطقة.ويأتي الاقتراح الأخير بنسبة ١٠ ٪ من المبحوثين أشاروا بضرورة نشر الوعي الديني في المنطقة بصفة عامة وتوعية فئة الشباب بصفة خاصة.

وبالنظر إلى تصورات حالات الدراسة فيما يتعلق بكيفية تقليل العنف بين سكان المنطقة اتضح إمكانية تصنيف آرائهم إلى مجموعة عناصر:

١ – محاولة حل المشكلات الاقتصادية في المنطقة من حيث زيادة الأجور – خفض الأسعار وغيرها من الجوانب الاقتصادية التي تعتبر أحد أسباب ظاهرة العنف.

٢– الاهتمام بالتنشئة السليمة للأبناء داخل المنطقة.

٣- حل مشكلات المنطقة من حيث الاهتمام بالخدمات الأساسية بحيث تشتمل جميع المنطقة، بالإضافة إلى تحسينها في بعض الأجزاء شملتها داخل المنطقة.

٤ - محاولة حل مشكلات البطالة في المنطقة.

٥ - محاولة توعية الشباب ونشر الوعي الديني.

٢- أساليب ضبط العنف في المنطقة:

تهتم الدراسة الميدانية بمحاولة التعرف على أساليب الضبط التي يلجأ إليها سكان المنطقة في حالة وجود مشكلات ناتجة عن العنف.

وقد تبين أساليب الضبط المتبعة في منطقة الدراسة، فنجد أن النسبة الغالبة ٦ , ٤٦ ٪ من المبحوثين أوضحوا أنه يتم اللجوء لكبار السن لحل مشكلات العنف في المنطقة، تليها نسبة ٧ , ٢٦ ٪ من المبحوثين أكدوا أن معظم سكان المنطقة يلجأون لبعض الأشخاص المعروفين في المنطقة خاصة في حالة جرائم السرقة وأحياناً يلجأ إليهم الآخرين من خارج المنطقة في حالة البحث عن مسروقات (سيارات - موتوسيكلات - دراجات - محتويات المنازل المغلقة) تليها نسبة ٦ , ١٦ ٪ من المبحوثين أفادوا بأن بعض سكان المنطقة يفضلون اللجوء للأقارب في حالة مواجهة مشكلات عنف خاصة المشكلات الأسرية، في حين أظهرت نسبة ١٠ ٪ فقط من المبحوثين أنه يتم اللجوء للشرطة في حالة الإبلاغ عن وقوع جرائم في المنطقة.

مما سبق يتضح أن معظم سكان المنطقة يفضلون اللجوء لأساليب الضبط غير الرسمي في حالة مواجهة العديد من مشكلات العنف في المنطقة، فقد أكد على ذلك نسبة ٩٠٪ من المبحوثين. وعلى لسان حالة رقم (٢٨) يقول: " الحكومة حبالها طويلة ومحدش بيلجأ لها في أي مشكلة بالذات في المنطقة لأنه في الآخر مش هيوصل لحاجة، عشان كده تلاقي الناس بتحل مشاكلها بنفسها عن طريق اللجوء لكبار السن في المنطقة والناس المعروفة يعني بيجتمعوا أو يحاولوا الوصول لحل أي مشكلة ".

ويفسر علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ذلك بأن كل المجتمعات تعرف أساليب لضبط العنف غير تلك الأساليب الرسمية التي تستخدمها الدولة، فالمجتمع الذي يفرز السلوك الإجرامي العنيف يفرز في نفس الوقت أساليب لضبطه ومنعه، وكما أن هناك معايير للسلوك العنيف، فإن هناك معايير لضبط هذا السلوك ومنع تكراره وفي نفس الوقت تطور المجتمعات أساليب عديدة غير رسمية لضبط العنف. (أحمد زايد، ٢٠٠٢، ص ٤٧٠)

٣- المشكلات التي يتم اللجوء للضبط غير الرسمي:

تنتقل الدراسة في هذا الجزء إلى محاولة التعرف على طبيعة المشكلات التي يتم اللجوء فيها للأقارب وكبار السن وبعض الأشخاص المعروفين في المنطقة (وسائل الضبط غير الرسمي). فقد اتضح أن النسبة الغالبة ٧, ٤٠ ٪ من المبحوثين يلجأون لكبار السن في حالة مشكلات العنف مثل المشاجرات وحل الخلافات بين أهالي المنطقة، تليها نسبة ٤, ٣٣ ٪ من المبحوثين يفضلون اللجوء للأقارب في حالة الخلافات الأسرية، ثم نسبة ٨, ١٤ ٪ من المبحوثين يلجأوا إلى بعض الأشخاص المعروفين في المنطقة لحل المنازعات بين الأقارب والخلافات بسبب الإرث وذلك بنسبة ٢, ١١ ٪.

ويدلل على ما سبق من حالات الدراسة:

في حالة المشكلات الأسرية تشير حالة رقم (٣) تقول: "معظم الخلافات الأسرية مثل الخلافات بين الزوجة وزوجها بنلجأ فيها لكبار السن لحل هذه المشكلات يعني كان حصل مشكلة بيني وبين جوزي نتيجة خلاف لأني بروح لأهلي من وقت للتاني واتأخرت مرة عندهم حلف بالطلاق أقطع علاقتي بأهلي ومرحش تاني وكانت وقفة على الطلاق فعلاً غضبت عند أهلي لمدة شهرين جاب ناس معروفة في المنطقة ومن أهل البلد عندنا في الصعيد واتفقوا علي أني أروح لأهلي مرة كل فترة أقضي يوم عندهم وارجع تاني واتحلت المشكلة».

وفي حالة المشاجرات والخلافات بين سكان المنطقة وعلى لسان حالة رقم (٢٤) تقول: "لما بتحصل مشاجرة أو خلافات بين أفراد في المنطقة عادة بنلجأ لناس معروفة في

المنطقة تحل الخلافات ديه أفتكر كان حصل خناقة بين صاحب ورشة موجود في المنطقة وصاحب محل نجارة جاره، والخلافات اشتدت لدرجة أن صاحب محل النجارة كان عايز يسيب المحل لكن أصر على عناده بعدم ترك المحل، الناس اتوسطت وعملوا مجلس صلح بينهم وخلصت الخلافات".

وعلى ذلك يتضح أن جميع مشكلات العنف من خلافات أسرية ومشاجرات بين سكان المنطقة، وخلافات بين الأقارب ومنازعات على الإرث وغيرها، يفضل سكان المنطقة حل هذه المشكلات من خلال أساليب (الضبط غير الرسمي).

٤- أسباب عدم اللجوء للشرطة (الضبط الرسمي):

تهتم الدراسة بالتعرف على أسباب عزوف سكان المنطقة عن اللجوء لوسائل الضبط الرسمي.- الذين أوضحوا اللجوء للضبط غير الرسمي بنسبة ٩٠ ٪ بواقع ٢٧ حالة - وفقاً لآرائهم في أسباب عدم اللجوء للشرطة:

وقد أشار أن النسبة الغالبة ٧٤,١ ٪ من حالات الدراسة أوضحوا أن عدم لجوء معظم سكان المنطقة لوسائل الضبط الرسمي (قسم الشرطة) يتركز في سببين أولهما بنسبة ٤٤,٥ ٪ نتيجة خوف سكان المنطقة من القضايا والمحاكم، والسبب الثاني وهو ارتكاب معظم سكان المنطقة لعديد من المخالفات القانونية التي تلزم سكانها المسائلة القانونية والمثول أمام المحاكم نتيجة لهذه المخالفات، بالإضافة لوجود عدد من الأشخاص المشبوهين ومسجلين خطر داخل منطقة الدراسة وذلك بنسبة ٢٩,٦ ٪ في حين أن نسبة ١٨,٥ ٪ من المبحوثين أوضحوا عدم اللجوء للشرطة بسبب عدم الثقة في فاعلية الشرطة في فض المشاجرات لذلك يتجهون إلى وسائل أخرى لحل هذه المشكلات، كما تعلل نسبة ٧,٤ ٪ من المبحوثين عدم اللجوء للشرطة لأنها تأتي في حالات القتل والجرائم الشديدة مثل المخدرات والسرقات وغيرها من المشكلات التي تستدعي وجودها.

الفصل السادس

نحو إستراتيجيات عربية وعالمية

في علاج العشوائيات



من خلال الاطلاع على أدبيات المناطق العشوائية، تم التوصل إلى إمكانية الاستفادة من هذه النتائج فى رسم معالم إستراتيجية للتغلب على العنف فى المناطق العشوائية أو الوقاية منه.

طرق الوقاية من العنف فى المناطق العشوائية:

أولاً: حلول على المدى القصير:

لعل الفائدة الهامة التى ترجى من الدراسة الراهنة أنها يمكن أن تسهم من خلال نتائجها فى بناء تصور حول تحقيق الأمان فى المناطق المجاورة والوقاية من العنف فى منطقة الدراسة، وفى ضوء ما تقدم تم التعرف على مدى ما يتعرض له الأفراد والأسر التى تقيم فى الظروف الصعبة، تحفها المخاطر وينغمس فيها سكان المنطقة ويمتزج فيها العنف مع المرض والجريمة والفقر، ويتعرض فيها الأفراد للحرمان من أهم أنواع الرعاية والحقوق، سواء كانت اقتصادية أو تعليمية أو اجتماعية، مما قد يحكم بحاضر قاسٍ ومستقبل مظلم، ولكى يمكن القضاء أو التخفيف من حدة هذه الأوضاع المتردية فى تلك المناطق العشوائية فلابد على المجتمع بمختلف أفراده، ومؤسساته الخاصة، والعامة والأهلية، والحكومية أن تضع سياسات ومعالجات جذرية على المستوى البعيد وحلولاً سريعة لبعض المشكلات على المستوى القريب التى يبدأ تنفيذها من اللحظة الحالية، وبالتالى فقد رؤى مما سبق أن مشكلة العنف فى منطقة الدراسة معقدة ومتشابكة وتتطلب فى حلها الاقتحام الجزئي فى مختلف المجالات من خلال وضع سياسات متكاملة من الجانب الاقتصادي والتعليمي والصحي والثقافي والتشريعي والأمني، ويتم ذلك من خلال توفير أنواع من الرعاية على المدى القريب تتلخص فى الآتي:

١ – الرعاية السكنية:

لوازرة التعمير والمجتمعات العمرانية دور يتمثل فى تطوير وإعادة تخطيط الأماكن العشوائية على مستوى جمهورية مصر بحيث يمتد إلى العمران وكافة الأعمال الخدمية.

بهدف تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة المتدني. كما تقترح الباحثة على الهيئات الخاصة بتشييد المساكن تنفيذ المقاطع الخشبية للشقق بحيث يكون لكل أسرة الحق فى تنظيم شقتها حسب ظروفها وحسب حجم الشقة بما يحقق أفضل مستوى معيشي.

٢- الرعاية المادية:

وتتلخص فى بعض المقترحات، نظراً لانتشار الفقر وانخفاض الدخول فى هذه المناطق فلابد من توفير المعونات المادية والحكومية والأهلية لغير القادرين عن العمل، وتوفير عمل وتدريب من ليس لهم عمل من القادرين عليه، وخاصة فئة الشباب والمعولين.

بالإضافة إلى ضرورة تعديل النظام الحكومي الخاص بتوفير الدعم للفئات الفقيرة ومنهم ساكنو المناطق العشوائية كمثال فى بطاقات التموين، واشتراكات المواصلات بحيث لا تتقيد إمكانية الحصول عليها بالعمل بالحكومة أو القطاع العام، وخاصة أن النتائج البحثية أفادت أن غالبية الفقراء والمحتاجين للدعم يعملون فى أعمال حرة ذات مستوى منخفض، مثل العمل كباعة جائلين أو أرزقية أو العمل فى الورش الصغيرة، والبعض الآخر منهم يتعرض للبطالة فترة طويلة من الوقت. كما أنه من الضرورى استغلال المساحات الواسعة من الأراضي الفضاء فى المنطقة العشوائية، وذلك بمساعدة الدولة والجمعيات الأهلية فى تحويلها لمشاريع تسهم فى توفير فرص عمل للشباب فى المنطقة والتخفيف من حدة البطالة.

٣- الرعاية الخاصة بالمرافق:

نظراً لندرة الخدمات وسوء المرافق فى المنطقة العشوائية ومايترتب عليها من مشكلات فلابد أن تعمل الدولة على إدخال جميع المرافق (مياه – صرف صحي – غاز) في المنطقة بأكملها والاهتمام بتحسين الخدمات مثل عدم قطع التيار الكهربائي والمياه لفترات طويلة وتحسين شبكات الصرف داخل المنطقة وذلك لأهميتها فى توفير حياة صحية ونفسية سليمة.

وكذلك تعيين عامل أو اثنين بشكل دوري للرقابة على سلامة المرافق الأساسية داخل المنطقة وحل المشكلات التى تنتج عن الخلل بها.

٤- الرعاية الخاصة بنظافة المنطقة:

نظراً لكثرة وجود أكوام القمامة النفايات - بصورة ملحوظة فى المنطقة - مما يسبب التلوث الذى ينتج عنه العديد من الأمراض العضوية والنفسية، فلابد من توفير خدمات النظافة فى المنطقة، وذلك من خلال توفير بعض براميل لجمع القمامة، وإرسال بعض العاملين بالنظافة بالحي لجمع القمامة من المنطقة بصفة يومية، كما يجب إرسال حملات لتوعية سكان المنطقة بقيمة النظافة، وكيفية التخلص من القمامة، وكيفية تنظيف المكان وذلك بواسطة الجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى تشجير هذه الأماكن وتحويلها لحدائق يستفيد منها سكان المنطقة.

٥- الرعاية الصحية:

وتتم من خلال إجراءات فورية متمثلة فى تشكيل قوافل صحية دورية تقوم بالمرور على سكان هذه المنطقة لإجراء الكشوفات الطبية والتحاليل المعملية، وتقديم العلاج بالمجان.

- العمل على التوسع فى توفير الرعاية الصحية من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية مثل جمعيات الرعاية المتكاملة والجمعيات المعنية بالطفولة والأمومة، وتعمل هذه الجمعيات بالتنسيق مع الوحدات الصحية فى المستشفيات الجامعية والعامة.

٦- الرعاية التعليمية:

التأكيد على أهمية التعليم وفوائده ككابح لجماح العنف من خلال فتح فصول لمحو الأمية للأطفال والكبار فى الوحدات الاجتماعية والمدارس بالمنطقة، وتشجيعهم بتوفير حوافز عينية ومادية وتقديم مساعدات تعليمية من خلال توفير دروس تقوية مجانية وتوفير الأدوات المدرسية مجاناً أو بأسعار رمزية، وتشارك فى ذلك الجمعيات الأهلية والحكومية. ورجال الأعمال والمستثمرين من الأثرياء داخل المحافظة.

تذليل العقبات الإدارية أو المشكلات الأسرية التى تقف عائقاً أمام التحاق الأطفال بالمدارس أو فى تسربهم منها وذلك من خلال مكاتب وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية ومكاتب مديريات وزارة التربية والتعليم.

كما تلعب القدوة دوراً كبيراً فى تعديل السلوك؛ لذلك يجب إعطاء الآباء فى منطقة الدراسة دورات إرشادية حول كيفية معاملة الأبناء بأسلوب سهل واضح مبسط لا يعتمد على الترهيب والتخويف، وحثهم على أهمية الثبات فى المعاملة الوالدية، فلا قسوة زائدة ولا تدليل مفرط بل الحكمة فى المعاملة والحزم والرفق بهذه الأغصان الغضة التى تحتاج إلى التوجيه الأبوي أكثر من توجيه الأوامر بدون نقاش أو تفاهم.

٧- الرعاية التدريبية:

نظراً لوجود عدد كبير من الشباب العاطلين والأطفال المتسربين فى المنطقة؛ لذلك لابد من فتح المجال لتدريبهم على بعض المهن التى تيسر لهم العمل، وتمتص أوقات فراغهم التى يستخدمونها فى ممارسة أنواع السلوك المنحرف، ويتطلب ذلك فتح مراكز تدريبية تابعة لوزارة العمل أو الشئون أو الجمعيات الأهلية داخل المنطقة أو على حدودها مع توفير وسائل جذب للأطفال وأسرهم من إعانات مادية وعينية.

٨- الرعاية الترفيهية والتثقيفية:

يتركز هذا النوع من الرعاية فى الاهتمام بإنشاء مراكز للشباب، ومراكز ثقافية من أجل توفير النشاط الرياضي المتمثل فى مختلف أنواع الرياضات والنشاط الاجتماعي المتمثل فى الحفلات والرحلات والنشاط الثقافي، مثل تكوين فرق مسرحية وإقامة ندوات، وذلك بهدف ملء وقت فراغ الشباب والأطفال بما يعود عليهم بالنفع ويحميهم من الانحراف فلا يخربون هذه الطاقات الحبيسة فى أعمال ضارة وسلوكيات خطرة مثل الوقوف على النواصي وسلوكيات التخريب وتعاطى المخدرات التي تزيد من ظهور سلوك العنف.

٩- الرعاية الدينية:

فعلى المؤسسات الدينية دور يتمثل فى وزارة الأوقاف والأزهر الشريف الذى كان ولا يزال له دور اجتماعي وثقافي وسياسي، وتحقيقا لدعم الفكر الديني المستنير من الأهمية بمكان أن ننوه إلى ضرورة توفير الدعاة المستنيرين وإعدادهم تربويًّا وعلميًّا والإشراف الكامل من قبل وزارة الأوقاف والأزهر الشريف لتوعية الشباب داخل هذه المناطق وحثهم على الأخلاق وتعريفهم بأمور الدين.

١٠- الرعاية الإعلامية:

يتمثل دور وزارة الإعلام فى كافة الوسائل الإعلامية كالتليفزيون والإذاعة والمجلات والجرائد... إلخ والدور المطلوب من الإعلام هو:

أ-تقديم البرامج الدينيه التى تبرز التعاليم الدينية للنشء.

ب- أن تعمل الرقابة الفنية بمختلف وسائل الإعلام على الحد من الأعمال الفنية فى الأفلام والمسلسلات التى لا تتفق مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع المصري والتى ينتشر بها العنف وتبرزه بوضوح.

ج-إن الإعلانات تقدم بصوره تثير دوافع الحرمان والشعور بالإحباط وحب الاقتناء والتقليد، مما يدفع الأبناء إلى الشعور بالضيق والنقص، وعمل أى شيء لتدبير متطلباته واحتياجاته وعلى ذلك يجب تشديد الرقابه على هذه الإعلانات ومحاولة إخراجها فى حدود إمكانات الأسر فى المجتمع المصري.

١١- دور الأجهزة الشعبية والأحزاب والمحليات:

إن الأحزاب فى كل بلدان العالم لها برامج محدده بخصوص المشكلات البيئية والصحية والتعليمية وقطاع الأعمال والبطالة والإعلام، بينما نجد أن الأحزاب فى مصر قد تفرغت لصراعاتها على السلطة أو على المقاعد فى الانتخابات العامة التى تقام على عضوية مجلس الشعب؛ لذلك لابد أن يكون للأحزاب والمحليات دور، حيث تتكاتف مع جهود الأجهزة

الرسمية من وزارة القوى العاملة والداخلية، والتربية والتعليم، والإعلام والمجلس الأعلى للشباب والرياضة عن طريق مختلف المجالات التى تبرزها الجهود التطوعية، حيث إن إمكانات الحكومة لايمكن بمفردها حل مشكلات المناطق العشوائية.

١٢ - الرعاية الأمنية:

تعتبر المنطقة العشوائية مكاناً خصباً لتجمع المجرمين وتجار ومدمني المخدرات نظراً لافتقارها لمراكز أمنية أو وجود نقطة شرطة فى المنطقة، أو حتى دوريات شرطة، لابد من توفير دوريات شرطية يومية تتجول داخل الحوارى الضيقة خلال الفترة الصباحية والمسائية، وأيضاً يجب بناء أكثر من كشك أمني يتلاءم مع حجم المنطقة يوجد به أحد أفراد الشرطة بصفة مستمرة.

ومن ناحية أخرى على وزارة الداخلية مد جسور الثقة المتبادلة وتوطيد العلاقة بين رجل الشرطة والمواطن داخل هذه المناطق دون خوف أو تردد، وهذا سيساعد فى مواجهة جرائم العنف المتطورة بأنواعها، ويشعر المجرم أن هناك رقيبًا من المواطنين فى كل حارة أو شارع داخل المنطقة العشوائية وأنهم لايواجهون رجال الشرطة فقط.

مما سبق يتضح أنه لابد لعلاج مشكلات العنف فى المناطق العشوائيه أن تتركز على مختلف أنواع الجهات المشار إليها وأن تتضافر جميع الجهود الأهليه التى تتمثل فى الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال والمستثمرين وأيضاً الجهود الحكومية المتمثلة فى الوزارات المختلفة مثل التعليم والعمل والإسكان والصحة والداخلية والشئون الاجتماعية والمواصلات والتجارة والتموين من أجل رفع مستوى سكان المناطق العشوائية، بالإضافة إلى دور المؤسسات البحثية فى إجراء مزيد من الأبحاث فى هذه المناطق والتركيز على بعض الموضوعات شديدة الأهمية خاصة بفئة الشباب والأطفال. ضمن هذه الموضوعات التنشئة الاجتماعية، البطالة، دراسة طبيعة الأوضاع والسلوكيات التى تسهم فى تكريس الأمراض النفسية والعضوية داخل هذه المناطق.

ثانيا: حلول على المدى الطويل:

أ- تجارب علاج العشوائيات العربية والعالمية

تجارب عربية:

يقوم برنامج تطوير العشوائيات في العديد من الدول على ضرورة تبني فكر التخطيط والتطوير بمشاركة القطاع الخاص والمستثمرين العرب والأجانب في تنفيذ هذا البرنامج وتقنين الحيازات في العشوائيات لحفظ حقوق الدولة وتنشيط السوق العقاري من خلال تسجيل المباني وتطبيق مبدأ استعادة التكلفة في تنفيذ مشروعات التطوير لضمان استدامة تلك المشروعات، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير العشوائيات من خلال تقديم بعض التسهيلات والحوافز والتي تتمثل في الحصول على نسب من الأراضي الصالحة للتنمية بتلك المناطق، خاصة الموجودة بأماكن متميزة لاستغلالها استثمارياً، فضلاً عن وضع المحددات العمرانية اللازمة للتوسع الأفقي داخل تلك المناطق مما يسمح بتكثيف البناء بتلك المناطق والحد من أي امتداد عشوائي.

وتتضمن خطط تطوير العشوائيات الجديدة مشاركة المواطنين في هذه المناطق في نظافة شوارعهم، وتشجيرها ودهان واجهاتها، وتوفير معلومات مباشرة عن المدارس والوحدات الصحية وكافة الخدمات وكيفية التعامل معها. وكذلك مشاركة المواطن في تحديد استخدامات الأراضي داخل المنطقة العشوائية التي يعيش فيها، وذلك لإقناع السكان بتقنين أوضاعهم وتمليكهم الأراضي التي تم البناء عليها عشوائيًا وإقناعهم بالمخططات الجديدة.

وفيما يلي توضيح وعرض التجارب العربية في علاج وتطوير العشوائيات:

مصر:

- أوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر أن تنفيذ خطط تطوير وتنمية المناطق العشوائية بدأ منذ عام ١٩٩٣ على مراحل وتم إدراج ١١ محافظة في خطة التطوير

الأولى وهى القاهرة والإسكندرية والقليوبية والجيزة وبني سويف والمنيا والفيوم وسوهاج وأسيوط وقنا وأسوان وبلغ عدد المناطق العشوائية بهذه المحافظات نحو ٦٠٠ منطقة، وبدأت المرحلة الثانية للتطوير عام١٩٩٨/ ١٩٩٩ بإضافة ٥ محافظات جدد هي الشرقية وكفر الشيخ والغربية والبحيرة وعدد المناطق العشوائية بها ٣١٥ منطقة، وفى المرحلة الثالثة للتطوير والتي بدأت عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ تم إضافة ٤ محافظات جدد وهى دمياط والدقهلية والبحر الأحمر ومدينة الأقصر وعدد المناطق العشوائية بها ٢٣٥ منطقة

وكشف الجهاز الرسمي عن أن الموقف الراهن للمناطق العشوائية يوضح أن ١٤ محافظة انتهت من تطوير ٣٤٠ منطقة عشوائية منها ١٣ منطقة بمحافظة الجيزة، ٩ مناطق بالقليوبية، ٥ مناطق بالإسكندرية، ١٣ منطقة بالبحيرة، منطقتان بالمنوفية، ١٩ منطقة بالغربية، منطقة واحدة بكفر الشيخ، ٣٠ منطقة بدمياط، ومنطقتان بالدقهلية، ١٨ منطقة ببني سويف، ٨٤ منطقة بأسيوط، ٤٥ منطقة بسوهاج، ٦٦ منطقة بقنا، ٣٣ منطقة بأسوان.

ويواصل الجهاز المركزي المصري تقريره فيكشف عن أن جملة الاستثمارات المخصصة لتطوير المناطق العشوائية منذ بدء التطوير عام ١٩٩٣ و حتى ٣١ / ٥ / ٢٠٠٧ بلغت نحو ٣,١ مليار جنيه خلال الخطط الخمسية الثلاث (١٩٩٢ -١٩٩٧، ١٩٩٧ - ٢٠٠٢، ٢٠٠٢ حتى ٣١ / ٥ / ٢٠٠٧) موزعة بنحو ١٦١١,٤ مليون جنيه، ٧٤٤ مليون جنيه، ٧٤٨,٨ مليون جنيه على الترتيب للخطط الثلاث.

وقد استخدمت مصر إستراتيجيه شاملة لتقليص أزمات السكن لديها، فقد تميز الإنتاج الإسكاني بقوة تدخل القطاع العام في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حيث تم بناء مدن جديدة (مثل مدينة السادات والعاشر من رمضان والعبور و ستة أكتوبر.. إلخ) في المناطق الصحراوية، ساهمت في خفض الحاجة السكنية، من خلال توفير سكن رخيص التكاليف نسبيًا، وقد تم اتباع خطط مختلفة لتخفيض التكلفة، مثل إستراتيجية السكن غير كامل التشطيب، ورفع الكثافات السكانية مع تقليص تكلفة البنية التحتية.

وتعتبر التجربة المصرية إحدى الخبرات الإسكانية المهمة في الوطن العربي نسبة إلى حجم التدخل الذي جرى على أرض الواقع، وهي خبرة تستحق الدراسة والتقييم من جوانب عديدة جدا وخاصة من ناحية التخطيط المتكامل للمدن الجديدة، وأثر هذه السياسات الشمولية في خفض مشكلة السكن العشوائي.

وبالرغم من قوة التدخل الإسكاني في مصر والمحاولة في خفض التكلفة البنائية إلا أن مشكلة السكن العشوائي ما زالت قائمة ويعتبرها بعض المختصين المصريين في زيادة مستمرة، وهذا يعني أن التدخل الرسمي في حل المشكلة من خلال بناء وحدات سكنية جديدة يبقى محدودًا ويحتاج إلى دعم من نوع آخر يعتمد بشكل أساسي على جهود الناس المعنيين مباشرة في المشكلة السكنية.

السعودية:

تعمل الجهات الرسمية في العاصمة السعودية الرياض على التشديد في إجراءات المراقبة؛ وذلك لإيقاف نمو المناطق العشوائية القائمة أو نشأة عشوائيات جديدة وتشكيل فرق دائمة من أمانة منطقة الرياض وشرطة المنطقة ودعم تجهيزها بالمتطلبات اللازمة للقيام بمهامها، كما تعمل أمانة مدينة الرياض لإنشاء صندوق لنزع ملكيات المباني القديمة في وسط الرياض، مما يساهم في تطوير تلك المواقع وإعادة إعمارها للتحول إلى مراكز شاملة وحيوية مثل تطوير منطقة الظهيرة الواقعة في قلب مدينة الرياض والتي تبلغ مساحتها حوالي ٧٥٠ ألف متر مربع وحسب إحصاءات سابقة فإن إعادة تنظيم المنطقة المركزية قد تتجاوز تكلفته ١٠٠ مليار ريال (٦ ,٢٦ مليار دولار).

وفي المدينة المنورة سعت الجهات المختصة في المنطقة المركزية حول الحرم النبوي الشريف إلى ضبط التطوير في المنطقة المركزية، وذلك من خلال تصاريح الأمانة التي تشترط مواصفات معينة لضمان بناء منطقة منظمة تتناغم مع أهمية المكان والزمان.

وفي جدة ذكر المهندس عادل فقيه المسئول بمحافظة جدة أن الأمانة تعمل على مجموعة مشاريع لتطوير عدد من المناطق في المدينة وأشار إلى أن المشروع الأول سيكون

لتطوير منطقتي قصر خزام والسبيل بينما المشروع الثاني هو تطوير منطقة حي الشرفية إضافة إلى المشروع الثالث هو مشروع ضاحية جدة الشرقية بينما المشروع الرابع هو الإسكان الميسر في ثلاثة مواقع الأول جنوب خليج سلمان والثاني يقع بحي روابي الجنوبية والأخير جنوب القاعدة البحرية وهناك مشروعات أخرى تقوم بها الأمانة تتمثل في مشروع شارع فلسطين، إضافة إلى مشروع شارع التحلية ومشروع مجرى السيل، إلى جانب مشروع الكورنيش الأوسط ومشروع الكورنيش الشمالي.

وأكد رئيس مجلس إدارة شركة جبل عمر عبد الرحمن فتيه، أن الشركة تسعى إلى نقل تجربة القضاء على الأحياء العشوائية إلى جدة بعد أن نجحت في القضاء عليها في أحياء مكة المكرمة.

وشدد على أن مشروع جبل عمر بدأ التفكير فيه قبل أكثر من ١٠ سنوات، وأضاف: وجدنا وقتها دعما كبيرا من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، حيث كان هناك تفكير في ٤٢ مشروعاً حول الحرم المكي الشريف، ووجهت الحكومة الرشيدة بالبدء بهذا المشروع و كانت البداية من شركة مكة التي ساهمت في المشروع بـ ٦٥٠ مليون ريال، واعتبر أصحاب العقارات التي سيتم هدمها والاستعاضة عنها بعمارات حضارية متطورة هم الشريك الرئيس لشركة جبل عمر في هذا المشروع.

وفي الواقع تنفرد مدينة جدة بحالة لا تتوفر في أي مدينة أخرى، فأكثر من نصف أحياء المدينة تصنف على أنها أحياء عشوائية، ومن بين ١٠٦أحياء تضمها جدة يوجد ٥٥حيًّا عشوائيًّا، الأمر الذي وضع على طاولة المسئولين مهام عاجلة وملحة، إذ يتضح أنّ تطور وازدياد المناطق العشوائية في مدينة جدة كان ناتجاً أصلاً عن التأخر في إصلاح أوضاع أول ٤أحياء عشوائية نشأت في المدينة وهي أحياء غليل، الثعالبة، السبيل، والكويت.

وقد قامت أمانة مدينة جدة بتأسيس شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني (جدرك) والمملوكة بالكامل للدولة لتأخذ على عاتقها تنفيذ السياسات المقررة سلفًا عن طريق اللجنتين الوزارية والتحضيرية لكبح تنامي العشوائيات، حيث إن الاعتماد على موازنات

الدولة لمعالجة ظاهرة العشوائيات يعني إهدار مزيد من الوقت مما يؤدي إلى تعاظم المشكلة والسماح بنشوء عشوائيات أخرى، فكان تأسيس نشاط استثماري عقاري مختص بتطبيق حلول القضاء على العشوائيات ممثلاً في شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني عبر الشركات مع القطاع الخاص هو الخيار الوحيد للإسراع في وقف الزحف العشوائي على بقية أحياء المدينة، ومنع إقامة مزيد من العشوائيات. ويضم مجلس إدارة شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني ممثلين عن القطاعين الخاص والحكومي، ويؤكد النظام الأساسي للشركة على عملية اتخاذ القرار وشفافيته وعدالته، حيث يتعين على الشركة أخذ موافقة وزير الشئون البلدية والقروية على مناطق العمل وحدودها وكذلك تخضع آلية تطوير المناطق لموافقة الجهات الرسمية المعنية كأي مشروع آخر يعرض عليها.

وقال أمين مدينة جدة المهندس عادل فقيه: إن العشوائيات تصنف إلى أربع فئات، يأتي في مقدمتها العشوائيات ذات المقومات الاستثمارية، وذلك كان مشجعاً لتحديد أولى المناطق العشوائية التي يمكن طرحها للشراكة مع القطاع الخاص، مضيفاً أنه تم تحديد منطقة قصر خزام والتي تشمل جزءاً من حي البلد، النزلة اليمانية، القريات، وحي السبيل والذي يعد من أقدم العشوائيات في المدينة، لتكون نقطة بداية لمعالجة الظاهرة، فقامت الشركة بطرح مزايدة عامة معلنة لاستقبال عروض الشركات المطورة، حيث تم تأهيل سبع شركات قدمت كل شركة منها عرضين، العرض الأول فني ويشمل المواصفات العمرانية والإنشائية والخدمات المقدمة في الموقع، والآخر مالي، وتم فتح العروض الفنية أولاً من قبل لجان مختصة بأعلى درجة من الشفافية والوضوح، وبعد ذلك تم فتح العروض المالية، حيث فازت شركة دار الأركان للتطوير العمراني، وهي شركة سعودية مساهمة وذات سمعة طيبة، وقامت بتقديم عروض فنية ومالية متميزة عن بقية الشركات المتقدمة.

وأكد المهندس فقيه أن المنافسة كانت نزيهة وأوراقها متاحة للجميع لمن يرغب الاطلاع عليها. وقال إن عملية اختيار الشريك المطور مرت باعتبارات تضمن حق التنافس الشريف والأداء المثالي، حيث تم اعتماد قائمة المطورين المؤهلين في شهر محرم ١٤٢٩هـ، بعدها أرسلت الدعوات المنافسة للمطورين في ٢٨محرم ١٤٢٩هـ، وتسلمت

الشركة العروض وقامت بتحليلها في شهر ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، واعتمدت الترسية من مجلس إدارة شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني في ١٥ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، وبعد ذلك تم تأسيس شراكة بتاريخ ١٩ربيع الثاني ١٤٢٩هـ بين شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني مع شركة دار الأركان لتطوير منطقة قصر خزام. منطقة قصر خزام.. إدارة التنمية الحضرية وأوضح المهندس فقيه أن مشروع قصر خزام يقع إلى الجنوب الشرقي من وسط مدينة جدة، بمساحة تقارب ٣,٧٢٠,٠٠٠متر مربع، ويتخلل الموقع طريقا الملك فهد والملك خالد، وتمتد منطقة المشروع من مقبرة الأسد غرباً إلى كلية عفت والنزلة الشرقية شرقا، ومن الشمال طريق مكة المكرمة وجنوبا مجمع الاتصالات، ويضم الموقع قصر خزام التاريخي ومعالم أخرى هامة مثل البنك الإسلامي للتنمية وموقع منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأشار أمين مدينة جدة إلى أن تنفيذ المشروع سيمر بخمس مراحل متتالية، تبدأ بمرحلة المسح العقاري وآلية تعويض الملاك حيث تقوم لجنة تقدير التعويضات بتقدير قيمة جميع الوحدات العقارية من أراض وإنشاءات وتعويض ملاكها حسب الخيارات الثلاثة المتاحة (مساهمة، أو تعويض نقدي،أو بيع للغير). يلي ذلك المرحلة الثانية وهي إعداد المخطط الرئيس للمشروع، حيث تقوم الشركة المطورة بإعداد وتقديم عرض أولي للمخطط العام لمنطقة التطوير للأمانة، لتقدم الأمانة ملاحظاتها ثم تقديم المخطط النهائي للاعتماد، ثم التصاميم التفصيلية للبنية التحتية والبنيات الأساسية. أما المرحلة الثالثة فتشمل تجهيز الموقع (إزالة الأنقاض) حيث تنسق شركة التطوير مع الأمانة والجهات الأمنية لإخلاء وإزالة المباني وتنظيم الموقع حسب المخطط الرئيس للمشروع. وستبلغ الشركة المطورة الملاك والمستأجرين بشتى فئاتهم بتاريخ الإخلاء والإزالة والهدم على أن يمهلوا فترة لا تزيد على سنة هجرية. بعد ذلك تبدأ المرحلة الرابعة بتملك وبناء مواقع الخدمات العامة حيث تقوم الجهات المعنية بالخدمات باستكمال شراء ما يخصها من الأراضي المخصصة لها وفق المخطط الرئيس للمشروع المعتمد لمنطقة التطوير، وتبدأ بناء الأراضي المخصصة لها حال إنهاء تملكها. بعدها ستدخل المعالجة مرحلتها الخامسة وهي مرحلة التنفيذ، حيث تنفذ شركة التطوير المشروع بناء على خطة مرحلية للتنفيذ مدعمة بالجدول الزمني التفصيلي لتنفيذ جميع المراحل، وقد يتزامن تنفيذ مرحلة أو أكثر مع مراحل أخرى وفق ما يتلاءم مع تقدم عملية التطوير.

الأردن:

عملت دائرة التطوير الحضري في الأردن على تطوير بعض المناطق بأسلوب السكن النواة، ولكنها توقفت عن ذلك عام ١٩٩٢ بعد دمجها مع مؤسسة الإسكان التي تقوم حاليًا بتطبيق مبدأ تنظيم الموقع والخدمات ولكن هذه التجربة ما زالت بحاجة إلى تطوير في الأردن بسبب ارتفاع قيمة الأرض مما أدى إلى انتفاع الطبقة المتوسطة وليست الفقيرة من هذه المشاريع.

وتعتبر تجربة مشروع شرق الوحدات التي قامت بها دائرة التطوير الحضري من الأمثلة الحية على معالجة العشوائيات وفريدة من نوعها في حل مشكلة السكن العشوائي بالأردن، حيث إنه تم إعادة تخطيط تجمع سكني عشوائي مساحته ٩,١ هكتار عام ١٩٨٥، يسكنه ٥٠٣٠ شخصًا، والذي كان مكونًا من٥٢٤ قسيمة كانت مبنية من الزينكو ومواد أخرى متردية لا تصلح للسكن من نواحي بيئية وصحية وإنشائية.

وكانت هناك مشاركة شعبية كبيرة مما أكد نجاحًا ملحوظًا لهذه التجربة في بداية الأمر حينما تم تمليك الأرض للسكان، حيث أبدى الناس اهتمامًا واضحًا وقاموا بصرف مدخراتهم وباعوا مصاغهم لشراء قطع الأراضي وتطوير مساكنهم بعد تأكدهم أنها ستقع في نطاق ملكهم الخاص وقد دفع المواطنون مسبقًا ٥٪ من قيمة الأرض، وتم تقسيط بقية المبلغ بما يعادل ٢٥٪ من دخل الأسرة الشهري (قدر دخل الأسرة الشهري في تلك الفترة حسب دراسات دائرة التطوير الحضري ب ١٤٥ دينار).

وتم إعادة تنظيم الموقع وتخطيطه بطريقة تتماشى مع الطرق والممرات المتواجدة بمنطقة المشروع، بالإضافة إلى عمل قسائم ملكيات صغيرة لم تشكل عبئًا ماديًا كبيرًا على المنتفعين وقد نظمت المنطقة من خلال توفير الخدمات والبنية التحتية الضرورية إلا أنه يلاحظ انقسام التجمع إلى أحياء حسب العائلات الكبيرة أو الأماكن الأصلية التي قدم منها السكان مثل حي الغزازوة - وحي الفواجلة وحي النعيمية وحي السبعاوية.

وقامت الأردن بالتوسع في تجربة المناطق الاقتصادية التنموية الاستثمارية والمعفاة من الجمارك (مثال منطقة العقبة بالأردن) بالإضافة إلى بناء مدن سكنية ضخمة، خلق فرص عمل، الابتعاد عن السكن العشوائي من خلال إيجاد بديل للسكن العشوائي.

دول أخرى:

تجربة السودان: مخطط إقليمي لولاية الخرطوم يعتمد على التنمية الاقتصادية بالقرى في الإقليم للحد من النمو العشوائي بالمدينة.

تجربة المغرب: خلق فرص عمل بالمناطق الريفية.

وتعني الجهود العربية السابقة أن احتواء العشوائيات أمر ممكن إذا توافرت الإدارة الحقيقية والرغبة الصادقة من قبل ساكني العشوائيات والأجهزة القائمة على التطوير، وإذا توفرت المخصصات التمويلية اللازمة.

ب- تجارب عالمية:

تجربة باريس:

خضعت باريس خلال الفترة الأخيرة لمشروع تجديد، خُطط له عام ١٩٦٠ وتضمن هذا المشروع استبدال المباني القديمة والمرافق الأخرى، التي أضحت لا تفي بمتطلبات السكان، وترميم الآثار القديمة والقصور والمباني الأخرى ذات القيمة الجمالية.

وقد صدر عام ١٩٦١ تعديلٌ ينص على إلزام مُلاَّك المباني بتنظيف واجهات أبنيتهم وتلميعها، وهكذا تحولت باريس في منتصف الستينيات إلى مدينة براقة. كما بدأت عمليات بناء جديدة كثيرة في باريس، فارتفعت العديد من الناطحات، واكتمل برج موان ومنتبارناس ذو الثمانية والخمسين طابقاً عام ١٩٧٣، وهو أعلى مباني فرنسا.

وقد شعر الكثيرون أن إقامة المباني المرتفعة يقلل من سحر المدينة. ومن ثم أصدر مجلس المدينة في عام ١٩٧٣، قراراً بتحديد ارتفاع المباني، التي تقام في قلب المدينة بعشرة

طوابق فقط، واستمرت صناعة الإنشاء والتعمير في الازدهار في المدينة وإن كانت عملية إنشاء الناطحات قد انتقلت إلى الضواحي.

ومن بين المرافق القديمة، التي أُزيلت من باريس أسواق لي هال Les Halles، وأسواق الأغذية الرئيسة للمدينة، بعد أن أصبحت شوارعها الضيقة ومبانيها القديمة، التي كان يعمل بها نحو ٣٠ ألف شخص، عاجزة عن خدمة المدينة، هذا إضافة إلى أن الحركة إلى السوق ومنها، كانت تعطل حركة المرور. وقد اكتملت عملية الإزالة عام ١٩٧٤، بعد أن نُقِل معظم عمليات البيع بالجملة إلى منطقة رونجي، جنوبي باريس. أما سوق لي هال، فقد حل محله مركز تجاري وثقافي يُعرف باسم لي فورام دي هال، وهو مركز تقع أربعة من طوابقه الخمسة تحت الأرض ويُعدّ الطابق الأسفل منه أكبر محطة لشبكة مترو الأنفاق الإقليمي، وهي الشبكة التي تربط الضواحي الغربية والشرقية والجنوبية بباريس بقطارات تصل سرعتها إلى ١٠٠ كم في الساعة.

وفي بداية السبعينيات من القرن العشرين، اكتمل إنشاء طريق سيارات سريع طوله ٣٥ كم حول باريس، وفي عام ١٩٧٤ أُنشئ طريق سيارات يمتد من الشمال إلى الجنوب. وفي عام ١٩٧٦، أُنشئ طريق آخر من الشرق إلى الغرب. وفي عام ١٩٧٨، افتُتح لاديفانس في الضواحي القريبة من المدينة، يضم المجمع مكاتب ومحلات تجارية ومرافق رياضية وترفيهية وشققاً سكنية.

وبالمدينة مجمع آخر في الضواحي الشمالية، يُعرف باسم لافيليت. وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، أُفتُتح متحف باسم مركز العلوم الصناعية، وصالة موسيقى في المنطقة نفسها. ويضم المشروع صالة عرض ومجمعاً موسيقياً ومتنزهاً عامًّا. وقد ارتفعت مبان حديثة أخرى في أرجاء منطقة باريس. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة تقدم دعماً ماليًّا لكثير من المباني، التي يُعاد ترميمها.

تجربة هوب وباث ويورك وجلاسكو في بريطانيا، طبقت مدن هوب وباث ويورك وجلاسكو في بريطانيا السياسات الموضوعة لإعادة تأهيل وإحياء المناطق التاريخية، فالحفاظ على الطابع التقليدي وإعادة استخدام وتوظيف الأبنية التاريخية وتشجيع عناصر السياحة

جعل من هذه المناطق مناطق حية وذات قيمة سياحية وثقافية واجتماعية واقتصادية عالية.

وتعد هذه السياسات آنية تقضي بتنفيذ برامج تحسين وتطوير وإحياء للمناطق القديمة والأحياء العشوائية، وتتلخص السياسات الموضوعة في هذا الإطار في بديلين من الحلول: الأول يقضي بتحسين كافة الأوضاع السكنية والخدمية و الثاني بتبني قيام برامج إسكانية عامة وإزالة المناطق العشوائية بشكل كامل أو جزئي بعد نقل ساكنيها.

ومن خلال التجارب العالمية في هذا المجال يحظى البديل الأول بقبول ونجاح أكبر بسبب الكفاءة الاقتصادية له، حيث إن التكاليف الاستثمارية لعملية التحسين والإحياء أقل كثيراً من تكاليف إنشاء برامج سكنية ومرافق جديدة، كذلك يقضي البديل الأول بمشاركة السكان أنفسهم في جهود التطوير، ويحفزهم على استثمار إمكاناتهم المحدودة ويحافظ هذا البديل على التركيب الاجتماعي للمدينة المتوارث، حيث إن عمليات نقل السكان تؤدي إلى تشتت هذا النسيج واجتثاث جذور الانتماءات الأسرية.

وتتبنى الدول والحكومات القادرة توفير وبناء المرافق الأساسية والخدمية غير المتوافرة في الأحياء القديمة والعشوائية وخاصة اللازمة للأطفال، ولقد لاقت السياسات الموضوعة لإعادة تأهيل وإحياء المناطق التاريخية نجاحاً ملحوظاً في العديد من المدن الأجنبية والعربية، فالحفاظ على الطابع التقليدي وإعادة استخدام وتوظيف الأبنية التاريخية وتشجيع عناصر السياحة جعل من هذه المناطق مناطق حية وذات قيمة سياحية وثقافية واجتماعية واقتصادية عالية، مثل ما تم تطبيقه في الأحياء القديمة بباريس (لاماريه)، وأدنبرة وهوب وباث ويورك وجلاسكو في بريطانيا، وتعنى هذه الحلول المذكورة بأنه قد تم إكساب الشرعية لوجود هذه الأحياء، وفي نفس الوقت منح العناية لتطويرها ورفع كفاءتها من خلال التخطيط بعيد ومتوسط المدى، ومن خلال الحلول الآنية العاجلة لتخفيف العناء عن المواطنين وتوفير المرافق والخدمات اللازمة لهم.

تجربة اليابان:

المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص فى إعادة تخطيط وتطوير المناطق المتهالكة فى اليابان باستخدام طريقة تعديل استعمالات الأراضي ومن خلال هذا الأسلوب:

- يتم وضع مخطط تفصيلي للمنطقة المراد تطويرها بهدف إدخال المرافق والخدمات ورفع المستوى الاقتصادي بسكانها.

- يتم تحديد الحيازات الخاصة بكل فرد قبل التطوير وتقدير قيمتها بالوضع الراهن بما فيها من أراض وعقارات.

- يتم تخصيص أراض جديدة او وحدات سكنية للسكان في المخطط الجديد.

- تقوم الدولة مقابل توصيل الخدمات والمرافق ورفع مستوى المنطقة باستقطاع نسبة من الأراضي يتم بيعها للقطاع الخاص الاستثماري بهدف تحقيق عائد يغطي تكلفة التطوير مما يؤدي فى النهاية إلى تطوير تلك المناطق بأسلوب التمويل الذاتي.

- فى المناطق الزراعية الموجودة على أطراف المدن يتم تطبيق آلية تعديل استعمالات الأراضي حيث يتم تحديد حدود المنطقة وعمل مخطط عمراني لها مع وضع اشتراطات عمرانية خاصة بالمنطقة من حيث الكثافات والارتفاعات وبموجب ذلك يتم استقطاع نسبة من الأراضي لاستخدامها فى المنفعة العامة كطرق وخدمات ثم تحصيل مقابل مادي من السكان مقابل تحويل استخدام الأقراص من زراعي إلى سكني.

توصيات:

من خلال التجارب العربية والعالمية والدراسات التي أقيمت حول العشوائيات يمكن تحديد عدد من التوصيات للتعامل مع العشوائيات وتتمثل فيما يلي:

١- ضرورة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل بالقرى والمناطق الريفية في محيط إقليم المدينة للحد من الهجرة إلى المدينة ونمو المناطق العشوائية. (تجربة المغرب: خلق فرص عمل بالمناطق الريفية). (تجربة السودان): مخطط إقليمي لولاية الخرطوم يعتمد على التنمية الاقتصادية بالقرى في الإقليم للحد من النمو العشوائي بالمدينة والبدء بالتنمية الاقتصادية قبل الإسكان والخدمات.

٢- ضرورة إعداد دراسات خاصة للمؤهلات والقدرات الإنتاجية لسكان المناطق العشوائية مثال: (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يتم الإفادة من خبرات السكان بكل منطقة وعمل جمعيات تعاونية إنتاجية ودعمهم في التسويق).

٣- التوسع في تجربة المناطق الاقتصادية التنموية الاستثمارية والمعفاة من الجمارك (مثال منطقة العقبة بالأردن) بالإضافة إلى بناء مدن سكنية ضخمة، خلق فرص عمل، الابتعاد عن السكن العشوائي.

٤- تخفيف الضغط عن المدن وتشجيع الهجرة العكسية بخلق مشروعات تنموية جاذبة في الأقاليم والمناطق الريفية.

٥- ضرورة إعداد تقرير واضح وشامل يرفع لمتخذي القرار يعرض نتائج ورش العمل التي عُقدت في هذا المجال، وذلك لدعم اتخاذ القرار حول المناطق العشوائية والتعامل معها.

٦- تأكيد ضرورة الالتزام بتطبيق صارم ورادع للقوانين وتحديثها مع ضرورة إيجاد أنظمة للتعامل مع الفساد بالمحليات والمصالح السياسية التي تستغل.

٧- إبراز القضية إعلاميًا والعمل على رفع وعي المواطنين بالعالم العربي حول تبعات قضية العشوائيات.

٨- تشجيع المستثمرين للبناء البديل لقاطني العشوائيات وتنظيم لقاءات ترويجية تمويلية للبنوك العربية وأصحاب الأعمال لعرض البلديات للمناطق العشوائية بها وإمكانية تمويل تطوير المناطق العشوائية بها.

٩- ضرورة أن تحدد المخططات العمرانية الحضرية مناطق السكن والإنتاج والخدمات بشكل دقيق ومتابعتها لمنع العشوائية، والتنسيق والتوازن بين استعمالات الأراضي لتشجيع ربط التنمية الاقتصادية بالمناطق السكنية.

١٠- عدم فصل التعامل مع العشوائيات عن جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على دراسات خاصة بالمناطق العشوائية ودمجها اقتصاديًا في المدينة والتغلب على ضعف مؤهلاتهم الاقتصادية.

١١- ارتباط التعامل مع المناطق العشوائية بنجاح والحد منها بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد من حيث الشفافية والمساءلة؛ وذلك لضمان الالتزام بالقوانين وخطط التطوير.

١٢- النظر إلى المناطق العشوائية من منظور الحفاظ على الرصيد العقاري بالدول العربية في الإطار الدولي.

١٣- إنشاء مشروعات إسكان لذوي الدخل المحدود داخل المدن وتشجيع المشروعات السكنية التعاونية.

١٤- توفير الأراضي الصالحة للسكن لفئة ذوي الدخل المحدود.

١٥- تفعيل دور الرقابة البلدية في التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون أكثر فعالية للحد من الاستمرار في إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات تراخيص.

١٦- قيام جهاز رسمي أو وزارة خاصة بمعالجة ومكافحة السكن العشوائي.

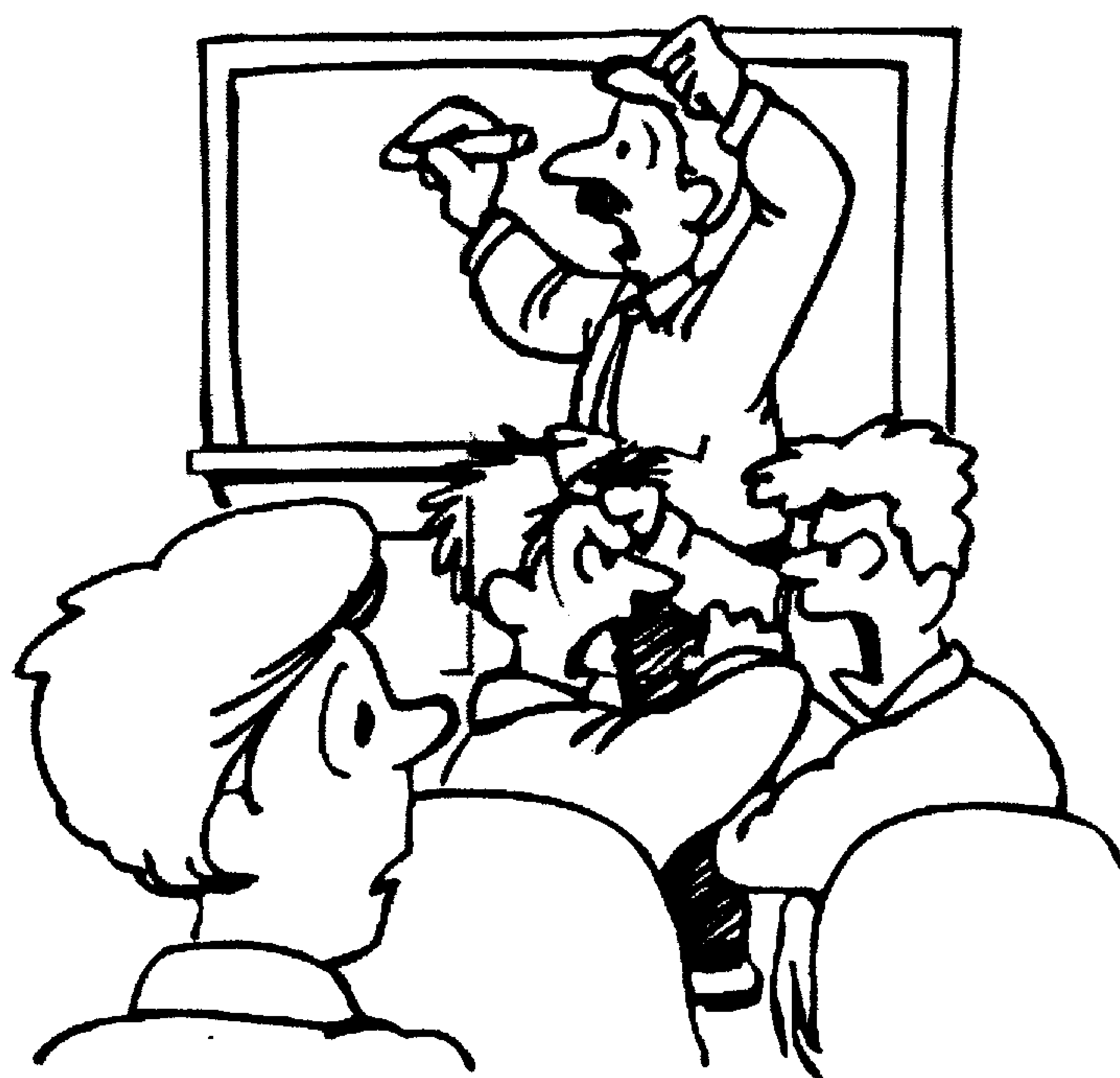
١٧- توفير البنية التحتية والحد الأدنى من الخدمات في مواقع تحددها الدولة حسب خطة إسكانية معينة، وقد استخدمت هذه الطريقة في دول كثيرة مثل الهند وباكستان وإيران ومصر وغيرهم من الدول، يتم من خلالها تنظيم مواقع من حيث البنية التحتية والخدمات لجعلها جاهزة لاستقبال سكان جدد، ويتم أيضًا استخدام أسلوب السكن القابل للتطور (السكن النواة)، حيث يقوم الناس من خلالها ببناء مساكنهم حسب حاجاتهم وإمكاناتهم طبقًا لتصميم وحدة سكنية مبسطة تجهز خصيصًا لنمو المبنى بالأسلوب التدريجي المرن.

١٨- وضع سياسات بعيدة المدى تهدف إلى كبح ظاهرة البناء العشوائي في المناطق العشوائية واستمرار التدهور في المناطق القديمة من خلال توفير المقومات الأساسية لذلك، مثل وضع تخطيط ملائم وتشريعات وجهات إدارية قادرة وكذلك التوعية الجماهيرية الرسمية والشعبية.

١٩- وضع السياسات متوسطة المدى والتي تتطلب وضع خطط كفيلة بتطوير قطاع الإسكان في المدن من خلال وضع الحوافز المناسبة لمساهمة القطاع الخاص والأفراد للاستثمار به، وكذلك تنشيط صناعة البناء ومواءمة ذلك مع الواقع البيئي والاقتصادي والاجتماعي المحلي.

٢٠- وضع سياسات حالية تقضي بتنفيذ برامج تحسين وتطوير وإحياء للمناطق القديمة والأحياء العشوائية، وتتلخص السياسات الموضوعة في هذا الإطار في بديلين من الحلول: الأول: يقضي بتحسين كافة الأوضاع السكنية والخدمية، والثاني: بتبني قيام برامج إسكانية عامة وإزالة المناطق العشوائية بشكل كامل أو جزئي بعد نقل ساكنيها والأول يعده معظم الخبراء هو الأفضل مثلما تحقق في التجارب العالمية.

مراجع الدراسة



أولاً: المراجع العربية

(أ) الكتب

١) القرآن الكريم.

٢) ابن منظور، لسان العرب، مج حم، دار الكتاب المصري، القاهرة، د.ث.

٣) أحمد المجدوب وآخرون، العنف الأسري: منظور اجتماعي قانوني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤) أحمد خميس، العشوائيات المشكلة والعلاج: تجربة مصرية في مشكلة العشوائيات في محافظة القاهرة، وحلول مقترحة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز تنمية الإدارة المحلية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧.

٦) أحمد زايد - سميحة نصر، العنف بين طلاب المدارس: التقرير الاجتماعي، مج ١، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٧) أحمد زايد وآخرون، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلد الأول المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٨) أحمد عكاشة، علم النفس الفوسيولوجي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٨ القاهرة، ١٩٩٣.

٩) أحمد محمد عمر، العشوائيات السكانية في المدن المصرية: علاجها وتطويرها من منظور حضاري إسلامي، القاهرة، العدد ٥٩، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، ٢٠٠٠.

١٠) أحمد مندور، خطر العشوائيات، وسبل المواجهة في المحليات والعشوائيات، العدد الثالث، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز النيل، ١٩٩٨.

١١) أحمد وهدان وآخرون، الأنماط الجديدة لتعرض الأطفال للانحراف: دراسة استطلاعية المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٩.

١٢) الزين عباس عمارة، مدخل إلى الطب النفسي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٦.

١٣) السيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور اجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥.

١٤) - ، قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة سمير الشيشكلي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد (٣٠٩)، الجزء الأول، نوفمبر، ٢٠٠٤.

١٥) السيد الحسينى، الأحياء العشوائية فى مصر والعالم الثالث (رؤية تحليلية)، مجلة كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

١٦) الموسوعة العربية الميسرة، مادة ثقف، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٥.

١٧) الجمعية العامة للأمم المتحدة، دليل عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية، الطابعة العربية، نيويورك، ١٩٩٩.

١٨) جابر عبد الحميد وآخرون، علم النفس البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

١٩) أنطوان إلياس، القاموس المصري، المكتبة الجامعية، القاهرة، ١٩٧٩.

٢٠) جلال عبد الله معوض، السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٢١) ـــــــــــــ، الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

٢٢) حاتم عبد المنعم، ظهور التنمية في العصر الحديث، في الشباب والتنمية المتواصلة، دراسات نظرية ،ميدانية في البيئة المصرية، دار مصر للخدمات العلمية، القاهرة،١٩٩٧.

٢٣) حسن عكوش، الوسيط في شرح قانون المخدرات الجديد، دار الفكر الحديث، القاهرة ١٩٧٤

٢٤) حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدنية دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٢٥) حنان عبد الفتاح، وقاية المرأة والطفل من العنف، الجمعية المصرية لحل الصراعات الأسرية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٦) زكريا فودة، ثقافة الفقر عند أوسكار لويس وتطور الأنثروبولوجيا: بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، العدد العاشر، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٧) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦.

٢٨) سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثاني والخمسون، دار المعارف، ط ٣، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٩) سعد المغربي، تعاطي الحشيش: دراسة نفسية واجتماعية، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣.

٣٠) سميحة نصر، العنف والمشقة: الاستهداف للعنف والتعرض لأحداث الحياة المشقة مجلة المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه، ١٩٩٦.

٣١) سيد عويس وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب،١٩٧٥.

٣٢) عادل عازر وآخرون، ظاهرة عمالة الأطفال، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١.

٣٣) عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب.ت.

٣٤) عبد الرءوف أحمد الضبع، الأحياء العشوائية وخصائص سكانها: دراسة ميدانية على منطقة المعصرة بحلوان، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الثاني ١٩٩٧.

٣٥) عبد الله سليمان – محمد نبيل عبد الحميد، العدوانية وعلاقتها بموضوع الضبط وتقدير الذات لدى عينة من طلاب جامعة الإمام محمد بني سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، العدد ٣٦٠ السنة الثامنة، ١٩٩٤.

٣٦) عبد الهادي الجوهري، علم اجتماع الإدارة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

٣٧) عبد القادر مرزوق، مجموعة المصطلحات القانونية، القاهرة، ١٩٧٩.

٣٨) عبد القادر مرزوق وآخرون، معجم علم النفس والتحليل النفسى، دار المدى،بيروت،١٩٨٧.

٣٩) عزة كريم، المستويات الاقتصادية والاجتماعية لأسر أطفال المناطق العشوائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٨.

٤٠) علي المكاوي، الجوانب الاجتماعية والثقافية للخدمة الصحية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٤١) ـــــــــــــ، علم الاجتماع الطبي: مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

٤٢) ـــــــــــــ، الإنسان والبيئة والصحة: دراسة في علم الاجتماع، دار النصر للنشر والتوزيع، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٤٣) علي ليلة، العنف في المجتمعات النامية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٥.

٤٤) علياء شكري وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدنية: دراسات اجتماعية واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٤٥) علا مصطفى، ظروف الأطفال وأوضاعهم في بعض المناطق العشوائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٨.

٤٦) فتحي مصيلحي، محافظة المنوفية طاقات بشرية متجددة وسقوف تنمية متغيرة، مطابع جامعة المنوفية، ٢٠٠٥.

٤٧) فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٨١.

٤٨) كمال إبراهيم مرسي، سيكولوجية العدوان، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٣، العدد الثاني، المجلد الثاني عشر، ١٩٨٥.

٤٩) ليلي عبد الوهاب، العنف الأسري، دار المدي للثقافة والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

٥٠) لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات القيادية، الجزء الثاني، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٨٩.

٥١) محمد الجوهري، دراسة الفقر في كتاب دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١.

٥٢) محمد سمير مصطفى، نحو صياغة جديدة للنمو الحضري في مصر: دراسة حول مشكلة التجمعات العشوائية، تنمية المجتمع، السنة الثامنة عشر، العدد ١، القاهرة، مؤسسة فريد ريش، إيمرت، ١٩٩٤.

٥٣) مجد الدين عبد الرازق، العشوائيات وآثارها على الأداء الأمني، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، دبلوم إدارة الشرطة، ١٩٩٤.

٥٤) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الثاني؛ التحليل الوظيفي للمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.

٥٥) محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩

٥٦) محمد عباس الزعفراني، التعمير العشوائي والمناطق العشوائية في العشوائيات، العدد الثالث وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز النيل، ١٩٩٨.

٥٧) محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٥٨) محمد عوض عبد السلام، الفعل الاجتماعي عند بارسونز: دراسة تحليلية نقدية، دار المطبوعات الجديدة، المنصورة، ١٩٨٦.

٥٩) محمد ماهر الصوان، ظاهرة العشوائيات في مصر: دراسة تحليلية في مشكلة العشوائيات في محافظة القاهرة: حلول ومقترحات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز الإدارة المحلية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦٠) محمد ياسر الخواجة، الأبعاد الاجتماعية للفقر في الريف المصري: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٨

٦١) مريم أحمد مصطفي، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٦٢) مصطفي أحمد تركي، دراسات في علم النفس والجريمة، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٦.

٦٣) معتز عبد الله، إدراك المخاطر والمشكلات البيئية لسكان حي شعبي بمدينة القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعي والجنائية، القاهرة، ١٩٩١.

٦٤) معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، بيروت، دار الآفاق الجديدة،١٩٨٣.، البناء الاجتماعي وأنساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٢.

٦٥) ممدوح الولي، سكان العشش والعشوائيات، الخريطة الإسكانية للمحافظات، نقابة المهندسين، القاهرة، ١٩٩١

٦٦) محمود الكردي، الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر: دراسة مسحية بالعينة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، ١٩٩٨.

٦٧) ناجي محمد سليم، العنف في السجن: دراسة اجتماعية على عينة من السجناء، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٨، العدد ٣٦، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٣.

٦٨) هاني عياد، العشوائيات في مصر: من أحياء سكنية إلى نمط حياة، أحوال مصرية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة،، ٢٠٠١.

٦٩) هناء الجوهري، ثقافة التحايل: دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبري، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ط ١، ٢٠٠٤.

٧٠) هناء الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٧١) يسري عاد، البلطجة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة، الناشر الملتقى المصري للإبداع و التنمية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

ب) الرسائل العلمية

٧٢) أحمد عبد الفتاح خليل، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المساعدة علي الاستيطان بالأحياء العشوائية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٦.

٧٣) أحمد مصطفي العتيق، الخصائص النفسية والاجتماعية لساكني الأحياء المزدحمة بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئة، جامعة عين شمس، ١٩٩١.

٧٤) السيد كامل الشربيني، دراسة نفسية للاتجاه نحو العنف في الريف والحضر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩١.

٧٥) إيمان جلال أحمد، النمو العشوائي للمدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري مع الطبيق على امتداد مدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، عين شمس، ١٩٩٢.

٧٦) إلهام احمد حشيش، الاوضاع الاجتماعيه والاقتصاديه للمرأة فى المناطق العشوائيه، رساله ماجستير، جامعه المنوفيه، ٢٠٠٧.

٧٧) أمينة الجندي، التطرف بين الشباب: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات، رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب الإسكندرية، ١٩٨٧.

٧٨) جمال حماد، الآثار الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي: دراسة لظاهرة البطالة في الريف المصري، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، جامعة المنوفية، ٢٠٠٢.

٧٩) ــــــــــــ، آليات مواجهة الفقر في المجتمع المصري: دراسة تقويمية لدور بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محافظة المنوفية، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٥.

٨٠) جلال عبد العال، العوامل التي تكمن وراء جريمة القتل لدى القاتلات المصريات، رسالة دكتوراه، قسم علم النفس، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

٨١) دعاء عبد الفتاح، دراسة تحليلية لأساليب التنشئة الاجتماعية لأطفال المناطق العشوائية: دراسة في حي منشاة ناصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.

٨٢) سامي عبد السميع نور الدين، التنشئة الاجتماعية في المناطق الحضرية المحرومة: دراسة أنثروبولوجية التربية لمنشأة ناصر بالقاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.

٨٣) سعاد سعيد السيد، الجريمة في محافظة المنوفية، دراسة في الجغرافيا الاجتماعية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٥.

٨٤) سميرة محمد جلال، العلاقة بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لعاملات النظافة والاستعداد للعنف، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.

٨٥) سوسن محمد الدسوقي، الخصائص البيئة والنفسية لأسر جماعات العنف السياسي في مصر: دراسة علي عينة من أسر المودعين بالسجون، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٨٦) سهير صالح إبراهيم، تأثير الأفلام المقدمة فى التليفزيون على اتجاه الشباب المصرى نحو العنف، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

٨٧) طارق محمد سعيد، المتغيرات النفسية والبيئية المرتبطة بمرض الالتهاب الكبدى المزمن، دراسة ميدانية بقريتين: محافظة المنيا، رسالة ماجستير، عين شمس، ٢٠٠٥.

٨٨) عبير سمير عبد الرازق، خصائص البيئة الاجتماعية والفيزيقية المرتبطة بالمشكلات الأسرية: ودور مكاتب الترجيه والاستشارات الأسرية في مواجهتها، ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ٢٠٠١.

٨٩) عفاف زكي مهني، تأثير العوامل الاقتصادية على بيئة المناطق العشوائية: دراسة تطبيقية علي منشية السد العالي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

٩٠) عفاف عبد المنعم،العوامل النفسية التي تؤدي إلى الإدمان وآثارها على السلوك، رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية،١٩٨٤.

٩١) علي عيد محمد، العوامل البيئية والنفسية المرتبطة بظاهرة العنف لدى الأحداث المودعين بالمؤسسات، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.

٩٢) فاطمة محمد البطل، العلاقة بين المتغيرات البيئية والسلوك الإنجابى فى المناطق العشوائية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، عين شمس، ٢٠٠٦.

٩٣) فايز حسن غراب، مدينة: دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

٩٤) فتحية السيد الحوتي، الأحياء العشوائية وأزمة فرص الحياة في مصر: دراسة ميدانية في مدينة المنصورة، ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ١٩٩٨.

٩٥) فؤاد أحمد سند، العلاقة بين المسكن والتوافق الاجتماعي لدى الشباب في مرحلة المراهقة المبكرة من (١٣-١٨) سنة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٩٦) محمد إبراهيم عبد العال، المتغيرات الاجتماعية والسلوكية المرتبطة بالتطوير العمراني للمناطق العشوائية: دراسة ميدانية على منطقتين بإقليم القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.

٩٧) محمد إبراهيم محمود فرج، العلاقات الاجتماعية في المناطق العشوائية: دراسة إيكولوجية مقارنة علي حي شرق القاهرة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.

٩٨) محمد حسين أبو العلا، إيديولوجيا الفئات الاجتماعية بالمناطق العشوائية وعلاقتها بالعنف الديني: دراسة ميدانية بمحافظة القاهرة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.

٩٩) محمد عبده الزعير، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنف لدى الأطفال في المجتمع اليمني رسالة ماجستير، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٠.

١٠٠) مها شوقي يعقوب، أثر الإعلام على المكون الثقافي للطفل وعلاقته بالسلوك العدواني: دراسة بيئية نفسية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.

١٠١) مها متولي سيف الدين، العنف عند المراة: تحليل سوسيولوجي بجرائم قتل الزوجات للأزواج، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

١٠٢) وسام محمد بلابل، أثر تانيث الأسرة علي مساهمة المرأة في سوق العمل: دراسة ميدانية في ريف محافظة المنوفية، ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٤.

جـ) المراجع المترجمة

١٠٣) أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع، ترجمة سمير نعيم - فرج أحمد فرج، دار التقدم، موسكو، ١٩٩٠.

١٠٤) برنارد جرانويتية؛ العشوائيات السكنية (المشكلات والحلول)، تقديم وتعريف محمد علي بهجت الفاضلي، ط ٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٠٥) تيمونز روبيرتس - إيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة - رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعى، ترجمه سحر الشيشكلى، سلسله عالم المعرفه، الكويت، الجزء الأول، نوفمبر، ٢٠٠٤.

١٠٦) جورج ام غازاد اد وآخرون، نظريات التعلم: دراسة مقارنة، ترجمة علي حسين حجاج - عطية محمود هنا، مجلة عالم المعرفة، العدد ١٠٨، الكويت، ١٩٨٦.

١٠٧) جورج ريترز، رواد علم الاجتماع، ترجمة مصطفي خلف وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩.

١٠٨) جي روشيه، علم الاجتماع: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري أحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

١٠٩) دون.س. جيبونز، المجتمع والجريمة والاحتراف الإجرامي، ترجمة نجوى حافظ، المجلة الجنائية القومية، العدد الثالث، المجلد ١٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، ١٩٧٠.

١١٠) فرانك ويليامز الثالث – مارلين ماك شان، السلوك الانحرافي: النظريات، ترجمة وتعليق عدلي السمري، تقديم محمد الجوهري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

د) مواقع النت

١١١) أحمد سعد الدين، منتديات الطب والصحة والاحتياجات الخاصة منتديات بوابة العرب نشر في ١٢/ ١/ ٢٠٠٨.

www. Kulter. Gov. tr /ar /yonlendir.

١١٢) إخوان أون لاين، دراسات العنف، الفقر – الجريمة في مصر

www.ikhwanonline.com /art /aticle

١١٣) المركز المصري لحقوق الإنسان، مشكلات العنف في المناطق العشوائية.

www.aeamisr.orgomodules.ph.p

١١٤) أمثال صبري، المرجعية القيمية للثقافة في المجتمع المصري.

www. Ech. Org /ws /oz /ash٥htarticle ٢٠٠٧.

١١٥) صحيفة أخبار النقب مقال بعنوان، التراث الشعبي تعريفات ومدولات، بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠٠٧

http: / / www. Akhbarn_@. Com / archive /٥ /٣

١١٦) مقال في تعريف التراث، العادات والتقاليد الشعبية والمعتقدات السائدة.

www. Balterabubualter. Com /php /index. Php

١١٧) هاري بوتر، نظريات في السحر، ترجمة إسلام سعد الدين

Aslim net. Free. Fr /traduction /abhath. Htm

هـ) دوريات ومؤتمرات وندوات

١١٨) أحمد العتيق – حاتم عبد المنعم، دراسة لبعض الدلالات البيئية لاحتمالية السلوك العنيف لدى عينة من الشباب المصري، المؤتمر العالمي لحل الصراع فبراير ١٩٩٤، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

١١٩) إقبال الأمير، ظاهرة العنف لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، دور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، المؤتمر العلمي الأول، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.

١٢٠) الجمعية العامة للأمم المتحدة، دليل عمل الفقر العالمي للتنمية الثقافية، الطبعة العربية، نيويورك، ١٩٩٩.

١٢١) المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان في مصر، تقرير المخدرات، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي،ط ٢، القاهرة،١٩٩٩.

١٢٢) الموسوعة العربية الميسرة، مادة ثقف، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٦٥.

١٢٣) أنطوان إلياس، القاموس المصري، المكتبة الجامعية، القاهرة، ١٩٧٩.

١٢٤) المعجم الوسيط، مادة ثقف، ج ١، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢.

١٢٥) المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام الدورة التاسعة عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٨.

١٢٦) المجالس القومية المتخصصة، العشوائيات، الأسباب، الأبعاد، الحلول في العشوائيات، العدد الثالث، الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز النيل، ١٩٩٨.

١٢٧) السيد حنفى عوض، الأحياء الحضرية المتخلفة، المكان والسكان: دراسة سوسيولوجية فى أحياء العشش بمدينة بورسعيد، المؤتمر العلمي الثاني، التنمية المتكاملة للمجتمعات، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٨٩.

١٢٨) سلوى عبد الحميد الطويل، احتياجات السكان فى المناطق الحضارية المتخلفة، دراسة ميدانية على إحدى مناطق واضعى اليد بمدينة القاهرة، مجلة كلية الآداب، جامعة الأزهر العدد ١٤، ١٩٩٦.

١٢٩) رضا عبد الحليم عبد الباري – منهجية الارتقاء بالبيئة العمرانية بمدن وريف دلتا مصر، مؤتمر التوطن العشوائي في الدلتا المصرية، مطابع جامعة المنوفية، ٢٠٠٠.

١٣٠) عايدة البطران، أثر العشوائيات على تزايد ظاهرة العنف والإرهاب في مصر، ندوة السكان والأمن، المؤتمر السنوي السادس والعشرون للمركز الديمجرافي، القاهرة، ١٩٩٦.

١٣١) عبد الخالق عفيفي، تصور مقترح للخدمة الاجتماعية مع طفل العشوائيات في ندوة عن أوضاع الطفل في المناطق العشوائية، القاهرة، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، الإدارة العامة للأسرة والطفولة، ١٩٩٨.

١٣٢) محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، البلاد الحالية، مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة، مركز الوثائق وتاريخ مصر، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٤٥.

١٣٣) مصطفي الحفناوي، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢-١٩٨٠ (المجلد السابع - السكان)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠.

١٣٤) مصطفى إبرهيم عوض - محمد مختار الشرقاوي، رؤية أنثرولوجية ديموجرافية لأيكولوجية العشوائيات بالقاهرة مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، ١٩٩٣.

ثانياً:- المراجع الإنجليزية

1) Allen V.L , theortical issues in poverty . Research of social isses, vol.26. N2 , 1990.

2) Almgren , Gunner , The Ecological context of interpersonal violence: frome culture to collective efficacy . journal of interpersonal , (social services Abstracts) , 2005.

3) Brown , Howard.l, comparison of the incidence of violence between a substance abuse therapeutic community and general population of a regional jail (ph.d) , capella univ , united states , 2005.

4) Bryant C.R. , Russurm l.H.) and mclellan A.G, The city's countryside , land and its Management in the rural- urban fringe , Longman , London , 1985.

5) Cartar.Haroldf , The study of Urban geography , third edition , London , 1995.

6) Chandramauli, i.A.S , slums in schennai: Apralile , proceeding bulding of the third December, 2003.

7) Colldge , R.g., Sydey's metropolitan fringes: a study in urban.rural relations , Austr. geogr, 1993.

8) Coleman, j.w & cressey D.R ,social problems , third (ed) , new york, harper , publichers , 1995.

9) Dames and Moorein formal Housing in Egypt about associates general organizations for housing building and planning , research . 1983.



10) Edwards , Hasethy. A Bwens , Health Hazard Analysis of Residents in low-income public Housing Environment (Risk Assessment) violence , Homicide) , (D.P.H) , The university of Oklahoma , health sciences center , united stats , oklahama , 1985.

11) Forsstorm –cohen , Barbara & Senbaun , Alan , The effects of parental marital violence on pong Adults , An expoloratory investigation , journal of marriage and family , vol (47) , 1985.

12) Gayla , Noga Agnus , The political Economy of survival in a urban slum: The jamaican case , (PH.D) , the university of British Columbia (Canda) , 1983.

13) Hobbs , Patrick charles , The impact of the integral ministry of christain community development on the lives of at risk youth in the slumson east Asion city , D.min., Acadia university , (Canda) , 2004.

14) Hortelio ,Lydia & percira , Maria , play and Education within a Deprived community in Barazil , international play journal vol , (3) 1995.

15) I wack L.Bardek , Family –Roots of violence and evils in united stats of America , violence on Children's , relationship , social relation in schools in the city of Los Angeles , (PH.D) , university of Colifomia , Los Angeles , 2003.

16) Kailash.A, et.al , slums and environmental sanitation in Madhya Pradesh , India social science review , vol (2) , June , 2000.

17) Kanawati , M, Economic and Belifes Among of the poor Cairo, (PH.D) , Dissertation the uni of Hull , 1983.

18) Mathur , shubh . The every day life of hindu nationalism , (PH.D) , New school university , united states , New York , (Dissertation -Abstract), 2004.

19) Margret, Dicanio , Encycolopedia of violence , library of congress cataloging , Facton file , inc , New York , 1993.

20) Mcclain , Mildred Bahati , Educational Achievement in prison schools among black woman , (educt.d) , Harvard university , united stats , Massachusetts , 2003.

21) Mookherji , sangeeta , The demand for health case among urban slum residents , bangladash , (PH.D) the johns Hopkins university , united stats Maryland , 2003.

22) New man , lan.M& al , Violence victims and suicide.Health education , inc , Lincoln , Nebraska university , 1991.

23) Offic of social Development & world -peace , confronting A culture of violence: United states conference of catholic Bishops (url) http:/// www.nccbuscc.org/sdwp/national/criminal/ccr94.htm2003.

24) OTO.KLIMEBRG, EL , AL , VILOENCE. AND ITS CAUSES , UNESCO,1986,P,115

25) Parker , subhangi, contextuliging mental Health: Gendered experiences in Mumbai slum , Article Anthropolgy& medicine, vol10 isse , Dec 2003.

26) Paul.A. Bell & others ,environmental psychology , Third edition , hotl, Rinehart and wiston , inc, Chicago , 1990.

27) Rudolph-Mary-Kay, A comparison of selected personal characteristics and Attitudes Regarding sex and education among violant and violent female affendess and student controles , (P.H.D) university of san –francisco , 1995.

28) Schlosser drink berg, and Kesting Norbrert , poverty and Democracy self –Help and political participation in third world cities , London , 2002.

29) Straus- Murrag –A , Children of witness to Marital Violence , Arisk factor for life long problems among a nationally representative sample of American men and woman , New Hampshire –univ, 1991.

30) Toivanen –Helli –Maria , Occupational stress in working women And The benefits of relaxation Training: studies on bank Employee , Home Help And Hospital Cleaners (Woman workers) Kuopio university prining office , finland , 1994.

٢٠١١/٢٠٢٧٢	رقم الإيداع
977-10-2757-3	I.S.B.N

دار الفكر العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

ثقافة العنف بالمناطق العشوائية





I.S.B.N. 977-10-2757-3



تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر
دار الكتاب الحديث